عبد المحسن أبو النور

يروى

الحقيقة

عن ثورة ٢٣ يوليو

إهـــــــداء ٢٠٠٨

أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية

الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو

مذكرات

عبد المحسن أبو النور



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠١

الغلاف : للفنان مصطفى حسين

الاخراج الفني : أميمة على أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لماذا مذكراتى الآن

لم يكن فى نيتى أن أكتب مذكرات أو ذكريات عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى شاء القدر أن أكون أحد الذين شاركوا فيها لتبدأ مصر بعدها صفحة جديدة فى تاريخها.

وكنت أتصور أن كل الأدوار التى قمت بها والمسئوليات التى اطلعت بها والمهام التى نعتز بها هى حق علىّ تجاه الوطن ولاتحتاج إلى نشر لكن سيل وطوفان المذكرات والذكريات الذى نشر طوال ربع قرن من الزمان جعلنى أعيد النظر فى قرارى

فالكثير مما قرأته كان يشوبه الخطأ وتختلط فيه الأوهام بالحقائق والحقيقة بالزيف مما جعل شباب مصر والعالم العربى ممن لم يعاصروا الثورة وهم غالبية الشباب الآن فى حيرة من أمرهم.

فكان لنصيحة الكثير من أصدقاء العمر ولما لسمته بنفسى من حيرة الشبّاب ومنهم أحفادى أثرها فى أن أكتب هذه المذكرات وأن أذكر فيها الحقائق التى شاركت فيها منذ شبابى عام ١٩٣٦ حتى اعتقالى بواسطة السادات الذى أوصلتنى صداقتى معه إلى السجن عام ١٩٧١ أى مدة ٣٥ عاماً كنت شاهدا فيها على الكثير مما يحدث فى تاريخ مصر بل مشاركاً فيها بالقرار والتنفيذ والنصح أحياناً.

ولقد عاهدت نفسى أن أبتعد تماماً فيما أكتب عن الأمور الشخصية وعن كل ما لم أشارك فيه بنفسى أو حاضراً حدوثه حتى تكون شهادتى شهادة حق وصدق وحتى أنير الطريق أمام الجيل الجديد فلا يضل ولا يُضل به. هذه مذكرات كتبتها ولا أبغى منها إلا وجه الله والوطن والحقيقة ـ أضعها بين يدى قارئ جاد مهموم مثلى بوطنه وأحواله .

كما أهديها إلى زوجتى وأولادى وأحفادى الذين قاسوا معى هذه المرحلة من حياتى بحلوها ومرها صابرين ومشجعين .

عبد المحسن أبو النور

 الفصل الأول

الطـريق إلى ٢٣ يوليو !
أحداث ومواقف ونهاية عهد نجيب!

- عبارة النحاس باشا عن بريطانيا الصديقة أصابت جيلى بصدمة!
- حكومة نسيم باشا فصلتنا من المدرسة وحكومة النحاس أعادتنا!
- بسبب المظاهرات الشرطة قبضت علىّ، والمدرسة فصلتنى!
- لسوء الحظ دخلت كلية التجارة ولحسن الحظ اتجهت للكلية الحربية!
- تعرفت على جمال عبد الناصر «عندما كنت أدرس بالكلية الحربية»!
- قصة الخلافات بين الضباط المصريين وضباط البعثة البريطانية.
- أرسلونا إلى أسوان للدفاع عن الخزان لأن ألمانيا هاجمت النمسا!
- شركة قنال السويس تطالبنى بدفع مبلغ أربعة آلاف جنيه!
- هاجمت مسئول بشركة القنال قائلاً: تنحرق القنال على شركة القنال ! فتم نقلى عقابا لى!
- فى الكلية الحربية أصبحت مدرساً فتوثقت العلاقة مع عبد الناصر وزكريا محيى الدين!
- حادث أربعة فبراير ١٩٤٢ كان لطمة وصدمة لنا .
- بسبب تصادم بينى وبين قائد الكلية أنتهت مدة خدمتى عام ١٩٤٦.
- سؤال شغلنى طويلا : كيف سنحارب فى فلسطين وليس لدينا ذخيرة كافية!
- حرب فلسطين عام ٤٨ وما حدث فيها.
- خطاب عاجل من عبد الناصر وهو محاصر فى الفالوجا يطلب فيه منى إمدادهم بالطعام والذخيرة!
- أستطعت تدبير أربعين جملاً أرسلتها لعبد الناصر محملة بما يحتاجه!
- بعد حرب فلسطين وفى عام ٤٩ فاتحنى عبد الناصر وعامر فى الانضمام إلى الضباط الأحرار.
- بسبب مذبحة كفر عبده قمنا بارسال تلغراف إلى الملك والحكومة وقيادة الجيش للتطوع للدفاع، المواطنين واللواء توفيق مجاهد يحضر لمحاكمتنا!
- عبد الناصر يرفض رأيى بإعلان الثورة بعد حريق القاهرة يناير ١٩٥٢ .

- ليلة الثورة كلفنى عبد الحكيم عامر أنا ومحمد البلتاجى بالقبض على بعض القيادات
- العسكرية.
انتخابات نادى الضباط كانت أول اختبار حقيقى للضباط الأحرار .
- قائمة الضباط الأحرار اكتسحت الانتخابات رغم أنف الملك .
- بعض الضباط الأحرار اعترضوا على وجود أنور السادات وعبد المنعم أمين فى مجلس قيادة الثورة!
- محمد نجيب لم يكن أول الأسماء المرشحة لرئاسة الضباط الأحرار.
- رغم تقديرى لشخصية اللواء فؤاد صادق فقد اعترضت عليه.
- محمد نجيب كان يزورنى باستمرار فى بيتى قبل الثورة!
- شخصية نجيب البسيطة والمحببة جعلته محبوباً من الشعب والجيش!
- بعض الضباط الأحرار أقنعوا نجيب بأنه لا يجوز الاعتراض على قراراته.
- الأخوان جمال وصلاح سالم يهاجمان تصرفات محمد نجيب الشخصية.
- لماذا طلب جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أن أتولى قيادة الحرس الجمهورى.
- الوفد والأخوان المسلمون والشيوعيون أرسلوا لنجيب بأنه قائد الثورة!
- نجيب يطلب من صلاح سالم إذاعة خطبة بالكامل فى كل نشرة أخبار.
- نجيب كان يطلب من ضابط نوبى أن يكتب له خطبه باللهجة النوبية!
- نجيب يطلب منى سيارة جيب بدلا من سيارة الرئاسة لتنقلاته!
- عبد الناصر يستدعينى مساء ٢٤ فبراير ويبلغنى : نجيب على صلة بالإخوان!
- استقالة نجيب وضعت مجلس الثورة فى مأزق سياسى!
- عبدالناصر يطلب منى منع نجيب من الخروج من منزله أو الأتصال بأى شخص!
- تفاصيل خطة وضعتها لتحديد إقامة اللواء محمد نجيب.
- إصرارى على ترك قيادة الحرس الجمهورى وتعيينى قائدا إلى ك ١٠ مشاة.
- سلاح الفرسان يجتمع ويطلب عودة محمد نجيب وعودة الحياة النيابية!
- تهديد قوات الجيش والطيران بضرب سلاح الفرسان.
- عاد نجيب وطالب بزيادة سلطاته داخل الجيش!
- سر زيارة عبد الناصر للهضيبى فى منزله!
- سكرتير محمد نجيب كان رسوله إلى رجال الأحزاب السابقة!
- الملك سعود حاول أن يصلح بين نجيب وعبد الناصر.

- قلت لعبد الناصر : لازم تبتسم وتبقى بشوش فقال : أنت عايزنى أمثل ؟!
- إصابتى فى أشتباك مع دورية يهودية داخل إسرائيل!
- بعد استقلال السودان ثم تعيينى أول ملحق عسكرى به!

لا أحد من أبناء جيلي ينسى ذلك العام الحاسم والخطير من عمر مصر، وأقصد به عام ١٩٣٦.

كان هذا العام حاسماً وخطيراً بل ومصيرياً ليس فى حياتى وحدها بل وفى حياة كل مصرى وفى حياة مصر كلها، من شبابها إلى شيوخها ومن نسائها إلى رجالها.

فى بداية هذا العام كانت هناك مجموعة من الأحداث المهمة والتى كان لها تأثير كبير وهام ليس فى تاريخ مصر وحدها بل وفى تاريخى وكذلك مستقبلى.

كانت البداية عندما قدمت وزارة «توفيق نسيم باشا» إستقالتها إلى الملك فؤاد والذى كنا نعرف من خلال الشائعات المتداولة أن صحته ليست على ما يرام ، بل إنها تتدهور يوماً بعد يوم.

ثم تألفت وزارة «على ماهر باشا» - فى أواخر شهر يناير ١٩٣٦ وكانت وزارة محايدة مهمتها إجراء انتخابات حرة.

ومن الطريف وربما العجيب أيضا أن «على ماهر باشا» هو نفسه الذى ستقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - والتى قمنا بها بعد ١٢ سنة - بتكليفه بتشكيل الوزارة ، بل إنه هو نفسه الذى حمل إنذار الثورة إلى الملك فاروق لكى يتنازل عن العرش!!

وأعود إلى سنة ١٩٣٦ فأقول أن من أحداثها المهمة كانت وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل، وكان ابنه «فاروق» يومها فى لندن يتلقى تعليمه كما قيل ، ولكن عرفنا بعد ذلك بسنوات أنه كان يلهو ويمرح بأكثر مما يتلقى العلم.

وعاد «فاروق» إلى مصر وقطع رحلة تعليمه ، ولأنه كان صغير السن فقد تألف مجلس وصاية على العرش من الأمير «محمد على» و «عبد العزيز عزت» ، و «شريف صبرى باشا» وهو شقيق الملكة نازلى وخال فاروق.

ثم جرت الانتخابات والتى أسفرت عن فوز «الوفد» بالأغلبية وهكذا قام «مصطفى النحاس باشا» بتشكيل الوزارة ، وهي رقم ثلاثة بالنسبة له:

ولعل أكثر الأشياء التى أثارت دهشتنا وكذلك صدمتنا نحن الشباب الوطنى فى ذلك الوقت أن النحاس باشا قال فى برنامج حكومته «أن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة».

كانت هذه العبارة صدمة ولطمة لنا فكيف يصف زعيم الأمة النحاس باشا بريطانيا الدولة التى تحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ بالدولة الصديقة!! .

فى هذا المناخ كانت المفاوضات جارية بين مصر وبريطانيا ، ورغم كل العقبات والمشاكل فقد أسفرت المفاوضات عن توقيع المعاهدة الشهيرة التى أصحبت تعرف باسم «معاهدة ٣٦» وكان ذلك فى يوم ٢٦ أغسطس من نفس العام.

وبعيداً عن تفصيلات وسرد ما جاء فى هذه المعاهدة، فقد جاءت بإختصار شديد مخيبة لآمال كل الوطنيين! والذين كانوا يناضلون ويحلمون بالاستقلال التام أو الموت الزؤام.

وكنت مثل كل أبناء جيلى من الشباب نتابع ما يجرى باهتمام كبير وذلك من خلال ما تنشره الصحافة اليومية سواء كأخبار أو مقالات نارية وحماسية ، فقد كنت أحد زعماء الطلبة فى مدرسة المساعى المشكورة بشبين الكوم، وقمت بتدبير الكثير من المظاهرات والأضطرابات مطالبين بالجلاء وكان من نتيجة ذلك أن تم إلقاء القبض علىّ بواسطة الشرطة، وبعدها تم إيداعى السجن ، وبعد ذلك كانت النتيجة هى فصلى من المدرسة ، وكان ذلك أيام حكومة «نسيم باشا» السابقة!!

ورغم الانتقادات الشديدة لحكومة النحاس باشا بسبب هذه المعاهدة فقد أصدرت حكومة الوفد قراراً بعودة كل الطلبة المفصولين سياسياً (أيام حكومة نسيم باشا) وهكذا عدت للدراسة من جديد ، ولم يكن باقياً على أمتحان الباكالوريا (الثانوية العامة الأن) سوى شهر واحد!! .

وكان لابد من تعويض ما فاتنى ، ورغم كل الجهد الذى بذلته فى المذاكرة والتحصيل فقد رسبت فى مادة واحدة فى الامتحان ، ثم استطعت فى امتحان الملحق أن أنجح فيها ، وهكذا حصلت على البكالوريا.

* * *

فى تلك الأيام المشحونة بالكفاح الوطنى كانت الكلية الحربية هى أمل وحلم كل طالب وشاب مصرى ، فقد كانت هى الطريق لتحقيق الأهداف الوطنية وعلى رأسها تحرير الوطن من المستعمر البريطانى.

ومن سوء الحظ أن الكلية الحربية كانت قد استوفت قبول العدد المطلوب من الطلبة الناجحين فى الدور الأول ، وهكذا شاء الحظ ألا أحقق حلمى بدخول الكلية الحربية، فالتحقت بمدرسة التجارة (كلية التجارة) وفيها تعرفت على مجموعة من الطلبة الوطنيين ومنهم الأخ «محمد البلتاجى» محافظ الجيزة السابق. ونجحت فى امتحان النقل من السنة الأولى للسنة الثانية.

وفجأة تنشر الصحف أن حكومة الوفد قررت التوسع فى زيادة عدد الطلبة المقبولين فى الكلية الحربية، وملأت السعادة قلبى وعقلى وهكذا قررت التقدم من جديد للالتحاق بالكلية الحربية، وأمكن بواسطة بعض الضباط الذين سبق أن تتلمذوا على يد والدى من القبول بالكلية وذلك فى دفعة عام ١٩٣٧ .

ومهما تعاقبت السنوات فلا يمكن أن أنسى أبداً تلك الفترة المهمة من عمرى التى قضيتها فى الكلية الحربية، ولا يمكن أن أنسى مجموعة مهمة من أسماء الزملاء الذين أصبحوا فيما بعد من الأسماء المهمة التى خدمت الوطن فى مختلف المواقع التى عملوا فيها.

فى مقدمة هذه الأسماء يأتى اسم «جمال عبد الناصر» الذى كان قد سبقنى إلى الكلية بستة أشهر، وكان منطوياً على نفسه ، قليل الاختلاط بزملائه ، مشهود عنه الجدية والاستقامة ، وحبه الشديد بل ونهمه للقراءة والاطلاع وخاصة فى مكتبة الكلية.

وهكذا لم تحدث بيننا إلا علاقة الزمالة فقط، ثم تخرج «جمال عبد الناصر» من الكلية فى يونيو عام ١٩٣٨ والتحق بكتيبة مشاة بمنقباد بجوار أسيوط.

أما أنا فقد تخرجت فى يناير عام ١٩٣٩ حيث التحقت بالكتيبة الثالثة مدافع ماكينة بمنشية البكرى بالقاهرة ، وهنا حدثت صداقة جميلة أعتز بها مع عدد من الزملاء الضباط

وقد أصبحوا فيما بعد من الضباط الأحرار ومنهم : «المرحوم عبد القادر مهنا» و «أحمد أبو زيد» السفير السابق، و «أحمد طعيمة» الوزير السابق، «وحيد رمضان» السفير السابق.

كان من الأشياء العادية والطبيعية فى ذلك الوقت تواجد ضباط البعثة البريطانية داخل كل وحدة عسكرية مصرية، مما نتج عنه الكثير من المصادمات والخلافات بين الضباط المصريين وبين ضباط البعثة البريطانية، بل أن بعض كبار الضباط المصريين ـ للأسف الشديد ـ كانوا يشايعونهم ويميلون إليهم على حسابنا نحن الضباط الوطنيين.

وكان من نتيجة هذه المصادمات أننى فوجئت ذات يوم بإرسالى مع سرية من الكتيبة إلى أسوان للدفاع عن خزان أسوان الشهير تحت ستار حجة غريبة وعجيبة وهى أن ألمانيا هاجمت النمسا!!

وظللنا طوال عدة شهور نتندر بهذه النكتة الغريبة ، حيث لم نرى حتى غراباً واحداً يحوم حول الخزان ، مما أثار سخرية وتندر الضباط والجنود من هذا الاجراء الغريب والشاذ.

بعد ذلك عدت إلى الكتيبة التى صدر قرار بنقلها إلى منطقة القنال بهدف الدفاع عن قنال السويس، وهناك تم تعيينى ضابطاً لمخابرات قيادة القوات المصرية حيث تعرفت إلى كثير من ضباط الجيش والذين كان أغلبهم قد نقلوا إلى منطقة القنال من السويس إلى بورسعيد للدفاع عنها ضد غارات الطيران الألمانى الذى كان يحاول وبإستماتة إغلاق القنال.

* * *

ومن الأشياء التى لا أنساها عن تلك الفترة ، إنهم أبلغونى ذات يوم بأن لورى من أحد الوحدات المصرية قد سقط فى مياه القنال وذلك فى المنطقة بين القنطرة وبورسعيد، فأتصلت بأحدى وحدات الصيانة التابعة لنا وذلك لإرسال لورى النجدة لرفع اللورى الذى سقط داخل القناة.

كان الطريق الذى سيسلكه لورى النجدة صعباً ووعراً لكونه محصوراً بين القنال والترعة الحلوة الموصلة لبورسعيد ، مما تسبب عنه سقوط لورى النجدة أيضا فى القنال.

وهاجت شركة القنال وثارت ثورة عارمة واتصلت بى تبدى احتجاجها وغضبها بأن ما جرى ـ سقوط لوريان ـ سيعطل سير السفن فى القنال. وهنا وجدت نفسى أطلب منهم إرسال سفينة نجدة من هيئة القنال لرفع اللورين ، وإن هذا هو الحل الوحيد، وتم ذلك بالفعل!

لكن المفاجأة التى لم أكن أتوقعها ، أننى بعد عدة أيام من ذلك الحادث فوجئت بوصول خطاب من الشركة تطالب فيه بدفع مبلغ أربعة آلاف جنيه تكاليف إيجار السفينة التى أرسلوها وطهرت القناة من اللوريين!!

كنت فى شدة الضيق والغضب ، وعلى الفور قمت بالاتصال بأحد المسئولين فى الشركة وقلت له :

كيف تطالبوننا بدفع هذا المبلغ الكبير لرفع اللورين بينما كل الجيش المصرى تم تسخيره للدفاع عن القنال مجانا بينما أنتم الذين تحصلون على إيرادات القناة بالكامل.

ولا زلت أذكر أننى فى ثورة غضبى وضيقى قلت لنفس المسئول :

ما تنحرق القنال على شركة القنال ومش حندفع ولا مليم!!

وانتهت المكالمة ، وسرعان ما تم إبلاغ قيادة القوات المصرية بكل ما جرى فى هذا الاتصال ، وفوجئت بعدها بنقلى إلى «الكتيبة الثالثة مدافع ماكينة» عقاباً لى!!

بعد ذلك تم نقلى إلى الكلية الحربية لأعمل مدرساً ، حيث التقيت مرة أخرى مع «جمال عبد الناصر» و «زكريا محى الدين» اللذين كانا قد سبقانى للعمل كمدرسين بالكلية فزادت معرفتى بهما أكثر وأكثر.

وكان لى وعبد الناصر لقاءات كثيرة متتالية وتعليقات على ما يحدث وحضر بعضها ، عبد الحكيم عامر، ويوما بعد يوم كانت الثورة الوطنية تشتعل فى نفوسنا كما كانت تتقارب أفكارنا.

فى هذا الوقت كانت مصر كلها تغلى بالغضب والثورة.

وفى هذا المناخ هاجمت إيطاليا الحدود المصرية وطالبت الحكومة السعدية بضرورة إعلان الحرب على إيطاليا ودول المحور.

وفجأة وبينما كان رئيس الوزراء «حسن باشا صبرى» يلقى خطاب العرش بالبرلمان سقط متوفياً، وبعدها تشكلت وزارة جديدة برئاسة «حسين سرى باشا» فى نوفمبر ١٩٤٠.

وأشتدت الغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة ، وانتشر الفزع والخوف بين الأهالى ، وقامت الحكومة بتشييد وإنشاء المخابىء لحماية الناس من خطر هذه الغارات .

وفى هذه الأثناء وقع حادث على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية فى نهاية مايو ١٩٤١ عندما حاول «عزيز باشا المصرى» الهروب بطائرة عسكرية ليلا ومعه «حسين ذو الفقار» و «عبد المنعم عبد الرؤوف» ، لكن من سوء حظهم اصطدام طائرتهم بأسلاك التليفون عند بلدة قليوب ، فهبطت الطائرة اضطرارياً ثم أختفى الثلاثة بعد ذلك.

وكان المعروف أن «عزيز باشا المصرى» يريد الانضمام للألمان ، وكان هناك عدد لا يستهان به من الضباط معروف بميوله وهواه وتعاطفه مع الألمان ومنهم أنور السادات ، بل إننا عرفنا أيضاً وبعد ذلك بسنوات أن الملك فاروق نفسه كان متعاطفاً مع دول المحور ، بل دارت اتصالات بالفعل بهدف التنسيق بين الملك فاروق وهتلر!!

وفى هذه الأثناء شهدت مصر أزمة تموينية خطيرة، وكان الناس فى بعض مناطق القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على رغيف الخبز.

ومن ناحية أخرى زادت المظاهرات إشتعالا وكانت قمة المفاجأة أن هؤلاء المتظاهرين هتفوا بسقوط بريطانيا ، بل تمادوا فى الهتاف حتى صرخوا : إلى الأمام ياروميل .. إلى الأمام ياروميل!!

وهكذا كانت الحكومة برئاسة «حسين سرى باشا» فى ورطة لأنه صديق للإنجليز والشعب يتظاهر ضدها والملك فاروق فى ورطة أيضاً وعندما طلب الانجليز من «سرى باشا» أن يضع حداً لمظاهرات الناس، كان قد وضح تماماً عجزه عن فعل أى شىء وأن الزمام أفلت من يده!

وهكذا لم يكن هناك مفر من استقالته يوم ٢ فبراير والغريب أنه قال فى أسباب استقالته إنه يحتاج للراحة ولم يذكر شيئاً عن السخط والغضب والفوران الذى اجتاح مصر كلها!!

وفوجئنا نحن الضباط الشبان ـ كما فوجئت كل مصر ـ بحادث أربعة فبراير ١٩٤٢ والذى كان له أبلغ وأكبر الأثر فى نفوس كل الوطنيين والمصريين! فقد ذهب السفير البريطانى فى مصر لمقابلة الملك فاروق وطلب منه العمل على تشكيل وزارة يرضى عنها غالبية الشعب المصرى، ولهذا فهو يطلب منه تكليف النحاس باشا بهذه المهمة حيث يحظى «الوفد» بتأييد غالبية الرأى العام فى مصر.

وفى ظل هذا الجو السياسى المتوتر استدعى الملك النحاس باشا لمقابلته يوم ٣ فبراير وعرض عليه فكرة تشكيل وزارة قومية برئاسته لكن النحاس رفض.

وتسرب أمر هذه المقابلة إلى لورد كيلرن السفير البريطانى الذى تقابل مع رئيس الديوان الملكى «أحمد جسنين باشا» وأخبره بأنه يعلم برفض النحاس لتشكيل وزارة قومية وطلب منه أن يبلغ الملك بضرورة تكليف النحاس بأن يؤلف وزارة وفدية!!

وكان رد «حسنين» باشا على السفير البريطانى بأن هذه مسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب.

وفى اليوم التالى تقابل الملك مع رؤساء الأحزاب والشخصيات السياسية البارزة للتشاور فى كيفية الخروج من هذا المأزق السياسى غير المسبوق! .

وبينما المشاورات لا تزال جارية طلب السفير البريطانى مقابلة «حسنين باشا» رئيس الديوان الملكى وسلمه إنذاراً جاء فيه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث» .

واستهان الجميع بما فيهم الملك ورئيس ديوانه بصيغة الانذار ولم يأخذوا ما جاء فيه مأخذ الجد، وانتهى رؤساء الأحزاب إلى فكرة كتابة احتجاج على الانذار البريطانى لأنه يعد بمثابة اعتداء على استقلال مصر ومساساً بمعاهدة الصداقة القائمة بين مصر وبريطانيا .

وذهب «حسنين باشا» بالاحتجاج ليسلمه للسفير البريطانى الذى قال له بوقاحة أن هذا ليس رداً وأنه سوف يقابل الملك فى التاسعة مساء نفس اليوم!!

وعاد «حسنين» باشا مسرعاً إلى قصر عابدين وأبلغ الموجودين بما سمعه من لورد كيلرن، وانصرفوا جميعا بعد أن طلب منهم أن يكونوا جاهزين لاحتمال دعوتهم لاجتماع آخر.

وقبل أن تأتى الساعة التاسعة مساء كان المشهد المثير والذى لا يمكن لأى وطنى أن ينساه هو محاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين ، ثم حضر السفير البريطانى «لورد كيلرن» ومعه الجنرال .. استون» قائد القوات البريطانية فى مصر وعدد من كبار الضباط الإنجليز وكانوا مسلحين بمسدساتهم.

ودخل لورد كيلرن إلى غرفة الملك فاروق ومعه الجنرال استون «واجتمعا بالملك الذى كان حاضراً معه رئيس ديوانه «حسنين باشا» ، وكان السفير يحمل بيده ورقة بتنازل الملك فاروق عن العرش.

وطلب الملك من السفير البريطانى أن يختلى للحظات برئيس ديوانه ثم عاد بعدها ليعلن للسفير إنه وافق على قبول الإنذار.

وغادر السفير البريطانى ومن معه قصر عابدين ، وبدأ «حسنين باشا» فى استدعاء رؤساء الأحزاب مرة ثانية ، وكان ذلك فى حوالى الساعة العاشرة مساء ، وعندما وصلوا قال لهم الملك فاروق :

اعتبزوا ما دار بينكم من الحديث ، وما قررتموه اليوم كأن لم يكن وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة!!

وأعتذر النحاس باشا عن هذه المهمة لكن الملك أصر على أمره: وهنا أحتد «أحمد ماهر باشا» وقال : إن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الإنجليز!

وقال النحاس غاضبا : لست أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح!!

وقال إسماعيل باشا صدقى بخبثه المعهود : أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد إنصراف الدبابات؟!

وتدخل الملك فى النقاش الساخن وأمرهم بالسكوت ، وطلب إلى النحاس باشا سرعة تأليف الوزارة ، بل طلب منه الذهاب إلى السفير البريطانى ويبلغه بموافقته على تشكيل الوزارة.

وهكذا تشكلت الوزارة فى ٥ فبراير ١٩٤٢ .

وكان لهذا الحادث وقع الصاعقة على الشباب المصرى عامة وعلى ضباط الجيش خاصة.

وأعتبر ضباط الجيش أن فى هذا الحادث إهانة لمصر لا يمكن السكوت عليها، فأجتمع الضباط فى نادى الضباط بالزمالك ليتدارسوا الموقف فيما بينهم . وقرروا ضرورة تصدى الجيش للقوات البريطانية ، ولما علم الملك فاروق بذلك أرسل للضباط المجتمعين!

وكان عبد الناصر وأنا وكثير من الضباط الوطنيين (الذين أنضموا لتنظيم الضباط الأحرار فيما بعد) ضمن هؤلاء الثائرين المتواجدين فى النادى، وطلب الملك أن يقوم هؤلاء الضباط بأرسال ممثلين لهم لمقابلة كبير الأمناء.

وفعلا ذهب وفد من الضباط لمقابلة كبير الأمناء الذى أخطرهم بشكر الملك لموقفهم الوطنى ومشاعرهم الوطنية الفياضة ، لكن الموقف أخطر من هذا بكثير ورجاهم عدم اتخاذ أى موقف ضد الإنجليز فى الوقت الحاضر حتى نفوت على الإنجليز ما يحاولونه وهو إعادة إحتلال البلاد مرة أخرى.

وطوال الفترة التالية عشنا وعاشت مصر مجموعة من الأحداث السياسية الهامة التى كانت تفرض وجودها علينا جميعا.

فوجئت ذات صباح بفصل مكرم عبيد باشا من الوفد والوزارة وهو الذى كان يعتبر بمثابة الابن الروحى للنحاس باشا ثم أصدر مكرم عبيد بعد ذلك الكتاب الأسود والذى روى فيه مفاسد وفضائح حزب الوفد من محسوبية واستغلال نفوذ!

ثم جاء حادث القصاصين الشهير حيث اصطدمت السيارة التى تقل الملك فاروق بسيارة نقل فى طريق الإسماعيلية.

من الأحداث المهمة أيضا توقيع بروتوكول جامعة الدول العربية فى أكتوبر ١٩٤٤ .

بعدها أقال الملك وزارة النحاس وجاءت وزارة أحمد ماهر باشا وبعدها بحوالى عدة شهور يتم اغتياله أثناء مغادرته البهو الفرعونى للبرلمان بعد أن ألقى بيانه فى مجلس النواب.

وفى يناير ١٩٤٦ تم اغتيال وزير المالية الوفدى أمين عثمان باشا وهو صاحب الجملة الشهيرة التى كانت بمثابة طعنة موجهة لصدر كل وطنى عندما قال أن علاقة مصر وبريطانيا أشبه بجواز كاثوليكى لا يعرف الطلاق!

كانت مصر تغلى وتملأ غضبا وسخطاً مما يحدث من فساد لا حدود له!

ووسط هذا الجو المشحون بالغليان جاءت وزارة إسماعيل صدقى باشا فبراير ١٩٤٦ والتى كانت تحكم مصر بالحديد والنار ، والتصدى للمظاهرات الوطنية حتى ولو كانت سلمية بالقوة المسلحة.

وعمت المظاهرات كل مدن ومديريات مصر من القاهرة والإسكندرية والزقازيق إلى أسيوط وسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى.

وهنا استقالت حكومة النقراشى ثم جاءت وزارة إسماعيل صدقى باشا فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ وبعدها بعدة أيام نشبت مظاهرات ضخمة طافت بكل شوارع القاهرة وهى تهتف

منادية بالجلاء ، وتصدت لها السيارات البريطانية بقسوة وعنف ، وأعلنت الأمة كلها الحداد .

وهكذا أصبح يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ لا ينسى .

وفى هذا العام أنتهت مدة خدمتى بالكلية الحربية، عقب حادث تصادم بينى وبين قائد الكلية وذلك لقيامى مع بعض أخوانى من ضباط الكلية بجمع التبرعات لشهداء المظاهرات التى جرت فى شهر فبراير من نفس العام، وهى المعروفة بمظاهرات كوبرى عباس.

وفى هذا المناخ سعدت مصر عندما تم نقل السفير البريطانى لورد كيلرن الذى كان وراء حادث ٤ فبراير الشهير.

وسرعان ما بدأت حكومة صدقى باشا المفاوضات مع بريطانيا.

ولهذا السبب نقلت إلى سلاح الحدود حيث عملت بالصحراء الغربية ثم عينت أركان حرب منطقة خليج السويس ببور توفيق فى عام ١٩٤٧ .

وكانت الثورات الوطنية والمظاهرات الغاضبة قد أشتدت ضد الإنجليز وخاصة أثناء عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن.

وبدأ العمل الفدائى يتصاعد ضد القوات البريطانية، وأمكننى من موقعى هذا مساعدة الفدائيين بتسليحهم وتدبير الأماكن التى تخفيهم عن أعين الإنجليز وأيضا السلطات المصرية.

وفجأة ظهر وباء الكوليرا واجتاح كل مصر فى سبتمبر ١٩٤٧ وأستولى الذعر والخوف على نفوس كل المصريين فقد كانت الوفيات بالآلاف.

ووسط ذلك كله فوجئنا بالملك فاروق يقوم بتعيين الفريق «محمد حيدر» وزيراً للحربية بدلا من اللواء أحمد عطية الذى قدم إستقالته ، وكان حيدر باشا فى الأصل مديراً لمصلحة السجون وليس له أى علاقة بالجيش . بل كنا نعرف أنه كان يأمر المساجين بالعمل فى مزارع الملك!!

وفى نفس هذا الشهر - نوفمبر - فوجئنا بقرار الأمم المتحدة الذى صدر بتقسيم فلسطين إلى دولتين : دولة يهودية ودولة عربية، وكان ذلك معناه ببساطة إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين بموافقة الأمم المتحدة.

ساد الغضب نفوس كل المصريين وكذلك العرب، ثم سرعان ما أعلنت بريطانيا إنها ستنهى انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨.

ليس سراً أن الجيش المصرى أو غيره من الجيوش العربية كانت غير مستعدة لخوض الحرب عام ١٩٤٨.

وليس سراً أيضا أنه حتى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ كان رئيس الحكومة «النقراشى باشا» يعلن أن جيش مصر لن يشارك فى الحرب .. وكان النقراشى باشا من أنصار فكرة تكوين تشكيلات وتنظيمات من المتطوعين والفدائيين ، بل والسماح لكثير من الضباط بأن يتركوا وحداتهم وينضموا لهذه التشكيلات ويسافرون إلى فلسطين .

وأخذت مع الفدائيين فى القنال فى تدبير ما يحتاجونه من سلاح وذخيرة من مخازن الجيش البريطانى فى القنال.

وفجأة علمت من بعض أخوانى فى قيادة الجيش أن هناك تفكيراً فى اشتراك الجيش المصرى فى تحرير فلسطين ولكن ينقصه ذخيرة لمدفعية الميدان من عيار ١٧ رطل اندهشت وتعجبت وسألت نفسى:

- كيف سنحارب فى فلسطين وليس لدينا ذخيرة كافية.

وطلبت من الفدائيين فى القنال ضرورة البحث عن مصادر هذه الذخيرة، وبعد فترة أخبرنى بعض العمال المصريين الذين يعملون مع الجيش الإنجليزى فى السويس أن هناك مركباً فى ميناء الأدبية التابعة للجيش الإنجليزى جارى تحميلها بذخيرة المدفعية من العيار الذى يحتاجه الجيش المصرى، فأتصلت على الفور بقيادة الجيش وعرضت عليهم فكرة مؤداها إننى فى إمكانى الاستيلاء على هذه الذخيرة لو أرسلوا إلى بعض اللوارى والجنود لتحميلها فى أسرع وقت .

وقمت بوضع خطة لاعتراض هذه السفينة بمجرد أن تترك ميناء «الأدبية» وتدخل مياه الخليج وذلك بواسطة لنشين مسلحين كانا تابعين لى وفعلا تم تنفيذ الخطة، وقام اللنشان بقيادة السفينة إلى ميناء السويس فى أول الليل وقام الجنود بتفريغ حمولتها إلى اللوارى ثم توصيلها إلى القاهرة ليلا!

وعندما علمت قيادة الجيش البريطانى بما حدث احتجت احتجاجاً شديداً وطلبت محاسبتى عن هذا الفعل!

وكنت قبل ذلك مباشرة قد أرسلت طلباً للتطوع بالذهاب إلى فلسطين للمشاركة فى تحريرها، وجاءتنى الأوامر بالنزول فوراً إلى القاهرة حيث تم تعيينى حاكماً لمنطقة الخليل بفلسطين وقائداً للقوات المدافعة عنها.

كانت هذه القوات مكونة من بعض الجنود المصريين والفدائيين من أهالى منطقة الخليل الذين يشتهرون بالجرأة والقوة والذين تمكنت بهم من الاستيلاء على المستعمرة اليهودية التى كانت بجوار مدينة الخليل ودمرناها عن أخرها .

وفى نفس الفترة كان قد سبقنى إلى منطقة بيت لحم وبير سبع قوات البطل «أحمد عبدالعزيز» ومعه السيد «كمال الدين حسين».

بعد حوالى ثلاثة أسابيع من بداية الحرب، فوجئنا بتدخل «مجلس الأمن» وطلب عقد هدنة بين العرب واليهود، ووافق الطرفان على ذلك وكعادة اليهود فلم يحترموا بنود الهدنة فسارعوا لجلب السلاح والذخيرة من الخارج ، مما جعل موقفهم العسكرى أقوى بكثير مما كان!!

واخترق اليهود هذه الهدنة وقاموا بمهاجمة المواقع المصرية طوال شهر أكتوبر ١٩٤٨ وفى يوم ١٦ أكتوبر تمكنوا من حصار القوات المصرية الموجودة فى قرية الفالوجا وكان من بينها «جمال عبد الناصر» و «زكريا محيى الدين» ، ودافع أفراد هذه القوة بكل بسالة وشجاعة.

وفى أثناء ذلك الحصار وصلنى أحد الفدائيين الفلسطينيين يحمل خطاباً من «جمال عبد الناصر» يطلب فيه العمل على إمداده بالطعام والذخيرة!

اتصلت بالقيادة بالقاهرة أخبرهم بذلك الطلب فوافقت على إمدادى بالذخيرة والطعام المطلوبين على أن أتولى بمعرفتى العمل على توصيلها إلى الفالوجا وسط الحصار، ولقد أمكننى بالفعل وبواسطة بعض الفدائيين الفلسطينيين من قضاء الخليل والذين يعرفون المنطقة ودروبها تدبير أربعين جملاً وحملناها بالذخيرة والطعام وتم فعلا توصيلها إلى جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين ، وطلبت منهما الاحتفاظ بالجمال واستخدامها كطعام للجنود!!

وبعد الهدنة الأولى قامت أمريكا وإنجلترا بمد إسرائيل بجميع أنواع الأسلحة والذخيرة، كما توافد آلاف المتطوعين اليهود وتجددت العمليات العسكرية، وقررت الأمم المتحدة إرسال الوسيط الدولي «الكونت برنادوت» فى محاولة للتوفيق بين العرب واليهود، لكنه فشل بل أتهمه اليهود بأنه منحاز للعرب فأطلقوا عليه الرصاص ومات ثم خلفه الدكتور «بانش»!!

وهاجمت إسرائيل بيت جبرين «وبيرسبع» واستولوا عليهما وبذلك أنقطع إتصالنا بباقي القوات المصرية وبقاعدتنا في سيناء كما حاولوا الهجوم على منطقة الخليل من الجنوب والغرب ، ولكن قواتنا رغم قلة عددها وإمكانياتها لكن ببسالة أفرادها وشجاعة أهالى قضاء الخليل وحسن استخدامهم للأراضى الجبلية حول المنطقة تمكنا من إيقاف الهجوم الإسرائيلى بل وتدميره مما جعل الإسرائيليون لا يحاولون هذه المحاولة مرة أخرى.

وفى نفس الوقت بدأت قوات البطل «أحمد عبدالعزيز» فى الهجوم على القدس والمرتفعات التى حولها ، لكنها كانت تحتاج إلى أنواع من المدفعية بعيدة المدى لمساعدتهم ولم تكن متوفرة لديهم، وهنا طلبنا من قائد القوات الأردنية الذى كان موجوداً بقواته بجوار قواتنا حول القدس مساعدتنا فى الهجوم على القدس ولكنه أمتنع بحجة أن الجنرال «جلوب» ـ البريطانى الجنسية ـ وقائد القوات الأردنية رفض له الأذن بذلك.

وطلب العقيد .. «أحمد عبدالعزيز» من قائد القوات العراقية التى كانت فى نفس المنطقة المساعدة بمدفعية الميدان العراقية ولكنه أمتنع أيضا قائلاً العبارةالمشهورة : ماكو أوامر!!

وبذلك ضاعت الفرصة التى كانت مواتية لتحرير القدس وأصبحت مشكلة المشاكل حتى اليوم.

وهكذا انتهت حرب فلسطين ١٩٤٨ بالهزيمة!

كانت هذه الحرب صورة مصغرة لأحوال مصر نفسها!

كنا نخوض حرباً ارتجالية بلا استعداد . أن روح الشجاعة لم تكن تنقصنا لكن كان ينقصنا الذخيرة السليمة لا الفاسدة . ينقصنا وضوح الرؤية والهدف.

لقد كنا نحارب فى فلسطين ، ويستشهد الضباط والجنود، والقاهرة غارقة فى الأضواء والسهر والملذات.

* * *

بعد إنتهاء حرب فلسطين أوائل عام ١٩٤٩ تم توقيع أتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل في رودس يوم ٢٤ فبراير من نفس العام وتمت الهدنة فى عهد حكومة إبراهيم باشا عبد الهادى».

وفى ١٠ مارس وصلت إلى القاهرة القوات المصرية التى كانت محاصرة فى الفالوجا، واستقبلها كل أبناء الشعب بالفرح والاعتزاز بما قامت به من بطولة وصمود.

فى ذلك الوقت كان قد تم استدعائى إلى القاهرة حيث عينت أركان حرب لواء مدافع الماكينة بمعسكر العباسية ، وأثناء ذلك أتصل بى «جمال عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر»، ودار الكلام والحديث كله حول ما جرى فى فلسطين وأسباب الهزيمة التى حلت بنا ... ثم قالا لى إنهما فى سبيل تشكيل تنظيم للضباط الأحرار وطلبا منى الانضمام إليه ، ورحبت بذلك بطبيعة الحال وقمت بالانضمام إلى الخلية التى كانت تضم كل من «جمال عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» و «المحافظ السابق محمد البلتاجى» و «عباس رضوان» وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء السابق» و «إسماعيل فريد» المحافظ والسفير السابق .

وهكذا أصبحنا نعقد اجتماعات أسبوعية لتدارس أحوال الجيش الذى تم الزج به فى حرب فلسطين دون استعداد أو تخطيط أو توفر العوامل المناسبة التى تقوده إلى النصر ، وكذلك ناقشنا موضوع الأسلحة الفاسدة التى أمدونا بها ، كما بحثنا أمور الوطن من كافة النواحى ، ومظاهر الفساد الذى كان يستشرى فى الأحزاب والحكومات المختلفة ، وأيضا الفضائح الشخصية للملك فاروق ونزواته ومغامراته التى أصبحت محل حديث الناس ، كما قمنا بالعمل على زيادة عدد الضباط المنضمين إلى التنظيم من وحدات المشاة!!

وكان مما يلفت النظر فى تلك الفترة العصيبة من عمر مصر وخاصة بعد حرب فلسطين هو شيوع ظاهرة العنف السياسى وموجة من الاغتيالات السياسية، فقد جرت محاولة لاغتيال النحاس باشا وهو فى بيته لكنها فشلت ، بينما نجحت محاولة اغتيال «النقراشى باشا» أواخر ديسمبر ١٩٤٨ كما حدثت عدة محاولات فاشلة لاغتيال إبراهيم باشا عبد الهادى ثم جرى اغتيال الأمام حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين فى فبراير ١٩٤٩ .

وعلى الفور بدأت الحكومة التى كان يرأسها إبراهيم عبد الهادى باشا تحقيقات واسعة شملت المئات!

وكانت المفاجأة المذهلة أيامها أن البوليس السياسى عثر أثناء تفتيش المشتبه فيهم على أحد كتيبات أو مطبوعات الجيش المحظور تداولها مع أحد أفراد التنظيم السرى للإخوان ، وكان الكتيب يشرح أستخدام القنابل اليدوية، أما المفاجأة فهى أن اسم «جمال عبد الناصر» كان مكتوبا بخط اليد على الصفحة الأولى من هذا الكتيب!!

وهكذا وجد جمال عبد الناصر نفسه محل استدعاء الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش ليحقق معه حول علاقته بالإخوان المسلمين عامة والتنظيم السرى خاصة.

وقام رئيس الوزراء شخصيا بالتحقيق مع جمال عبد الناصر ، وبذكاء شديد اعترف عبد الناصر أنه سبق له أن أعار هذا الكتيب للمرحوم الشهيد «أنور الصيحى» الذى مات فى حرب فلسطين.

وهكذا أفلت جمال عبد الناصر من تهمة مؤكدة!

فى أوائل عام ١٩٥١ كنت قد نجحت فى امتحان القبول لكلية أركان حرب وكان باقياً على بدء الدراسة ثلاثة أشهر ، فطلب منى «جمال عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» أن أقضى هذه المدة كلها فى سرية من سرايا الكتيبة الأولى مدافع ماكينة فى رفح على أن تكون مهمتى هى تجنيد أكبر عدد من الضباط المشاة فى صفوف تنظيم الضباط الأحرار، وأيضا أعمل على إمداد عبد الناصر بالذخيرة اللازمة وذلك لإمداد الفدائيين الموجودين بالقنال بهذه الذخيرة والتى كنا نرسلها لهم بالقطار بمعرفة أحد الصولات الوطنيين الذين نجح جمال عبد الناصر .. فى تجنيدهم ، ثم يقوم رجال عبد عبد الناصر ، فى منطقة القنال بتسلمها منه.

وأصبح جميع ضباط هذه السرية من الضباط الأحرار ومنهم من قاموا بالسيطرة على قيادة الجيش ليلة الثورة!

فى هذه الفترة كان المناخ السياسى يزداد توتراً وسخونة، فقد تفجرت على صفحات مجلة روز اليوسف تحقيقات جريئة ومثيرة للأستاذ : «إحسان عبد القدوس» عن الأسلحة الفاسدة!!

كانت هذه المقالات حديث كل الناس فى مصر والهبت الشعور الوطنى ، فقد أشارت بوضوح وشجاعة إلى التجار الذين اشتروا هذه الأسلحة الفاسدة وللعمولات والرشاوى التى دفعت فيها .. ودفع الجيش ثمنها من دم أبناؤه ..

وعندما بدأ النائب العام أيامها ، محمد محمود عزمى بك ، فى تحقيقاته عن هذه الفضيحة ، وبدأ فى استجواب بعض موظفى السراى تم إقصاء النائب العام عن موقعه.

ثم بدأت حكومة الوفد فى التضييق على حرية الصحافة، كما تمت مصادرة الصحف أو اغلاقها أو تعطيلها.

وأصبحت سمعة العائلة المالكة على كل لسان ، خاصة فضائح الملكة نازلى وبناتها فى الخارج.

ولم يكن الملك فاروق نفسه بعيداً عن هذا المناخ الفاسد بل كان منغمساً فيه، وراحت قصص فساده ومجونه يتحدث عنها الجميع ، خاصة منذ طلاقه من الملكة فريدة ، عام ١٩٤٩ حتى زواجه من الملكة ناريمان فى فبراير ١٩٥١.

وقدمت أحزاب المعارضة عريضتها الشهيرة إلى الملك والتى تضمنت خطورة الأوضاع التى وصلت إليها البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعياً ، بل إنها اتهمت حكومة الوفد بأنها تخفى عن الملك حقيقة هذه الأوضاع وقالت العريضة للملك فى جرأة أن احتمال الشعب مهما طال فهو لابد أن ينتهى.

وبطبيعة الحال فإن حكومة الوفد منعت نشر هذه العريضة ، كما صادرت كل صحيفة قامت بنشرها ، لكن كل المصريين سرعان ما عرفوا بمضمون هذه العريضة.

فى تلك الأيام كانت المفاوضات تدور بين حكومة الوفد والإنجليز ثم أعلن النحاس باشا فى مجلس النواب عن ألغاء معاهدة ٣٦ من جانب واحد هو مصر ، وكان ذلك فى أكتوبر ١٩٥١.

وبدأت مصر تشهد مقاومة باسلة ورائعة ، فقد قام العمال المصريون بالامتناع عن العمل مع القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وبدأت كتائب الفدائيين فى عملياتها الهجومية.. وكان قد تم تدريبهم على أيدى الضباط الأحرار.

فى هذه الأثناء حدثت مذبحة كفر عبده بالسويس (٨ ديسمبر١٩٥١) والتى قام فيها الإنجليز بالهجوم على أهالى هذه القرية المسالمة والتى لايزيد عدد سكانها عن ألفى نسمة ، وبلغ من وحشية القوات الإنجليزية التى هاجمت هذه القرية إنها دكت وهدمت وأزالت كل منازل القرية من الوجود، واستشهد العشرات من أبناء القرية.

ولقد تسبب ذلك الحادث المروع فى إثارة الضباط المصريين الموجودين فى منطقة رفح، ولقد قمنا أنا والوزير السابق «أحمد طعيمة» و «المحافظ السابق» عبد المجيد شديد» وغيرنا ممن لاتحضرنى أسماؤهم بتحضير وإعداد برقية قام بالتوقيع عليها حوالى تسعين ضابطاً نحتج فيها على وجودنا بدون عمل فى رفح بينما أهلنا يتم أبادتهم وذبحهم فى القنال ونطلب السماح لنا بالذهاب إلى القنال للدفاع عن مواطنينا ضد القوات الإنجليزية.

وقمنا بأرسال هذه البرقية فعلا إلى الملك فاروق ، ورئيس الوزراء «النحاس باشا» وقائد الجيش «حيدر باشا» ، وكان لإرسال هذه البرقية وقع الصاعقة على كل هؤلاء ، واعتبروها بمثابة ثورة وتمرد .

وقامت قيادة الجيش بارسال اللواء «توفيق مجاهد» إلى رفح للتحقيق مع كل الضباط الذين قاموا بالتوقيع على البرقية.

ووصل اللواء «توفيق مجاهد» مكشراً عن أنيابه ، ومهدداً وثائراً ومتوعداً وأعلن أن أمر هذه البرقية من تدبير الضباط الأحرار وأنه يعرفهم واحداً واحداً وأنه سيقوم بإرسالهم إلى السجن جزاء ما فعلوه:

«وكان لابد من التخلص من هذا المأزق ، وأتفق «عبد الحكيم عامر» و «صلاح سالم» و «عبد الفتاح فؤاد» ـ الذين كانوا فى رئاسة الفرقة فى رفح ـ وكانوا يعرفون أن اللواء «توفيق مجاهد» يملك عزبة يربى فيها الماشية واستطاعوا إقناعة أنه يوجد فى رفح أنواع من المواشى «الفريزيان» الفصائل الممتازة وأنه بإمكانهم أن يشتروا له ست بقرات ثم يقومون بإرسالها له إلى عزبته فى أقرب فرصة يحددها ، وبالفعل وافق الرجل وأرسلنا له شحنة البقر إلى بلدته بواسطة بوليصة شحن رسمية.

لم يكن يعرف ذلك الرجل إننا كنا نعرف التنافس الكبير بينه وبين اللواء صبور على منصب مفتش عام الجيش ، ومن هنا طلب منى زملائى أن أسافر إلى القاهرة لما لى من صلات وعلاقة طيبة باللواء صبور لكى أسلمه بنفسى صورة بوليصة الشحن الرسمية وأخبره أن اللواء توفيق مجاهد ليس له عمل فى رفح إلا تجنيد الضباط لكى يقوموا بشراء المواشى له، وغضب اللواء «صبور» .

وفى القاهرة أيضا ذهبت لمقابلة «جمال عبد الناصر» ورويت له ما حدث ، فأقرنى على ما قمنا به ، ومن جهته حاول مقابلة بعض من يعرفهم من القيادات التى لا تحب اللواء مجاهد يخطرهم بأن الضباط فى رفح فى حالة غضب وثورة من تصرفات اللواء مجاهد وتهديده الدائم لهم بالسجن دون تحقيق!

ونجحنا فى مسعانا وأرسلت قيادة الجيش فى استدعاء اللواء «مجاهد» كما أمرت قائد الفرقة فى رفح بتحذير الضباط الذين وقعوا على البرقية بأنهم سيتعرضون للمحاكمة لو تكرر هذا الأمر ثانية منهم.

وهكذا أنتهى الموقف على خير، لكنه أثبت أن غالبية الضباط كانوا على درجة عالية من الوطنية والألتزام بهموم وطنهم.

* * *

فى يناير عام ١٩٥٢ وكنت وقد التحقت بكلية أركان الحرب.

وشهد هذا الشهر العديد من حوادث استمرار المقاومة الشعبية والفدائية ضد الإنجليز ، فى أكثر من موقع ، ففى السويس حدثت اشتباكات بين الإنجليز والفدائيين ، وأيضا فى أبو صوير، والتل الكبير التى قام الإنجليز بأحتلالها واعتقلوا المئات من الأهالى والجنود.

وفى ليلة ٢٥ يناير قام حوالى سبعة آلاف جندى إنجليزى مسلحون بمحاصرة مبنى محافظة الإسماعيلية وطلبوا من المحافظ أن يستسلم لكن الأهالى والجنود دافعوا دفاعاً مجيداً عن مبنى المحافظة ، وأسفرت المعركة غير المتكافئة عن سقوط أكثر من خمسين شهيداً مصرياً والكثير من الجرحى وكان منهم الملازم أول فؤاد الدالى شقيق زوجتى.

وسرعان ما عرفت كل مصر أنباء هذه المجزرة ، وفى اليوم التالى احترقت القاهرة ، (٢٦ يناير) وانطلق المتظاهرين يحرقون كل شىء فى طريقهم ، وبدأ السلب والنهب فى مئات المحلات والمبانى ، وسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى.

وفى مساء نفس اليوم أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية ، كما تعطلت الدراسة فى المدارس والجامعات ، وأصبح النحاس باشا هو الحاكم العسكرى وفى اليوم التالى مباشرة أقال الملك حكومة النحاس باشا، وأمر «على ماهر باشا» بتأليف الوزارة.

فى الساعات التى تلت حريق القاهرة مباشرة، كانت قد صدرت الأوامر لقوات الجيش باحتلال جميع الأماكن الاستراتيجية بمصر بما فيها القاهرة والإسكندرية، واتصلت بـ «جمال عبدالناصر»، الذى كان قد اتصل به أيضاً «عبداللطيف البغدادى» ـ عضو مجلس قيادة الثورة ـ وكان رأينا يومها إنها فرصتنا للقيام بالثورة، وخاصة أن الجيش كان مسيطراً سيطرة تامة على جميع مرافق البلد وإنه لا ينقصنا للقيام بالثورة إلا إعلانها عن طريق الإذاعة، والقبض على بعض القيادات العميلة للملك وخصوصاً وأن البلد كلها فى حالة انتظار لمن يخلصها مما هى فيه من حالة سيئة سواء كان ذلك فى صفوف الجيش أو بين جموع الشعب.

رفض «جمال عبدالناصر» فكرة إعلان الثورة وكان رده أن الوحدات العسكرية الموجودة بالقاهرة والإسكندرية ليس بها غير أعداد محدودة من الضباط الأحرار.

وحاولت بكل السبل إقناعه بأن غالبية الضباط من الوطنيين المتعاطفين معنا وأن الحالة المتردية التى وصلت إليها البلاد والتى أدت إلى حريق القاهرة جعلت جميع المواطنين من ضباط ومدنيين يتطلعون إلى من يخلصهم من هذا الوضع ولكن الحذر تغلب على «جمال عبدالناصر» ورفض أن يمضى فى هذه المغامرة!!

وافترقنا مختلفين، لكنه الخلاف الذى لا يفسد للود قضية!

فى نفس الوقت زادت منشورات الضباط الأحرار، وزادت حدة ولهجة ما جاء بها من أحاديث ضد أوضاع الجيش والبلاد، كما زاد تحريضها لضباط الجيش للثورة على هذه الأوضاع.

ولازلت أتذكر بعض العناوين التى كانت تتصدر كل منشور، ومنها مثلاً: قاوموا الطغيان، ودافعوا عن الشعب، وآخر بعنوان المناسبة السعيدة هاجم فيه البذخ والإسراف بمناسبة إنجاب الملك فاروق وناريمان: بل وصل الأمر بوزير الحربية أيامها ولكى ينافق الملك وحاشيته أن يقوم الجيش باسلحته ومعداته ودباباته وقد زينت بالألوان والأضواء واللافتات والزينات باستعراض فى شوارع القاهرة من أجل هذا الميلاد الميمون!!

وفى خلال ستة شهور تقريباً تعاقبت على حكم مصر عدة وزارات، فبعد وزارة على ماهر باشا جاءت وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا والتى ظلت من مارس حتى ٢ يوليو ٥٢ ثم وزارة حسين سرى باشا التى استمرت ٢٠ يوماً بالضبط (٢-٢٢ يونيو) ثم وزارة نجيب الهلالى التى استمرت من ٢٢ إلى ٢٤ يوليو..

كان التخبط الحزبى والسياسى هو سمة كل شىء فى ذلك.. الوقت كان ينبئ أن شىء ما سيلوح فى الأفق أو سيأتى مهما تأخر الوقت والزمن.

فى يوليو ١٩٥٢ وصلت الكتيبة ١٣ مشاه إلى القاهرة فى طريقها إلى الخرطوم (عاصمة السودان)، كما وصلت مقدمة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة وغالبية كل منهما من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار.

وأخيراً جاءت اللحظة الفاصلة التى تقرر فيها حتمية إعلان الثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولازلت وقائع وتفاصيلها كما لو كانت جرت منذ فترة قليلة.

اتصل بى «عبدالحكيم عامر» لكى أقوم والرائد «محمد البلتاجى» بالقبض على بعض القيادات العسكرية.

ثم عينت قائد للكتيبة ١٢ مشاه بمعسكر العباسية والتى قام جزء منها باحتلال الإذاعة المصرية، وجزء آخر تولى احتلال التليفونات والكبارى الهامة والباقى ظل بمعسكر العباسية إحتياطياً للدفاع عن الثورة مع الكتيبة ١١ مشاة بقيادة «حمدى عبيد» الوزير السابق.

بعدها عينت قائداً للكتيبة الأولى مدافع ماكينة بدلاً من العقيد «يوسف منصور صديق» عضو مجلس الثورة الذى تفرغ لأعمال مجلس الثورة.

وبعد حوالى أسبوعين من قيام الثورة كانت قد أصدرت قراراً بأن يتولى «على ماهر» رئاسة الحكومة.

وبدأت الثورة أولى خطواتها المهمة عندما أصدرت قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، والذى كان ضرورة اجتماعية وسياسية لكى تثبت الثورة للفقراء والفلاحين إنها قامت من أجل رفع مستواهم الاجتماعى وأيضاً الاقتصادى.

ولتنفيذ هذا القانون ثم تشكيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، وحدثت مفاجأة غير متوقعة وذلك عندما ذهب المسئولون بالتوجه للاستيلاء على مازاد من الأرض طبقاً لما حدده القانون، وكان «عدلى لملوم» أحد كبار الاقطاعيين - فى مركز مغاغة بالمنيا - أحد الذين امتنعوا عن تنفيذ ذلك الأمر، بل وصل الأمر بأن قام مع رجاله المسلحين بإطلاق النار والرصاص على رجال اللجنة وطردهم من المنطقة، بل أمتطى صهوة جواده بصحبة رجاله

المسلحين وتوجه إلى مركز الشرطة وأخذ يطلق النار على مركز الشرطة وراح يتجول فى شوارع مغاغة معلناً تحديه وتصديه لإجراءات الثورة.

وهنا أصبحت هيبة الثورة فى خطر شديد.

أتصل بى «جمال عبدالناصر» وأخبرنى بما يفعله «عدلى لملوم» ورجاله وأن الثورة إذا لم تأخذ هذا الموضوع بالحسم المطلوب فإنها لن تتمكن من تنفيذ القانون، كما أن هيبة الثورة ستصبح محل شك بين الجماهير، وباختصار فقد قام عبدالناصر «بتكليفى بأن أقود قوة من الكتيبة الأولى مدافع ماكينة مع قوة من السيارات المدرعة وأتجه بها إلى «مغاغة» وأقوم بالقبض على «عدلى لملوم» ورجاله المسلحين لمحاكمتهم فى أسرع وقت مع تمكين رجال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من تنفيذ القانون!

وفعلاً توجهت إلى مركز مغاغة، وقمت باستعراض القوة المصاحبة لى بكل ما تحمله من مدافع وسلاح، وتوجهت من فورى إلى بيت «عدلى لملوم» حيث قمت بالقبض عليه بطريقة محترمة ولائقة تليق بمكانته الاجتماعية بين أسرته وذويه ورجاله وأنصاره.

وتم فعلاً تقديمهم للمحاكمة!

وجاء الحكم على «عدلى لملوم» بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما حكم على بعض أعوانه ورجاله بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن!!

ومن أهم أحداث تلك الفترة تنازل الملك فاروق عن العرش وتشكيل هيئة الوصاية المؤقتة على العرش وكانت تتكون من الأمير محمد عبدالمنعم، وبهى الدين بركات باشا ومحمد رشاد مهنا الذى سرعان ما دخل فى خلافات ومشادات لا نهاية لها مع «محمد نجيب» وذات مرة ثار فى وجه نجيب قائلاً: أنا هنا وصى يعنى ثلث ملك (!!!).

* * *

فى تلك الأيام كانت مصر على موعد مع أحداث مهمة كانت حديث الناس فى كل مكان.

فمثلاً فوجئت الثورة بمظاهرات وأحداث شغب بين العمال فى كفر الدوار وثبت إنها مدبرة والهدف منها إحراج الثورة، وحكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على خميس والبقرى من عمال المصنع، كما حكم على آخرين بالسجن!

وفى أكتوبر ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قراراً بإقالة القائمقام «رشاد مهنا» من منصب الوصى على العرش!!

وفى ديسمبر من نفس العام أعلنت الثورة سقوط وإلغاء دستور ١٩٢٣ كما أعلنت أن «الحكومة ستقوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد، يتجنب تخلف دستور ٢٣ عن روح العصر الجديد ويتمشى مع مبادئ الثورة الجديدة.

وفى نفس الشهر أيضاً تشكلت محكمة الغدر والتى تمت أمامها محاكمة عدد من رموز العهد الملكى مثل كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق والذى لعب دوراً كبيراً فى إفساده.

ومع مجئ شهر يناير سنة ١٩٥٣ أعلنت الثورة يوم ١٧ يناير قانوناً بحل كل الأحزاب السياسية، وإعلان قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات (تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦) حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى سليم.

لقد تم تطبيق قانون حل الأحزاب على كل الأحزاب وتم استثناء جماعة الإخوان المسلمين من هذا الحل.

وفى ١٨ يونيو قرر مجلس قيادة الثورة إعلان الجمهورية وسقوط أسرة محمد على، وإلغاء الألقاب، وأن يتولى محمد نجيب منصب رئيس الجمهورية وأيضاً رئيساً للوزراء كما تقرر تعيين جمال عبدالناصر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، كما تم تعيين عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة وترقيته إلى رتبة اللواء.

بمجرد أن تم تعيين اللواء.. محمد نجيب» رئيساً للجمهورية تم تعيينى أول قائد للحرس الجمهورى، وبعد أن انتظم عمل الحرس الجمهورى بوضعه وشكله الجديد كانت الثورة قد بدأت فى التصادم مع الإنجليز بخصوص الإسراع بالجلاء.

وهنا قررت الثورة إنشاء «الحرس الوطنى» فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٣ وذلك بضم عدد كبير من شباب مصر إلى هذا التنظيم وتدريبهم على حمل السلاح، وكيفية مقاومة المستعمر وقواته وذلك استعداداً لخوض معركة شعبية ضد الجنود البريطانيين فى القنال من أجل أن تثبت وتؤكد لهم أن وجودهم بالمنطقة لن يحقق لهم أى هدف استراتيجى بل لن يمكنهم حتى من الدفاع عن أنفسهم ووجودهم بالقنال.

تولى «كمال الدين حسين» مسئولية تشكيل الحرس الوطنى وقيادته وطلبنى للاشتراك معه فى تشكيل وتدريب وقيادة هذا الحرس، وكنت لازلت أشغل وظيفة قائد الحرس الجمهورى، وبالفعل قمت بتسليم قيادة الحرس الجمهورى للقائد الثانى واتخذت موقعى مع «كمال الدين حسين» فى القيادة العامة بكوبرى القبة، وقمنا بتشكيل أعداد كبيرة من شباب مصر المتطوعين فى الحرس الوطنى وتسليحهم وتدريبهم بواسطة عدد كبير من خيرة ضباط الجيش باعتبارها مهمة وطنية من أجل الاستقلال وإجلاء المستعمر، كما تم إنتقاء عناصر متميزة من أفراد الحرس الوطنى لتدريبهم تدريباً مكثفاً على الأعمال الفدائية فى مركز تدريب خاص تم إنشاؤه فى «أنشاص» وقد قاموا بأعمال فدائية وعدة غارات على القوات البريطانية بالقنال، كما أصبحوا مصدر إزعاج لهذه القوات وأيضاً للحكومة البريطانية نفسها مما جعلها تدخل فى مفاوضات جادة مع الحكومة المصرية، ومن ثم إلى توقيع اتفاقية الجلاء.

ولقد طلبنى «عبدالحكيم عامر» باعتباره قائد القوات المسلحة وطلب منى ضرورة العودة إلى الحرس الجمهورى ثانية لأن «محمد نجيب» قد تغيرت أحواله وأن كثيراً من العناصر المضادة للثورة قد بدأت تلتف حوله وهو ما بات يهدد استقرار الثورة.

عدت فعلاً إلى قيادة الحرس الجمهورى حيث لاحظت بالفعل أن المقربين من الرئيس نجيب يحاولون الوقيعة بينه وبين باقى أعضاء مجلس الثورة، كما لاحظت كثرة محاولاتهم للتقريب بينه وبين السياسيين القدامى من الوفديين والأخوان المسلمين والشيوعيين والذين وجدوا منه تجاوباً ملحوظاً وملموساً، فالتفوا حوله، وعملوا بقوة على توسيع هوة الخلاف بينه وبين أعضاء مجلس الثورة.

وباتت مصر على أبواب أزمة سياسية خطيرة هى التى أصبحت تعرف بعد ذلك باسم أزمة مارس ١٩٥٤ والتى كانت بحق نقطة تحول فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو.

وهذه الأزمة تستدعى التوقف قليلاً ولنحاول أن نعرف ماذا جرى بالضبط؟!

ما أكثر الروايات التى قرأتها عن أحداث أزمة مارس ١٩٥٤، وما أكثر القصص الخيالية التى رواها البعض عن هذه الأزمة.

ولست هنا فى محل نفى أو مناقشة هذه الروايات، لكنى التزمت أمام الله وأمام ضميرى أن لا أكتب ولا أروى إلا ما شاركت فيه بنفسى، ورأيته بعينى.

وقبل أن أبدأ رحلة البحث فى تحليل الأسباب الحقيقية الكامنة التى دفعت أطراف هذه الأزمة الخطيرة إلى اتخاذ ما اتخذ من المواقف، لابد أن نحدد أطراف هذه الأزمة.

كان الطرف الأول فى هذه الأزمة هم «الضباط الأحرار» وكانوا أحد الأطراف الرئيسية التى لعبت دوراً رئيسياً وخطيراً فيها، سواء هؤلاء الضباط الذين هاجموا الثورة وانحازوا لموقف الرئيس محمد نجيب أو هؤلاء الذين دافعوا عنها وطالبوا باستمرار الثورة حتى تحقق أهدافها كاملة.

ولكى نفهم موقف ودور الضباط الأحرار فى هذه الأزمة لابد أن نعرف فى البداية ممن تكون تنظيم الضباط الأحرار، ولماذا لم يكن للثورة عند بدايتها برنامجاً محدداً تم وضعه قبل قيام الثورة!

لقد كانت هناك أهداف وطنية عامة هى محل إجماع كل الضباط ولا يمكن أن تكون محل خلاف أو جدل، لكن الخلاف والجدل جاء بعد أن استقرت الأمور ونجحت الثورة!

لقد تشكلت خلايا «الضباط الأحرار» داخل أسلحة الجيش المختلفة من ضباط وطنيين يعرفون بعضهم بعضاً، وتجمع بينهم الصداقات والزمالة، كما يربط بينهم مبدأ عام واحد هو التصدى للاحتلال البريطانى وضرورة التخلص منه وكذلك إنهاء حالة الفساد السياسى سواء من الملك وحاشيته أو من الأحزاب التى فقدت كل مصداقيتها وأصبح لا هدف لها إلا الحكم، بالإضافة إلى الحالة التى وصل إليها غالبية أبناء هذا الشعب من فقر وجهل ومرض وحالة معيشية فى منتهى السوء!

وكان بعض هؤلاء الضباط الوطنيين من الطبقة فوق المتوسطة - وكنا نسميهم أولاد الذوات وكانوا عناصر وطنية لا شك فى وطنيتها وانحيازها لغالبية أبناء الوطن.

أما الغالبية من الضباط الأحرار «فكانوا من أبناء الطبقة المتوسطة وقد اشتركوا جميعاً فى هدف التخلص من الاحتلال البريطانى ومن الفساد السياسى المتمثل فى القصر والأحزاب.

كان هذا التشكيل من الضباط الأحرار رغم وحدة واتفاق ما يؤمنون به لكنهم كانوا مختلفين فى الاتجاهات السياسية والعقائدية.

كان البعض يؤمن بالنظام الرأسمالى بحكم نشأته ووضعه الاجتماعى!

وكان البعض الآخر شيوعياً لا يرى خلاصاً لمشاكل الوطن إلا باتباع النظام الشيوعى!

وكان هناك من يؤمن بمبادئ جماعة الإخوان المسلمين ويحاول تطويع تنظيم «الضباط الأحرار» لفكر الإخوان المسلمين!

لكن الغالبية من الضباط الأحرار كانت تؤمن بضرورة إقتلاع الفساد السياسى وإصلاح الوضع الاجتماعى للغالبية العظمى من الشعب بتحقيق عدالة اجتماعية بعيداً عن الأحزاب.

ولهذه الأسباب لم تحاول قيادة تنظيم الضباط الأحرار وضع برنامج متكامل لمثل هذه الإصلاحات والأهداف العامة حتى لا تتفرق بهم السبل ويصبح هذا البرنامج سبباً فى الفرقة بين الضباط الأحرار بل والغالبية العظمى من ضباط الجيش، لذلك فقد ركزت على هدف واحد يجمع بين جميع الاتجاهات وهو التخلص من الاستعمار البريطانى وأعوانه، والتخلص من الفساد السياسى الذى يمثله القصر والأحزاب.

ولقد لاحظنا منذ بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) زيادة الضغوط الإنجليزية على الحكومات المصرية المتعاقبة، ثم خضوع هذه الحكومات لكل هذه الضغوط.

كما زاد أيضا تدخل ضباط البعثة الإنجليز الموجودين فى كل وحدات الجيش المصرى فى كل شئون الجيش، مما دفع الضباط الشبان به إلى السخط والضيق من هذا الوضع، فأدى الأمر بهم إلى تكوين مجموعات من الأصدقاء فى هذه الوحدات يتبادلون الأحاديث عن أوضاع وطنهم وجيشهم، وكونوا من بينهم مجموعات من الضباط الوطنيين، وأخذت كل مجموعة منهم حسب أوضاعها ومقدرتها فى مقاومة التدخل الإنجليزى بجميع أشكاله.

ويوماً بعد يوم زاد عدد هؤلاء الضباط وخاصة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث فرض الإنجليز شروطهم على الملك، مما أعتبره هؤلاء الضباط إهانة لهم ولكرامة وطنهم، ودفعهم ذلك إلى زيادة مقاومتهم، وكانت النتيجة أن تم القبض على بعضهم من أسلحة الجيش المختلفة ومحاكمتهم، ممازاد من وحدتهم وترابطهم بل وزيادة أعدادهم.

وجاءت حرب فلسطين بكل ما جرى فيها من إرتجال وسوء تخطيط وخيانة متمثلة فى فضيحة الأسلحة الفاسدة الأمر الذى دفع هؤلاء الضباط إلى ضرورة الثورة على كل هذه الأوضاع الفاسدة.

وهكذا بعد انتهاء الحرب وانسحاب الجيش من فلسطين، بدأنا مع «جمال عبدالناصر» ومجموعات أخرى من الضباط الوطنيين من جميع أسلحة الجيش فى تكوين خلايا تنظيمية مترابطة لا يعرف بعضهم بعضاً، وفى سرية تامة.

بهذا الشكل تم تكوين تنظيم الضباط الأحرار ثم تكونت منهم قيادة تربطهم وتنظم حركتهم وأصدرت المنشورات التى تعبر عن وجهة نظرهم وأهدافهم.

وكان أول اختبار للضباط الأحرار ولقوتهم وقدرتهم داخل الجيش عندما جاءت انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١.

شكل الملك وأعوانه وعلى رأسهم حيدر باشا وزير الحربية فريقاً من الموالين لهم ليتكون منهم مجلس إدارة النادى بهدف إظهار سيطرتهم ونفوذهم داخل الجيش.

وقام الضباط الأحرار من ناحيتهم بترشيح مجموعة منهم ليكونوا أعضاء مجلس إدارة النادى، وكان ذلك أول إختبار قوة علنى وسافر بين الملك وأعوانه وبين مجموعة الضباط الأحرار.

ورغم جو الإرهاب الذى أشاعه الملك وأعوانه ضد من لا يقوم بانتخاب مرشحيه فأن مرشحى تنظيم الضباط الأحرار قد اكتسحوا أغلب المقاعد.

وكانت قيادة تنظيم الضباط الأحرار برئاسة جمال عبدالناصر وبعد تشاور باقى الضباط الأحرار قد اختارت اللواء محمد نجيب. رئيساً للنادى بعد أن وافق على الإنضمام للتنظيم.

واكتسحت قائمة الضباط الأحرار وفازوا وكان منهم زكريا محيى الدين، حمدى عبيد أمين شاكر، جمال حماد.

وبعد النجاح المبهر فى هذه الانتخابات، إزداد نشاط تنظيم الضباط الأحرار لتجنيد أكبر عدد من الضباط الوطنيين، ووصل السباق أشده بينهم وبين الملك وخاصة بعد معركة الشرطة المصرية مع الجيش البريطانى فى منطقة القنال ثم حريق القاهرة، وانتهى السباق بقيام الثورة وخروج الملك فاروق وتنازله عن العرش ومغادرته مصر نهائياً إلى إيطاليا مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٢.

وبعد الثورة كانت قيادة الثورة قد سلمت قيادة غالبية وحدات الجيش الهامة والمؤثرة إلى الضباط الأحرار لكى تتمكن من الحفاظ على الثورة وحمايتها من أعداء الداخل والخارج،

ولذلك نجد أن وحدات الجيش التى كان يقودها «قائمقام» ـ عقيد ـ قبل الثورة، أصبح يقودها صاغ ـ رائد ـ لأن غالبية الضباط الأحرار كانوا من أصحاب الرتب الصغيرة!

وفى نفس الوقت كانت الثورة لا تعادى الضباط من أصحاب الرتب الكبيرة، فقد كان بعضهم وطنياً ومخلصاً وذو كفاءات عالية استعانت بهم الثورة خارج الجيش فى مناصب مدنية مرموقة.

ولما كان الضباط الأحرار متقاربين فى الرتب ـ والسن بطبيعة الحال ـ فقد شكل ذلك وحدة فى الفكر والهدف، ولكن من ناحية أخرى فإن هذا التقارب قد تسبب فى مشاكل بعد الثورة حيث أن بعض الضباط الأحرار كانوا يعترضون على بعض قرارات مجلس قيادة الثورة، بل أن بعضهم بدأ يعترض علي تكوين مجلس قيادة الثورة نفسه، خصوصاً بعد أن انضم إلى مجلس قيادة الثورة بعض الضباط الذين لم يكن لهم شأن كبير فى تنظيم الضباط الأحرار مثل «أنور السادات» و«عبدالمنعم أمين»، كما أن بعض هؤلاء الضباط الأحرار يبدى ملاحظات علنية حول أنهم لا يستشارون فى القرارات التى يتخذها مجلس قيادة الثورة!!

كذلك فإن بعض أصحاب الرتب الكبيرة نسبياً شاركت فى الثورة ورغم قلة عددهم فقد كانوا يرون بحكم رتبهم إنهم الأحق والأولى بالقيادة من أصحاب الرتب الصغيرة وقد كان ذلك سبباً فى قيام بعض الحركات المضادة لمجلس قيادة الثورة داخل الجيش، ومنها ما قام به بعض الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ـ أى بعد حوالى ستة شهور من قيام الثورة ـ مطالبين بإعادة تكوين مجلس قيادة الثورة بالانتخاب، وتزعمهم فى ذلك المطلب العقيد «رشاد مهنا».

ورغم أنه لم يكن منضماً إلى تنظيم الضباط الأحرار لكنه كان ضابطاً وطنياً شجاعاً له سمعته وشخصيته الوطنية داخل الجيش، وخصوصاً بين ضباط سلاح المدفعية.

ثم بدأ بعض ضباط سلاح المدفعية يستميلون إلى جانبهم زملائهم من سلاح الفرسان وعلى رأسهم البكباشى «على النكلاوى» ومن المشاه وعلى رأسهم البكباشى «حسنى الدمنهورى» ولم يكونا من الضباط الأحرار ولكن بحكم أقدميتهم فى الجيش فقد أعتبروا أنفسهم أحق من غيرهم فى هذه القيادة، ولقد تقدموا إلى مجلس قيادة الثورة بمذكرة يطلبون فيها ذلك!

وكانت هذه أول مرة يظهر فيها بداية الانقسام داخل الضباط الأحرار خاصة وداخل الجيش عامة!

وقد اجتمع مجلس قيادة الثورة لبحث هذه المذكرة وقرر رفضها، كما قرر اعتقال الأسماء التى تضمنتها المذكرة وحوكموا وصدرت ضدهم أحكام مختلفة بالسجن.

ثم ما لبث أن تم الإفراج عنهم جميعاً خلال ثلاث سنوات، بل وعينوا فى وظائف مدنية مختلفة.

وكان هذا التحرك من ضباط المدفعية سبباً فى أن يقوم جمال عبدالناصر بعقد اجتماعات دورية فى مجلس قيادة الثورة يحضرها الضباط الأحرار الذين يتولون قيادات وحدات الجيش، وكنت أحد الذين يحضرون هذه الاجتماعات التى كان يتم فيها بحث أمور الجيش والوطن.

وظلت هذه الاجتماعات فترة من الوقت ثم توقفت فى خضم الأحداث المتتالية التى كانت تشهدها مصر.

وإذا كان «الضباط الأحرار» هم الطرف الأول فى أزمة مارس؟! فمن هو على وجه التحديد الطرف الثانى؟! ولنبدأ الإجابة؟!

كان الوجه الثانى فى أزمة مارس ١٩٥٤ هو اللواء «محمد نجيب»!

وقبل أن أقوم بشرح وعرض دوره الرئيسى الذى لعبه فى هذه الأزمة، لابد أن أقوم بتوضيح كيفية اختياره قائداً لهذه الثورة؟! وما هو دوره فيها على وجه التحديد؟!

فى البداية أعود إلى عام ١٩٥١ وبالتحديد أثناء تشكيل مجموعات الضباط الأحرار كان قد تم طرح اقتراح أمام بعض أفراد هذه الجماعات بأنه من المفيد لحركة الضباط الأحرار أن يكون على رأسها ضابط برتبة كبيرة.

تم طرح عدة أسماء فى هذا الصدد، كان أول هذه الأسماء هو اللواء أركان حرب «فؤاد صادق» الذى كان قائداً للجيش المصرى فى أواخر حرب فلسطين ١٩٤٨ كما كان ضابطاً وطنياً ومثقفاً وله سمعته النظيفة وشخصيته الطيبة وسط جموع الضباط فى الجيش ويحظى باحترامهم وثقتهم.

لكن الآراء انقسمت بخصوص «فؤاد صادق»، وكنت أنا شخصياً أحد المعترضين عليه رغم تقديرى له ولشخصيته!

تركز اعتراضى واعتراض الآخرين عليه إنه كان لا يحب طريقة الحوار والتفاهم بل كان شديد التعصب للعسكرية الأمرة الناهية، وخصوصاً وأن الضباط الأحرار كانوا من أصحاب الرتب الصغيرة بالنسبة لرتبته، مما يجعله غير قابل للتفاهم معهم.

وبالرغم من هذا فقد تم عرض قيادة الضباط الأحرار عليه ولكنه رفض، وفى الوقت نفسه تمنى لتنظيم الضباط الأحرار النجاح.

بعد ذلك تم عرض اقتراح باسم اللواء أركان حرب «محمد نجيب» وكنت شخصياً أحد الموافقين عليه، فقد كنت أعرفه معرفة جيدة، وذلك منذ كان برتبة عقيد، وكنت أيامها أقطن فى شارع عبدالمجيد سليم بمنشية البكرى منذ عام ١٩٤٣ حيث كنت أعمل مدرساً بالكلية الحربية، وكنت أصادفه كثيراً فى هذا الشارع وكان الرجل دمث الخلق يحب البساطة والتبسط مع الضباط الأصغر منه رتبة، وهكذا توثقت بيننا الصلة، فكان يمر علىّ فى منزلى، وكان لا يتردد أمامى فى الهجوم على قيادة الجيش وتصرفاتها، كما ينتقد نظام الحكم والفساد السياسى الموجود.

كما كان «نجيب» معروفاً فى الجيش بوطنيته وثوريته وشخصيته المحترمة وقد اكتسب سمعة أكبر من خلال مشاركته فى حرب فلسطين، حيث كان من كبار الضباط الكبار القلائل الذين أبلوا بلاء حسناً فى هذه الحرب، كما أنه كان من كبار الضباط الذين أصيبوا فيها، لذلك كله فقد وافق عليه الضباط الأحرار، وتمت مفاتحته بذلك ووافق على الانضمام للضباط الأحرار.

وقد أرادت قيادة الضباط الأحرار أن تدفعه إلى المقدمة أمام ضباط الجيش جميعاً لإظهاره فى دوره الوطنى فرشحوه لرئاسة نادى الضباط فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ فى أول معركة تدور علناً بيننا وبين الملك وحاشيته ضد اللواء «حسين سرى عامر» رجل الملك!

وقد أمكن للضباط الأحرار مستندين إلى وطنية الغالبية العظمى من ضباط الجيش الذين كانوا ساخطين على أوضاع الجيش خاصة، وفى مصر عامة بعد ما رأوه وسمعوه عن الفساد الذى أدى إلى ما وصل إليه الحال فى حرب ١٩٤٨ فصوتوا إلى جانب الضباط الذين

رشحتهم قيادة الضباط الأحرار وعلى رأسهم اللواء «محمد نجيب»، ففازت هذه اللائحة فوزاً كاسحاً وسقط جميع مرشحى السراى مما جعل الملك يعتبر ذلك تحدياً سافراً وعلنياً له.

وبدأت معركة شرسة بين الضباط الأحرار يساندهم الغالبية العظمى من ضباط الجيش وبين الملك وحاشيته، الذين حاولوا الضغط على اللواء «محمد نجيب» بالترهيب ثم بالترغيب بمحاولة تنصيبه وزيراً للحربية ولكنه رفض وقاوم كل هذه المحاولات، كما أن الترهيب لم يثنيه عن الوقوف بجانب الضباط الأحرار فى قضيتهم وأهدافهم، وبذلك استحق الرجل تقدير وإعجاب الضباط الأحرار وضباط الجيش عموماً، مما دفعهم عند قيام الثورة إلى إنكار أنفسهم والتوارى عن الأضواء والتركيز على شخص «نجيب» إعلامياً.

وكان لتصرفات محمد نجيب «البسيطة والعفوية، وشخصيته السهلة المحببة إلى النفس واندماجه المستمر وسط الناس والجماهير، كل ذلك جعله محبوباً لدى الشعب والجيش.. ولكن!

ولكن ما الذى جرى بالضبط فحدث الخلاف فجأة بين اللواء محمد نجيب من جهة وبين باق أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى.

هذا التساؤل تم طرحه مئات المرات، وقرأت عنه مئات التفسيرات ومن جهتى أحاول توضيح بعض هذه الأسباب التى ساعدت على وجود هذا الخلاف.

* أولاً: أن أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا من الضباط ذوى الرتب الصغيرة نسبياً والمتقاربين فى السن والرتبة، كما أنهم بحكم زمالتهم فى الكلية الحربية أو فى الجيش يجمع بينهم الزمالة بل والصداقة، وكذلك كانت تجمع بينهم المعيشة داخل القوات المسلحة حلوها ومرها، ولذلك فهم أشد ترابطاً وتفاهماً وتماسكاً مع بعضهم البعض بينما اللواء «محمد نجيب» رغم وطنيته ومواقفه الطيبة إلا إنه بحكم رتبته (لواء) يعتبر نفسه رئيساً لهم، وإنه بحكم طبيعة التربية العسكرية فإنه يعتقد أن على الأصغر رتبة أن يطيع أمر الأكبر منه رتبة دون أى مناقشة!!

هذه الطبيعة العسكرية جعلت هناك فجوة فى العمل السياسى وخصوصاً بعد الثورة، بين جيل متجانس ومتقارب فى الرتبة والتفكير وتربطهم صداقة قديمة ويمثلها مجلس قيادة الثورة، وبين تفكير رتبة عالية تنتمى إلى جيل قديم طبعت على إصدار الأوامر إلى الضباط الأصغر منهم رتبة، كما لم يسبق له التنسيق الفكرى بينه وبين باقى أعضاء مجلس الثورة مما جعل الاتفاق فى الآراء صعباً.

* **ثانياً:** كان أعضاء مجلس قيادة الثورة بحكم ترابطهم السابق أثناء تشكيل جماعات الضباط الأحرار واجتماعاتهم السرية تعرضهم للخطر كمجموعة وأفراد جعلهم أكثر تماسكاً وقرباً كما أن لقاءاتهم المتعددة التى كانوا يتبادلون فيها النقاش فى أحوال وطنهم شعباً وجيشاً والحلول التى كانوا يتبادلون الآراء فيها لإصلاح هذه الأحوال جعلتهم أكثر قرباً وتفاهماً فكرياً وسياسياً ولذلك فإنه بعد أن نجحت الثورة وتشكل منهم مجلس قيادة الثورة برئاسة محمد نجيب الذى لم يكن بعضهم قد عرفه شخصياً بل لم يقابله قبل الثورة كانوا دائماً متفاهمين موحدى الفكر فى قراراتهم مما فهم منه محمد نجيب خطأ أنهم متكتلين ضده وضد آرائه.

* **ثالثاً:** كان محمد نجيب بحكم رتبته (لواء) وباقى أعضاء مجلس الثورة (بكباشى) مقدم أو رائد (صاغ) مازال مستقراً فى وجدانه أن على أعضاء المجلس أن يوافقوا على رأيه إذا تباينت الآراء فى الاجتماعات وأصبح من الصعب عليه أن يتقبل أنهم فى مجلس الثورة قد أصبحوا متساويين فى القرارات بصرف النظر عن السن والرتبة مما جعله يسيئ فهم موقفهم ويعتبره تمرداً على قيادته وعدم احترام سنه ورتبته مما تولد عنه حاجزاً نفسياً بينه وبينهم أثر تأثيراً بالغاً على علاقته بهم وأثر بذلك على القرارات.

* **رابعاً:** بعض الضباط الذين أصبحو قريبين من محمد نجيب مثل اليوزباشي «محمد رياض» سكرتيره الخاص وغيره ممن التفوا حوله كانوا لمصلحتهم الشخصية يريدون أن يجعلوا من محمد نجيب صاحب الأمر والنهى ولا يجوز لأعضاء مجلس الثورة الاعتراض على قراراته أو آرائه بل وصل بهم الأمر أن اقنعوه أن أى خلاف فى الرأى بين أعضاء مجلس الثورة وبينه هو لمحاولتهم جعله «خيال المآتة».

* **خامساً:** بعض تصرفاته الشخصية التى لا أحب الدخول فيها وقيام بعض أعضاء مجلس الثورة خصوصاً صلاح سالم وجمال سالم باثارتها ومهاجمته بشأنها بشدة مما ترك فى نفسه شيئاً من المرارة والحساسية تجاههم.

* **سادساً:** وصول أنباء سوء التفاهم بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة إلى الأحزاب المنحلة وخصوصاً الوفد والإخوان المسلمين والشيوعيين فانتهزوا الفرصة وأرسلوا إلى محمد نجيب بأنهم يعتبرونه قائد الثورة وأنهم بكل امكاناتهم يقفون خلفه ويناصرونه مما شجعه على اتخاذ مواقف متشددة ضد أعضاء مجلس الثورة وضد آرائهم وأخذ رسلهم الذين يجتمعون معه يصورون له أن الحل الوحيد للتخلص من أعضاء مجلس الثورة هو عودة نفس

الأحزاب القديمة وبالتالى عودة التطاحن بينها مما يمكن الإنجليز مرة أخرى من الظهور على مسرح الأحداث وينتهى دور الثورة الذى لم يبدأ بعد ولذا اعترض أعضاء مجلس الثورة على التقارب بين محمد نجيب والأحزاب القديمة».

ولم يكن ذلك كله سراً خافياً على أحد، بل أن الكثير من أوجه الخلاف والاختلاف مع اللواء «محمد نجيب» كان قد تسرب إلى العلن والمنتديات، وراح البعض ينسج من خياله ويؤلف القصص والحكايات!

لهذه الأسباب طلب منى عبدالناصر وعبدالحكيم عامر العودة إلى قيادة الحرس الجمهورى حيث لاحظت من بعض تصرفات محمد نجيب بأن هناك خلافات وصلت لحد التصادم فى بعض الأحيان بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة!!

وظهر ذلك أمامى جلياً حين سافرت معه فى رحلة إلى بلاد النوبة وكانت هذه الرحلة على ظهر سفينة كنا نعيش فيها ليلاً ونهاراً ولاحظت أنه يسب ويشتم فى «صلاح سالم» لأنه بصفته وزيراً للارشاد القومى ومسئولا عن الإعلام لم يكن يذيع خطبه بالكامل وكان محمد نجيب يطلب إذاعتها فى كل نشرة من نشرات الأخبار ولكن صلاح سالم كان يذيع الفقرات المهمة منها فى نشرة واحدة وكان هذا يدفع محمد نجيب إلى زيادة التصرفات التى كانت تدعم من مكانته الشعبية فكان يقوم بتقبيل كبار السن فى النوبة ويمطرهم بالقبلات والأشواق ويحمل الأطفال بين يديه ويقبلهم وكان يطلب من مصورى الصحافة تصويره فى هذه الأوضاع اللافتة للانتباه بشكل يدعو للدهشة والاستغراب!!

ومن الحكايات التى أذكرها أيضاً أنه أراد أن يتقرب أكثر إلى أهالى النوبة وقد كان معنا ضابطاً نوبياً ويسمى يعقوب حسن أحمد لذلك طلب منه محمد نجيب أن يعد له خطبه بلغة النوبة وحيث أن محمد نجيب لا يعرفها فقد طلب كتابتها بالحروف العربية وعند رسو السفينة فى أول بلد من بلاد النوبة خلع الكاب ووضع الورقة التى فيها الخطبة داخل الكاب ووقف أمام ميكروفون على سطح السفينة يتلوا الخطاب باللغة النوبية.

ولكم أن تتصوروا ماذا يكون رد فعل ذلك وسط جموع النوبيين المحتشدين على رصيف الميناء من تهليل وهتاف باسم محمد نجيب ابن النوبة وزعيم الثورة وقد استغل محمد نجيب بما قام به أعضاء مجلس الثورة فى بدء الثورة حيث كانوا يركزون على إبراز محمد نجيب كقائد للثورة وهو الوحيد الذى تظهر أخباره وصوره فى الجرائد ووكالات الأنباء على أساس أنه وجه مقبول جماهيرياً ورتبته كبيرة ومقبولة لدى القوات المسلحة والجماهير.

ولكن بمضى الوقت بدأ بعض المحيطين به من قرناء السوء منهم النقيب محمد رياض فى محاولة فرض سيطرته على قيادة مجلس قيادة الثورة نظراً لاقدميته العسكرية بينهم ونظراً لشعبيته التى عمل الجميع فى سبيل أن يحظى بها باعتبار أن ذلك مكسباً للثورة.

وبعد فترة قصيرة تسربت الأخبار إلى الضباط الأحرار بأن محمد نجيب يريد أن يكون له الكلمة العليا والأخيرة فى مجلس قيادة الثورة كما بدأ التصادم معهم بالإضافة إلى أنه كان يترك عمله كرئيس للجمهورية ورئيساً للوزارة ليقوم بالزيارات والمقابلات التى تكسبه شعبية وتعاطف جماهيرى.

وفى ظهر يوم من الأيام طلبنى محمد نجيب فى مكتبه بقصر عابدين وفوجئت به يطلب منى تخصيص سيارة جيب ليستعملها فى تنقلاته بدلاً من سيارة الرئاسة وهنا ناقشته وسألته هل قد اتفقت مع زملائك أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن يستقلوا جميعاً سيارات جيب قال «لا»: ولكنى أريد أن استقل سيارة جيب بدلاً من سيارة الرئاسة ووضح لى بأنه يريد أن يظهر أمام الشعب بأنه رجل بسيط وأن أعضاء مجلس قيادة الثورة متعالين لا يركبون سوى سيارات الرئاسة.

وناقشته طويلاً فى أن ذلك التصرف سيزيد الخلاف بينه وبين أعضاء مجلس الثورة ولكنه أصر على رأيه فتركته ولم يجد أمامه سيارة غير سيارة الرئاسة فاضطر إلى ركوبها.

من الأحداث المهمة فى ذلك الوقت عندما أصدر مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٤ قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد ثبوت تآمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم.

كما كانت هناك بعض الشبهات تدور حول دور ما للرئيس نجيب حتى ولو كان من وراء الستار معهم.

فى مساء يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٤ طلبنى جمال عبدالناصر لمقابلته فى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة وقال لى أن نجيب مصر على أن تكون له الكلمة الأولى فى مجلس قيادة الثورة وأنه إذا اعترض على قرارات المجلس فلا تنفذ.

كما أنه على صلة بالإخوان وينقل إليهم أنه لم يكن موافقاً على حل جماعتهم مع أنه كان أول الموافقين على ذلك.

كما أن محمد رياض ياوره الخاص يعمل كهمزة وصل بينه وبين الأحزاب المنحلة وأنهم هم الذين يشجعونه على ذلك ويزيدون الهوة التى بينه وبين أعضاء مجلس الثورة باعتبارهم يؤيدونه ويقفون فى صفه ولما رفض المجلس طلباته أرسل استقالته من جميع وظائفه وأن المجلس ليس أمامه سوى حلين أما الموافقة على طلبات محمد نجيب واعتباره هو الوحيد المسيطر على جميع الأمور مع الأخذ فى الاعتبار علاقته بالإخوان والوفديين وفى هذه الحالة نستقيل جميعاً من عضوية مجلس قيادة الثورة ونترك له الأمور وأما قبول استقالته.

وناقشنا معاً الأمر ووضح أن الوصول مع محمد نجيب إلى حل أو اتفاق مقبول قد أصبح مستحيلاً وأن محمد نجيب تعمد تقديم استقالته فى ذلك الوقت لكى يضع مجلس قادة الثورة فى موقف حرج..

كانت كل الطرق مسدودة، ولم يكن من السهل التضحية بمحمد نجيب لسببين فى غاية الأهمية وهما:

١ - أن محمد نجيب قائد الثورة وأجهزة الإعلام والدولة قد أظهرته بمظهر القائد للثورة كما أنه قد عزز بتصرفاته الشخصية فى المناسبات المختلفة للحصول على الشعبية الجماهيرية مما جعله فعلاً بطلاً جماهيرياً من الصعب على الجماهير أن تقبل خروجه من الحكم وخصوصاً وقد زاد هو من التقرب من الإخوان والوفديين باعتبار أنه هو المدافع عنهم.

٢ - إنه كان قد تقرر سفر محمد نجيب ممثلاً للثورة المصرية إلى السودان وتحدد موعد السفر فعلاً بعد ثلاثة أيام من تقديمه لاستقالته وكانت وسائل الإعلام قد المحت إلى أن والدة محمد نجيب سودانية تربت فى السودان ومعنى هذا أنه نصف سودانى وأن وجوده على رأس الحكم فى مصر إنما هو أصدق تعبير عن الوحدة المصرية السودانية وفى قبول استقالته ضربة كبيرة للعلاقة المصرية السودانية خصوصاً فى هذا الوقت بالذات... فضلاً عن علاقتنا الطيبة بالسودان والتى نحرص على بقائها بعيداً عن محمد نجيب ووضعه.

ناقشنا هذا كله مناقشة مستفيضة عبدالناصر.. وأنا وكان رأيى الذى أفضيته لعبد الناصر هو أن تقديم محمد نجيب لاستقالته قد وضع مجلس قيادة الثورة بل والثورة كلها فى موقف صعب جداً وذلك للسببين المذكورين سابقاً.. لكن لابد وأن لا ننسى أن الثورة قامت من أجل

أهداف محددة هى الاستقلال التام وجلاء الإنجليز عن مصر وهذا ما لم يتم بعد وتحقيق العدالة الاجتماعية هذا الحلم الذى عشنا وناضلنا من أجله والتى صدر بخصوصها قانون الإصلاح الزراعى والذى لم يتم تنفيذ إلا بداية يسيرة منه.

وعلى هذا فإن استقالة مجلس الثورة معناه أن الثورة لم تحقق أى أهداف من قيامها وأن الأحزاب وخصوصاً الوفد والإخوان ستستولى على الحكم.. ومن البديهى أن يسيطروا على محمد نجيب ويقضون على الثورة وأهدافها ولذلك فإننى أوافق على قبول استقالة محمد نجيب رغم ما فيها من محاذير ومخاطر نحن مضطرون لمجابهتها وعلينا اتخاذ كافة الإجراءات التى تقلل من نتائجها ويبقى مجلس قيادة الثورة لاستكمال رسالته.

انتهت مناقشاتنا على أساس أن أتواجد فى مبنى القيادة العامة حتى ينتهى مجلس الثورة من مناقشة هذا الموضوع واخطارى مع زملائى الآخرين بالنتيجة التى يتوصلون إليها.

واجتمعنا فى القيادة العامة للقوات المسلحة وكنا مجموعة من الضباط الأحرار أذكر منهم صلاح نصر وسعد زايد وطلعت خيرى وعماد رشدى وأبو اليسر الأنصارى وعباس رضوان وعلى صبرى وبعد مناقشة طويلة استقر الرأى على أن الثورة يجب أن تستمر ولو اقتضى الأمر قبول استقالة محمد نجيب.

وفى ساعة متأخرة من الليل اتصل بنا عبدالناصر وقال إن المجلس قرر قبول استقالة محمد نجيب.

ثم طلب منى باعتبارى قائد الحرس الجمهورى منع خروج محمد نجيب من منزله وعدم اتصال أى شخص به لأننا نتوقع رد فعل شديد عند إعلان استقالته وأنه يجب علينا الاتصال بضباط الجيش وشرح الموضوع لهم حتى نتلافى رد الفعل من ضباط الجيش.

وعند مناقشة هذا الموضوع بين ضباط القيادة قلت إنه يجب رفع الحرس الجمهورى من حراسة منزل محمد نجيب وإحلاله بوحدة أخرى من الجيش لأن أفراد الحرس مثل باقى أفراد الشعب ولأنهم أكثر قرباً من نجيب فهم متعلقون به ويحبونه ومن الصعب أن يكونوا حراساً عليه فى يوم وليلة بدلاً من أن يكونوا حراساً له.

ووضعت خطتى على أن يتم هذا الأمر بهدوء دون أن يدرى أحد وفى أسرع وقت وقبل أن يتسرب خبر استقالة محمد نجيب إلى أحد ويصل إلى الحرس الجمهورى ويحدث من البلبلة والقلاقل ما نحن فى غنى عنه!

وكنت معتمداً فى خطتى بأنه ووفق الواقع فهناك ست نقط حراسة حول المنزل وسيكون فى كل نقطة حارس واحد يتولى الحراسة وباقى الحرس فى وضع الراحة فمبدئياً يجب التصرف مع هؤلاء الستة واتفقنا على أن يتولى الحراسة عليه الكتيبة ١٣ مشاة بقيادة المقدم محمد السيد عبدالرحمن وقد طلبت الرائد يحيى زغلول وكان من ضباط الحرس الجمهورى ليقابلنى فى مبنى القيادة وطلبت المقدم محمد السيد عبدالرحمن واتفقت معهم على استلام الحراسة من الحرس الجمهورى وعلى الموعد الذى يتواجد فيه ك١٣ مشاة عند منزل محمد نجيب بحيث لا تظهر هذه القوات عند منزل محمد نجيب إلا بعد ارسال من يستكشف الوضع خشية أن يتسرب شىء إلى قوات الحرس فيصعب السيطرة عليهم وكان الاتفاق أيضاً أنه إذا ظهرت قوات ك١٣ عند منزل محمد نجيب فمن المتوقع أن يحدث تصادم ومن الممكن جداً أن يمتد إلى داخل الجيش بين المؤيدين والمعارضين فيجب الاحتياط الشديد لذلك وكانت العملية بالرغم من بساطتها إلا أنها فى منتهى الحساسية والخطورة وتحتاج إلى الحذر الشديد ودقة الترتيب.

وذهبت مع الرائد يحيى زغلول فى سيارتى وطلبت من صلاح نصر وطلعت خيرى أن يحضرا معى فى سيارة صلاح نصر وينتظروا فى الشارع العمومى قريباً من المنزل لاتخاذ أى إجراء مناسب إذا حدث ما لم نقدره.

ولقد اعتمدت فى خطتى على الناحية السيكولوجية التى يدعمها الانضباط العسكرى وأمرت بارسال عدد ٢ سيارة لورى تصل بعدى بربع ساعة لنقل الجنود.

وعندما وصلت بسيارتى إلى منزل محمد نجيب وتبعتنى سيارة أخرى بها الرائد صلاح نصر وطلعت خيرى حيث تقف على بعد وعندما وصلت منزل نجيب فوجئت بأن الضابط المناوب على حراسة المنزل وكان ملازم ثان بينه وبين محمد نجيب علاقة تعاطف وثيقة قد قام باعلان حالة الطوارئ بين القوات على المنزل وأن جميع الجنود فى مواقعها بالكامل وأيديهم على سلاحهم.

فى الحقيقة كانت صدمة غير متوقعة لى شخصياً لكننى تمالكت نفسى وسألته عن أسباب استنفار جنوده فقال لى أنه وصلته أخبار بأن هناك من يريد الاعتداء على محمد نجيب لذا استنفر جميع القوات للدفاع عنه.

فشكرته على إخلاصه ثم سألته هل استنفر الجنود الاحتياطيين للحرس وكانوا يقيمون فى معسكر الحلمية فقال لى أنه لم يتمكن لأنه لا يستطيع أن يترك مكانه أمام منزل محمد نجيب.

فأمرته أن يذهب مع الرائد يحيى زغلول ليستنفر باقى الحرس الموجودين بمعسكر الحلمية وكان هدفى فى ذلك هو أن أبعده عن منزل محمد نجيب واخبرت يحيى زغلول على انفراد بأن يبقوا هناك بمعسكر الحلمية أطول فترة ممكنة ولما تركوا الموقع قصدت بخطتى أن اتصرف سريعاً معتمداً على الانضباط العسكرى وطلبت من الباشاويش وهو أقدم رتبة بعد ذهاب الملازم أن يجمع جميع جنود الحراسة فوراً هنا للتفتيش عليهم وفعلاً نفذ الأمر وقام بجمع جنود الحراسة ثم أمرتهم جميعاً بأن يضعوا أسلحتهم فى السلاح ليك ونفذوا الأمر وقمت باغلاق السلاح ليك على السلاح ثم أمرت الباشاويش بقيادة الجنود خارج المنزل إلى الشارع حيث يتواجد اللوريين ثم أمرتهم بركوب اللوريين ثم أمرت السائقين وكان معهم حراسة بالتوجه إلى معسكر الحرس الجمهورى فى قصر عابدين وفعلاً تحركوا.

نجحت الخطة المعتمدة على سيكولوجية الانضباط العسكرى وأصبح المكان خالياً بدون حراسة إلا منى وحدى ثم لم تمضِ إلا دقائق وحضر الرائد زغلول ومعه الملازم ثان وعندما وجد المكان خالياً من الجنود بدأ يصيح ويهلل فاغلقنا فمه بايدينا ودفعته إلى سيارة طلعت خيرى الذى أخذه بعيداً عن المكان.

تم هذا كله والحمد لله دون أن يستيقظ أحد من سكان منزل محمد نجيب ولو كان قد استيقظ أحد لكانت مشكلة كبرى والمشكلة الأخرى هى انتظار جنود كتيبة ١٣ مشاه مع محمد السيد ولكنها لم تظهر إلا بعد حوالى عشرون دقيقة.

كانت أكبر عشرون دقيقة مرت على «فى حياتى لأنه لو استيقظ محمد نجيب أو أى شخص آخر من المنزل فلم يكن يعلم إلا الله مدى ما يمكن أن يحدث وأخيراً حضرت كتيبة ١٣ واحتلت الموقع حول فيلا محمد نجيب ليصبح فى الصباح فيجد دنيا غير الدنيا.

وفى نفس الوقت قام قادة الوحدات من الضباط الأحرار من جميع أسلحة الجيش بالاجتماع بباقى الضباط وافهموهم حقيقة الأمر - ومر الموضوع بأقل قدر من رد الفعل - ما عدا سلاح الفرسان فكان رد الفعل مضاداً لهذا القرار وحاول حسين الشافعى شرح الموقف لهم كما تم فى باقى الأسلحة ولكنه لم يتمكن من اقناع سلاح الفرسان.

وفى الحقيقة لم يكن أمر قبول استقالة محمد نجيب أمراً سهلاً أو يسيراً فمنذ قيام الثورة لم يعرف أحد من الشعب أو من الضباط من قيادة الثورة إلا محمد نجيب - وظلت قيادة الثورة تغذى جميع وسائل الإعلام عن بطولة محمد نجيب وتعمدوا أن يظهر أمام الشعب والجيش أن محمد نجيب هو كل شيء - كما أظهرت وسائل الإعلام قبل الثورة محمد نجيب خصوصاً عند موضوع انتخابات نادى الضباط حيث كان قائداً للضباط الذين رفضوا انتخاب رجال الملك كما وأنه كان شخصية معروفة بالوطنية ومحترمة داخل الجيش كما أن رتبته كبيرة. وبعد أن أصبح ملء السمع والبصر يفاجأ الشعب بقبول استقالته وأبعاده عن مجلس قيادة الثورة ولم يكن هذا بالأمر المفهوم للكل. وكان هو يعرف ذلك ولذلك كان يتخذ مواقف صلبة ومتعنته ويحاول أن يفرض سطوته على مجلس قيادة الثورة زاد من ذلك اتصال قيادة الوفديين والأخوان المسلمين به بدعوى ولائهم له وهو لم يكن يدري أن وقوفهم معه ليس حباً فيه أو أنه يمتاز عن باقى ضباط مجلس الثورة فى شيء بل كى يتخلصوا من مجلس قيادة الثورة ثم ينفردوا به بعد ذلك. ومجلس قيادة الثورة وهو يبحث ذلك مع نفسه - يعلم هذا الموقف الصعب تماماً ولكن الاتصال السريع بضباط الجيش وافهامهم الموقف كما أنه كان للهجمات الشرسة التى كان يهاجم بها بعض الصحفيين وخصوصاً أحمد أبو الفتح ضباط الجيش عموماً مما جعلهم يتماسكون ويقبلون التخلى عن محمد نجيب ولكن الشعب لم يكن هناك ما يقنعه كما أن التبريرات التى ذكرها صلاح سالم لأجهزة الإعلام لم تكن لتقنع الغالبية العظمى بهذا الإجراء ولذلك جاء رد الفعل الشعبى الذى ايدته أيضاً جماعة الأخوان المسلمين شديداً ضد هذا القرار فقام بعدة مظاهرات تهتف لمحمد نجيب.

* * *

ولخطورة البيان الذى أصدره مجلس قيادة الثورة، وأهمية ما جاء فيه من وقائع وتفصيلات ربما توضح كواليس ما كان يجرى فى ذلك الوقت فإنه من المفيد إعادة نشره.. وظنى أن أغلب الأجيال الشابة التى لم تعاصر ذلك الحدث ستجد فيه الكثير من المعلومات التى توضح لها أبعاد قرار قبول استقالة نجيب.

تقول سطور البيان ما يلى:

«أيها المواطنون

«لم يكن هدف الثورة التى حمل لواءها الجيش يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ أن يصل فرد أو أفراد إلى حكم أو سلطان أو أن يحصل كائن من كان على مغنم أو جاه، بل يشهد الله أن هذه الثورة ما قامت إلا لتمكين المثل العليا فى البلاد بعد أن افتقدتها طويلاً نتيجة لعهود الفساد والانحلال.

«لقد قامت فى وجه الثورة منذ اللحظة الأولى عقبات قاسية عولجت بحزم دون نظر إلى مصلحة خاصة لفرد أو جماعة، وبهذا توطدت أركانها واطرد تقدمها فى سبيل بلوغ غاياتها.

«ولا شك أنكم تقدرون خطورة ما أقيم فى وجه الثورة من صعاب، خاصة والبلاد ترزح تحت احتلال المستعمر الغاصب لجزء من أراضيها، وكانت مهمة مجلس قيادة الثورة فى خلال هذه الفترة غاية فى القسوة والخطورة، حمل أفراد المجلس تلك التبعة الملقاة على عاتقهم ورائدهم الوصول بأمتنا العزيزة إلى برّ الأمان مهما كلفهم هذا من جهد وبذل.

«ومما زاد منذ اللحظة الأولى فى قسوة وخطورة هذه التبعة الملقاة على أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم كانوا قد قرروا وقت تدبيرهم وتحضيرهم للثورة فى الخفاء قبل قيامها أن يقدموا للشعب قائداً للثورة من غير أعضاء مجلس قيادتهم وكلهم من الشبان، واختاروا فعلاً فيما بينهم اللواء أركان الحرب محمد نجيب ليكون قائداً للثورة، وكان بعيداً عن صفوفهم، وهذا أمر طبيعى للتفاوت الكبير بين رتبته ورتبهم، وسنّه وسنّهم، وكان رائدهم فى هذا الاختيار سمعته الحسنة الطيبة وعدم تلّوثه بفساد قادة ذلك العهد.

«وقد أخطر سيادته بأمر ذلك الاختيار قبل قيام الثورة بشهرين اثنين ووافق على ذلك.

- وما أن علم سيادته بقيام الثورة عن طريق مكالمة تليفونية بين وزير الحربية فى ذلك الوقت السيد مرتضى المراغى وبينه وفى منزله حتى قدم إلى مبنى قيادة الثورة واجتمع برجالها فور تسلمهم لزمام الأمور.

«ومنذ تلك اللحظة أصبح الموقف دقيقاً إذ أن أعمال ومناقشات مجلس قيادة الثورة استمرت أكثر من شهر بعيدة عن أن يشترك فيها اللواء محمد نجيب إذ أنه حتى ذلك الوقت وعلى وجه التحديد يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يكن سيادته قد ضمّ إلى أعضاء مجلس الثورة.

«وقد صدر قرار المجلس فى ذلك اليوم بضمّه لعضويته كما صدر قرار بأن تسند إليه رئاسة المجلس، بعد أن تنازل له عنها البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر الذى جدّد

انتخابه بواسطة المجلس قبل قيام الثورة كرئيس للمجلس لمدة عام ينتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢.

«نتيجة لذلك الموقف الشاذ ظل اللواء محمد نجيب يعانى أزمة نفسية عانينا منها الكثير رغم قيامنا جميعاً بإظهاره للعالم أجمع بمظهر الرئيس الفعلى والقائد الحقيقى للثورة ومجلسها مع المحافظة على كافة مظاهر تلك القيادة.

«وبعد أقل من ستة شهور بدأ سيادته يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادى بالمجلس، ولم يقبل المجلس مطلقاً أن يحيد عن لائحته التى وضعت قبل الثورة بسنين طويلة إذ تقضى بمساواة كافة الأعضاء بما فيهم الرئيس فى السلطة، فقط إذا تساوت الأصوات عند أخذها بين فريقين فى المجلس فترجح الكفة التى يقف الرئيس بجانبها.

«ورغم تعيين سيادته رئيساً للجمهورية مع احتفاظه برئاسة مجلس الوزراء ورئاسته للمؤتمر المشترك إلاّ أنه لم ينفك يصرّ ويطلب بين وقت وآخر أن تكون له اختصاصات تفوق اختصاصات المجلس، وكان إصرارنا على الرفض الكلى لكى نكفل أقصى الضمانات لتوزيع سلطة السيادة فى الدولة على أعضاء المجلس مجتمعين.

«وأخيراً تقدم سيادته بطلبات محددة وهى:

«أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس، علماً بأن لائحة المجلس توجب إصدار أى قرار يوافق عليه أغلبية الأعضاء.

«كما طلب أن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم أى أنه طالب إجمالاً بسلطة فردية مطلقة.ولقد حاولنا بكافة الطرق الممكنة طوال الشهور العشرة الماضية أن نقنعه بالرجوع عن طلباته هذه التى تعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق، وهو ما لا يمكن أن نرضاه لثورتنا، ولكننا عجزنا عن إقناعه عجزاً تاماً وتوالت اعتكافاته بين وقت وآخر حتى يجبرنا على الموافقة على طلباته هذه، إلى أن وضعنا منذ أيام ثلاثة أمام أمر واقع مقدماً استقالته وهو يعلم أن أىّ شقاق يحدث فى المجلس فى مثل هذه الظروف لا تؤمن عواقبه.

«أيها المواطنون

«لقد احتمل أعضاء المجلس هذا الضغط المستمر فى وقت يجابهون فيه المشاكل القاسية التى تواجه البلاد والتى ورثتها عن العهود البائدة.

«يحدث كل ذلك والبلاد تكافح كفاح المستميت ضد مغتصب فى مصر والسودان وضدّ عدو غادر يرابط على حدودها مع خوضها معركة اقتصادية مريرة وإصلاحاً لأداة الحكم وزيادة الإنتاج إلى آخر تلك المعارك التى خاضتها الثورة ووطدت أقدامها بقوّة فى أكثر من ميدان منـ ميادينها.

«واليوم قرر مجلس قيادة الثورة بالإجماع ما يلى:

أولاً: قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أركان حرب محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها.

ثانياً : يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر فى تولّى كافة سلطاته الحالية إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثاً : تعيين البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر رئيساً لمجلس الوزراء.

«ونعود فنكرر أن تلك الثورة ستستمر حريصة على مُثلها العليا مهما أحاطت بها من عقبات وصعاب، والله كفيل برعايتها إنه نعم المولى ونعم النصير، والله ولى التوفيق».

انتهى نص البيان الذى أذاعه مجلس قيادة الثورة.

وفى نفس الوقت توالت بيانات أخرى تحاول إقناع الناس

وتوالت ردود الأفعال صاخبة وغاضبة وقلقة.

لكن أخطر ما جرى كان داخل سلاح الفرسان الذين دعوا لاجتماع عام لم يحضره .. خالد محيى الدين .. وحضر هذا الاجتماع العاصف «حسين الشافعى» وقابله الحاضرون فى ثورة عارمة وغضب شديد وطالبوه بضرورة عودة «محمد نجيب» وأيضاً عودة الحياة الديمقراطية.

وفشل «حسين الشافعى» فى تهدئة الثائرين والغاضبين من ضباط سلاح الفرسان، وهنا قرر جمال عبدالناصر الذهاب إليهم فقابلوه بمعارضة شديدة وصمموا على عودة محمد نجيب وعودة الحياة النيابية وظلوا مجتمعين طالبين الموافقة على طلباتهم واجتمع مجلس الثورة يناقش ذلك واستقر رأيهم على الآتى:

أولاً : عودة محمد نجيب .

ثانياً : يقوم خالد محيى الدين بتشكيل الوزارة .

ثالثاً : عودة الحياة النيابية .

رابعاً : استقالة مجلس قيادة الثورة .

وأعلنوا ذلك للمجتمعين فى سلاح الفرسان ولكن فى الوقت الذى كان مجلس الثورة يدرس فيه موقف سلاح الفرسان اجتمع باقى الضباط الأحرار من باقى أسلحة الجيش منهم سعد زايد وطلعت خيرى ـ عماد رشدى وأبو اليسر الأنصارى عن المدفعية ومحمد السيد وعبدالمحسن أبو النور وحمدى عبيد وصلاح بدر وعبدالحليم عبدالعال ووحيد رمضان عن المشاة ووجيه أباظة وعلى صبرى عن الطيران ومجدى حسنين وأحمد طعيمه والطحاوى عن خدمة الجيش وأحمد أنور عن الشرطة العسكرية وكمال رفعت وصلاح نصر وعباس رضوان وحسن التهامى وشمس بدران عن القيادة العامة وحلمى السعيد عن المهندسين وآخرين لا أتذكرهم الآن وتدارسوا الأمر وقرروا عدم قبول مطالب سلاح الفرسان والتصدى له واتفقوا على الاجراءات التى تتخذ إذا ما قبل مجلس القيادة الثورة مطالب سلاح الفرسان وتخلى عن مسئوليته وتتمثل هذه الاجراءات فى أن تقوم الكتيبة ١٣ من منشية البكرى والكتيبة ١١ مشاة من العباسية ومعهم وحدات من المدفعية المضادة للدبابات بمحاصرة معسكر سلاح الفرسان من جميع الاتجاهات كما تقوم مدفعية الميدان من ألماظة بتصويب مدافعها إلى معسكر سلاح الفرسان ويستعد سلاح الطيران للتحليق فوق معسكر سلاح الفرسان مع أول ضوء ويكون جاهزاً لقصف معسكر سلاح الفرسان إذا حاولوا التحرك لنصرة محمد نجيب.

وقبل فجر هذا اليوم خرج أعضاء مجلس الثورة ليعلنوا قرارهم للضباط المجتمعين بموافقتهم على مطالب سلاح الفرسان وذهب خالد محيى ليبلغ ذلك لمحمد نجيب .. ولكن الضباط الأحرار الذين كانوا مجتمعين بالقيادة رفضوا هذا القرار وحدثت مشادة عنيفة بيننا وبين أعضاء مجلس الثورة .. فأعضاء مجلس قيادة الثورة يدافعون عن قراراتهم حتى لا يحدث تصادم بين قوات الجيش مما ينتج عنه مذبحة لا يرضون عنها .. ونحن الممثلين لباقى أسلحة الجيش مصرين على عدم حدوث ذلك وفى نفس الوقت لا نقبل أن يفرض علينا سلاح الفرسان رأيه أو تتخلى الثورة عن أهدافها التى قامت من أجلها وفى الوقت الذى ذهب فيه خالد محيى الدين ومعه عباس رضوان وشمس بدران إلى محمد نجيب!

كانت الأحداث تتسارع بشكل كبير، وكان الجميع فى سباق رهيب مع الزمن، وفى هذا الوقت تحركت الوحدات التى أشرت إليها وحاصرت فعلاً سلاح الفرسان واستعدت المدفعية الميدانية للقصف وعندما عاد خالد محيى الدين من مقابلة محمد نجيب عرفنا أن محمد نجيب وافق على تخلى مجلس الثورة عن مهامه كان سلاح الفرسان قد تمت محاصرته وكان فجر يوم ٢٧ فبراير وفى هذه الأثناء كان أحد الجنود يقوم بتعمير مدفعه المضادة للدبابات الموجود عند طريق الخليفة المأمون فخرجت طلقة منه عفوا تجاه سلاح الفرسان بعدها حلقت الطائرات فوق سلاح الفرسان مهددة بقصفه عندئذ عاد أعضاء مجلس قيادة الثورة وتماسكوا وأعادوا النظر فى قرارهم وطلبوا من خالد محيى الدين أن يذهب إلى سلاح الفرسان ويطلب منهم التسليم وقبول بقاء مجلس الثورة على أن يتم ذلك قبل الساعة الثامنة صباحاً وإلا سيكونون مسئولين عما يحدث وحاول بعض الضباط الموجودين بالقيادة الاعتداء على خالد محيى الدين ومنهم وحيد جودة رمضان ولكنى ومجموعة من الضباط الموجودين منعنا ذلك وذهب خالد فعلاً إلى سلاح الفرسان وقابل القيادات المعارضة وعاد وأبلغنا قبول سلاح الفرسان لمطالبنا وكان هذا موقفاً وطنياً أيضاً من سلاح الفرسان وبذلك انتهت أخطر أزمة فى تاريخ الثورة وتاريخ الجيش وبعد أن اطمأن مجلس الثورة على وقوف الجيش خلفه وحتى تتفادى الثورة غضب الجماهير وحتى لا تتأثر العلاقة بيننا وبين السودان الذى كان محدداً زيارة نجيب له بعد يوم واحد وقرر مجلس الثورة عدم قبول استقالة محمد نجيب وقامت مظاهرات دبرها الإخوان المسلمين والوفد مؤيدين نجيب الذى عاد يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ وعرف أن الجيش لا يسانده فى موقفه وأخذ فى الاستعداد للسفر إلى السودان.».

وكان نجيب «حريصاً على إصدار بيان وإذاعته فى الإذاعة ونشره فى الصحف اليومية، وقال نجيب فى هذا البيان:

«أرى من واجبى أن أبين لإخوانى وأبنائى المصريين والعرب جميعاً أننى استقلت من منصبى بمحض إرادتى مقتنعاً بأن مجلس الثورة هو الهيئة التى تركزت فيها غايتنا العليا، ورسمت أهداف الثورة السامية التى ترمى إلى رفعة الوطن واستقلاله، وما أقدمت على هذه الاستقالة إلاّ لكى أفسح لإخوانى أعضاء المجلس الفرصة للعمل على تحقيق هذه المبادئ، والعمل على طرد العدوّ الغاصب الذى مازال يحتل جزءاً من أرضنا الطاهرة.

«وإنى لأهيب بالمصريين المخلصين والعاملين أن يتحدوا صفاً واحداً خلف إخوانهم وإخوانى أعضاء مجلس الثورة، ويعملوا معهم جاهدين لتحقيق هذه الأهداف السامية، لكى

تحقق البلاد استقلالها فى أقصر وقت، وإنى لأهيب بكل وطنى من الشعب ومن الجيش الذى هو من الشعب وللشعب، ألاّ يتأثروا وألاّ يقعوا فريسة لأطماع شخصية أو أغراض تنحرف عن خدمة الوطن، فأعداؤنا كثيرون، ولا سلاح لنا فى مقاومتهم أمضى من اتحادنا.

«وأدعو الله مخلصاً أن يوحد كلمتكم مع مجلس قيادة الثورة، وأن يوفق المجلس وإياكم إلى تحقيق رفعة الوطن، ويبلغه أمانيه لمصر والسودان والشرق العربى كله.

«وإنى أؤكد لمواطنى أن قرار مجلس الثورة عندما قبل استقالتى لم يكن يبغى مصلحة فرد أو أفراد وأن رائدة دائماً فى كل خطواته وقراراته لا يتوخى منها إلاّ مصلحة البلاد العليا.

«وأرجو لإخوانى قادة الثورة التوفيق والسداد، وأناشدكم أن تسيروا معهم صفاً واحداً حتى يحقق الله لكم بذلك الاستقلال، وحتى تصلوا إلى مثلكم العليا التى يجب ألاّ تتأثر بأشخاص أو بأفراد، فالوطن غايتكم والمثل العليا رائدكم، وإنى لأهيب بكل وطنى مخلص ألاّ يزجّ باسمى فى أية مناسبة. وألاّ يتخذ أحد من استقالتى مادة تباع وتشترى فى سبيل المصالح الشخصية، أو أطماع أعدائنا، ولا تنسوا التضحية فى سبيل الوطن بكل شىء حتى الأرواح، خصوصاً فى هذا الوقت الذى يجثم فيه العدوّ فوق أرضنا منتهزاً فرصة للقضاء علينا».

وهكذا.. عاد.. محمد نجيب وأصدر مجلس قيادة الثورة بيان يقول:

«حفظاً لوحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيساً للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك».

وفى أول مارس ١٩٥٤ بدأ محمد نجيب زيارته للسودان الشقيق وذلك لحضور حفل الافتتاح الرسمى للبرلمان السودانى.

ومن الغريب أنه طلبنى لاسافر معه إلى السودان واتصل بى عدة مرات لكنى انكرت وجودى وطلب من عبدالحكيم عامر أن يبحث عنى ويقنعنى بالسفر معه إلى السودان ولكنى رفضت رفضاً باتاً بل وطلبت باصرار من عبد الحكيم عامر تعيين أحد غيرى لقيادة الحرس الجمهورى فوافق وأصدر امرا بتعيينى قائدا للكتيبة العاشرة مشاة بألماظة وسافر محمد نجيب إلى السودان وهناك حدثت مذبحة ومظاهرات مضادة لمصر ولمحمد نجيب دبرها حزب الأمة فعاد إلى مصر دون استكمال حضور احتفالات السودان ومن ناحية أخرى تيقن نجيب أنه قد خسر ولاء غالبية القوات المسلحة خاصة بعد أن فشل سلاح الفرسان فى تأثيره. أما

الركيزة الوحيدة التى بقيت لنجيب فهى تأييد جماهير الشعب له والتى كانت نتيجة تركيز جهاز الإعلام على شخصه وحده وتمجيده طوال عام كامل.

ولكن أعضاء مجلس قيادة الثورة أرادوا أن يسيطروا على الموقف ويحافظوا على وحدة الجيش ولايصدموا جماهير الشعب فى رمز الثورة فاتفقوا مع محمد نجيب على حل وسط وبناء عليه أصدر محمد مجيب بياناً صرح فيه أن خلافاته مع مجلس الثورة قد تم تسويتها كما قام المجلس باصدار قرارات ٥ مارس لانتخاب لجنة تقوم باقرار دستور جديد للبلاد بموجبه يعاد تشكيل الأحزاب ويكون لمجلس الثورة سلطة السيادة ولكن محمد نجيب وبإيعاز من الأحزاب المنحلة الذين أوعزوا له أنهم يساندونه وأن مظاهرات الشعب وهتافه يعطيه القوة التى يحاول بها انتزاع سلطة السيادة على مجلس الثورة فعاد ليطلب ألا ينفذ أى قرار لمجلس الثورة أو مجلس الوزراء إلا إذا وافق هو عليه وكان هذا هو مطلبه القديم بل أضاف إليه أن يكون له الحق فى تعيين قيادات الجيش وقواد الكتائب وبعد اجتماعات مطوله عاد الوضع إلى ما كان عليه.. محمد نجيب رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الثورة ومجلس الوزراء حتى يتم إقرار الدستور الجديد وتشكيل الأحزاب كما تم إلغاء الرقابة على الصحف.

* * *

وبمناسبة الحديث عن الصحافة والصحفيين فأننى أتذكر واقعة مهمة فى يوم ١٥ مارس على ما أذكر فوجئت بعبدالناصر يبحث عنى وحضرت إليه فى القيادة العامة للقوات المسلحة فوجدته يطلب منى الاستعداد لرئاسة محكمة عسكرية لمحاكمة أحمد أبو الفتح لأنه كان يقود حمله ضارية فى الصحافة ضد الثورة ومجلس الثورة وضباط الجيش ويطالب بمحاكمتهم مما آثار ضباط الجيش وجعلهم يوجهون اللوم لمجلس الثورة على ترك هذا الهجوم الضارى على الضباط دون أى سند ولكن أمكننى أن أقنعه بأن هذا سيكون له تأثير سلبى على زميلنا ثروت عكاشة باعتباره زوج شقيقته وأن هذا ليس هو الحل لوقف الهجوم الضارى من الصحافة والأحزاب القديمة بل الحل هو عودة مجلس الثورة ليمارس اختصاصاته كما كان قبل الأزمات التى افتعلها محمد نجيب وبصرف النظر عن محاكمة أحمد أبو الفتح لابد أن نعترف بأنه إذا استمر الشد والجذب بين محمد نجيب ومجلس الثورة فإنه سيثير بلبلة كبيرة وسط الجيش ووسط الشعب نحن فى غنى عنها..

ومن المهم أن أذكر هنا أنه بعد إعلان هذه القرارات ظنت القوى المضادة أن الثورة تحتضر وأنها فى طريقها إلى النهاية وأن محمد نجيب قد انتصر وأنه فى سبيله للتخلص من

أعضاء مجلس الثورة وبعد ذلك من السهل السيطرة على محمد نجيب ثم التخلص منه ومن المؤثرات المؤيدة لذلك أنه بمجرد إلغاء الرقابة على الصحف يوم ٦ مارس ١٩٥٤ خرجت بعض الصحف وخصوصاً جريدة المصرى مطالبة بإنهاء حكم الجيش وعودة الجيش إلى الثكنات كما طالبت بوزارة مدنية لا يشترك فيها الضباط ثم أخذت فى مهاجمة ضباط الجيش عموماً واتهمتهم باستغلال النفوذ بدون أى سند مما آثار غضب الجيش وزادهم ارتباطاً بعبدالناصر وخصوصاً بعد أن اتضح لهم تعاون محمد نجيب مع الأحزاب وغيرهما مما زاد أيضاً من ترابط أعضاء مجلس الثورة بعضهم البعض.

استمر محمد نجيب فى مطالبه المتشددة بأن تتم ترقية الضباط بقرار جمهورى كما يكون له الحق فى تعيين الملحقين العسكريين بالإضافة إلى حقه فى الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء وأن يتم استفتاء شعبى عليه كرئيس جمهورية حتى لا يمكن مجلس الثورة اقصاؤه مرة أخرى ولقد بدا الصراع يشتعل مرة أخرى والثورة لم تحقق شيئاً يذكر من مبادئها الستة وخصوصاً أن مبدأ الجلاء الإنجليزى عن مصر لم يتم بعد أضف إلى ذلك مشاكل نجيب الذى كان يحاول جاهداً أبعاد الجيش عن العمل السياسى حتى يبعد القوى التى تساند الثورة والجدير بالذكر والذى لا يمكن أن يذهب من ذاكرتى أنه فى الاجتماع الحاشد لضابط الجيش فى نادى الضباط يوم ٤ مارس ١٩٥٤ دعا محمد نجيب ضباط الجيش إلى ترك السياسة للمدنيين وهنا ظهر التباين جلياً حين وقف عبدالناصر فى نفس الاجتماع وقال «لقد أشاع المغرضون أن وحدتنا قد تفككت وخرجت الرجعية من جحورها يساندها الاستعمار الذى مازال أيضاً على أرض مصر وأخذوا يتهمون الثورة بالزور والبهتان وقالوا إن الثورة تصفى أعمالها ولكنى أقول أن الثورة مستمرة فى طريقها بقوة وشجاعة. وأن هذه الثورة ممثلة فيكم يا رجال الجيش حيث أنكم تؤمنون بمبادئها التى هى مبادئ هذا الشعب وأنكم تحسون بآلامها فأنتم نبضها وأننا نسير فى طريقنا لتحقيق هذه الأهداف بكل قوة وشجاعة وأننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى» وبدأت الأمور تسير فى طريقها السليم كما بدأ الإعداد للدستور الجديد.. وتم مناقشة تشكيل حزب جديد يمثل الجيش وأهدافه.

وكان خالد محيى الدين ومنصور صديق من أشد المتحمسين لهذا الاتجاه ولكن يوسف صديق كان رأيه عودة البرلمان الوفدى وتشكيل وزارة ائتلافيه تضم الوفد والإخوان والشيوعيين وقد أعلن فى الصحف أن الجيش سيقوم بتشكيل حزب يتبنى مبادئ الثورة وأعلن

محمد نجيب فى اليوم التالى عدم صحة ذلك وفى الوقت نفسه خرجت جريدة المصرى تهاجم تشكيل هذا الحزب وتطالب بعودة الأحزاب القديمة.

وفى هذا الجو بدأت بعض الصحف تهاجم الثورة كما أظهرت التباين فى الرأى بين محمد نجيب من جهة وأعضاء مجلس الثورة من جهة أخرى وبدأ بعض الضباط من ذوى الرتب الكبيرة من غير الضباط الأحرار مثل البكباشى عبدالحميد لطفى يضمون إليهم قله من الضباط الأحرار الذين كانوا يطمعون في تحقيق أهداف شخصية ولم يتحقق لهم ذلك ينادون بما نادى به محمد نجيب بعودة الضباط إلى الثكنات وحاول بعضهم الاتصال بضباط سلاح الفرسان لينضموا إليهم لكى يقوموا بانقلاب ومنهم العقيد قائمقام أحمد شوقى وكان قد تم تعيينه قائداً لقسم القاهرة العسكرى بعد قيام الثورة فكان يطمع فى أن يكون من أعضاء مجلس الثورة بل متصوراً أنه بحكم أقدميته يكون الرجل الثانى فى الثورة ولا أنسى له محاولاته فى تجنيد بعض ضباط المشاة لينضموا إلى محمد نجيب فقد يحصل عن طريقه إلى ما هو أفضل وأخذ فى مهاجمة أعضاء مجلس قيادة الثورة فى اجتماعاته سواء فى مكتبه أو فى مروره على الوحدات أو حتى فى الصحافة وتمت مواجهته بذلك وتقرر إحالته إلى المعاش ولقد لجأ أحمد شوقى إلى الملك سعود الذى كان فى زيارة لمصر طالباً منه حمايته.

كذلك قال يوسف منصور صديق فى الصحف رأيه فى إعادة الأحزاب ومن ضمنهم الشيوعيين ولوح بأن الشيوعيين لهم قوتهم ولهم مبادئهم لصالح الشعب ولقد انضمت بعض القيادات الصحفية والجامعية لهذه الموجه المهاجمة للجيش.. وإزاء هذه الموجه العارمة من الهجوم على الثورة أخذ عبدالناصر فى إصدار عدة قرارات لمواجهة هذه الحملة العاتية فاجتمع مجلس الوزراء ومجلس الثورة وإصدر قرارات ٢٥ مارس وهى كالتالى:

١ ـ السماح بالأحزاب.

٢ ـ ألا يؤلف مجلس الثورة حزباً.

٣ ـ حل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤.

٤ ـ لا حرمان من الحقوق السياسية.

٥ ـ انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بسلطة المجلس النيابى وتنتخب رئيس الجمهورية.

وكان عبدالناصر ومعه الغالبية العظمى من أعضاء المجلس بل والغالبية العظمى من ضباط الجيش يؤمنون بأن الثورة لابد وأن تستمر لتحقيق أهدافها وخصوصاً وأنها فى هذا الوقت المبكر لم تكن قد حققت شيئاً ذكر ولذا بدأ عبدالناصر يناور لكى يتجاوز الأحداث التى تمخضت عنها أزمة الصراع مع نجيب، والقوى الداخلية والخارجية المعادية للثورة.

وجاء الوقت الذى أصبح فيه التخلص من محمد نجيب واجباً وطنياً باعتباره السبب فى كل ما جرى.. فنادى عبدالناصر أولاً بأبعاد الضباط الذين أظهروا تعاطفهم مع الأحزاب ومنهم العميد قائمقام أحمد شوقى وفى نفس الوقت صدرت قرارات الإفراج عن الضباط الأحرار الذين سبق محاكمتهم وثبتت برائتهم.

حاول عبدالناصر تفريق كتلة الأحزاب القديمة التى توحدت ضد الثورة فبدأ بالإفراج عن الإخوان المسلمين بل وذهب بنفسه إلى منزل حسن الهضيبى ليزيل كل أثر فى نفسه تجاه عبدالناصر واتفق معه على عودة الإخوان المسلمين وفعلاً صدر قرار بعودة الإخوان المسلمين لنشاطهم وبدأ الإخوان يعملون ضد باقى الأحزاب ويهاجمونها علناً وخصوصاً الوفد والشيوعى.

اجتمع عبدالناصر مع الضباط الأحرار الذين يتولون قيادة وحدات الجيش واتفقوا على ضرورة استمرار مجلس الثورة وإنهاء وضع محمد نجيب وفى نفس الوقت كان محمد نجيب يحاول تحريك القوى التى فى يده مرتكزاً أساساً على رجال الأحزاب السابقة وكان رسوله إليها سكرتيره محمد رياض كما كان بعض الضباط الذين سبق أبعادهم عن الجيش وبينهم يوسف منصور صديق وأحمد شوقى وطبعاً بعض ضباط سلاح الفرسان الذين سبق إجهاض حركتهم وكانوا يعملون على التخلص من الثورة وانفراد محمد نجيب بالسلطة والتعاون مع الأحزاب السابقة!!

ووصل الأمر أن تمكنت بعض الأحزاب الشيوعية من تحريك بعض عمال شبرا الخيمة.. فقاموا بمظاهرات يوم ٢٦ مارس مؤيدين موقف محمد نجيب وفى هذا الوقت ظن محمد نجيب أن كفته الراجحة وأنه فى سبيله للقضاء على مجلس الثورة ولكن الرياح جاءت بما لا تشتهى السفن فلقد ذهب أحمد الصاوى رئيس اتحاد نقابات النقل إلى أحمد طعيمه مسئول النقابات فى هيئة التحرير وأخطره أن يوسف منصور صديق اتصل به لكى تقوم نقابات العمال بمظاهرات لإعادة الأحزاب ومعنى هذا تأييد محمد نجيب وإنهاء الثورة وقام طعيمه

بزيارة عبدالناصر وأخطره بما حدث وأنه يمكنه الاتفاق مع العمال على القيام بمظاهرات تأييد لمجلس الثورة واستمرار الثورة فى طريقها لتحقيق أهدافها ولم يعطه عبدالناصر رأياً لا بالموافقة أو المعارضة.. وقد قام أحمد طعيمه على مسئوليته بالاجتماع برؤساء نقابات العمال يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ وأمكنه إقناعهم بخطورة تخلى الثورة عن الحكم وضرر ذلك على العمال خاصة وعلى مصر عامة.

وتم الاتفاق على قيام عمال النقل المشترك بالإضراب والاعتصام حتى تجاب مطالبهم وهى:

١ ـ استمرار مجلس الثورة بالقيام بواجباته التى قامت من أجلها الثورة.

٢ ـ رفض عودة الأحزاب .

وفى صباح يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ توقفت جميع وسائل المواصلات فى مصر حتى السكك الحديدية وتحرك الضباط الأحرار وسيطروا على الموقف داخل الجيش لإقناعهم بضرورة استمرار الثورة وبذلك أصبح الجيش كله خلف عبدالناصر أما الضباط الذين كانوا يناصرون محمد نجيب وأغلبهم من سلاح الفرسان فقد تم اعتقالهم ومحاكمتهم لما قاموا به من تصرفات يسألوا عنها.. كما تم إيفاد خالد محيى الدين خارج البلاد واستبعاده من مجلس الثورة.

اجتمع مجلس الثورة وأصدر قراراً بإرجاء تنفيذ قرارات ٢٥ مارس وبذلك انتهى الإضراب الذى قام به العمال وكان محمد نجيب بالاسكندرية برفقة الملك سعود الذى كان فى زيارة لمصر وكان مقرراً عودتهم بالقطار ولما انقطعت المواصلات نتيجة الإضراب عاد مع الملك سعود بالطائرة وشعر نجيب أنه أصبح فى موقف الضعف وخشى على نفسه وطلب من الملك سعود أن يسافر معه إلى السعودية ولما حضر عبدالناصر إلى قصر القبة لتحية الملك سعود وجد معه محمد نجيب وحاول الملك سعود أن يصلح بينهما وانتهى الأمر باستمرار نجيب فى منصب رئيس مجلس الثورة ورئيس الجمهورية بينما تولى عبدالناصر رئاسة الوزارة واستمر المجلس بوضعه الجديد. متخذاً طريقه بعد أخطر أزمة قابلته وكادت تهدد سلامة واستقرار مصر والثورة!

وفى نفس الوقت قرر مجلس قيادة الثورة تأمين الثورة، فاجتمع المجلس فى ٥ أبريل ١٩٥٤ وأصدر هذه القرارات:

١ ـ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق إبعادهم عن العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية.

٢ ـ تطهير الصحافة.

٣ ـ منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها.

٤ ـ البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى.

٥ ـ مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الكساد.

٦ ـ اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحلّ مشكلة المواصلات بالقاهرة.

ولعل أخطر وأهم القرارات التى صدرت عن مجلس قيادة الثورة وكانت فاصلة وحاسمة فى تأمين مسيرتها هى تلك التى أصدرتها فى منتصف شهر أبريل ومنها حرمان الوزراء الحزبين السابقين من حقوقهم السياسية ومنهم على ما أذكر مصطفى النحاس باشا، محمود سليمان غنام، مكرم عبيد باشا، عبدالفتاح حسن باشا، إبراهيم فرج باشا، محمد حسين هيكل باشا، إبراهيم باشا عبدالهادى، فؤاد سراج الدين باشا.. وغيرهم.

وأيضاً تم حل مجلس نقابة الصحفيين بعدما ثبت أن بعض أعضاء هذا المجلس كانوا يتقاضون مصاريف سرية قبل الثورة.

***

فى ذلك الوقت اشتدت عمليات المقاومة الفدائية فى منطقة القنال بهجوم على المنشآت وخزانات المياه وأماكن تجمعات الإنجليز:

وإزاء ذلك تم استئناف المباحثات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى يوليو ١٩٥٤، وتم توقيع اتفاقية الجلاء بشكلها النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وشارك فى التوقيع من الجانب المصرى جمال عبدالناصر، رئيس الوزراء، وعبدالحكيم عامر، وعبداللطيف البغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى.

وبذلك حققت الثورة أحد أهدافها الأساسية التى ناضلت مصر فى سبيل تحقيقها مدة ٧٠ عاما وتم اجتماع شعبى فى ٢٦ أكتوبر فى المنشية بالاسكندرية لشرح اتفاقية الجلاء وقد قام

أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وهو محمود عبداللطيف ـ باطلاق الرصاص على عبدالناصر وظهرت فى هذا الوقت شجاعة عبدالناصر مما كان لها أكبر الأثر فى ايقاظ الجماهير والتفافها حوله، إذ وقف مكانه صامداً يقول:

دمى فداء لكم. دمى فداء لمصر.. هذا جمال عبدالناصر يتحدث إليكم.. أنا لست جباناً أنا استقبل الموت سعيداً من أجل حريتكم ومن أجل عزتكم ومن أجل كرامتكم.. أيها الرجال، أيها الأحرار إذا قتلونى فقد وضعت فيكم العزة فليقتلونى الآن فقد أعطيت هذا الوطن الحرية والعزة والكرامة، من أجل مصر ومن أجل حرية مصر أعيش وفى سبيل مصر أموت. أن حياة مصر ليست معلقة بحياة جمال عبدالناصر بل هى معلقة بكم أنتم بشجاعتكم أنتم بكفاحكم أنتم.. إذا مات جمال عبدالناصر فليكن كل واحد منكم جمال عبدالناصر.

وتجلت فى هذا الموقف شجاعة عبدالناصر النادرة.

وظلت الاسكندرية ساهرة حتى الصباح تهتف لعبدالناصر وللثورة واستقل عبدالناصر القطار عائداً إلى القاهرة، وطوال الطريق احتشد مئات الألوف عند كل محطة يحيون ويهتفون باسم عبدالناصر. وعندما وصل القطار إلى محطة مصر كان مئات الألوف فى انتظار عبدالناصر، وامتلأت كل الشوارع بالجماهير الهادرة تهتف لعبد الناصر والثورة.

وهكذا ومن يومها أصبح عبدالناصر معبود الجماهير المصرية بل والعربية كما تغيرت صورته فى أذهان الناس، واختفت صورته القديمة العابسة المتجهمة التى لا تعرف الابتسامة طريقها إلى وجهه، فقد كان عبدالناصر يظهر بوجه صارم ونظراته الجادة فكانت الجماهير متحفظة حياله فى بادئ الأمر فذهبت إليه فى القيادة وقلت له «أنت مشفتش محمد نجيب كان بيعمل أيه حتى اكتسب محبة الجماهير ـ لازم تبتسم ويبقى وجهك بشوش فى مواجهة الجماهير وتشيل الأطفال وتقبلهم كما كان يعمل محمد نجيب «فرد على» قائلاً: أنت عايزنى أمثل أنا طبعى كده !!

ولكن بمضى الوقت وبالانتصارات التى أحرزها بسياسته فى مواجهة الاستعمار وعملائه اكتسب محبة الجماهير والتفافها حوله.

* * *

وبعد أيام من نجاة الرئيس عبدالناصر من محاولة اغتياله تم تشكيل محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى لمحاكمة الإخوان المسلمين والذين ثبت تورطهم فى هذه العملية.

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ تم إعفاء محمد نجيب وتحديد اقامته مع حل جماعة الإخوان المسلمين وبهذا انتهت أكبر أزمة مرت بها الثورة لكى تباشر مهامها فى تحقيق أهدافها الستة التى قامت من أجلها.

وبعد إعفاء نجيب ظل منصب رئيس الجمهورية شاغراً، وأصبح مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبدالناصر هو الذى يتولى السلطات.

وبدأ جمال عبدالناصر فى زيارات للمحافظات داعياً للوحدة الوطنية والوقوف خلف الثورة ضد أعدائها ولتحقيق أهدافها.

ومن ذكرياتى التى لا أنساها فى تلك الفترة تلك الواقعة المثيرة فى حياتى. فبعد رفضى العمل بالحرس الجمهورى رغم إصرار محمد نجيب على عودتى أو مصاحبته فى السفر إلى السودان عينت قائداً للكتيبة العاشرة المشاة والتى تم تسليحها بالمركبات المدرعة لتكون أول كتيبة مشاة بالجيش محمولة على عربات مدرعة وحدد لها هدف الاشتراك مع وحدات أخرى من الجيش للهجوم على إيلات وقمت بتدريبها على هذا الواجب ثم تقرر استطلاع الطريق الذى من الممكن أن تسلكه هذه القوة فى الهجوم على إيلات فقمت مع اللواء عبدالفتاح فؤاد وثلاثة ضباط آخرين بدورية استطلاع لهذا الطريق وأثناء وجودنا داخل إسرائيل اصطدمنا بدورية إسرائيلية تقابلنا وجهاً لوجه ففتحنا النار على بعضنا البعض واصبت أنا فى ساقى وأصيب اللواء عبدالفتاح فؤاد فى يده وعدنا إلى حدودنا داخل سيناء فى فجر هذا اليوم وقد تمكن باقى إخواننا من الضباط الذين لم يصابوا من الوصول إلى نقطة الحدود بطابا حيث ابلغوا القيادة بما حدث وارسلت القيادة دورية للبحث عنا حتى وصلت إلينا فى ظهر اليوم التالى حيث كانت جروحنا تنزف ونقلتنا إلى مدينة نخل حيث تم عمل اسعافات أولية لنا وحضرت طائرة صغيرة اقلتنى أنا واللواء عبدالفتاح فؤاد إلى العريش ومنها إلى القاهرة حيث كان بانتظارنا السيد كمال الدين حسين واخذنا إلى مستشفى الجيش ومنها إلى مستشفى الدكتور مظهر عاشور حيث زارنا الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر.

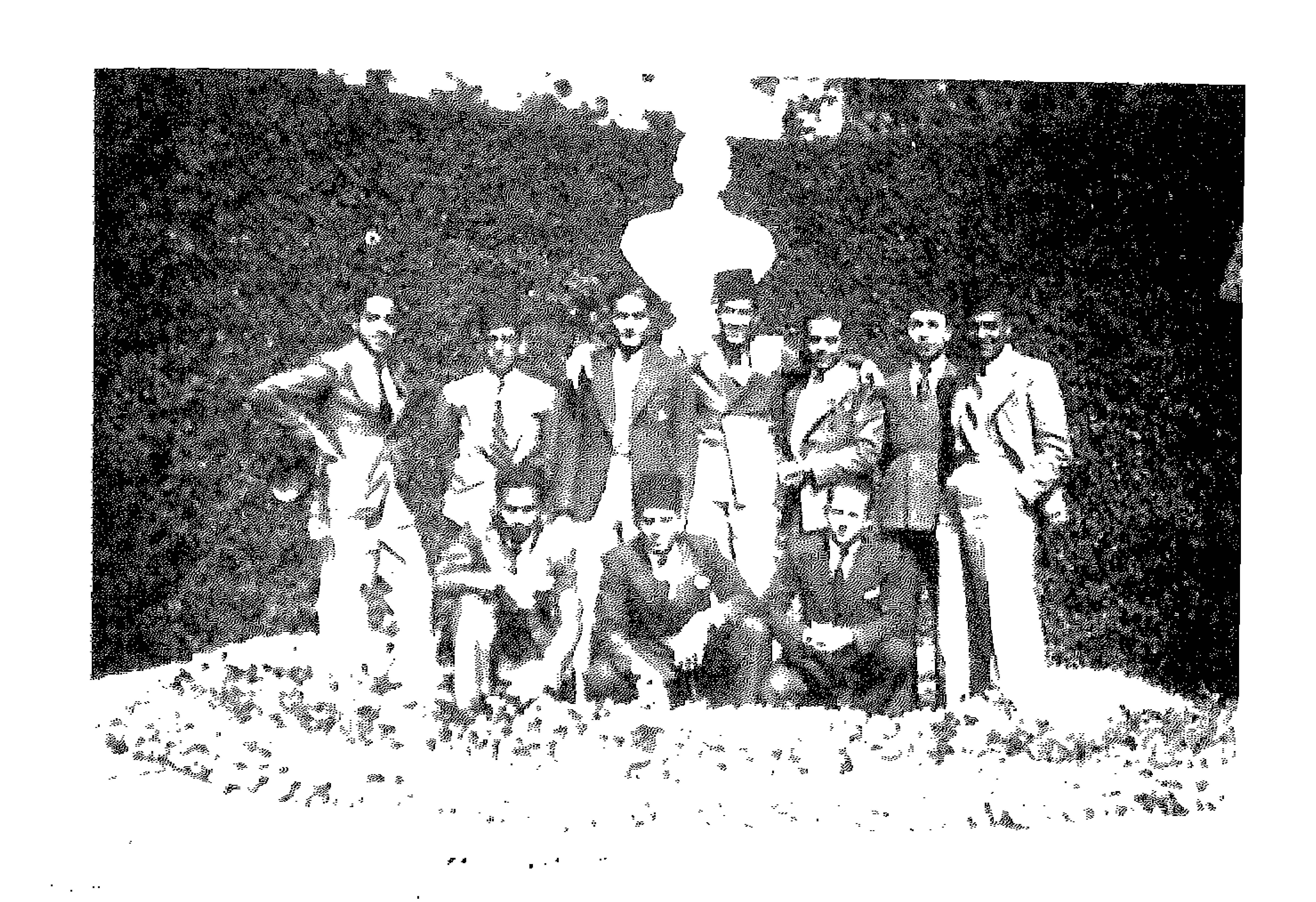
وبعد أن تماثلت للشفاء تم تعييني ملحق عسكرى بالسودان بعد استقلاله وهناك أمكنني توثيق الصلة بيني وبين قائد الجيش السوداني اللواء عبود وبعض معاونيه وفي يوم من الأيام طلبني اللواء عبود وشرح لي وضع الجيش السوداني وأنه لا يملك من الأسلحة ما يكفي لتأمين حدوده وأنه يجد صعوبة في الحصول على الأسلحة للجيش السوداني ولقد اتصلت بالمشير عبدالحكيم عامر واطلعته على هذا الوضع وبعد تشاور مع الرئيس عبدالناصر طلب منى الحضور إلى القاهرة مع وفد من الجيش السوداني لبحث أمر تسليح الجيش السوداني وتم الاتفاق مع قائد الجيش السوداني على ذلك وسافرت مع وفد من قادة الجيش السوداني إلى القاهرة.

وهناك أخطرهم المشير عامر بأننا بدءنا نتسلح بأسلحة روسية الصنع وأن ما لدينا من أسلحة غربية ممكن أن نتنازل عن بعضها للجيش السوداني وطلب منهم معاينة هذه الأسلحة وكان منها دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية وأسلحة صغيرة وبعد المعاينة وافق الوفد السوداني فرحين على شرائها بعد أن عرفوا ثمنها المخفض عند مقابلتهم للمشير عامر الذى وافق على تخفيض الثمن إلى النصف حيث خرجوا من عنده شاكرين ثم طلبوا مقابلة عبدالناصر ليشكروه على ذلك ولما قابلوه قال لهم إن السودان شقيق مصر وأن الجيش السوداني القوى هو درع لمصر كما هو درع للسودان ولذلك فإن الأسلحة التي اختاروها سيرسلها لهم إلى السودان كهدية من مصر للسودان الشقيق وكان لذلك فرح عظيم في السودان وزيادة في صلة القربى بين القطرين المصرى والسوداني وكان لذلك أثر كبير في التقارب الذى حدث بين مصر والسودان وخصوصاً بعد أن استولى اللواء عبود وصحبه من الضباط الذين كانوا ضمن الوفد العسكرى السوداني في صفقة السلاح على الحكم.

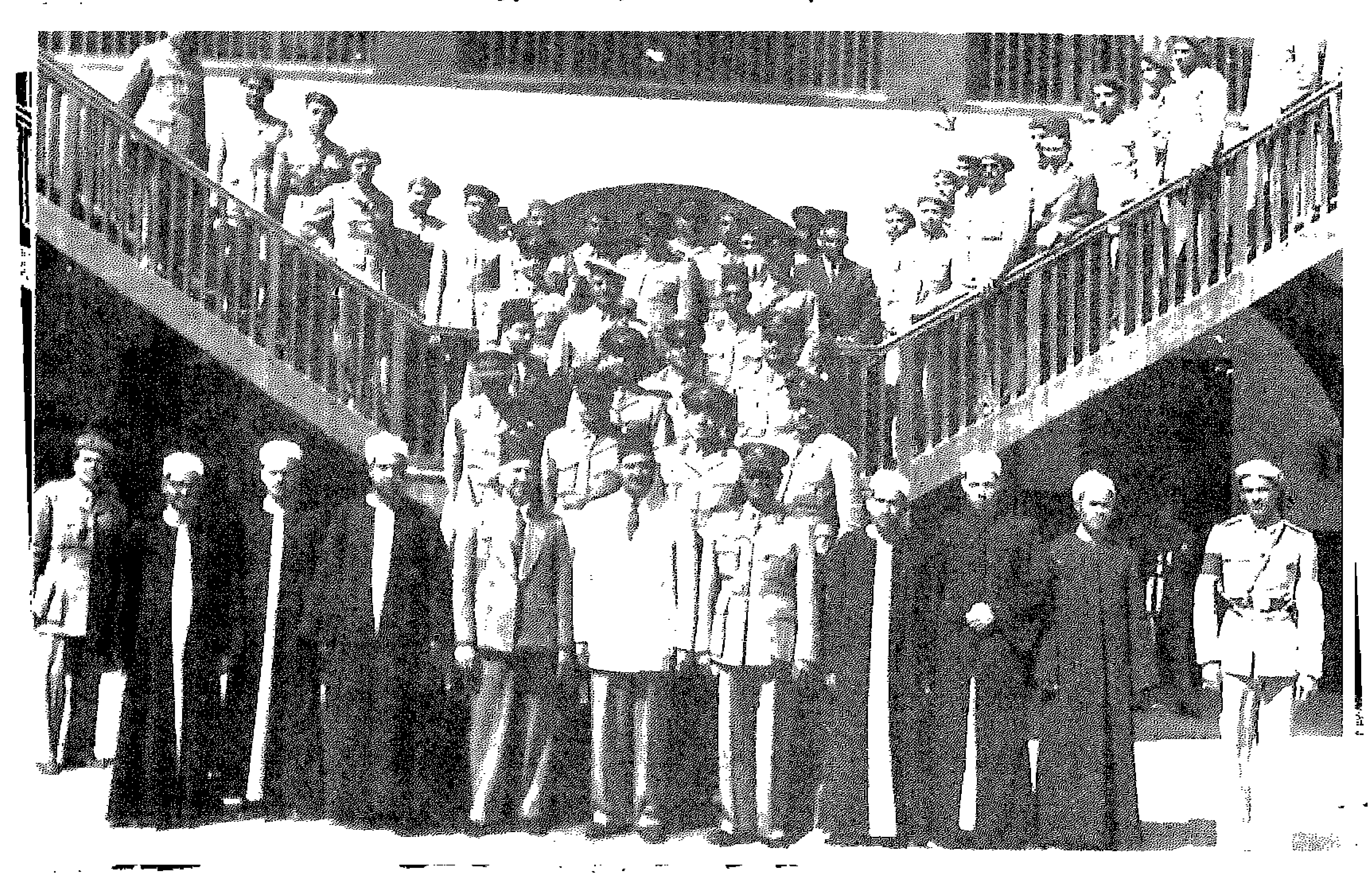
**

بعد ذلك تبدأ صفحة جديدة من مشوارى مع ثورة ٢٣ يوليو هي صفحة الوحدة مع سوريا!

وهي موضوع الصفحات التالية:



عبد المحسن أبو النور مع بعض زملائه فى الجامعة
أمام تمثال ديلسبس فى الاسماعيلية



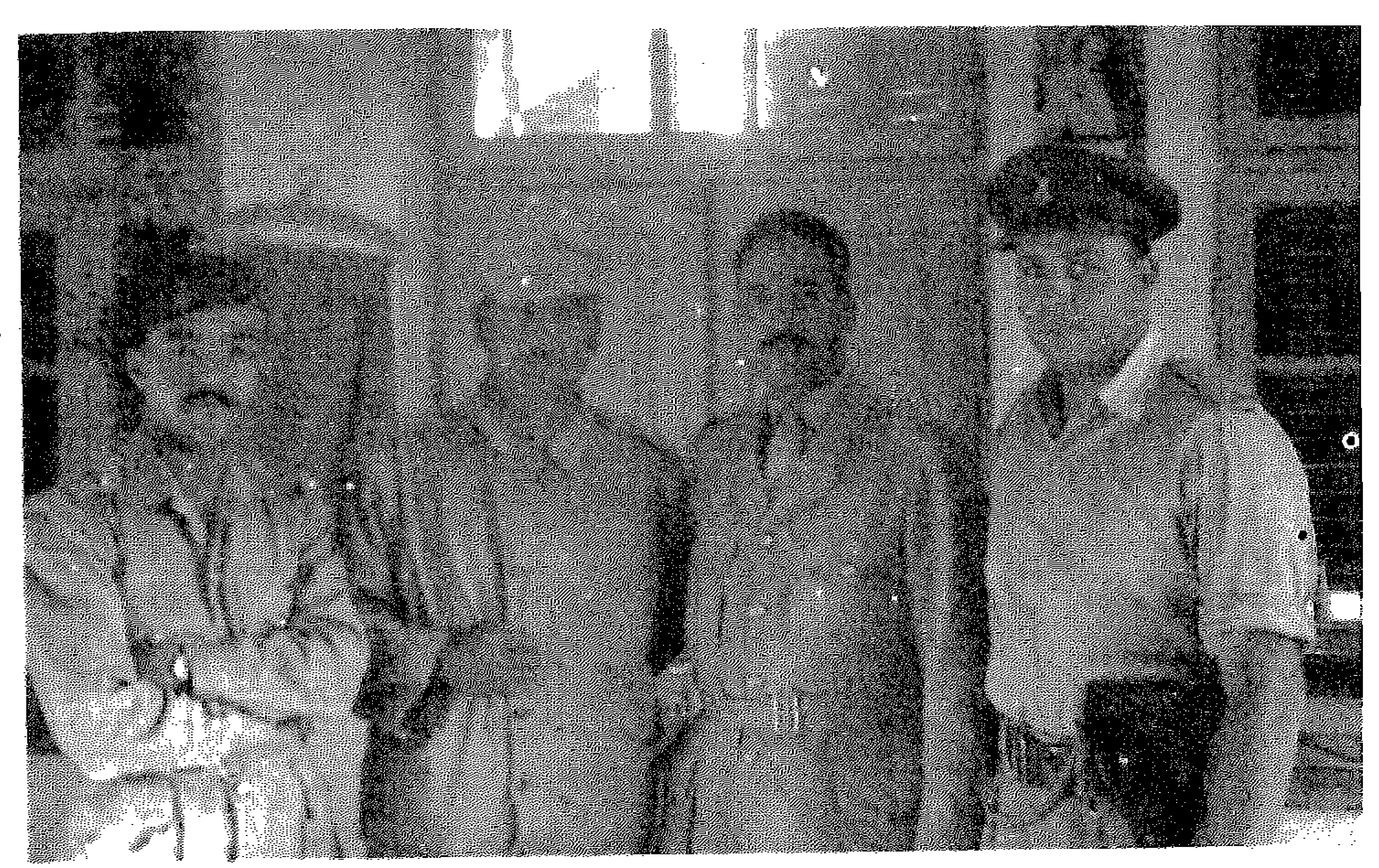
عبد المحسن أبو النور مع جمال عبد الناصر ومع وزير الحربية ورئيس
أركان حرب الجيش وقائد وضباط ومدرسى الكلية الحربية



عبد المحسن أبوالنور مع اليوزباشى الخشاب واليوزباشى
زكى عبد اللطيف وطلبة القسم النهائى بالكلية الحربية



عبد المحسن أبو النور مع عباس
رضوان واسماعيل فريد وباقى طلبة
دفعتى كلية أركان الحرب



عبد المحسن أبوالنور مع القائمقام البطل أحمد عبد العزيز أثناء حرب فلسطين



عبد المحسن أبوالنور حاكم منطقة
الخليل وقائد قوات الدفاع عن
المنطقة في حرب فلسطين



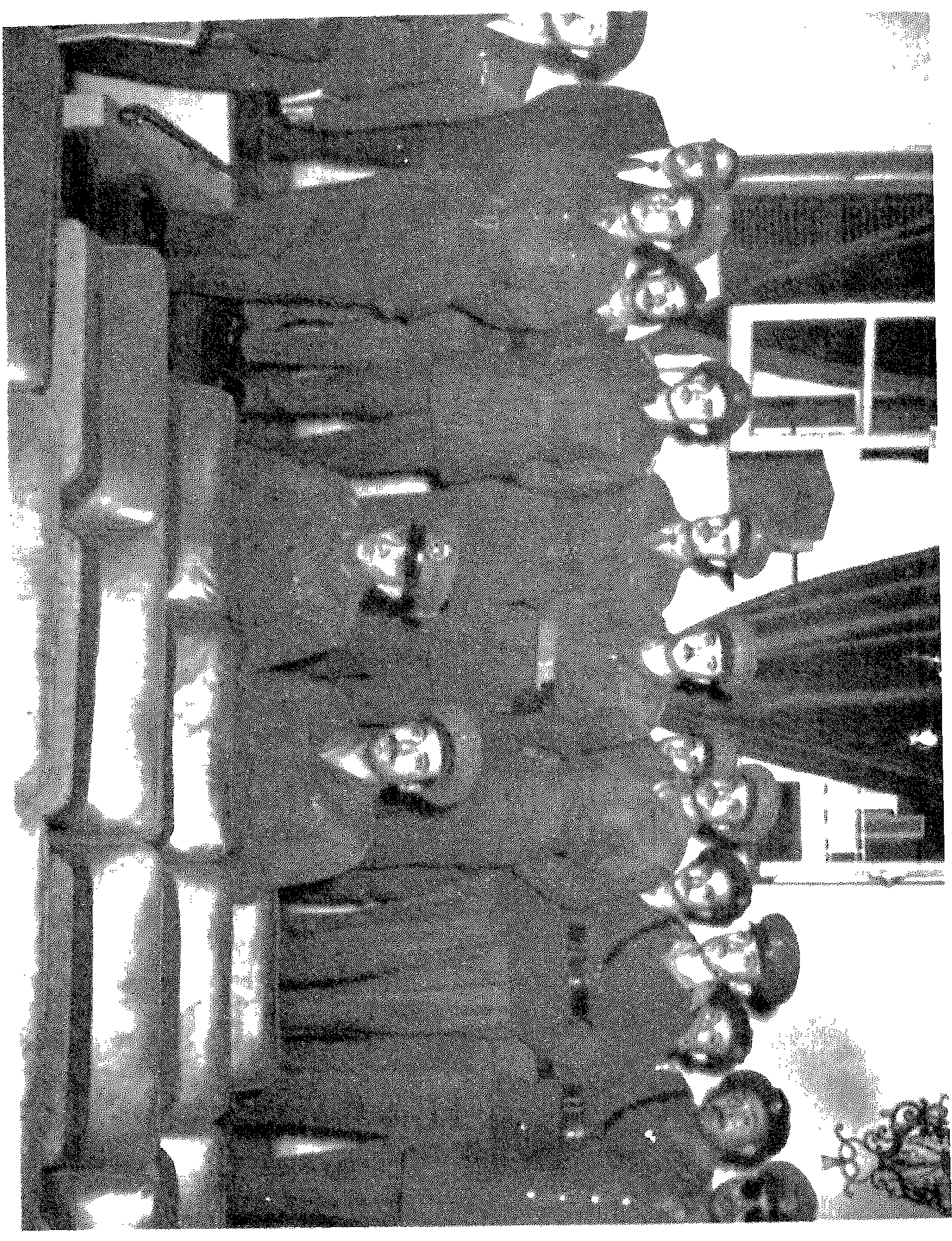
الرائد عبد المحسن أبو النور
قائد وحاكم منطقة الخليل بحرب فلسطين
مع العقيد على أبو نوار القائد الأردنى
والقيادات الشعبية بمنطقة بيت لحم



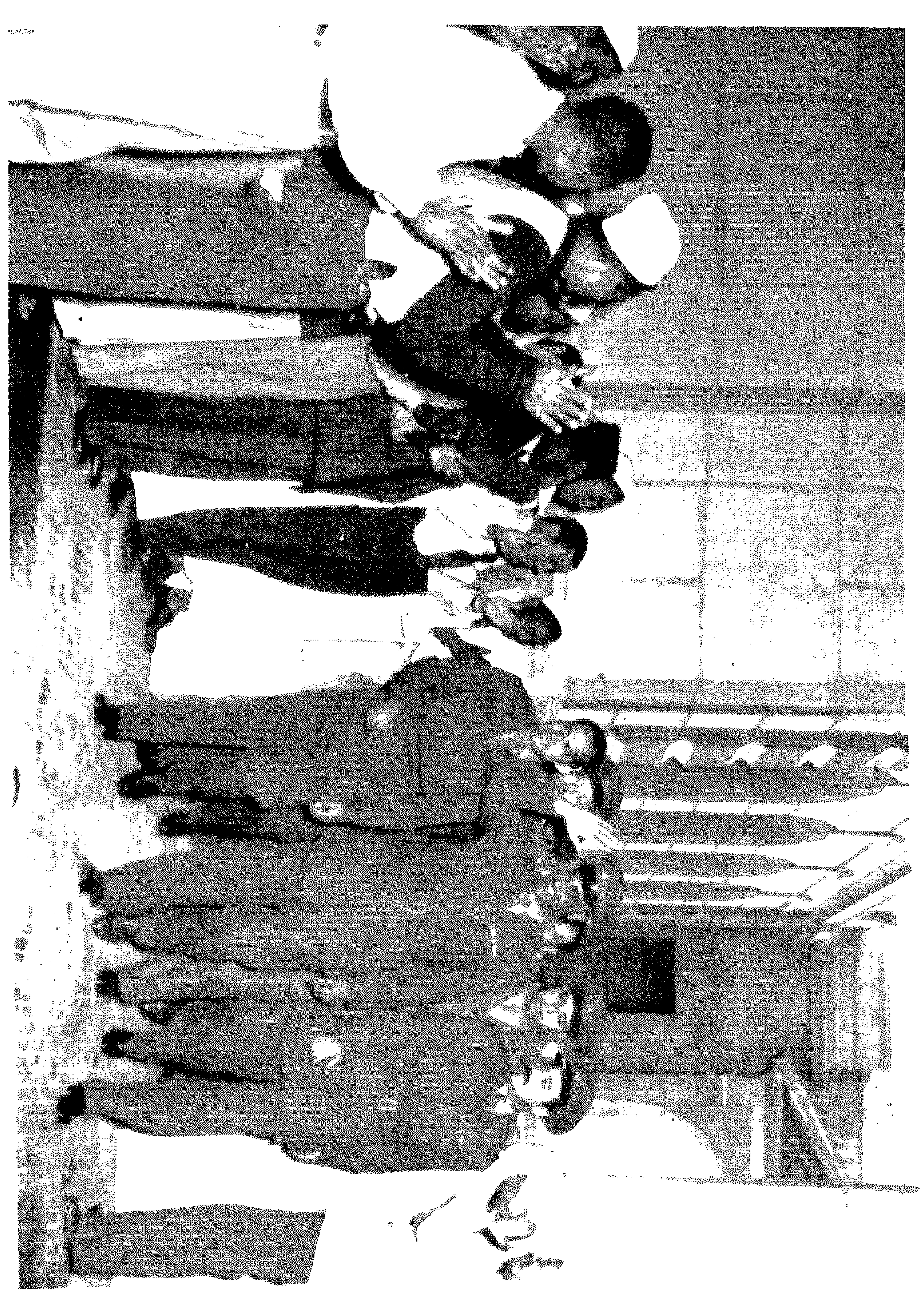
الرائد عبد المحسن أبوالنور مع العقيد على
أبو نوار قائد القوات المصرية بالخليل فى بيت
لحم وقائد القوات الأردنية والقيادات الشعبية
والدينية أثناء حرب فلسطين



الرائد عبد المحسن أبو النور مع العميد صالح المجالى قائد القوات
المصرية بالخليل . والقائد الأردنى أثناء حرب فلسطين



اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بعد الثورة وبجانبه الرائد عبد المحسن أبو النور أول قائد للحرس الجمهوري ومعهما ضباط الياوران والحرس الجمهوري



الرائد عبد المحسن أبوالنور مع البكباشى جمال عبد الناصر
قائد الحرس الجمهورى وقائد الثورة فى قصر عابدين



البكباشى عبد المحسن أبوالنور مع البكباشى جمال عبد الناصر قائد الحرس الجمهورى وقائد الثورة والمشير عبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة



الفصل الثانى

الطريق إلى الوحدة !

- قرار بتعييني ملحق عسكرى فى سوريا ولبنان !
- محاولة فاشلة لإسقاط طائرة المشير عبدالحكيم عامر!
- سر إنضمام الملك حسين لمعاهدة الدفاع المصرية السورية!
- اكتشاف مؤامرة ضد سوريا تتزعمها المخابرات الأمريكية!
- أديب الشيشكلى الرئيس السورى السابق يتسلم عشرين ألف دولار نظير دوره فى المؤامرة!
- حكومة إئتلافية سورية ترفض مبدأ إيزنهاور والأردن تقبله !
- سوريا تطرد أعضاء السفارة الأمريكية وتعقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتى !
- المظاهرات تملأ شوارع سوريا ابتهاجاً بتأميم قناة السويس!
- وفد مجلس الشعب السورى يصل إلى القاهرة!
  ومجلس الأمة المصرى يوصى بالوحدة مع سوريا !
- سوريا تواجه ثلاثة مؤامرات خلال ثلاثة شهور !
- مستشار الملك سعود الشيخ يوسف يسى يطلب من الرئيس القوتلى منع الوحدة مع سوريا
- سر مقابلات عبد الناصر للسياسيين السوريين فى القاهرة !
- عبد الناصر يستدعينى لمقابلة عاجلة معه فى القاهرة!
- الرئيس السورى (أمين الحافظ) يقولى لى : إذا أمرنى عبد الناصر بضرب دمشق فلن أتردد فى ذلك، فقلت له : عبد الناصر يفتدى دمشق بروحه !
- جلسة تاريخية فى دمشق بين مجلس الشعب السورى والمصرى للاتفاق على الوحدة !
- عبد الناصر يوافق على مبدأ الوحدة الفورية تقديراً للوضع الخطير فى سوريا
- الحزب الشيوعى السورى وافق على الوحدة ورفض إعلان حل نفسه:
- المشير عبد الحكيم عامر يجتمع مع أعضاء الوفد السورى لسماع رأيهم !

- صلاح البيطار وعبد الحميد السراج يحملان رد الحكومة السورية لعبد الناصر !
- شيك بمليون جنيه يرسله الملك سعود لعبد الحميد السراج لافشال الوحدة مع مصر!

لابد من دستور وإن طال المدى !

وأخيراً أعلن «جمال عبد الناصر» يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ فى مؤتمر شعبى حضره مئات الآلاف من أبناء مصر فى ميدان الجمهورية (عابدين)، أعلن الدستور الجديد بمناسبة إنتهاء الفترة الانتقالية التى تحددت بثلاث سنوات بدأت فى ١٦ يناير ١٩٥٣ وانتهت فى ١٦ يناير ١٩٥٦.

وإذا كان دستور ١٩٢٣ يعبر عن إرادة الملك فؤاد، فقد جاء دستور ١٩٥٦ تعبيراً عن إرادة الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه.

اشتمل الدستور على ١٩٦ مادة، وكانت المادة الأولى تقرر أن مصر دولة عربية مستقلة، ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية.

لقد كانت هذه المادة من الدستور ذات أهمية وخطورة ربما لا يعرفها أبناء هذا الجيل، فللمرة الأولى ينص فى الدستور أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية.

ولأول مرة أيضا أعطى دستور ١٩٥٦ الحق للمرأة المصرية فى الاشتراك فى عضوية مجلس الأمة (البرلمان).

وفى ١٣ يونيو كانت مصر كلها تحتفل بجلاء آخر جندى بريطانى عن أرضها : وفى يوم ١٨ يونيو كان جمال عبد الناصر يرفع العلم المصرى على مبنى البحرية فى بورسعيد وهكذا أصبحنا نحتفل فى ١٨ يونيو بعيدين عيد اعلان الجمهورية وعيد الجلاء.

وتحدد يوم ٢٣ يونيو موعداً للاستفتاء على الدستور وأيضا الاستفتاء على رياسة الجمهورية.

وفيما يشبه الاجماع قال الشعب نعم للدستور ولجمال عبد الناصر كأول رئيس جمهورية منتخب.

وعقب ظهور هذه النتيجة تم تأليف وزارة جديدة

وبعد حوالى شهر كان جمال عبد الناصر قد سافر إلى جزيرة بريونى ليحضر مؤتمر عدم الانحياز، مع الرئيس تيتو (رئيس يوغسلافيا) والبانديت نهرو رئيس وزراء الهند.

كانت عيون العالم وآذانه تتابع ما يحدث فى بريونى ، وكان مبعث الاهتمام العالمى أن مؤتمر بريونى جاء إستكمالا لمؤتمر باندونج الذى انعقد قبل عام بالضبط (ابريل ١٩٥٥).

وحضر المؤتمر رؤساء وزعماء ٢٩ دولة يمثلون حوالى نصف سكان العالم وقتها (١٣٠٠ مليون نسمة) يعيشون فى قارتى أفريقيا وآسيا.

وكان لمؤتمر باندونج الصيغة الدولية مما دعا مصر لاعتباره بمثابة السند القوى الذى تتطلع إليه مع بداية الأزمة السياسية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشروع السد العالى !!

وفى ١٩ يوليو ١٩٥٦ أعلنت أمريكا سحب عرضها السابق فى تمويل مشروع السد العالى، وصدر بيان بهذا المعنى شرحت فيه مبررات ذلك. وهو ما اعتبرته مصر تشكيكاً فى قدرتها الاقتصادية وامكانياتها وأيضا كان محاولة لعقاب مصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية وتنويع مصادر السلاح عام ١٩٥٥ والذى شهد مجموعة من الاعتداءات الإسرائيلية بدأت بالاعتداء على قطاع غزة (أغسطس ١٩٥٥) واحتلال منطقة العوجة (سبتمبر ١٩٥٥) تم الهجوم على الكونتلة» (أكتوبر ١٩٥٥) والصابحة (نوفمبر ١٩٥٥)، بل زاد إسرائيل فى عدوانها السافر فأعتدت على شاطئ طبرية السورية فى ديسمبر ١٩٥٥».

فى هذا الجو الملتهب كان لابد لمصر أن ترد على القرار الأمريكى وبشكل فورى.

وانتهز جمال عبد الناصر «مناسبة إفتتاحه لخط أنابيب البترول ومعمل تكرير البترول بمسطرد ورد على أمريكا بقوله : » إن مصر تعتمد على عزيمتها وقوتها ومواردها وأبنائها فى تحقيق استقلالها الاقتصادى، فإذا قامت فى واشنطن ضجة تحاول ـ وقد تجردت من الحياء ـ أن تلقى ظلا من الشك على اقتصادنا القومى قلنا لهم : لن تستطيعوا أن تتحكموا فى مصر أو

تستبدوا بها، فنحن نعرف طريقنا، طريق الحرية والشرف، إننا لن نمكن أى مستعمر منا، ولن يسيطر علينا مستبد لا سياسياً ولا عسكرياً ولا اقتصادياً .»

كان ذلك الرد من «جمال عبد الناصر» يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ ، وبعد ٤٨ ساعة وفى مدينة الاسكندرية ألقى جمال عبد الناصر خطابه التاريخى الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس شركة مساهمة مصرية.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية قامت الدنيا ولم تقعد لخطورة وجرأة ذلك القرار الشجاع الذى أعاد الحق إلينا.

كان الغريب وهو يدعو للدهشة احتجاج بريطانيا وفرنسا وإعلانهما عن رفضهما لقرار التأميم، بل إقدامهما على خطوة تثبت نية العدوان لديهما وذلك بتجميد ما لمصر من أرصدة.

وسرعان ما فعلت أمريكا نفس الشيء وجمدت أرصدة مصر لديها حوالى ستين مليون دولار ..

كانت الأحداث تتلاحق بشكل كبير ، ولا داعى للخوض فى تفصيلات ما جرى، لكنى سأكتفى بعناوين عامة لما جرى أيامها.

وفى هذا المناخ لم يستبعد جمال عبد الناصر حدوث عدوان مسلح على مصر ومن هنا صدر قرار جمهورى بإنشاء جيش التحرير الوطنى ومن الحرس الوطنى وكتائب الشباب والمتطوعين، وأصبح «كمال الدين حسين» هو المسئول عن قيادة هذا الجيش . وأعلن الشعب استعداده للقتال والدفاع عن القناة وكل شبر فى مصر.

وفى منتصف أغسطس ١٩٥٦ أنعقد مؤتمر لندن لمحاولة تدويل القناة، وانتهى المؤتمر دون نتيجة محددة !

* * *

وفى هذا المناخ الحافل بالقلق والتوتر ، كان عبد الناصر قد أصدر قراره بتعيينى ملحقا عسكريا بسوريا ولبنان على أن استمر أعمل كرئيس لأركان قوة الدعم السريع حتى تتضح نتيجة المعركة السياسية الدائرة بين مصر وانجلترا وفرنسا على أثر قرار تأميم قناة السويس وكانت هذه القوة مكونة من قوات مدرعة وقوات مشاه محمولة مع وحدات المعاونة من

المدفعية وخلافة وكان واجب هذه القوة دعم قوات الجيش المصرى المدافعة عن القناة ومدنها من اتجاه بورسعيد أو عن الساحل الشمالى الغربى عندما يتضح اتجاه قوة الهجوم الرئيسى للقوات المعادية المهاجمة .

وفى سبتمبر عام ٥٦ قامت هذه القوة بمناورة عسكرية لتنفيذ الواجبات المطلوبة منها وحضرها المشير عبد الحكيم عامر وفى نهاية المناورة طلب منى المشير السفر لاستلام عملى فى سوريا حيث إنه سيذهب إلى هناك خلال أسبوع.

وسافرت إلى سوريا واستلمت عملى كملحق عسكرى لمصر فى سوريا ولبنان ولم تكن طبيعة عملى كملحق عسكرى فى دمشق مثل طبيعة عمل أى ملحق عسكرى فى أى بلد آخر حيث أن ارتباط الجيش المصرى والسورى يربطهما هدف واحد وقيادة واحدة تجعلنى أكثر قرباً من هيئة القيادة السورية وتفرض على «أن اشترك معها فى كثير من قراراتها كما أن الجيش السورى لم يكن كباقى الجيوش يقتصر عمله على الدفاع عن وطنه بل كان يشترك اشتراكاً فعلياً فى رسم سياسات الحكومات السورية منذ بدء الإنقلابات الكثيرة التى قام بها.

وقد عبر لى عن ذلك السيد «صبرى العسلى» رئيس الحزب الوطنى ورئيس الوزراء بأن الانقلابات فى سوريا وصلت من كثرتها إنها لم تكن تحتاج إلى تحرك قوات من الجيش للإستيلاء على السلطة بل كان يكتفى بأن يحضر ضابط معه بعض الجنود من الشرطة العسكرية ويطلبوا من الحكومة أن تستقيل فتستقيل فوراً دون حاجة إلى تدبيرات وخطط وتحركات وفوق ذلك فإن الجيش السورى يسيطر عليه مجموعة من التكتلات منها كتله «البعثيين» وكتلة «الشيشكلى القديمة» وهى المجموعة التى كان يعتمد عليها الشيشكلى فى حكمه لسوريا وكتلة «الشوام» أى الدمشقيين وكتلة «العلويين» وكتلة «الشيوعيين» وكتلة المستقلين ولذلك كان التعامل معهم يحتاج إلى دراية وحنكه ووجدت أن أفضل تصرف هو أن أبنى صداقة وتفاهم مع هذه الكتل جميعاً وهو ما حاولته.

ومما ساعد على توثيق صلتى بهم إنه منذ وصولى إلى سوريا تتابعت الأحداث الجسام والمصيرية التى كان لها تأثير كبير على ارتباط مصر وسوريا مما ربط بينى وبينهم برباط وثيق فكنا ملزمين بالعمل معا فى سبيل الوصول إلى قرارات مشتركة كما كنت همزة وصل بين أصحاب القرار فى مصر وسوريا!

وعلى هذا النحو كانت تتسارع خطى الوحدة !

ولم يكن الطريق إلى هذه الوحدة حلم اللحظة أو وليد المصادفة ولكنى وبحكم معايشتى لجمال عبد الناصر، واقترابى من فكره منذ عرفته صيف عام ١٩٣٨ وحتى قيام الثورة وما تلاها أقول ما يلى:

لقد درس عبد الناصر التاريخ العسكرى والاستراتيجى للمنطقة العربية وخصوصاً الحرب العالمية التى شملت مصر وفلسطين وسوريا وتخصص فى هذه الدراسة حتى إنه كان يقوم بتدريس ذلك فى الكلية الحربية ثم فى كلية أركان الحرب عندما كان يعمل مدرساً بها وخرج منها بما يلى :

١ ـ إن العالم اليوم يحكمه صراع العمالقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإنه لا محل للدول الصغيرة.

٢ ـ إنه لكى نحصل على حريتنا كعالم عربى ونحرر ارادتنا ونكون قوة مؤثرة فى هذا العالم لابد من تحرير وتوحيد الأمة العربية.

٣ ـ إن الأمة العربية تمتلك امكانيات كبيرة تجعلها قوة يعمل حسابها لو اتحدت فهى تملك :

(أ) مساحة كبيرة من الأرض تمتد من المحيط الأطلنطى إلى الخليج العربى تجعل من الصعب السيطرة عليها.

(ب) لها عمق كبير يمتد من البحر الأبيض حتى وسط أفريقيا مما يزيد مناعتها وقوتها.

(جـ) تسيطر على طريق المواصلات بين الغرب والشرق فيمر فى وسطها قنال السويس وباب المندب.

(د) يسكنها أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة تربطهم وحدة اللغة والتاريخ ووحدة الدين ووحدة الأمل والمصير مما يجعلها مترابطة تزيد فيها الأيدى العاملة الرخيصة مما يمكنها من استغلال ثرواتها الاقتصادية كما يمكنها تكوين القوة اللازمة للدفاع عن نفسها.

(هـ) تمتلك أكثر من نصف احتياطى البترول العالمى ، كما تملك ثروة زراعية وخامات صناعية كثيرة تمكنها من أن تكون قوة اقتصادية كبيرة تمكنها من أن تكون لها ثقل فى السياسة العالمية.

وكانت صيحة جمال عبد الناصر بالثورة يوم ٢٣ يوليو نفيراً أيقظ الشعوب العربية وفتح أمامها باب الإيمان بحقوقها والعمل على تغيير أوضاعها نحو الحرية والاستقلال ويمكننى أن أوضح صورة العالم العربى عند قيام الثورة كالآتى :

مصر والسودان وليبيا كانت تحت الاحتلال البريطانى.

تونس والجزائر والمغرب كانت تحت الاحتلال الفرنسى.

العراق والكويت ودول الامارات كانت تحت الاحتلال البريطانى.

كانت سوريا ولبنان تحت حكم عميل للاستعمار واليمن الجنوبى من ممتلكات ملك بريطانيا أما اليمن الشمالى فكانت تحت حكم جاهلى لا يقل سوءاً عن الاستعمار.

وكان الأردن محمية بريطانية.

أما الشعب الفلسطينى فتحت الاحتلال الإسرائيلى وغالبيته لاجئين بالخيام.

إن صيحة جمال عبد الناصر بكلماته المأثورة على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل وأن بترول العرب للعرب كانت تتردد داخل كل بيت عربى !

وبعد أن تمكنت مصر من اجلاء المستعمر الانجليزى عن أرضها فى ٢٩ أكتوبر ٥٤ بعد احتلال دام ٧٠ عاماً أعلنت انجلترا بدعم من أمريكا انشاء حلف بغداد فى ٢٤ فبراير ٥٥ وأمكنها ضم العراق وتركيا إلى هذا الحلف وحاربت مصر بكل ضراوة هذا الحلف وتمكنت من ضم سوريا إليها لمحاربة هذا الحلف ولكن الاستعمار لم يسكت على مقاومة مصر لاهدافه فدفعت إسرائيل عميلة الاستعمار بالمنطقة إلى الهجوم على مصر.

ولكن ذلك زاد مصر وسوريا اصراراً على مقاومة الأحلاف فأشتركت مصر وسوريا فى مؤتمر باندونج وشاركت دول عديدة فى إعلان مبدأ عدم الانحياز والغريب أن أمريكا قبلت عدم انحياز يوغوسلافيا ولم تقبل عدم انحياز مصر فردت على ذلك بدفع إسرائيل للهجوم على غزة مرة أخرى فى ٣٠ مايو ٥٥ ووقفت مصر بجانب القوى الوطنية فى سوريا حتى تم انتخاب شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية فى ١٧ أغسطس ٥٥ ولم تستسلم القوى الاستعمارية لذلك بل ردت عليه بهجوم إسرائيل على خان يونس فى ٢٢ أغسطس ٥٥ ورفضت أمريكا ودول الأستعمار تسليح مصر فقامت مصر بكسر احتكار السلاح واتفقت مع روسيا

وتشيكوسلوفاكيا على صفقة سلاح كبيرة فى ٢٧ سبتمبر ٥٥ كما قامت بتأليف قيادة عسكرية مشتركة بينها وبين سوريا فقامت فرنسا بتسليح إسرائيل بطائرات «مستير» لمحاولة الضغط على مصر وسوريا كما قامت أمريكا بسحب تمويل السد العالى لمنع مصر من بناء اقتصادها والذى ردت عليه مصر بتأميم قنال السويس مما جعل الشعوب العربية كلها تلتف حولها مؤيدة لها فردت عايها انجلترا وفرنسا وعميلتهم إسرائيل بالهجوم الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ٥٦ ولكنها فشلت فى تحقيق أهدافها وبدأت مؤامراتها على سوريا ولكن مصر وسوريا أمكنهما بتحقيق وحدتهما ضرب أهداف الاستعمار وأثبتت هذه الوحدة ما يأتى :

١ ـ عروبة مصر التى حاول الاستعمار أبعادها عن شقيقاتها العربية لكى يتم السيطرة على الوطن العربى.

٢ ـ إن وحدة مصر وسوريا ضربت المخطط الاستعمارى الذى غرس إسرائيل فى وسط العالم العربى لكى تمنع وحدته وتضعف قوته.

* * *

أعود من هذا الاستطراد التاريخى لأروى وقائع ما جرى فى ذلك الوقت.

ولم يمضى على وجودى فى سوريا شهر حتى فوجئنا بتحرشات إسرائيلية للأردن أعقبها هجوم كبير فى ١٠ أكتوبر عام ٥٦ على بلدة قلقيلية قتل الإسرائيليون فيها أكثر من خمسين شخصاً وجرح المئات من الجيش الأردنى والأهالى الأردنيين ولما كانت الأردن فى ذلك الوقت مرتبطة بمعاهدة دفاعية مع إنجلترا جعلت الحكومة والأهالى فى الأردن تنتظر أن تقف إنجلترا معها وفقا للمعاهدة المبرمة بينهما ولكن الحكومة الإنجليزية لم تتدخل لمساعدة الأردن مما أثار غضب الشعب الأردنى الذى اتهم الحكومة بالتقصير وقامت المظاهرات ضد الحكومة وطالبت بانهاء المعاهدة المعقودة بين الأردن وإنجلترا التى لم تساعد بموجبها الأردن على الدفاع عن نفسها . وكان الملك حسين قد أصدر قبل عدة شهور (أول مارس) قراره الملكى بطرد وإنهاء خدمة الجنرال جلوب باشا.

وقد ظهر فيما بعد أن سبب عدم وقوف إنجلترا إلى جانب الأردن ضد إسرائيل هو إنها كانت قد أقامت مع إسرائيل وفرنسا حلفا للهجوم الثلاثى على مصر لذلك لم يكن فى إمكانها طبعا التصدى لحليفتها إسرائيل ولم يجد الملك حسين بديلا لمساعدته فى الدفاع عن الأردن

بعد أن تخازلت إنجلترا عن نصرته إلا أن يطلب من ابن عمه الملك فيصل والأمير عبد الله أن يرسلوا قوات عراقية لمساعدة الجيش الأردنى حتى لا تتمادى إسرائيل فى هجومها ووعدته الحكومة العراقية برئاسة نور السعيد بأن ترسل خلال ١٠ أيام فرقة عراقية لتعسكر فى منطقة اتش ثرى (H 3) على الحدود العراقية الأردنية وتساعد القوات الأردنية عند تعرضها لأى هجوم إسرائيلى جديد.

لكن مضت المدة وذهب الملك حسين بنفسه ومعه اللواء أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردنى بالطائرة إلى منطقة (اتش ثرى) فلم يجدوا أى أثر لأى قوات عراقية موجودة أو حتى محتملة مما اضطر الملك حسين تحت الضغط الشعبى إلى قبول استقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسى وهو من الزعماء الوطنين واشترك فيها وزراء وطنيين كما اشترك فيها لأول مرة وزراء من حزب البعث بعد أن تم تشكيل هذه الحكومة الوطنية استقر رأيها على ضرورة التعاون مع مصر وسوريا.

* * *

اتفقت مع الملك حسين على طلب الدخول فى معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ولقد وافقت مصر وسوريا على ذلك.

وفعلا وصل المشير عبد الحكيم عامر باعتباره القائد العام للقوات المسلحة السورية والمصرية المشتركة إلى الأردن يوم ٢٣ أكتوبر عام ٥٦ حيث قام بالتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن وطلب منه الملك حسين تدعيم القوات الأردنية بالسلاح لكى يمكنها التصدى لأى هجوم محتمل من إسرائيل وفعلا اتصل المشير عامر بالرئيس عبد الناصر ووافق على ارسال شحنات الأسلحة بالطائرات إلى الأردن كما أرسل عدة أسراب من الطائرات لتدعيم قوات الطيران الأردنية ووصلت هذه الأسلحة والطائرات فعلا يوم ٢٦ أكتوبر كما تم الاتفاق على ارسال قوة مدرعة سورية لمساعدة الأردن وتم ذلك فعلا وكان لذلك تأثيره القوى لدى الملك حسين والحكومة والشعب الأردنى الذى هتف جماهيره لمصر وقيادتها وللوحدة العربية التى جسدتها هذه المساعدة التى اشعرت الشعب الأردنى بالأمن والأمان وعاد عبد الحكيم عامر إلى دمشق حيث استمر بها حتى ٢٨ أكتوبر ٥٦ ليبحث مع القيادة السورية خطط التعاون بين الجيش السورى والأردنى.

* * *

وفى يوم ٢٨ أكتوبر أقامت الحكومة السورية حفل توديع للمشير عامر الذى كان مقرراً أن يغادر دمشق للقاهرة قبل مغرب ذلك اليوم ولكن طال الحديث بينه وبين المسئولين السوريين أثناء الحفل فطلب منى أن تقوم الطائرة التى تقل المرافقين والصحفيين الذين رافقوه فى رحلته فوراً ولا ينتظروه وفعلا قامت هذه الطائرة بركابها قبل المغرب وهو الموعد الذى كان المفروض أن تطير فيه طائرة المشير.

وبعد حوالى ساعتين انتهى المشير من مباحثاته واستقل طائرته عائداً إلى القاهرة وترك اللواء حافظ اسماعيل رئيس أركان القيادة لكى يتم إجراءات التنسيق بين القيادة المشتركة السورية المصرية الأردنية وعند منتصف الليل اتصل بى عامل جهاز اللاسلكى قائلا أن القيادة فى مصر تسأل عن الطائرة الثانية متى قامت لأنها لم تصل حتى الآن إلى القاهرة فتولانى الانزعاج فعلا فقد مضى أكثر من أربع ساعات على قيام طائرة المشير وكانت هى الطائرة الثانية واتصلت تليفونياً باللواء حافظ إسماعيل الذى كان قد تخلف فى دمشق والمقدم جمال حماد الذى أصبح مسئولا عن فرع القيادة المشتركة بين مصر وسوريا وأخطرتهما بهذه الأنباء التى وصلتنى عن طائرة المشير وتقابلنا وأخذنا نقوم بعدة اتصالات ببرج المراقبة وبالقيادة العامة بالقاهرة لكى نعرف أى الطائرات لم تصل فلم نستدل على شئ.

ومما زاد ازعاجنا أن هذا اليوم ٢٨ أكتوبر ٥٦ كان يوم اضراب عام للطيران فى منطقتنا العربية كلها احتجاجاً على خطف الطائرة التى كانت تقل أحمد بن بللا وخمسة من زعماء الثورة الجزائرية بواسطة فرنسا أى أنه لم تكن هناك أى طائرة تطير فى المنطقة فى هذا اليوم مما كان يسهل لإسرائيل أن تختطف أو تسقط طائرة المشير بمن فيها وأخيراً اهتدينا إلى حل أن يتصل الضابط المناوب بالقيادة المشتركة بالقاهرة بالرائد «على شفيق» سكرتير المشير عامر فى منزلة ليتأكد هل هو موجود فى منزله أم لا وفعلا أمكنه الاتصال به وتأكد أنه موجود وأن المشير عامر وصل إلى القاهرة بسلامة الله وأن الطائرة الثانية التى لم تصل هى طائرة المرافقين !!

وفى اليوم التالى حدث الهجوم الإسرائيلى على مصر فتأكد أن إسرائيل تدبر فعلا لإسقاط طائرة المشير عامر ولم ينقذه إلا القدر الذى جعله تأخر ساعتين عن موعده وقيام طائرة المرافقين بدلا عن طائرته فى الموعد مما حال دون مقتل القائد العام للقوات المسلحة مما كان سيؤثر حتما على فاعلية القيادة عند هجوم إسرائيل الذى كان مدبراً فى اليوم التالى.

فى صباح هذه الليلة الكئيبة التى اعترانا فيها الحزن لمن فقدناهم فى الطائرة المنكوبة يوم ٢٩ أكتوبر عام ٥٦ اجتمعت مع اللواء حافظ اسماعيل والمقدم جمال حماد باخواننا من ضباط القيادة السورية والعميد صادق الشرع مدير العمليات بالجيش الأردنى لبحث الترتيبات لانضمام القوات الأردنية مع القيادة المشتركة ولكننا فوجئنا قبل ظهر ذلك اليوم بانباء تفيد بأن هناك هجوماً تشنه القوات الإسرائيلية على القوات المصرية فى سيناء فأنتقلنا إلى غرفة العمليات لاتخاذ الاجراءات التى سيشترك بها الجيش السورى والأردنى فى المعركة فكان من ضمن هذه الاجراءات أن يحشد الجيش السورى والأردنى جميع قواتها استعداداً للقتال وأن نرسل لواء مدرع سورى إلى الأردن للقيام مع مدرع أردنى بالهجوم على إسرائيل من الجبهة الأردنية وكان لابد من اخطار الحكومتين السورية والأردنية لكى تقوما باعلان التعبئة العامة فى كل من البلدين.

واجتمعت الوزارة السورية برئاسة شكرى القوتلى والوزارة الأردنية برئاسة الملك حسين حتى ساعة متأخرة من الليل.

ثم عاودت الاجتماع فى اليوم التالى ٣٠ أكتوبر وفيه فوجئنا بإن القيادة العامة فى مصر تصدر تعليمات تأمر بعدم اشتراك أى من القوتين الأردنية والسورية فى المعركة حتى تتضح صورة الهجوم الإسرائيلى حيث إنه لم يكن قد اتضح بعد هل الغارة محدودة مقصود بها لفت أنظار القيادة المصرية تجاه سيناء ثم تفاجأ بهجوم بريطانى وفرنسى فى مكان آخر وخصوصاً أن القيادة المشتركة كانت تستبعد أن تخاطر إنجلترا وفرنسا بمصالحهما فى المنطقة العربية باشراك إسرائيل (عدوه العرب الأساسية فى المنطقة) فى هجوم على مصر.

ولكن وصلت إلينا أنباء بعد ظهر نفس اليوم بأن هناك قوة مظلات إسرائيلية تم اسقاطها عند ممر متلا فى الوقت الذى كانت فيه قوات إسرائيل مازالت تقاتل على الحدود المصرية اتضح التواطأ الانجليزى الفرنسى الإسرائيلى عندما قامت انجلترا بارسال انذار إلى القيادة المصرية يوم ٣١ أكتوبر عام ٥٦ بأن تسحب كل من مصر وإسرائيل قواتها بعيداً عن القنال عشرة أميال وأن توافق الحكومة المصرية على أن تحتل القوات الانجليزية والفرنسية منطقة القنال بما فيها الاسماعيلية وبورسعيد والسويس لتأمين الملاحة بالقنال وإن لم توافق مصر على ذلك خلال ١٢ ساعة ستقوم انجلترا وفرنسا باحتلال المنطقة بالقوة.

وهنا وضحت المؤامرة فأرسلت القيادة العامة فى مصر تعليمات إلينا بعدم اشتراك القوات السورية والأردنية فى المعركة واتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن حدودها فقط وعندما

وصلت هذه التعليمات رفض ضباط القيادة السورية تنفيذها واصروا على الاشتراك فى المعركة وحاولنا جميعا. (أنا وحافظ اسماعيل وجمال حماد) اقناعهم بأنه لدى القيادة العامة من المبررات والأسباب التى تدعوها لاصدار هذه التعليمات ولكنهم اصروا على أن يشتركوا فى المعركة ولا يمكن أن يتركوا الجيش المصرى يقاتل وحده وأرسلنا تقريراً بهذا الموقف إلى القيادة العامة بالقاهرة فأرسل الرئيس عبد الناصر رسالة منه شخصياً إلى رئيس الجمهورية بالانابة ناظم القدسى (حيث أن شكرى القوتلى كان قد سافر فى زيارة إلى موسكو يوم ٣٠ أكتوبر بناء على موعد سابق وقد كان يتردد فى الذهاب إلى موسكو عندما بدأ العدوان الإسرائيلى ولكن الرئيس عبد الناصر طلب منه أن يستمر فى رحلته ليستكشف رأى القيادة الروسية فى الأحداث التى تجرى فى المنطقة وحثها على الوقوف بقوة إلى جانب مصر) وكذلك أرسل الرئيس عبد الناصر نفس الرسالة إلى قيادة الجيش السورى موضحاً أن العدوان الذى حدث على مصر هو مؤامرة كبرى اشتركت فيها دولتى الاستعمار الانجليزى والفرنسى بالتآمر مع إسرائيل بهدف حصار الجيش المصرى فى سيناء واحتلال منطقة القنال وبذلك يتم التخلص أيضا من الحكم الوطنى فى مصر بقيادة عبد الناصر الذى كانوا يعتبرونه العقبة الرئيسية فى سبيل تنفيذ مخططاتهم فى المنطقة وضرب القومية العربية حتى لا تقوم لها قائمة وإن اشتراك القوات السورية فى المعركة سيعطى إسرائيل الفرصة لاحتلال الجولان وخصوصاً أن الجيش المصرى سيكون منشغلا بالدفاع عن منطقة القنال وبذلك يمكن التخلص أيضا من الحكم الوطنى فى سوريا وهى احدى قواعد القومية العربية وإن اشتراك الجيش الأردنى سيكون مبرراً لاحتلال الضفة الغربية التى تطمع إسرائيل فى ضمها إليها ولذلك فإنه يطلب من القيادتين السورية والأردنية تفويت الهدف من المؤامرة الثلاثية وتخصيص قواتها للدفاع عن الحدود السورية والأردنية وعدم إعطاء إسرائيل فرصة لتحقيق أهدافها وأهداف دولتى الاستعمار.

وبعد دراسة رسالة الرئيس عبد الناصر وافقت الحكومة السورية والأردنية ووافق ضباط القيادة السورية على تنفيذ تعليمات الرئيس ولكن الحكومة أعلنت التعبئة العامة لمقابلة أى موقف.

ولا يمكننى وصف الدموع التى أنسالت من عيونهم لأنهم يرون اخوانهم فى الجيش المصرى يحاربون والمدن المصرية تضرب بالقنابل بواسطة الطائرات الفرنسية والانجليزية وهم لا يشاركون فى القتال لمساعدة اخوانهم فى مصر أما موقف الشعب السورى فلا يمكننى

وصف المظاهرات الشعبية التى اندلعت فى جميع المدن السورية تأييداً لمصر ومهاجمة لمؤامرة العدوان الانجليزى والفرنسى والإسرائيلى مرددة هتاف جيش واحد علم واحد شعب واحد كما قامت المظاهرات فى الأردن وباقى العواصم العربية.

وفى يوم ٢ نوفمبر وعبد عبد الناصر يصلى الجمعة فى الجامع الأزهر والشعب المصرى يستقبله مرددا حنحارب ـ حنحارب ولن نستسلم.

وفى المساء ـ نفس اليوم ـ تحدث عبد الناصر عن طريق الإذاعة وختم حديثه الرائع بقوله: إننا الآن نريد الصبر والإيمان حتى ننتصر، وأنا أعاهدكم أننى سأقاتل معكم من أجل حريتكم كما عاهدتكم من قبل لآخر قطرة من دمى»

وفى صباح اليوم التالى ـ جاءتنا الأنباء بأن الطائرات الانجليزية ضربت محطة ارسال الإذاعة فى أبى زعبل وسقط عدد من الشهداء، وانقطع الارسال لفترة ، وبتلقائية وطنية من الحكومة والجيش السورى صدرت التعليمات للاذاعة السورية لكى تذيع باسم «هنا صوت العرب» من القاهرة وأخذت تذيع الأناشيد الوطنية.

واتصلنا بالقيادة فى مصر واتفقنا على أن ترسل لنا عبر محطة اللاسلكى الخاصة بالملحق العسكرى جميع البيانات العسكرية وجميع التعليقات التى تريد مصر اذاعتها لكى تتولى محطة صوت العرب التى تذيع من دمشق اذاعتها وفعلا تم ذلك وبالمصادفة كان هناك مذيعاً مصرياً فى دمشق فى ذلك الوقت فتولى الاذاعة مع اخوانه المذيعين السوريين وفى ذلك الوقت الذى كانت تختلط فيه مشاعر الشعب والجيش السورى المؤيد لمصر ضد هذا العدوان الغاشم مع الانفعال لمنع الجيش السورى من الاشتراك فى المعركة.

وكنت من آن لآخر أقابل المقدم عبد الحميد سراج فأجده فى شدة الانفعال مردداً أنه لا يمكن لنا فى سوريا أن نتفرج على هذا العدوان الذى يحدث على مصر وكانت المعارك قد احتدت فى بورسعيد بعد انزال القوات الانجليزية والفرنسية فيها فكنت أحذرهم من اشتراك الجيش السورى فى المعركة.

وفى يوم ٢ نوفمبر ٥٦ فوجئت به على غير عادته ضاحكاً وقال لى سوف تسمع خبر يفرحك ولكنى أصررت على معرفته فقال لى أنه تم تدمير محطة ضخ البترول وأنابيب البترول التى تنقل البترول السعودى والعراقى إلى «بنياس» علّى البحر الأبيض ثم عرفت منه

تفاصيل العملية بأنه قد صادر فى صباح يوم ٢ نوفمبر أجهزة اللاسلكى التى تستخدمها شركات البترول بالمحطة بحجة إنها تستخدم لنقل الأخبار للأعداء وفى المساء قامت قوة تابعة للجيش السورى بقيادة أحد الضباط وهو «هيثم الأيوبى» بنسف المحطة والأنابيب.

فهنأته بهذا العمل الكبير وقمت بابلاغه للرئيس عبد الناصر واذيع الخبر بواسطة وكالات الأنباء فى نفس الليلة فكان له وقع الصاعقة على الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا التى تعتمد على البترول الذى يصلها عبر الأراضى السورية خاصة بعد اغلاق قناة السويس وأصبح من غير الممكن عبور مراكب البترول وعبر قناة السويس أيضا.

وعلى قدر ما فرح بذلك الشعب السورى على قدر ما ترك هذا العمل المؤثر فى المعركة من أثر نفسى على رئيس الجمهورية والحكومة وقائد الجيش السورى لأن هذا العمل تم بدون علمهم جميعاً وفوجئوا به كما فوجئ العالم اجمع.

وفى نفس هذه الأيام المفعمة بالأحداث وبالمقاومة الباسلة للشعب والجيش فى بورسعيد التى اذكت الثورة العارمة فى جميع الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ضد العدوان مما كان له تأثيره الكبير على الرؤساء العرب الذين اجتمعوا فى بيروت مؤيدين مصر وشاجبين هذا العدوان وكان بعض الصحفيين المصريين خارج مصر حيث إنه منذ يوم العدوان انقطع الطيران بين مصر والخارج ولم يكن أمامهم إلا الحضور إلى بيروت ليكونوا قريبين من أحداث وطنهم.

وقابلتهم مع سفير مصر فى بيروت واتفقت معهم جميعاً على أن نقوم بعمل اعلامى بعد انقطاع الاعلام المصرى عن الوصول للخارج فقمنا بالاتفاق مع دار الصياد فى بيروت على أن يتولى هؤلاء الصحفيين اصدار جريدة الجمهورية المصرية فى بيروت ليتولوا نشر جميع أخبار مصر وتعليق الأخوة الصحفيين على الأحداث وقد اتفقت مع القيادة فى القاهرة على أن ترسل عبر لاسلكى الملحق العسكرى فى بيروت جميع البيانات العسكرية وأى تعليقات لها على الأحداث لكى يتم نشرها بهذه الصحيفة.

وكان لهذا العمل المصرى اللبنانى المشترك تأثيره فى تزويد الرأى العام العربى بالأحداث بالاشتراك مع الاذاعة السورية التى تذيع باسم صوت العرب ولقد كان لصمود الجيش والشعب فى مصر ضد العدوان الثلاثى وتلاحم باقى الشعوب العربية مع مصر وموقفها ضد العدوان وتأييدها القوى لمصر الذى تجلى فى المظاهرات العارمة فى

جميع البلاد العربية من المحيط إلى الخليج وفى قرارات مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذى عقد فى بيروت تأييداً لمصر وفى مقدمتها السعودية التى أعلنت وقفتها المجيدة مع مصر وسمحت للطائرات المصرية بالاتجاه إليها حتى لا تدمرها طائرات العدوان فكان لكل ذلك أثره فى فشل العدوان الثلاثى فى تحقيق أهدافه فى احتلال قنال السويس وتغيير نظام الحكم الوطنى فى مصر فقد خرجت جيوش فرنسا وانجلترا وإسرائيل وقد خسرت كل شئ فى المنطقة وأصبحت قنال السويس ملكاً خالصاً لمصر وقامت مصر بتأميم جميع البنوك والشركات الانجليزية والفرنسية مما حقق لمصر السيطرة الكاملة على اقتصادها كما ألغت مصر المعاهدة المعقودة بينها وبين انجلترا وأستولت مصر على جميع المعدات البريطانية التى كانت فى معسكرات قنال السويس دون مقابل وأصبحت مصر رمزاً للدولة الصغيرة التى باصرارها وارادتها يمكنها استرداد حقها من الدول الكبرى وأصبح عبد الناصر رمزاً لاستقلال الوطنية العربية فالتفت الشعوب العربية حول قيادته وخاصة الشعب السورى الذى زاد ارتباطه بالشعب المصرى»

وبعد حرب السويس اعتزل «انتونى إيدن» رئيس وزراء بريطانيا وتبعه سقوط واعتزال «جى موليه» رئيس وزراء فرنسا، ثم تبعهما اعتزال «دافيد بن جوريون» رئيس الوزراء الإسرائيلى.

وهكذا انقلبت الآية فقد خرجت مصر منتصرة وقد حققت هدفها فى تأميم قنال السويس بل تغير الحكم فى فرنسا وانجلترا وإسرائيل بدلاً من هدفهم فى القضاء على نظام الحكم فى مصر.

وبينما كان العالم العربى كله يتابع بفخر واعتزاز وكبرياء ما جرى فى حرب العدوان الثلاثى، كانت المفاجأة التى لم يتوقعها أحد هى أن الولايات المتحدة كانت تدبر فى الخفاء مؤامرة على سورية، أعلن تفاصيلها ناطق عسكرى سورى بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ وأن هدف هذه المؤامرة هى تقويض وهدم الوضع فى سوريا أثناء العدوان الثلاثى على مصر، فقد كانت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع المخابرات الانجليزية وحكومة نورى السعيد فى العراق تدبر مؤامرة ضد نظام الحكم فى سوريا بهدف أبعادها عن التعاون مع مصر فى حربها ضد الاستعمار وضمها إلى حلف بغداد ووصل من أهمية المؤامرة بالنسبة لهذه الدول المتآمرة إلى حد ارسال مندوب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى بيروت متعاوناً مع السفارة الأمريكية بها ومع سفير العراق فى لبنان عبد الكريم الراوى والملحق العسكرى

العراقى فى لبنان عقيد صالح مهدى السامرائى والذى كان قبل ذلك يعمل ملحقاً عسكرياً للعراق فى سوريا ولكن سوريا طردته لكثرة المؤامرات التى كان يدبرها فى سوريا وباشتراك الملحق العسكرى العراقى فى الأردن الزعيم رشاد الحمامى ورصدت أمريكا والعراق للمؤامرة مبالغ طائلة وقد قام كل هؤلاء المتآمرين بترتيب المؤامرة ضد سوريا بالاتفاق مع عملاء من السياسين السوريين منهم عبد الكريم الدندشى وميخائيل اليان ولطفى الحفار ومأمون الكزبرى وعدنان الأتاسى نجل رئيس الجمهورية السورية السابق وبعض زعماء القبائل السورية القريبة من الحدود العراقية منهم حسن الأطرش وفضل الله جربوع وهايل سرور وبعض الضباط المسرحين من الجيش وقامت العراق بارسال عدة آلاف من البنادق والأسلحة الأخرى إلى هذه القبائل لكى تقوم بثورة على الحكومة السورية يدعمهم فيها الجيش العراقى بحجة المحافظة على أمن العراق وأن يقوم بعض الضباط السوريين باغتيال بعض قيادات الجيش السورى منهم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية بالجيش السورى «المخابرات» وعبد الغنى قنوت من قوات المدرعات السورية وأحمد حنيدى ومصطفى حمدون وبعض الضباط القياديين الفاعلين فى الجيش السورى.

وقد قامت الشعبة الثانية برئاسة المقدم عبد الحميد السراج الذى كان يتابع خيوط هذه المؤامرة بالقبض على مهربى السلاح إلى جبل الدروز وذلك فى نفس توقيت مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر كما تم القبض على بعض المشاركين فى المؤامرة أما الشيشكلى فقد هرب إلى لبنان بعد أن تسلم من المتآمرين مبلغ ٢٠ ألف دولار.

وفى ٢٢ ديسمبر ٥٦ تقرر تقديم المتهمين إلى محكمة عسكرية برئاسة العقيد عفيف البذرى ولقد طلب منى المقدم عبد الحميد السراج أن ترسل مصر اثنين من رؤساء النيابة المختصين فى التحقيق فى مثل هذه المؤامرات وفعلا أرسلت القيادة فى مصر كل من الأستاذين على نور الدين وعبد الرؤوف على لمساعدة الادعاء العسكرى السورى فى التحقيق وفى اقامة الادعاء كما طلب منى حضور بعض المحامين المصريين لمساعدة بعض المحامين السوريين الذى سيشتركون فى الادعاء بصفتهم ممثلين الشعب السورى الذى كان مستهدفا فى هذه المؤامرة وذلك حسب القانون السورى وفعلا أرسلت القيادة فى مصر الأستاذ فتحى الشرقاوى وتم إجراء المحاكمة فى يناير ٥٧ وكان لها دور كبير فى المنطقة فلم تكن محاكمة للمتهمين فيها فقط بل كانت محاكمة علنية لأمريكا وانجلترا وللنظام الرجعى فى العراق وتناولتها الصحف والاذاعات فى جميع أرجاء العالم ولقد كان لانكشاف هذه

المؤامرة على سوريا أكبر الأثر فى تغير نظام الحكم فيها كما كان لصمود مصر حكومة وشعباً أمام العدوان الثلاثى أثره فى زيادة ارتباط الشعب السورى بالقوى والأحزاب السياسية الوطنية والمعادية للاحلاف فى سوريا مما مكن لهذه القوى من تشكيل حكومة ائتلافية فى سوريا برئاسة صبرى العسلى فى ٣١ ديسمبر ٥٦ واشترك فيها حزب البعث كما أعلنت سوريا شعباً وحكومة وجيشاً ضرورة الوحدة مع مصر.

وفى الجلسة الاستثنائية التى عقدتها الحكومة الجديدة أكدت عزمها على تنفيذ قرار الاتحاد الفدرالى مع مصر، واصرارها على جلاء المعتدين عن سيناء وغزة بدون قيد، أو شرط والوقوف بحزم ضد المؤمرات الاستعمارية !!

بعد أن فشلت انجلترا وفرنسا فى تحقيق أهدافها التى كانت تستهدفها بعدوانها على مصر انتهى نفوذ انجلترا وفرنسا فى المنطقة بل بدأ ينتهى فى العالم أجمع وبعد أن فشلت المؤامرة التى كانت تدبرها انجلترا وأمريكا فى نفس الوقت ضد سوريا إلا أن أمريكا بدأت تستغل موقفها ضد العدوان الثلاثى على مصر فبدأت ترى أن الموقف أصبح ممهداً لترث النفوذ الانجليزى والفرنسى فى المنطقة فأعلن الرئيس «ايزنهاور» فى ٥ يناير ٥٧ مبدأه الذى قال فيه إنه بعد انتهاء النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة فإنه أصبح هناك فراغاً أمنياً ينبغى أن تملاه أمريكا وقد نص هذا المبدأ أن القوات الأمريكية ستقوم بحماية أى دولة فى الشرق الأوسط ضد أى تهديد أو هجوم مسلح عليها من أى دولة خارج المنطقة مع تقديم مساعدات اقتصادية قيمتها ٢٠٠ مليون دولا إلى دول هذه المنطقة بشرط عدم تعاملها مع الاتحاد السوفييتى وقد ظهر واضحاً لعبد الناصر أن أمريكا تريد أن تحصل ثمن عدم تأييدها للعدوان الثلاثى على مصر بأن تحل محل انجلترا وفرنسا فى المنطقة وتفرض سياستها ونفوذها على دولها وبذلك وضح أن مبدأ «ايزنهاور» ما هو إلا شكل آخر من أشكال الأحلاف الأجنبية مثل «حلف بغداد» الذى سبق أن رفضته مصر وأغلب الدول العربية التى كانت ترى أن أى فراغ أمنى فى المنطقة يجب أن تملاه الدولة العربية نفسها والتى ترى أن العدو الرئيس الذى يهدد الدول العربية يقع فى وسطها وليس خارجها متمثلا فى إسرائيل التى تعتبرها أمريكا الحليف الاسترتيجى لها فى المنطقة وتقوم بتسليحها وامدادها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية لكى تصبح دائماً متفوقة على جميع البلدان العربية مجتمعة.

والغريب أن أمريكا أعلنت مبدأها هذا فى الوقت الذى كانت تحاكم فيه علناً فى سوريا فى تدبير المؤامرة على سوريا والتى أوضحت فيه حيثيات حكم المحكمة الذى صدر فى يوم

٨ يناير ٥٧ وباعترافات المشاركين فى هذه المؤامرة بادانة أمريكا لاشتراكها فى هذه المؤامرة والذى حكمت فيه المحكمة على المشتركين فيها بأحكام تتراوح بين الاعدام والسجن ولقد قامت مصر باعلان رفضها لهذا المبدأ لنفس الأسباب التى سبق لها أن أعلنت بها رفضها لحلف بغداد وبدأت بتوضيح رفضها لهذا المبدأ للدول العربية فبدأ جمال حماد وأنا بالاتصال بالكتل المختلفة فى الجيش السورى كما بدأ السفير محمود رياض بالإتصال بالأحزاب المختلفة فى سوريا للعمل على توحيد رأى الدول العربية فى هذا المبدأ وفى هذا الجو مفعم بالادانة لأمريكا وانجلترا وفرنسا.

وفى سوريا أعلنت الحكومة الائتلافية فى سوريا فى ١٠ يناير ٥٧ رفضها لهذا المبدأ لنفس الأسباب التى رفضت بها مصر وقد زاد هذا التوافق فى المواقف فى زيادة الترابط بين مصر وسوريا شعباً وحكومة ولكن أمريكا بدأت فى التحركات الضاغطة على الحكومات العربية وخصوصاً الموالية لها فأعلن «كميل شمعون» على موافقة لبنان على مبدأ ايزنهاور رغم رفض الأحزاب والكتل الوطنية فى لبنان لذلك المبدأ وأعلن نورى السعيد فى العراق قبوله لهذا المبدأ ومن الغريب أن أمريكا أعلنت فى نفس الوقت انضمامها صراحة إلى اللجنة العسكرية فى حلف بغداد وبذلك ارتبط مبدأ يزنهاور بحلف بغداد الذى سبق وأن رفضته غالبية الدول العربية بل وأن أمريكا ردت على عدم موافقة مصر على مبدأ ايزينهاور بتجميد الأموال المصرية الموجودة لديها وكانت السعودية والأردن لم تعلنا موقفهما بعد فى هذا المبدأ فبدأت أمريكا تتحرك بقوة للضغط عليهما لتفرقة الصف العربى والقضاء على الحلف العسكرى بين مصر وسوريا والسعودية والأردن فبدأت بالضغط على الملك حسين ولكن الوزارة الأردنية برئاسة النابلسى كانت وزارة مكونة من ائتلاف أحزاب وطنية وكانت ترى رفض هذا المبدأ وانتهز الملك حسين ظهور بعض التصريحات الصحفية التى اعتبرها تحدياً له ومنسوبة إلى بعض الوزراء من حزب البعث وإنها مؤيدة من اللواء على أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردنى ، وأقال الوزارة الوطنية فى الأردن وعلم الوزراء الوطنيون فى الحكومة الأردنية التى أقالها الملك أن الملك يرتب للقبض عليهم وعلى اللواء على أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردنى ففروا فى نفس الليلة إلى الحدود السورية الأردنية وعلمنا بنبأ التجائهم إلى الحدود السورية فاتصلنا بقادة الجيش والحكومة التى اتخذت الترتيبات اللازمة لقبول الالتجاء إلى سوريا كما قام الملك حسين بتعيين اللواء على الحيارى رئيساً لأركان الجيش الأردنى بدلا من اللواء على أبو نوار ولكن اللواء على الحيارى رفض ذلك لعدم اقتناعه

بالانضمام لهذا المبدأ ولجأ أيضا إلى سوريا هو الآخر فقابلتهم مع قادة الجيش على الحدود وأحسنا استقبالهم.

وشكل الملك حسين حكومة جديدة بدلا من الحكومة الوطنية الائتلافية وأعلن قبوله لمبدأ ايزنهاور وفى نفس الوقت طلب من سوريا سحب القوات السورية الموجودة فى الأردن لحمايته من أى عدوان إسرائيلى وفعلا قامت سوريا بسحب هذه القوات وبنجاح أمريكا فى ضم الأردن إلى مبدأها أصبحت سوريا محاطة بدول عربية واقعة تحت النفوذ الأمريكى وحليفة له هى لبنان والأردن والعراق علاوة على إسرائيل وإزاء الضغط العنيف الذى أصبحت تتعرض له سوريا من أمريكا ومن التهديد الذى بدأت تتعرض له من الدول المحيطة بها فى الأردن والعراق ولبنان بدأت سوريا تحاول تقوية جيشها فطلبت من الاتحاد السوفييتى تزويدها بالأسلحة أسوة بمصر ووقعت مع الاتحاد السوفييتى اتفاقيات اقتصادية وفنية تساعدها على الصمود فى موقفها الوطنى أما بالنسبة للسعودية فبدأت أمريكا بالوقيعة بين مصر والسعودية لانهاء العلاقة الطيبة بين البلدين وبين عبد الناصر وسعود شخصياً ولكى تنجح فى عزل مصر عن شقيقاتها فى السعودية فدبرت المخابرات الأمريكية مؤامرة سخرت لها شخصاً عربياً نقل إلى الحكومة السعودية عن مؤامرة تدبرها مصر ضد الملك سعود شخصياً بالعمل على قتله وعندما علم عبد الناصر بهذا الأمر نفى ذلك نفياً باتاً وإن هذه المؤامرة مقصود بها الوقيعة بين مصر والسعودية وإنهاء العلاقة الطيبة بينهما كما أعلن لمن أخبره بذلك وهو الرئيس السورى شكرى القوتلى إنه ليس لمصر أى مصلحة فى ذلك أو فى أى عداء بينها وبين السعودية وإنه مستعد لتسليم أى مصرى شارك فى هذه المؤامرة المزعومة مهما كان موقعه إلى السعودية لتحاكمه بمعرفتها ولكن أمريكا نجحت فى الوقيعة حتى تتحقق لها ما ترجوه من قطيعة بين مصر والسعودية وبذلك نجحت فيما فشلت فيه انجلترا من القضاء على التحالف العسكرى الذى كان يضم مصر والسعودية وسوريا والأردن ولم يبقى فيه إلا مصر وسوريا فقط.

* * *

لكن ما يلفت النظر ويدعو للدهشة وربما الريبة هو التصريحات المتوالية للرئيس الأمريكى ايزيهاور فقد أعلن فى أحد المؤتمرات الصحفية أن الاتهامات السورية المتكررة بتدخل الولايات المتحدة وتأمرها لقلب نظام الحكم فى سوريا بأنها ستار من الدخان ونفى ايزنهاور نية أمريكا مستقبلا للتدخل فى الشئون الداخلية السورية.

ولم يكن ذلك صحيحاً بطبيعة الحال، وقد جاءت الأحداث لتنفى مزاعمه !

فبدأت أمريكا محاولاتها الدؤوبة للقضاء على نظم الحكم الوطنية العربية التى لم تخضع لسيطرتها فنشطت السفارة الأمريكية فى دمشق وكذلك الملحق العسكرى الأمريكى بها للاتصال ببعض السياسيين وبعض الضباط السوريين وجندت لذلك أيضا «الشيشكلى» الذى كان لاجئاً فى الخارج ليتصل بأعوانه القدامى فى الجيش السورى وكذلك العقيد ابراهيم الحسينى الملحق العسكرى السورى فى روما والذى أبعد خارج حدود سوريا لكثرة مؤامراته.

فى ساعة متأخرة من الليل فى أوائل أغسطس عام ٥٧ أخطرنى المقدم عبد الحميد السراج إنه يضع السفارة الأمريكية تحت رقابته التامة وعلم من بعض المتصلين بهم إن الشيشيكلى قادم الليلة للاجتماع ببعض معاونيه للاتفاق على اللمسات الأخيرة للمؤامرة ولذلك فقد رتب كميناً للقبض عليه وعلى أعوانه لكنه عاد فى نفس الليلة قرب الفجر وأخطرنى أن الشيشيكلى شعر بالكمين المدبر له ففر عائداً إلى لبنان بجواز سفر مزور وقام عبد الحميد السراج بالقبض على المشتركين فى هذه المؤامرة ثم عرض الأمر على وزير الدفاع الذى طلب طرد أعضاء السفارة الأمريكية المشتركين فى هذه المؤامرة وتم له ذلك وردت أمريكا بطرد السفير السورى فى واشنطن وتأزم الموقف بينهما أكثر مما كان وطلب عبد الحميد السراج من اللواء توفيق نظام الدين قائد الجيش طرد بعض الضباط السوريين المشتركين فى هذه المؤامرة ولكنه رفض بحجة أن الأدلة ليست كافية.

تأزم الموقف بين قائد الجيش والمقدم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية واتفق اللواء توفيق نظام الدين قائد الجيش السورى مع العقيد أمين الناقورى رئيس الشعبة الأولى والذى كان من المقربين إلى الشيشيكلى والمؤيد له أثناء الانقلاب الذى قاده الشيشيكلى سابقاً فى سوريا على أن يتم نقل عبد الحميد السراج من الشعبة الثانية وتعيينه ملحقاً عسكرياً بالخارج وكان عبد الحميد السراج قد ضاق ذرعاً بكثرة الهجوم عليه وعدم تقدير ما يقوم به للحفاظ على أمن سوريا فوافق على النقل وعندما علمت بذلك اتصلت بالمقدم جمال حماد وذهبنا إلى السراج وأجتمعنا به طويلا وطلبنا منه أن يطيل فترة تسليمه للشعبة الثانية حتى يعطينا الفرصة للتصرف فى هذا الوضع !

وأجتمعت مع كتلة الضباط البعثيين وبعض ضباط كتلة الوطنين المستقلين كما اجتمع جمال حماد مع كتلة أمين الناقورى لمحاولة راب هذا الصدع والغاء نقل عبد الحميد السراج

وعند مقابلتى للمقدم مصطفى حمدون ممثل كتلة البعثيين ومعه المقدم عبد الغنى قنوت قائد لواء مدرع لمحاولة انهاء الوضع فقال إن عدم أخذ المشتركين فى هذه المؤامرة بالشدة ونقل عبد الحميد السراج إنما هو محاولة لتغيير اتجاه السياسة السورية الوطنية ومعنى ذلك أن كتلة البعث أصبحت مهددة ولذلك استنفروا القوات التى يسيطرون عليها ومنها لواء مدرع شمال دمشق وعندما علم أمين الناقورى بذلك استفز أيضا مع مؤيديه اللواء المدرع الذى يسيطرون عليه جنوب دمشق.

وازاء هذا الوضع الخطير قمت مع «جمال حماد» ببذل مجهود كبير لمنع تصادم القوات السورية مع بعضها فقمنا بالاتصال ببعض القيادات الوطنية المستقلة للاتفاق على حل يرضى جميع الأطراف وينهى هذا الموقف الخطير الذى يهدد سوريا كما اتصلنا بالسفير «محمود رياض »وأخطرناه بالوضع وأتفقنا على أن يقوم من جانبه بالاتصال بوزير الدفاع «خالد"العظم» وبالرئيس «شكرى القوتلى» ورئيس الوزراء «صبرى العسلى» واقناعهم بضرورة إلغاء نقل عبد الحميد السراج.

ورغم إنه كان فى نفسهم شئ تجاهه لتفجير محطات البترول فى سوريا وقت الهجوم الثلاثى على مصر دون اخطارهم.

وفعلا أمكننا اقناع الجميع بالغاء نقل «عبد الحميد السراج» ورفض «خالد العظم» وزير الدفاع التوقيع على أمر نقل عبد الحميد السراج ولكن اللواء توفيق نظام الدين رئيس أركان الجيش لم يعجبه هذا التصرف فقدم استقالته التى قبلها وزير الدفاع والرئيس القوتلى وتقرر تعيين العميد «عفيف البذرى» مكانه رئيساً لأركان الجيش لعلاقته الطيبة بالجميع مع ترقيته إلى رتبة لواء وكانت جميع الكتل قد وافقت على ذلك كما تم الاتفاق على تعديل الوضع فى القيادة العامة السورية ليتم تشكيلها من جميع الكتل.

ولذلك تشكلت كالآتى : اللواء «عفيف البذرى» رئيسا للأركان ـ عميد» أمين نافورى» «كتلة الشيشكلى السابقة» معاون لرئيس الأركان ـ المقدم «مصطفى حمدون» كتله البعثيين للشعبة الأولى «شعبة أفراد» ـ المقدم عبد الحميد السراج «مستقل» رئيساً للشعبة الثانية «للمخابرات» ـ مقدم «أكرم ديرى» «كتلة الشوام» رئيساً للشعبة الثالثة «العمليات» ـ مقدم «أحمد عبد الكريم» كتلة الشيشكلي السابقة معاون لرئيس الشعبة الثالثة ولذلك بدأ الوضع فى الاستقرار».

* * *

فى ذلك الوقت كان «هندرسون» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط يزور تركيا عندما أعلن أن الوضع السورى بالغ الخطورة»

وهكذا لم تيأس أمريكا من إختلاق الفرص لتغيير الأوضاع فى سوريا.

بعد أن تم كشف المؤامرة العسكرية ضد سوريا ورفض سوريا لمبدأ ايزنهاور وبعد أن تم طرد أعضاء السفارة الأمريكية من دمشق قامت سوريا بعقد صفقة سلاح من الاتحاد السوفييتى لتمكين الجيش السورى من مقاومة المؤامرات التى تستهدف سوريا وبعد تعيين «عفيف البذرى» رئيسا للأركان وكانت أمريكا تتهمه بأنه شيوعى زادت ضراوة الهجوم الأمريكى على سوريا اعلاميا عبر الصحف الموالية لها فى بيروت والاذاعات الغربية الموالية لأمريكا فى الوطن العربى وهاجمت نظام الحكم فى سوريا متهمة اياه بأنه سقط فى براثن الشيوعين وإنه أصبح قاعدة للاتحاد السوفييتى يهدد منها الدول المجاورة لسوريا والتى أصبحت حليفة لأمريكا.

وفى سبتمبر ٥٧ وباتفاق مع أمريكا بدأت هذه الدول (تركيا والعراق والأردن) فى حشد قواتها على حدود سوريا وبدأت الصحف التركية تدعوا علنا لتدخل تركيا ضد سوريا لحماية أمن تركيا من الشيوعيين وبدأ الأسطول السادس يتخذ من بيروت قاعدة له وأرسلت العراق بعض قواتها إلى الأردن للمشاركة فى الهجوم على سوريا بحجة الدفاع عن الأردن ضد أى اعتداء من سوريا.

وازاء هذا التهديد العلنى والمباشر لسوريا من كل هذه الدول أعلن عبد الناصر بأن أى هجوم على سوريا يعتبر هجوماً على مصر وإن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى تهديد لسوريا.

وأعلنت سوريا التعبئة العامة وتطوع الشباب السورى للدفاع عن وطنه وتم فتح المعسكرات لتدريب الشباب السورى على السلاح وفى هذا الوقت قامت قيادة الجيش فى سوريا باجتماعات متتالية لوضع خطط الدفاع عن حدودها المهددة من جميع الاتجاهات فهى مهددة من الشمال من تركيا ومن الشرق من العراق ومن الجنوب من الأردن وإسرائيل ومن الغرب من الأسطول السادس والمتواجد فى لبنان.

وقد حضرت هذه الاجتماعات بصفتى رئيساً لفرع القيادة المشتركة المصرية السورية فى دمشق بعد نقل المقدم جمال حماد وازاء إتساع هذه الجبهات وتعددها وضح لنا أن سوريا

تحتاج إلى دعم قواتها فسافرت إلى القاهرة وقابلت المشير عبد الحكيم عامر والرئيس عبد الناصر عارضاً الخطة الدفاعية لسوريا وما تطلبه سوريا لتكملة خطة دفاعها على هذه الجبهات الواسعة ووافق الرئيس عبد الناصر على امداد سوريا بكل ما تطلبه من قوات مسلحة.

وطلب الرئيس «عبد الناصر» «والمشير عامر» مقابلة اللواء «عفيف البذرى» والمقدم «عبد الحميد السراج» وقابلهما يوم ٩ سبتمبر واتفقوا على الخطة السياسية والعسكرية التى تقابل بها مصر وسوريا هذا العدوان كما طلب منهما عبد الناصر ضرورة العمل على توحيد صفوف كل الكتل فى الجيش وتم فى هذه الاجتماعات الاتفاق على تدعيم القوات السورية بالآتى : طيارين لقيادة بعض الطائرات الميج الموجودة فى سوريا ولم يتم تدريب أطقمها بعد - المدفعية المضادة للطائرات بأطقمها للمساعدة فى الدفاع عن المواقع الاستراتيجية - أطقم مدرعات لقيادة دبابات كان قد تم استلامها من الاتحاد السوفييتى ولم يكن قد تم الانتهاء من تدريب أطقمها بعد - مدافع ساحلية بأطقمها للدفاع عن الموانى السورية فى اللاذقية وطرطوس - مدافع مضادة للدبابات بأطقمها لتكملة الدفاعات - أسلحة وذخيرة للمقاومة الشعبية وعدنا إلى سوريا واللواء عفيفى البذرى والمقدم عبد الحميد السراج وعرضنا ما تم الاتفاق عليه من مصر على الحكومة والقيادة السورية فلاقت ترحيباً تاماً.

وبدأنا فى تنفيذ الخطة المتفق عليها وكذلك الاستعداد لاستقبال القوات المصرية التى تقرر ارسالها إلى سوريا وترتيب الحماية الجوية للقوات والأسلحة التى ستنقل بالسفن إلى ميناء اللاذقية وتم وصول الطيارين المصريين إلى سوريا فى اليوم التالى وتم اشتراكهم فى الأسراب السورية فعلا كما تم وضع خطة للأماكن التى ستشترك فيها القوات المصرية للدفاع عن سوريا.

وفى يوم ١٣ سبتمبر ذهبت مع اللواء «عفيف البذرى» والمقدم «أكرم ديرى» رئيس الشعبة الثالثة إلى اللاذقية حيث استقبلنا القوات المصرية التى وصلت بالسفن تحرسها البحرية والطائرات المصرية والسورية إلى ميناء اللاذقية وتم توزيعهم بمجرد نزولهم من السفن على الأماكن الدفاعية التى سيعملون بها بجوار أشقائهم من القوات السورية حسب الخطة الدفاعية التى سبق وضعها وبمجرد اتخاذهم مواقعهم فى سوريا تم اعلان ذلك فى الاذاعات والصحف فى كل من مصر وسوريا وكان لذلك تأثيره المدوى عربياً وعالمياً!

عمت المظاهرات الحاشدة فى جميع أنحاء سوريا هاتفة بالوحدة بين مصر وسوريا كما قوبلت القوات المصرية أثناء سيرها بشوارع اللاذقية بالزغاريد والأناشيد الحماسية من الشعب السورى الشقيق.

وفى نفس هذا اليوم هدد رئيس الاتحاد السوفييتى تركيا باستخدام القوة ضدها إذا هاجمت سوريا .

كما قام الملك سعود يوم ٢٥ سبتمبر بزيارة لسوريا لاعلان تضامن السعودية مع سوريا وإن الحكم فى سوريا حكم وطنى وليس واقعاً تحت أى نفوذ شيوعى وكان رد الفعل لكل ذلك ان اجبرت الدول التى كانت تهدد سوريا إلى مراجعة حساباتها فلم تعد سوريا تقف وحدها كما أن تحرك مصر وسوريا والسعودية فى مجلس الأمن منددين بالتهديد المسلح الذى تتعرض له سوريا كل ذلك جعل الرأى العام العالمى يقف مع سوريا منددا بهذا التهديد وبدأت الشعوب العربية فى داخل الدول العربية التى تهدد سوريا فى اتخاذ المواقف ضد حكومتها فاستقال نورى السعيد من رئاسة الوزارة فى العراق وتولى جودت الأيوبى مكانه وقام بزيارة سوريا.

وكان لوقفة مصر دولياً وعالمياً ما يؤكد أن الوحدة العربية أثبتت فاعليتها وتأثيرها عملياً وليس فقط بالخطب والتصريحات كما أن الشعب السورى بجميع فئاته قد اقتنع أكثر من أى وقت مضى بأن الوحدة مع مصر هى درع وأمان له من جميع أعدائه المتربصين وأن الرابط الذى يربط الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج أقوى من الحكومات المتآمرة وهو الذى أجبر هذه الحكومات على سحب قواتها من الحدود السورية خوفاً من غضب شعوبها أما الاستعمار وحلفائه فى المنطقة فثبت لهم إنهم لا يمكنهم أن ينفردوا بتهديد أى دولة عربية بالقوة دون أن يحسبوا حسابات رد الفعل للشعوب العربية من المحيط إلى الخليج وفى هذا الوقت الذى تأججت فيه وطنية الشعب السورى ضد الأخطار المحيطة فكانت مناسبة طيبة لكى نعمل على توحيد صفوف ضباط الجيش السورى فاتفقت مع اللواء «عفيف البذرى» على الاتصال بالكتل المختلفة من ضباط الجيش السورى لتوحيد صفوفها ونجحت المحاولة واستقر الرأى على تشكيل مجلس قيادة من ممثلين لجميع الكتل ذات الثقل فى الجيش السورى وفعلا تم تشكيل مجلس القيادة من ٢٤ ضابطاً وهم :

اللواء عفيف البذرى رئيساً ـ المقدم مصطفى حمدون ـ المقدم عبد الغنى قنوت ـ المقدم بحرى جمال صوفى ـ والعقيد بشير صادق ـ والمقدم أمين الحافظ ـ والمقدم مصطفى رام حمدان عن «البعثيين» ـ العقيد أمين النافورى ـ المقدم أحمد عبد الكريم والمقدم حسين حده عن كتلة «الشيشيكلى القديم» ـ والمقدم طعمه العودة الله ـ والمقدم أحمد حنيدى ـ والمقدم جادو عز الدين من المناهضين البعثيين ـ والمقدم عبد الحميد السراج ـ والمقدم محمد الاسلامبولى ـ

والمقدم محمد النسر - والمقدم عبد الله جسومه - والمقدم طيار نوا الله الحاج ابراهيم - والمقدم ياسين فرجانى من «مجموعة المستقلين» - عقيد أكرم ديرى عن الشوام.

ومنذ انشاء هذا المجلس توحدت صفوف الجيش وتولى مسئولية قيادة العمل العسكرى والسياسى فى سوريا.

وسط هذا الجو من الحماس أدلى الرئيس جمال عبد الناصر بتصريحات مهمة للأهرام كان لها صدى عظيم وسط الشعب السورى بكل فئاته حين قال بالحرف الواحد: «أن مصر ستقف بجانب سوريا إلى أخر حد، وبدون أى قيد أو شرط ومهما تكن تطورات الضغط على سوريا فإن معركة سوريا هى معركتنا نحن التى هى معركة القومية العربية».

وسط هذه التطورات تجلت لى الحقيقة الكبرى فلم أعرف شعبا من الشعوب العربية شباباً وشيوخاً ونساءاً ورجالاً يؤمن بالوحدة العربية كما يؤمن بها الشعب السورى فقد لمست بنفسى أن شعوره وإيمانه بالوحدة العربية تجرى فى دم جميع أبنائه وهى تطفوا وتظهر واضحة فى جميع المناسبات المصيرية لأى قطر عربى وعند اعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس عمت المظاهرات جميع المدن السورية رافعة الرايات هاتفة لمصر وعبد الناصر واجتمع باستاد دمشق أكثر من مائة ألف من السوريين يخطبون ويهتفون ويؤيدون الشعب المصرى فى خطوته الجريئة لانتزاع حقه المسلوب وفرض سيطرته على كل مقدراته هاتفين بالوحدة من المحيط إلى الخليج وبدأت الشعوب العربية تتجه إلى مصر وإلى قيادة عبد الناصر لتخليصها من الاستعمار واعادة حقها فى ثروات وطنها التى تستنزفها الشركات الأجنبية ولا تستفيد منه الشعوب إلا النذر اليسير.

وتصدر الشعب السورى بالمطالبة بالوحدة مع مصر واشتدت مطالبته بالوحدة عندما وقفت مصر عملياً مع الشعب السورى عندما أرسلت جزءا من القوات المسلحة المصرية للمشاركة مع إخوانهم من الجيش السورى فى الدفاع عن سوريا ضد التهديد الاستعمارى لسوريا عام ٥٧.

وفى ١٨ نوفمبر عام ٥٧ كان قد حضر إلى سوريا وفد من البرلمان المصرى برئاسة «أنور السادات» رئيس مجلس الأمة المصرى بدعوة من مجلس الشعب السورى للإعراب عن وقوف الشعب المصرى مع شقيقه الشعب السورى ضد التهديدات التى يتعرض لها وعقد مجلس الشعب السورى اجتماعاً وتولى «أكرم الحورانى» «وأنور السادات» رئاسة الجلسة

بحضور الوزارة السورية برئاسة صبرى العسلى وحضور قيادات الجيش السورى وحضورى معهم وتوالت كلمات النواب السوريين من جميع الأحزاب السورية مطالبين بالوحدة مع مصر وانتهى الاجتماع بقرار اجماعى من مجلس الشعب السورى بدعوة الحكومات السورية والمصرية لاقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا وأعلن «صبرى العسلى» رئيس الحكومة موافقة الحكومة على ذلك وقد كان من ضمن الموافقين على هذا القرار «حزب البعث» «وحزب الشعب» برئاسة «رشدى الكخيا» والحزب الشيوعى برئاسة «خالد بكداش» وقام الوفد المصرى بزيارة عدد من المدن السورية وكان يقابل بمظاهرات صاخبة تطالب بالوحدة القومية مع مصر.

فى نهاية ديسمبر ٥٧ قام وفد من مجلس الشعب السورى برئاسة «احسان الجابرى» بزيارة مصر واجتمع مجلس الأمة المصرى برئاسة «عبد اللطيف البغدادى» وكانت جلسة تاريخية ظهر فيها الشعور الجياش بالوحدة بين القطرين وأصدر مجلس الأمة المصرى باشتراك الوفد السورى توصية إلى الرئيس عبد الناصر بالاستجابة لرغبة الشعب السورى بتحقيق الوحدة بين القطرين.

* * *

بعد كل هذه التطورات حاولت أمريكا بكل جهدها منع هذه الوحدة وأوعزت إلى «الملك سعود» الذى كان يعتبر سوريا نقطة للانطلاق لنفوذه فى المنطقة وكانت السعودية على علاقة طيبة بالرئيس «شكرى القوتلى» وطلبت منه أن يعمل كل جهده لمنع هذه الوحدة وأرسل الملك سعود الشيخ «يوسف ياسين» مستشاره وهو من أصل سورى إلى الرئيس السورى شكرى القوتلى مطالباً بمنع الوحدة فطلب منه الاتصال بمجلس القيادة بالجيش السورى وأتصل الرئيس القوتلى باللواء «عفيف البذرى» طالباً منه مقابلة الشيخ يوسف ياسين وأخبر اللواء عفيف البذرى مجلس القيادة بحضورى عن هذا الموضوع وفوضه المجلس ومعه المقدم عبد الحميد السراج بمقابلته فاجتمعا معه لمدة ثلاثة أيام وكانت الاجتماعات تمتد إلى بعد منتصف الليل وقد حاول فيها الشيخ «يوسف ياسين» منع اتمام الوحدة مع مصر وإنه من وجهة نظر الملك سعود إن عبد الناصر يريد قيام امبراطورية شيوعية موالية لروسيا وأن أمريكا ودول الغرب لن تسمح بوجود دولة عربية موحدة موالية لروسيا فى هذه المنطقة الحساسة مما سيجر على سوريا مشاكل اقتصادية وسياسية وعسكرية هى فى غنى عنها وإن انضمام سوريا لمبدأ ايزنهاور سيرفع عنها كل هذه المشاكل وسيمنع التهديدات الداخلية

والخارجية وإن السعودية مستعدة لمساعدة سوريا ماليا وتحسين حالتها الاقتصادية مما سيعود على الشعب السورى بالرخاء إذا لم تنضم لهذه الوحدة فى حين أن المصريين يستنزفون الاقتصاد السورى لمصالحهم وإن السعودية مستعدة لتحسين الأحوال المالية لضباط الجيش السورى إذا رفضوا الوحدة مع مصر ولقد استمع إليه الأخوة السوريين وعرضوا ذلك على مجلس القيادة بوجودى وفى مجلس القيادة قرر المجلس أن يساير اللواء «عفيف البذرى» والمقدم «عبد الحميد السراج» «الشيخ يوسف ياسين» فى اتجاهاته بما يفهم منه إنهم يفكرون فى عرضه جدياً واستمر ذلك فى اليومين الأولين للمقابلة مما أشعره إنه قد نجح فى مهمته وأرسل إلى الملك سعود ما يدل على ذلك وفى اليوم الأخير من المقابلة اتخذ مجلس القيادة بالاجماع وبحضورى قراراً باخطار الشيخ «يوسف ياسين» برفض جميع طلباته وأرائه كما أن سوريا متمسكة بوحدتها مع مصر بقيادة عبد الناصر وإن فى هذه الوحدة ضمان لاستقلالها وحريتها التى لا يمكن أن يبيعها السوريين بأى ثمن وإن سوريا ستكون ضد الاستعمار وأعوانه فى هذه المنطقة وإن مصر وعبد الناصر ليسا شيوعيين ولن يكونوا كما أن هذه الوحدة فيها خير العرب ودرعها ضد أعداء العرب وإن دولة الوحدة لن تكون منحازة لأى طرف من أطراف الصراع العالمى.

وفى النهاية حملوه دعوه منهم إلى الملك سعود بالانضمام لهذه الوحدة لأن فيها خير للسعودية والعرب جميعا ونقل إلينا اللواء «عفيف البذرى» والمقدم «عبد الحميد السراج» المنظر الذى كان عليه الشيخ «يوسف ياسين» عندما سمع بهذه القرارات وقد ارتجفت أوصاله ولم يحرك ساكنا خصوصاً وإنه قد نقل إلى الملك سعود نتيجة مسايرة الوفد له فى اليومين الأولين من المحادثات مما فهم منه إنه قد اقنع المجلس القيادى السورى برأى الملك وأنه نجح فى مهمته.

وعقب انتهاء هذه المحاولة طلب منى مجلس القيادة اخطار الرئيس «عبد الناصر» بهذه المحاولة وطلب المجلس ضرورة بدء الوحدة بين مصر وسوريا فوراً وخصوصاً أن مجمل الأحداث التى أصبحت تتوالى على سوريا من أمريكا وحلفائها أصبحت تضغط على سوريا بشدة سواء بالترهيب أو الترغيب ولا يعلم إلا الله إلى متى تتمكن سوريا من الصمود وهى محاطة بالأعداء والمؤامرات من جميع الاتجاهات.

سافرت إلى القاهرة وقابلت المشير «عامر» والرئيس «عبد الناصر» أكثر من مرة بهذا الخصوص وكان الرئيس عبد الناصر يرى أن الوحدة يلزمها على الأقل خمس سنوات من

الأعداد والتمهيد وإن الوحدة السريعة ليست فى صالح الوحدة بين مصر وسوريا ولقد تعجب الرئيس عبد الناصر عندما سمع ما طلبه الشيخ يوسف ياسين وما قاله ثم قال لى حرفيا:

«إننى دائماً اعتبر مصر والسعودية حليفان وصديقان وإننى تعهدت بصداقة «الملك سعود» وأعجب كل العجب من تغيير الملك سعود رغم أننى حاولت جهدى أن أجعل العلاقة بين مصر والسعودية على أحسن ما يكون وأن الملك سعود يسمع دائماً الوشايات والمحاولات التى تدس بها أمريكا للتفرقة بين مصر والسعودية وآسف كل الأسف مما حدث.

وطلب منى أن أطلب من مجلس القيادة أن يترك له فرصة التفكير فى هذا الموقف وحتى لا يفهم السوريين فهماً خاطئا موقفه من الوحدة العاجلة بين مصر وسوريا فقد قام فى ديسمبر ٥٧ بارسال اللواء «حافظ اسماعيل» حاملا معه مقترحات لعرضها على مجلس القيادة السورية تتلخص فى أن الدول الاستعمارية وحلفائها فى المنطقة يقاومون الوحدة العربية عامة والوحدة السورية المصرية خاصة بضراوة وبكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة ولكنهم لم ينجحوا فى الوصول إلى هدفهم لأن الوحدة حالياً مازالت هدفاً معنوياً وشعوراً شعبياً جارفاً ليس باستطاعتهم ضربها أو القضاء عليها لأنها لم تصبح وضعاً مجسداً بعد ولكى تصل مصر وسوريا إلى وحدة راسخة البنيان تصمد أمام جميع التحديات فإنه يلزم الاتفاق على خطة مدروسة تنفذ على مدى خمس سنوات ولذلك فإنه يقترح أن تبدأ مصر وسوريا من الآن وضع الأسس لهذه الوحدة على النحو التالى:

أولا: إنشاء قيادة موحدة للجيش المصرى والسورى مع البدء فى توحيد الأسلحة والأساليب العسكرية التى تمهد وحدة الجيشين المصرى والسورى.

ثانياً: تشكيل مجلس مشترك من مصر وسوريا لتوحيد السياسة الخارجية للبلدين بل لتقوم السفارة المصرية أو السورية بتمثيل كلا البلدين فى البلدان التى لا يوجد بها تمثيل سياسى لكلا البلدين معا.

ثالثاً: تشكيل لجان مشتركة للبدء فى توحيد النظم والقوانين وكذلك الشئون الاقتصادية والمالية بين البلدين مع تنفيذ ما يتم عليه الاتفاق تدريجياً حتى يكتمل فى مدة أقصاها خمس سنوات.

وعند وصول اللواء حافظ اسماعيل حاملا هذه المقترحات من القيادة المصرية درسها معى قبل أن يتقدم بها رسمياً لمجلس القيادة السورى.

أوضحت له إننى مازلت أعتقد أن شعور الشعب السورى والقيادة السورية بالخطر الجديد الذى تتعرض له سوريا وكذلك بإيمانه الجارف بضرورة تحقيق الوحدة فوراً بين مصر وسوريا ستجعلنى أشك كثيراً فى إنها ستلاقى قبولا من مجلس القيادة السورى ولكن اتفقنا على عرضها على مجلس القيادة سوياً فى اجتماع تحدد لذلك على أن ندافع بكل ما يمكن عن هذه الاقتراحات محاولين اقناع المجلس بها.

وفى الموعد المحدد للاجتماع قام اللواء حافظ اسماعيل بعرض المقترحات وأخذ المجلس فى مناقشاتها وقتاً طويلاً رغم محاولاتنا اقناعهم بها فقد وضح أن الجميع لا يؤيدون أى ارجاء للوحدة الفورية بل إنهم يرون أن مصر لا تقدر موقف سوريا العسكرى والسياسى تقديراً سليماً وأن الشعب بجميع أحزابه وفئاته يصر على الوحدة الفورية بقيادة عبد الناصر وأن أى مشاكل مما عرضناها عليهم أثناء مناقشتنا لهم فانه من الممكن حلها بسهولة أثناء الوحدة.

عاد اللواء حافظ اسماعيل إلى القاهرة حاملا رأى مجلس القيادة السورى وأبلغه للرئيس «عبد الناصر» والمشير عامر ولقد أخذ عبد الناصر يدرس الموقف على ضوء ما نقله إليه اللواء حافظ اسماعيل من المناقشات التى تمت فى اجتماعات المجلس القيادى السورى ورأيهم أن مصر لا تقدر الوضع الخطير الذى تمر به سوريا وإنه فى خلال ثلاثة شهور تعرضت سوريا إلى ثلاث مؤامرات بتدبير من أمريكا وانجلترا والدول المجاورة وكذلك تهديدا مسلحا من جميع الاتجاهات ولم ينقذها منها جميعا إلا تلاحم مصر وسوريا وأن الخلافات الداخلية فى سوريا لن ينهيها إلا قيام الوحدة بين مصر وسوريا وإن الشعب السورى بجميع فئاته يطالب بهذه الوحدة وستتوحد صفوفه ويناضل للحفاظ عليها إذا ما تمت.

وقد أخذ «عبد الناصر» يدرس الموقف على ضوء هذه التطورات وكان يستطلع آراء بعض السياسيين السوريين الذين كانوا يترددون عليه وكذلك رأى نواب رئيس الجمهورية فى مصر كما استدعانى الرئيس عبد الناصر وأخذ يناقش معى الموقف فى سوريا من جميع جوانبه السياسية والعسكرية ووعد بتكوين رأى حاسم فى موضوع الوحدة العربية قريباً واخطار مجلس القيادة فى سوريا بذلك.

وبعد عودتى إلى دمشق اجتمعت مع أعضاء القيادة السورية وأخطرتهم بأن الرئيس عبد الناصر يدرس موضوع الوحدة جدياً ولكن المجلس كان مصراً على أن تتم هذه الوحدة فى أسرع وقت.

ولذلك قرر بحضورى إيفاد اللواء «عفيف البذرى» والمقدم «عبد الحميد السراج» لمقابلة الرئيس «عبد الناصر» ومناقشة الموضوع معه ووضع مصير مصر وسوريا بين يديه وفعلا أرسلت بذلك للقاهرة ووافق الرئيس «عبد الناصر» على مقابلتهم وتم هذا الاجتماع فعلا وبعد مناقشة مستفيضة وطويلة وعد بدراسة الأمر جدياً وإخطارهم برأيه وبعد عودتهما أخطرا مجلس القيادة السورى وبحضورى بما تم بينهم وبين الرئيس عبد الناصر ودارت بينهم مناقشات طويلة طلبنى خلالها الرئيس عبد الناصر لاطلاعه على نتيجة مناقشة مجلس القيادة السورى وأخذ رأيى فى هذا الموضوع فأبديت ضرورة الموافقة على الوحدة بين مصر وسوريا على أن تكون وحدة فيدرالية بسبب اختلاف الأنظمة والقوانين بسبب الخلافات الشخصية بين القيادات السياسية والعسكرية فى سوريا وإنهم يعتبرون الوحدة هى الحل الأمثل للاستقرار السياسى والعسكرى والأمنى فى سوريا.

وبعد مناقشاتنا وجدته يميل إلى هذا الرأى ولكنه لم يحسم الأمر معى وعدت إلى سوريا لأشارك مناقشات مجلس القيادة المستمرة عن الوحدة فمنهم من كان يرى أن تكون الوحدة فيدرالية ومنهم من يراها اندماجية ومنهم من يرى ترك الأمر كله لعبد الناصر يقرر فيه ما يشاء وإنهم يقبلون ما يقرره بخصوص الوحدة وكان لكل فريق أسانيده التى كان يدافع عنها بوطنية وحماس.

هذه الفترة كان كثير من السياسيين السوريين يترددون على مصر وكان «عبد الناصر» يقابل بعضهم ليعرف منهم الأوضاع والخلافات الشديدة بين الأحزاب السياسية فى سوريا ووضع الجيش الذى يفرض سطوته على الوضع السياسى فى سوريا وخرج من المناقشات بأنه لن يكون هناك استقرار فى سوريا إلا عن طريق وحدتها مع مصر وإنه إذا تم الاتفاق على الوحدة فانها لابد أن تكون اندماجية حتى يمكن السيطرة على الوضع السياسى فيها ولذلك فقد أرسل فى طلبى لمقابلة عاجلة معه على أن أعود إلى دمشق فى نفس اليوم وفعلا وصلت إلى مصر حوالى الظهر وتقابلت مع الرئيس «عبد الناصر» حيث فأجانى بأنه بعد مشاورات عدة استقر رأيه على إنه إذا تمت وحدة بين مصر وسوريا فانها يجب أن تكون اندماجية حتى يمكن السيطرة على الأحوال المتضاربة فى سوريا ويحدث الاستقرار السياسى فيها وحتى يحدث التقارب بين مصر وسوريا وعدت إلى سوريا وأنا أفكر كيف أقنع مجلس القيادة السورى بالوحدة الاندماجية وقد كنت أثناء مناقشات المجلس أؤيد أن تكون الوحدة فيدرالية.

هدانى تفكيرى إلى الاجتماع بأعضاء مجلس القيادة الذين كانوا ينادون بالوحدة الاندماجية وكذلك الذين كانوا يرون إنهم موافقين على أى نظام يرتضيه «عبد الناصر» وأخذت أعرض عليهم بأننى أرى بعد طول تفكير أن الوحدة الاندماجية أفضل وأخذت أردد أمامهم مساوئ الوحدة الفيدرالية وطبعا لم أجد صعوبة فى إقناعهم بالوحدة الاندماجية لأن هذا كان رأيهم أصلا وإن ما يراه «عبد الناصر» موضع موافقتهم المسبقة.

واجتمعت مرة أخرى مع مجلس القيادة ودار النقاش حول شكل الوحدة وانتهى الاجتماع بأن شكل الوحدة الذى يراه عبد الناصر موضع اتفاق إجماعى.

يحضرنى بهذه المناسبة أن أحد أعضاء القيادة وهو المقدم «أمين الحافظ» كان من أول المنادين بأن أى وحدة يقبلها عبد الناصر فهم موافقين عليها بل وزاد على ذلك إنه قال إذا أمرنى عبد الناصر بضرب دمشق بالقنابل فلن أتردد فى ذلك.

لكنى رددت عليه فوراً بأن عبد الناصر يفتدى دمشق وسوريا بروحه وإنه لن يصدر منه هذا الأمر إطلاقاً.

ومن المفارقات أن المقدم أمين الحافظ كان من المؤيدين بكل قوته للإنفصال فيما بعد بل كان رئيساً للجمهورية فى عهد الانفصال محارباً للوحدويين فى سوريا ؟؟؟

وفى مساء يوم ١١ يناير ٥٨ طلبنى اللواء «عفيف البذرى» للإجتماع مع مجلس القيادة لأمر هام ولما وصلت إلى القيادة العامة وجدت مجلس القيادة مجتمعاً بكامل الأعضاء ويدرس مذكرة أعدها للمجلس المقدم «جاسم علوان» وطلب منى المجلس الاستماع إلى هذه المذكرة وأفادته برأيى وكان نص هذه المذكرة كالتالى.

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم العرب فى الجزيرة العربية كان للعرب فى التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الأقطار التى تتكلم العربية بطابع واحد هو طابع النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة وكانت المجموعة التى خرجت من الجزيرة العربية بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتى امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت بين الخليج العربى وجبال فارس شرقاً والأطلسى غرباً وبين طوروس شمالاً والمحيط الهندى جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت فى تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة انسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها

دانية القطوف لمختلف الشعوب وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها فى نفس كل أبنائها على اختلاف هوياتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت فى وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانتها.

لقد كان للنضال والتحرر فى تاريخ العرب الحديث أثر فعال فى تحقيق هذه الفكرة فى نفوس الملايين من العرب وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا وحافزاً لانتفاضات عربية فى أماكن أخرى من الوطن العربى وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة فى وجدان كل عربى.

مما سبق يتبين أن الوحدة بين مصر وسوريا أن هى إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضى وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية وذلك تحقيقاً لوحدة شاملة واحدة فى العصر الحديث ومساهمة فى القضاء على الاستعمار فى العالم لبناء الإنسانية وترسيخها لرسالتها وقد عبر القطران عن ارادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات القومية وخاضا فى سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجى حتى توصلا إلى هذه المرحلة التى تمكنا فيها من اعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما فى كلا القطرين فى الجلسة التاريخية المنعقدة فى دمشق فى ١٨ نوفمبر ٥٧ وهى الجلسة التى حضرها وفد مجلس الأمة المصرى ومجلس الشعب السورى وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضه الشعب العربى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام ٥٧ وقد زلزل هذا القرار التاريخى كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله فى مؤتمرات متتابعة عقدها مع إحلافه فى أنقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاؤه وأعوانه ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربى فى مصر وسوريا قد ربطت بين قضيتنا وبين السلام العالمى إلى حد بعيد وأفسحت المجال لنا لكى نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتها ونظراً لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه التى يعتمد عليها فى حياته الأساسية فى وطننا العربى فإننا ندعو إلى ضرورة الاسراع بإقرار البناء الاساسى للوحدة الشاملة مع مصر

والمباشرة بتنفيذها فورا وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة والانتهازات الرجعية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير منقوصة»

وبعد ذلك تطرقت هذه المذكرة «شكل الوحدة» المقترح فقالت:

من أجل ذلك نرى أن تتكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :ـ

١ ـ دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح مجال الانضمام لبقية الشعوب العربية التي ستتحرر

٢ ـ رئيس دولة واحد

٣ ـ سلطة تشريعية واحدة

٤ ـ سلطة تنفيذية واحدة

٥ ـ سلطة قضائية واحدة

٦ ـ علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية

٧ ـ توحيد القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد

٨ ـ الوحدة الدفاعية : أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فترى أن تقوم على الأسس التالية :ـ

(أ) قائد أعلى للقوات المسلحة في الدولة العربية الجديدة وهو رئيس الجمهورية الاتحادية.

(ب) مجلس دفاع أعلى

(جـ) قيادة عامة واحدة للقوات المسلحة

(د) قوات مسلحة وبحرية جوية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

٥ ـ موازنة عامة واحدة

وبعد ذلك راحت سطور المذكرة التى ألقاها الأخ المقدم «جاسم علوان» تقول:

والقيادة العامة للجيش والقوة المسلحة السورية شعوراً منها بمسئولياتها القومية ودورها التاريخى ووفاءاً منها للشعب العربى فى سوريا الذى حملها مسئولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس السابقة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين ذلك أن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها فى عصرنا الحاضر تقتضى دمج الشعوب االعربية المتحررة فى كيان واحد لتساعد فى تحرير بقية الوطن العربى وتقوم بواجبها لصون السلام العالمى كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة بأنها على أتم الاستعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التى تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ وفى الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو فئة تتهاون فى تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربى بأسره وتجاه الأجيال العربية الصاعدة وتم توقيع جميع أعضاء مجلس القيادة عليها)

ولقد فوجئت بهذه المذكرة الشاملة بعد أن استمعت إليها لأننى كنت على اتصال باللواء «عفيف البذرى» فى الصباح ولم يفاتحنى بخصوصها وإن كنت علمت بعد ذلك أن بعض أعضاء مجلس القيادة قد اجتمعوا باللواء عفيف البذرى صباح نفس اليوم وأتهموه إنه يعمل على تأجيل الوحدة الفورية فقرر اللواء عفيف البذرى جمع المجلس مساء يوم ١١ يناير وقرر أمام المجلس إنه أول المؤيدين للوحدة الفورية وإنه جمع المجلس ليأخذ قراراً منهم بالسفر فوراً وفى نفس الليلة إلى القاهرة لتسليم الرئيس «عبد الناصر» المذكرة التى أقروها ويطالبونه بالوحدة الفورية وإنهم لن يعودوا من القاهرة بدون اقرار هذه الوحدة ووافق المجلس على ذلك ولقد سألتهم لماذا لم تخطرونى لأبدا معكم الاجتماع كما عودتمونى لبحث هذا الموضوع ولكنهم قالوا كنا لا نرجو احراجك حتى لا يقال أن مصر هى التى تدفعنا إلى ذلك.

أخذت أوضح لهم خطورة السفر إلى القاهرة بهذا الأسلوب وأخذت أوضح للمجلس إنه ليس لدى اعتراض على السفر إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر ولكن لى عدد من التحفظات على أسلوب التنفيذ وهى.

■ أولا: إن الوفد سيسافر بهذه المذكرة إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر دون معرفة رئيس الجمهورية السورية والحكومة السورية وإننى أخشى أن يفهم من هذا أن هناك تفاهم مسبق مع الرئيس عبد الناصر على ذلك من خلف ظهر الرئيس «شكرى القوتلى» رئيس الجمهورية والأستاذ «صبرى العسلى» رئيس الوزراء مما سيتسبب عنه تكدير العلاقة بين الرئيسيين والحكومتين فى الوقت الذى نبحث فيه عن حسن العلاقة والتفاهم بينهما وقد رد اللواء «عفيف البذرى» بأن المجلس قرر أن يترك بدمشق العميد أمين النافورى والمقدم «عبد الحميد السراج» لكى يقابلا رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ويسلماهما المذكرة المشار إليها وإنهما سيوضحان لهما أن الرئيس عبد الناصر والحكومة المصرية بل أنت نفسك ليس لك أى علم بهذا وهذا هو الذى دعانا إلى الاجتماع ودراسة المذكرة دون وجودك حتى لا يتهمك أحد بالاشتراك معنا فى هذه الأمر.

■ ثانيا: أن الرئيس عبد الناصر غير موجود بالقاهرة وموجود بأسوان مع الرئيس «سوكارنو» الذى يزور مصر فى هذا الوقت وإننى أحتاج إلى وقت للاتصال بالقيادة بالقاهرة لاخطارهم بسفركم لعمل الترتيبات اللازمة لاستقبالكم ولكن المجلس أصر على أن يسافروا إلى القاهرة الليلة وإنه لن تثنيهم أى اعتبارات أخرى عن ذلك ولقد حاولت بكل الطرق اثنائهم عن السفر لمدة ٢٤ ساعة على الأقل حتى أمنع أى سوء تفاهم ينتج عن السفر لدى باقى المسئولين فى سوريا ولكن دون جدوى لذلك طلبت منهم مهلة أجهز فيها حقيبتى للسفر وفى نفس الوقت لابد من اخطار القيادة العامة ببرقية بإننا فى طريقنا إلى القاهرة حتى لا يفاجأ الدفاع الجوى فى مصر بدخول طائرة لا يعرف عنها شيء قد يتسبب عن ذلك تعامل الدفاع الجوى معها فلا نصل إلى القاهرة إلا موتى كما طلبت ضرورة أن يكون السفر بعيداً عن الرادارات الإسرائيلية وذلك عن طريق الحدود بين الأردن والعراق ثم الدخول إلى مصر من الجنوب وضرورة تحديد الاتجاهات على هذا الأساس وتحديد الخطة.

وأتفقوا معى على امهالى لمدة ساعة وكانت الساعة وقتها قد وصلت إلى الساعة الحادية عشر مساءاً وعلى أن يتم تحديد خط السير كما اقترحت وخرجت من القيادة إلى مكتبى وأرسلت برقية مقتضية بسفر الوفد إلى القاهرة لكى تتمكن القاهرة من ترتيب استقبالهم وخوفاً من رد الفعل على رئيس الجمهورية والحكومة السورية اتصلت بالسفير محمود رياض فى منزله وأخطرته بما حدث وأن الوفد وأنا معهم سوف نسافر بعد ساعة وإننى أخشى من رد فعل سيئ لهذا السفر على رئيس الجمهورية والحكومة السورية وطلبت منه ضرورة الاتصال

الفورى برئيس الحكومة لتوضيح الأمر لهم محاولة تهدئتهم بسبب هذا التصرف فقال لى إنه لديه الآن «أكرم الحورانى» رئيس مجلس الشعب السورى «وصلاح البيطار» وزير الخارجية وإنه سيحاول أن يدبر معهم الأمر بما يلطف من هذه الطريقة.

تحركت الطائرة حوالى منتصف ليل ١٢/١١ يناير ٥٨ إلى القاهرة سالكة طريقاً بعيداً عن الحدود الإسرائيلية ووصلنا القاهرة بعد ٦ ساعات من الطيران وكانت الطائرة مطفأة الأنوار حتى لا يعرف مكانها أى راصد فى حين أن الطريق العادى للطيران يستغرق ساعتين فقط وكان الوفد مكوناً من ١٤ ضابطاً هم اللواء عفيف البذرى ـ رئيس أركان الجيش السورى وقائد الجيش ـ العقيد بشير صادق ـ العقيد أكرم ديرى ـ المقدم مصطفى حمدون ـ المقدم جادو عز الدين ـ المقدم أحمد حنيدى ـ المقدم حسين حدة ـ المقدم ياسين فرجانى ـ المقدم بحرى جمال صوفى ـ المقدم عبد الغنى قنوت ـ المقدم طعمة العودة الله ـ المقدم محمد النسر ـ المقدم أمين الحافظ ـ المقدم طيار نور الله الحاج ابراهيم.

وصلنا بحمد الله إلى مطار الماظة العسكرى حوالى الساعة السادسة صباحاً وكان فى انتظارنا اللواء حافظ اسماعيل رئيس أركان القيادة المشتركة واللواء محمد عبد الكريم مدير المخابرات الحربية وانتظرنا بقاعة استقبال المطار حتى يتم انزال الحقائب.

وأخذنى اللواء حافظ اسماعيل واللواء محمد عبد الكريم على جانب وسألانى إيه الحكاية فشرحت لهم الموضوع حيث إننى فى برقيتى الشفرية التى أرسلتها قبل قيامنا من دمشق لم يسعفنى الوقت لارسال تفاصيل الموضوع توفيراً للسرية.

ثم ركبنا السيارات التى أوصلتنا إلى قصر القبة الذى كان قد تم إعداده لاستقبال الوفد لضمان الأمن وكنا مجهدين جداً فتناولنا افطاراً سريعاً وأعتكفنا فى حجرات النوم حتى بعد الظهر حيث حضر اللواءان حافظ اسماعيل ومحمد عبد الكريم واستمعاً من أعضاء الوفد عن أسباب قدومهم وطلبهم مقابلة «المشير عامر» والرئيس «عبد الناصر» وقد اخطروا الوفد بأن الرئيس عبد الناصر موجود مع الرئيس الأندونيسى سوكارنوا فى أسوان وأن المشير عامر سيقابلهم صباح اليوم التالى ثم ذهبت فى المساء لمقابلة المشير عامر فى منزله وأخطرته بتفاصيل الموضوع وأن الوفد مصمم على عدم العودة إلا بالاتفاق على الوحدة.

وأخطرنى المشير بأنه شخصياً موافق على الوحدة الفورية ولكن الرئيس «عبد الناصر» مازال متردداً وأن الوحدة محتاجة إلى وقت وخطوات مدروسة وإنه سيقابلهم باكر.

في صباح يوم ١٣ يناير حضر المشير «عبد الحكيم عامر» إلى قصر «الطاهرة» واجتمع مع الوفد وسمع منهم رأيهم فى ضرورة الوحدة الفورية وناقشهم فى ذلك ثم تركهم على وعد بمقابلة عبد الناصر فى اليوم التالى وحتى يتم مقابلة الوفد للرئيس استمر أعضاء الوفد بحضورى فى النقاش حول صيغة الوحدة هل تكون اندماجية أم فيدرالية ولم يستقر الوضع حول وضع الوحدة إلا بعد اجتماعهم مع الرئيس عبد الناصر.

وفى مساء يوم ١٤، ١٥ يناير ٥٨ اجتمع الرئيس «عبد الناصر» بعد عودته من أسوان مع أعضاء الوفد العسكرى السورى وبحضورى وفى حضور المشير «عبد الحكيم عامر» وبعد تحيتهم قال لهم بأنه قرأ المذكرة التى أعدوها وإنه سيبدأ الاجتماع بسماع رأيهم جميعاً فرداً فرداً فى ما هم قادمون من أجله وقد ركزوا على النقاط التالية: ايمانهم بالقومية العربية والوحدة العربية التى ينادى بها عبد الناصر وإن قوة الأمة العربية واستقلالها وتقدمها هو فى وحدتها وإن سوريا دائماً تؤمن بالوحدة العربية كما تؤمن بقيادة عبد الناصر وإن سوريا تعرضت فعلا خلال الـ ٣ شهور الماضية إلى ثلاث مؤامرات وكذلك تهديد عسكرى مباشر من جميع الدول المحيطة بها ولم ينقذها منها إلا تلاحمها مع مصر، وإن الصراع الحزبى فى سوريا زادت حدته مما يجعله دائما مصدراً للقلاقل على الحكم فى سوريا وإن الخلافات داخل الجيش السورى تهدد الاستقرار السياسى فى سوريا ولن يحل ذلك إلا وحدته مع الجيش المصرى.

وقد رد عليهم الرئيس عبد الناصر قائلاً إن أعداء الوحدة العربية سواء من خارج الوطن العربى أو من داخله يعتقدون إن وحدة الشعوب العربية تهدد مصالحهم ولذلك يعملون بكل جهودهم للقضاء على هذه الوحدة ولكنهم لم يستطيعوا ذلك لأنها مازالت فكرة من الصعب القضاء عليها أما بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فسيجدون أمامهم كياناً مجسداً سيركزون كل جهدهم للقضاء عليه وهذا سيضع على عاتق مصر وسوريا عبئاً ثقيلا يجعلهما يعيشان دائماً حريصين على عدم تمكن أعداء الوحدة من هدمها كما أن مصر فيها حزب واحد يضم جميع أبنائها وهو الاتحاد القومى وسوريا فيها تعدد الأحزاب وتعدد الاتجاهات السياسية والفكرية وإن الجيش السورى فيه تكتلات حزبية وعقائدية كل منها له رأى كما إنه يتدخل فى السياسة فى حين إنه فى مصر فإن كثيراً من الضباط الأحرار تركوا العمل فى الجيش .

وبعد طول نقاش بينهم وبين «عبد الناصر» قال له أعضاء الوفد العسكرى السورى جميعاً أنهم مصرون على الوحدة الفورية بين مصر وسوريا ومستعدين للدفاع عنها أمام جميع

المخاطر وأنهم يقبلون بأى حل يرضاه بالتغلب فوراً على جميع التناقضات التى ذكرها وأنهم مستعدين لترك الجيش إذا رأى فى ذلك حلاً لتحقيق الوحدة الفورية كما أنهم موافقون على حل الأحزاب فى سوريا وأنهم لن يعودوا إلى سوريا دون إقرار الوحدة.

وعندئذ قال لهم الرئيس عبدالناصر أنه يعلم أن الجيش فى سوريا يمثل القوة الفعلية المهيمنة على الوضع السياسى فى سوريا إلا أن الجيش لا يمثل السلطة الدستورية والسياسية المخول لها دستورياً البت النهائى فى هذا القرار المصيرى واستقر الرأى على تأجيل الاجتماع لإعطاء الوفد العسكرى الفرصة للاتصال برئيس الجمهورية والحكومة السورية فى دمشق ويعودوا إلى الرئيس عبدالناصر بالرأى الدستورى والشرعى فى موضوع الوحدة وبعد إنهاء الاجتماع عاد بعض أعضاء الوفد إلى سوريا ناقلين ما تم بينهم وبين الرئيس عبدالناصر واجتمع مجلس الوزراء السورى برئاسة الرئيس شكرى القوتلى يوم ١٦ يناير ٥٨ وقرروا الموافقة على الوحدة الفورية مع مصر وكان الرئيس شكرى القوتلى قد ارتاح نفسياً عندما علم أن الرئيس عبدالناصر لم يوافق على الوحدة إلا بعد موافقة الرئيس شكرى القوتلى والحكومة السورية وتقرر إرسال السيد صلاح البيطار وزير الخارجية ومعه المقدم عبدالحميد السراج حاملاً رأى الحكومة والرئيس شكرى القوتلى ورأى المجلس العسكرى أى القيادة السياسية السورية والعسكرية بطلب الوحدة مع مصر وقد اجتمع معهم عبدالناصر وبعد مناقشات وافق الرئيس عبدالناصر على مبدأ الوحدة الفورية مع سوريا تقديراً للوضع الخطير الذى تجتازه سوريا وتلبية لمطلب الشعب السورى حتى لا يغضبوا من رفض عبدالناصر للوحدة الفورية ولكنه اشترط ما يلى:

أولاً : أن يستعد قواد الكتل العسكرية لترك الجيش حتى لا يعمل الجيش بالسياسة.

ثانياً : أن توافق الأحزاب على حل نفسها وتكوين اتحاد قومى يضم الجميع.

ثالثاً : أن يجرى استفتاء شعبى على الوحدة فى كل من مصر وسوريا.

وقد وافق الضباط على شروط عبدالناصر. ولكن صلاح البيطار طلب إمهاله للعودة إلى الحكومة والأحزاب فى دمشق وعاد غالبية الضباط مع صلاح البيطار وأنا معهم إلى دمشق حيث اجتمع مجلس القيادة العسكرى وتم إحاطتهم برأى عبدالناصر فوافقوا عليها بالإجماع كما اجتمع مجلس الوزراء السورى برئاسة الرئيس «شكرى القوتلى» وعرض عليه صلاح

البيطار رأى عبدالناصر وكما عرض ذلك على الأحزاب السورية فوافق الجميع على الوحدة الشاملة فوراً وعلى حل الأحزاب.

وعاد صلاح البيطار والوفد العسكرى إلى القاهرة حاملاً الموافقة العسكرية والدستورية على رأى الرئيس عبدالناصر وأبلغوه هذه الموافقة وعلى هذا الأساس اجتمعت لجنة من الوفد السورى وبعض المسئولين المصريين واتفقوا على المبادئ التالية لإقرارها من السلطتين الدستوريتين فى القطرين وهى:

١ ـ يكون نظام الاتحاد فى الدولة العربية المتحدة جمهورياً رئاسياً ويتولى السلطة التنفيذية فيه رئيس الدولة ويعاونه وزراء يعينون من قبل الرئيس ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ينتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب.

٢ ـ يتم توحيد البلدين على مرحلتين كالتالى:

المرحلة الأولى : يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة واستناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين فى مصر وسوريا يجتمع المجلسان التشريعيان فى وقت واحد فى دمشق والقاهرة لإصدار القرارات التالية:

(أ) قيام الدولة العربية المتحدة.

(ب) ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة.

(جـ) تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة بإصدار دستور مؤقت يمارس وفق سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادى الدائم.

(د) استفتاء الشعب فى مصر وسوريا على القرارات التى أصدرتها المجالس التشريعية وعلى أثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس المنتخب الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً.

المرحلة الثاينة :

١ ـ وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة.

٢ ـ تكوين الاتحاد القومى.

٣ ـ إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

٤ ـ العمل على توحيد مرافق الدولة.

سافر «صلاح البيطار» حاملاً هذه الاقتراحات يوم ٢٨ يناير ١٩٥٨ إلى دمشق حيث تم عرضها على مجلس الوزراء برئاسة الرئيس «شكرى القوتلى»... وكذلك عرضها على رؤساء الأحزاب ومجلس القيادة وتمت الموافقة عليها بالإجماع ما عدا الحزب الشيوعى برئاسة خالد بكداش فقد وافق على الوحدة ولم يوافق على حل الحزب الشيوعى.

وقد اجتمعت به وناقشته فى اعتراضه لكنه تشبث بعدم الموافقة على حل الحزب الشيوعى السورى بل أنه بمجرد الاستفتاء على الوحدة ترك سوريا نهائياً وأقام فى إحدى الدول الشرقية الشيوعية.

وفى ٢٩ يناير ١٩٥٨ وافق مجلس الشعب السورى على قيام الوحدة بين مصر وسوريا وعلى الأسس والمبادئ التى تم الاتفاق عليها لقيام الوحدة وكذلك وافق مجلس الأمة المصرى على ذلك.

وعاد صلاح البيطار إلى القاهرة حاملاً الموافقة على المقترحات السابقة وتم الاتفاق على حضور الرئيس «شكرى القوتلى» والوفد الممثل للحكومة والقوات المسلحة السورية إلى القاهرة يوم ٣١ يناير لكى يتم التوقيع على إجراءات قيام الوحدة ٣١ يناير ١٩٥٨ سافر الرئيس شكرى القوتلى إلى القاهرة على رأس وفد يمثل الحكومة السورية وقيادة الجيش وسافرت معهم على نفس الطائرة وكان الوفد مكون من الرئيس «شكرى القوتلى» والسادة صبرى العسلى وخالد العظم وفاخر الكيالى واسعد هارون وحامد الخوجة وصلاح البيطار ومأمون الكريرى وخليل الكلاس وصالح عقيل واللواء عفيف البدرى ممثلاً للجيش السورى.

وكان فى استقبالهم الرئيس «عبدالناصر» وجميع الوزراء وفى أول فبراير ١٩٥٨ تم عقد اجتماع بينهم وبين الوفد المصرى المكون من الرئيس عبدالناصر والفريق «عبدالحكيم عامر» والسادة عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وحسين الشافعى وأنور السادات والدكتور نور الدين طراف وفتحى رضوان والدكتور محمود فوزى والدكتور كمال رمزى استينو وعلى صبرى والسفير محمود رياض.

انتهى الاجتماع بإصدار بيان مشترك موقع عليه من الرئيس «عبدالناصر» «وشكرى القوتلى» وجميع أعضاء الوفدين المصرى والسورى فى مبنى مجلس الوزراء المصرى وبعد التوقيع خرج الرئيسين وأعضاء الوفدين إلى شرفة مجلس الوزراء حيث كانت جماهير غفيرة من الشعب المصرى محتشدة لتهتف لهذه الوحدة حيث حيوا الجماهير وتلى السيد صبرى العسلى نص البيان المشترك باقامة الوحدة وهو كالتالى:

وفى جلسة تاريخية عقدت فى قصر القبة فى القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق الأول من فبراير ١٩٥٨ اجتمع الرئيس «شكرى القوتلى» رئيس الجمهورية السورية والرئيس «جمال عبد الناصر» رئيس جمهورية مصر وممثلى جمهورية سوريا ومصر السادة صبر العسلى وعبد اللطيف البغدادى وخالد العظم وزكريا محيى الدين ـ حامد الخوجة ـ أنور السادات ـ فاخر الكيالى ـ مأمون الكزيرى ـ حسين الشافعى ـ أسعد هارون ـ الفريق عبد الحكيم عامر ـ صلاح الدين البيطار ـ كمال الدين حسين ـ خليل الكلاس ـ نور الدين طراف ـ صالح عقيل ـ فتحى رضوان ـ اللواء عفيف البذرى ـ الدكتور محمود فوزى ـ الدكتور كمال رمزى استينو ـ على صبرى ـ عبد الرحمن العظم ـ محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتدارسوا فى الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربى وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية كذلك وبناء على ما قرره كلا من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة كما تذاكروا ما تم فى السنتين الأخيرتين من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً لتاريخ طويل ساد العرب فى مختلف أقطارهم ولحاضر مشترك بينهم ومستقبل مأمون من كل فرد من أفرادها وانتهوا إلى أن هذه الوحدة ثمرة القومية العربية وهى مراد العرب إلى الحرية وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ولذلك فان واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ فى عزم وثبات واصرار قوى كما خلص المجتمعون من هذ كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً وأكد إنها حركة بناء وتحرير وعقيدة وتعاون وسلاح لذلك يعلن المجتمعون اقتناعهم التام وايمانهم الكامل وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد سوريا ومصر فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة كما يعلن المجتمعون اتفاقهم الاجماعى أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطياً رئاسياً يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولون أمامه كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعباً وجيشاً واحداً فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق والواجبات ويدعون جميعا لحمايتها بالأنفس والأرواح وسيتقدم كل من الرئيسين «شكرى القوتلى» «وجمال عبد الناصر» ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى

ومجلس الأمة المصرى فى ١٦ من رجب ١٣٧٧ هجرية الموافق ٥ فبراير ١٩٥٨ يبسطان فيها ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية، كما سيدعى الشعب في مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ٣٠ يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية وإذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون باعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر إذ شاركوا فى الخطوة الايجابية فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيل بعد جيل والمجتمعون إذ يقيمون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى لم شمل العرب ويؤكدون إن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشارك معهم فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها ونسأل الله أن يحفظ هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام، وبعد إعلان هذا البيان امتلأت شوارع مصر وسوريا بالمظاهرات هاتفة بالوحدة العربية.

وعدت مع الوفد السورى برئاسة شكرى القوتلى على طائرة خاصة من شركة مصر للطيران بقيادة الكابتن شمس كبير طيارى الشركة حيث أن الطائرة كانت تقل كل القيادات السورية وقد تم وضع خط السير لتطير فى طيران منخفض على سطح مياه البحر الأبيض المتوسط وبعيداً عن إسرائيل وفى حماية سلاح الطيران المصرى حتى وصلت إلى السواحل السورية واستقبلنا الطيران السورى حتى هبطت بنا الطائرة فى دمشق بسلام وقوبل الوفد بحفاوة بالغة من الشعب السورى لإتمامه هذه الوحدة.

وفى يوم ٥ فبراير ٥٨ وافق المجلسين التشريعين فى مصر وسوريا بالإجماع على قيام الوحدة بين مصر وسوريا مكونة الجمهورية العربية المتحدة وعلى ترشيح «جمال عبدالناصر» رئيساً لهذه الجمهورية العربية المتحدة وعلى المبادئ الأساسية للدستور المؤقت ولم يحضر الاجتماع خالد بكداش رئيس الحزب الشيوعى السورى لأنه غير موافق على حل حزبه وفى يوم ٧ فبراير ١٩٥٨ صدر قرار جمهورى فى مصر وسوريا بدعوة المواطنين يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ بالاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا وعلى اسم رئيس الجمهورية.

وفى يوم ١٤ فبراير ١٩٥٨ أعلنت العراق والأردن اتحادهما فى دولة هاشمية بإيعاز من انجلترا وأمريكا كرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وقام جمال عبدالناصر حتى يفوت عليهما هدفهما بإرسال برقية إلى كل من الملك حسين والملك فيصل قائلاً فيها أن الاتحاد العربى الهاشمى الذى وحد اليوم بين العراق والأردن هو خطوة مباركة للأمة العربية كلها باعتبارة تقريباً ليوم الوحدة الشاملة بين كل العرب.

فى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٨ أى قبل الاستفتاء بيومين أخبرنا المقدم عبدالحميد السراج أن شقيق زوجة الملك سعود (أسعد إبراهيم) طلب مقابلته بصفة عاجلة وأخطره بأنه مكلف من الملك سعود بأن يبلغه أن تنفيذ الوحدة مع مصر فيه ضرر كبير لسوريا وسيصبح اسمها الإقليم الشمالى وأنها ستكون فريسة للاستعمار المصرى وأن الملك سعود مستعد لدفع أى مبلغ ولو كان مائة مليون جنيه استرلينى حتى لا تتم هذه الوحدة مساعدة منه للشعب السورى للتخلص من الاستعمار المصرى.

وكان هذا العرض آخر ما كان يمكن أن يتوقعه المقدم عبدالحميد السراج من هذه المقابلة وفى هذا الوقت بالذات كما لم نتوقع جميعاً هذا اطلاقاً وذهبنا معاً إلى مكتب اللواء عفيف البذرى رئيس أركان الجيش وعرضنا عليه الموضوع وبعد تبادل الرأى اتفقنا على أن نتأكد من جدية العرض فيطلب منه المقدم عبدالحميد السراج مبلغ مليون جينه استرلينى فوراً حيث أن الوحدة قد تمت الموافقة عليها من الحكومتين والمجلسين النيابيين وأنه سيكون هناك استفتاء عليها بعد يومين ولذلك فإنه يجب أن يصل المبلغ باكر ٢٠ فبراير على الأكثر لكى يتمكن من القضاء على هذه الوحدة.

والغريب أن قريب الملك سعود احضر له فعلاً شيكاً بمبلغ مليون جنيه استرلينى وعندما أرانا المقدم عبدالحميد السراج هذا الشيك زال عنا كل شك واقترح المقدم عبدالحميد السراج بأن يسرع بصرف الشيك فعلاً قبل أن يرجع الملك سعود فى عرضه وفعلاً أمكنه أن يجعل مدير البنك العربى فى سوريا يتخذ الاجراءات اللازمة لصرفه بمجرد ابتداء أعمال البنوك ولما تأكدنا من صرف المبلغ ووضعه فى حساب لعبد الحميد السراج تأكدنا من مدى تلهف الملك سعود على تنفيذ خطته فاتفقنا على أن يقوم عبدالحميد السراج بطلب مليون جنيه استرلينى أخرى لأن الوقت ضيق ولابد من دفع مبالغ كبيرة للذين سيشتركون فى القيام بالانقلاب وفعلاً سافر شقيق زوجة الملك بطائرة سعودية خاصة إلى السعودية وفى يوم ١٢ فبراير تمت اجراءات الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية فى كلا القطرين وتم اعلان النتيجة يوم ٢٢ فبراير ٥٨ بالموافقة عليها وعلى انتخاب الرئيس عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ساحقة وقد حضر إلى سوريا العديد من مندوبى وكالات الأنباء والصحف الأجنبية ومندوبى أجهزة التليفزيون العالمية لتغطية هذا الاستفتاء وقد أخذوا يعبرون عن دهشتهم من الاقبال الحماسى للجماهير السورية باعطاء رأيها بالموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئيسها جمال عبد الناصر.

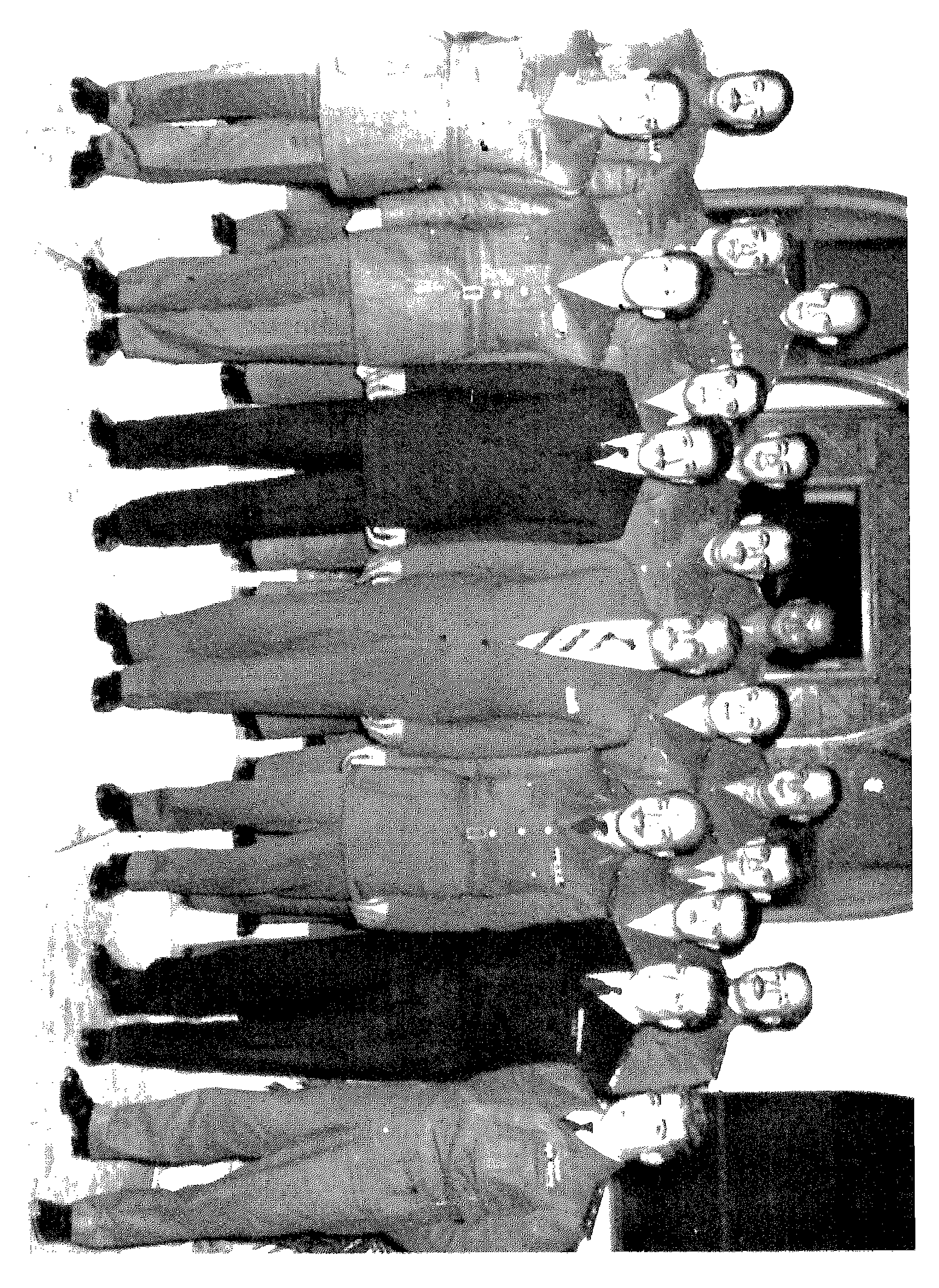
وفى هذا اليوم المشهود يوم ٢١ فبراير وهو آخر يوم يكون فيه الرئيس شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية فوجئت فى نفس اليوم باستدعائى لمقابلة الرئيس شكرى القوتلى فى القصر الجمهورى حيث قام بحضور رئيس الوزراء السورى صبرى العسلى واللواء عفيف البذرى رئيس أركان الجيش السورى بتقليدى وسام الاستحقاق السورى من الدرجة الممتازة وهو أرفع الأوسمة قائلاً فى آخر يوم له كرئيس الجمهورية السورية وتقديراً لما بذلته من جهود كبيرة من تقارب بين مصر وسوريا حتى توجت بينهما باول وحدة عربية فى التاريخ الحديث فانه يقلدنى هذا الوسام وبعدها تقدم اللواء عفيف بتقليدى وسام الشرف العسكرى من رتبة لواء،

وهكذا أصبح حديث الوحدة بين سوريا ومصر هو حديث كل الشارع السورى والمصرى فى البيوت والصحافة والمنتديات.

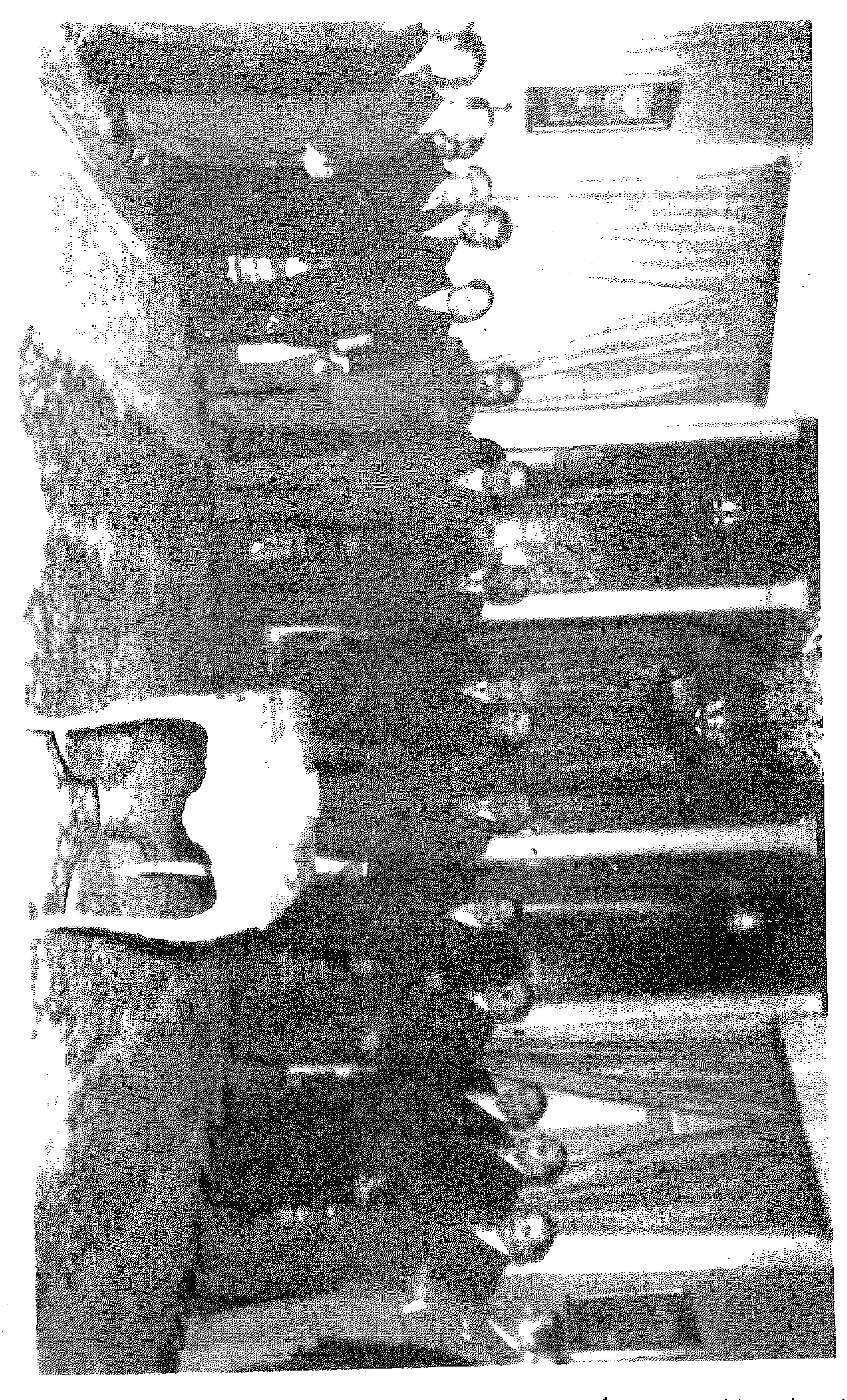
وكانت كل الظروف السياسية التى تمر بسوريا تدفع بالجميع إلى طلب هذه الوحدة وبأسرع وقت!



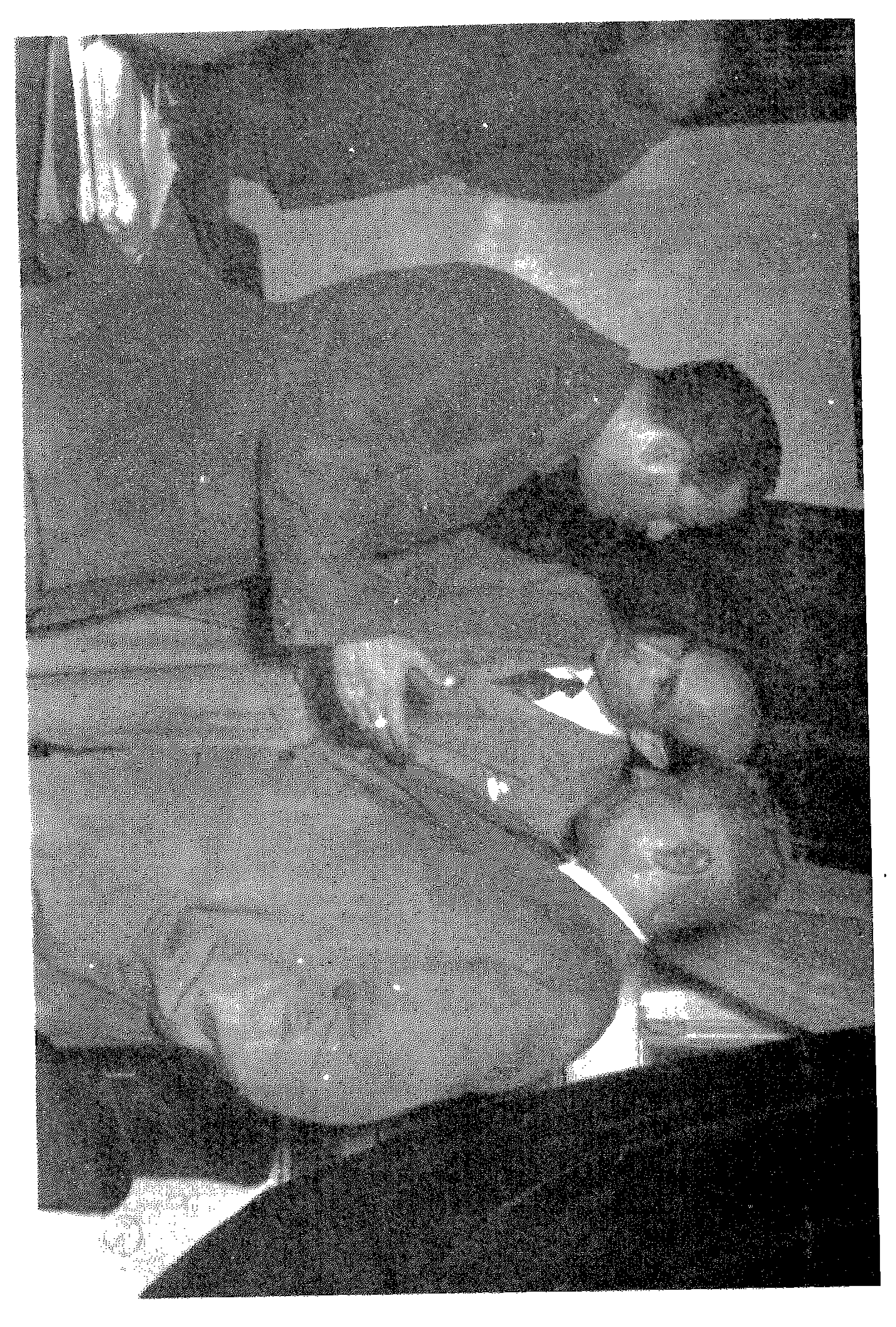
العقيد عبد المحسن أبو النور الملحق العسكرى بسوريا يصافح السيد صبرى العسلى
ورئيس الوزراء السورى



الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر مع ضباط مجلس القيادة السورى الذين حضروا للمطالبة بالوحدة المصرية السورية ومعهم العقيد أركان حرب عبد المحسن أبو النور واللواء حافظ اسماعيل رئيس أركان القيادة المصرية واللواء محمود عبد الكريم مدير المخابرات المصرية



الرئيس شكرى القوتلى يتوسط أعضاء السفارة المصرية بسوريا يتقدمهم السفير محمود رياض والعقيد أركان حرب عبد المحسن أبوالنور الملحق العسكرى لمصافحتهم بعد انتهاء مهمتهم فى سوريا بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا



العقيد أركان حرب عبد المحسن أبوالنور يتحدث مع السادة فتحى الشرقاوى المحامى وعبد الرؤوف على رئيس النيابة اللذان حضرا للاشتراك فى محاكمة الذين تآمروا على الحكم فى سوريا



العقيد أركان الحرب عبد المحسن أبو النور يتوسط المقدم مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى
والمقدم أحمد عبد الكريم مطوف رئيس الشعبة الثالثة فى القيادة السورية

 الفصل الثالث

الوحدة المصرية السورية
الانتصار .. والانكسار

- ضابط مصرى يكشف للمشير عامر «مؤامرة لضرب طائرة عبدالناصر!
- استقبال أسطورى لعبدالناصر عند وصوله لسوريا
- تفاصيل مؤامرة الملك سعود للقضاء على دولة الوحدة!
- عبدالحميد السراج يتسلم شيكات بمليون وتسعمائة ألف جنيه استرلينى من صهر الملك سعود!!
- وثائق الخارجية الأمريكية تقول: «فشلنا فى عزل ناصر عن الشعوب العربية!
- عبدالناصر يقبل انضمام اليمن الملكية إلى الجمهورية العربية المتحدة!
- فوجئت بطلب تعيينى معاونا لقائد الجيش الأول السورى!
- أول خلافاتى مع الفريق البذرى لتعيينه يساريين فى وحدات حساسة بالجيش السورى!
- اجتماع عاجل مع المشير عبدالحكيم عامر لبحث أسباب خلافى مع البذرى!
- عبدالناصر يقول لى: هذه أول مشاكل الوحدة اللى انت جبتها لنا!
- استقالة الفريق البذرى وتعيين اللواء جمال فيصل قائداً للجيش الأول السورى.
- عبدالناصر يقطع رحلته من يوغسلافيا ويصل إلى دمشق.
- العقيد عبدالسلام عارف أحد قادة الثورة العراقية يصل دمشق لمقابلة عبدالناصر ويطلب الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ورد عبدالناصر عليه!
- عبد الناصر يطلب من الرئيس العراقى عبدالسلام عارف ضرورة لم الشمل مع قادة الثورة العراقية!
- رفض عبدالناصر إلحاح شعب لبنان بزيارته حتى لا يحرج الرئيس شهاب!
- اجتماع بين الرئيسين عبدالناصر وشهاب على الحدود!
- قصة توحيد الجيش السورى والمصرى
- سر نقل قيادات عسكرية سورية للخدمة بالجيش المصرى!
- تجار سورية قدموا تسهيلات للضباط المصريين لشراء السيارات!

- خلافات الحورانى والعسلى كانت حديث كل الناس فى سوريا!
- لقاء عاصف بينى وبين أكرم الحورانى بسبب قرار صدم الشعب السورى!
- البعثيون هاجموا الوحدة بالشائعات عندما لم يحصلوا منها على ما يريدون!
- شائعة غريبة ملأت سوريا: نواب رئيس الجمهورية بلا عمل!!
- الوزير السورى «النافورى» لعبدالسلام عارف، أوعوا تغلطوا وتطلبوا الوحدة مع مصر زى ما احنا غلطنا فى سوريا
- خالد بكداش رئيس الحزب الشيوعى السورى لا يوافق على حل الحزب الشيوعى ولا يقتنع بأهمية الوحدة!
- الحورانى يقول لى: اتركوا لنا الحكم فى سوريا ونحن أدرى به!
- قصة أول خلاف بين عبدالناصر والبعثيين!
- القصة الكاملة لاستقالة أكرم الحورانى وصلاح البيطار!
- ميشيل عفلق زعيم حزب البعث يهرب من لقاء المشير عامر ويسافر إلى لبنان!
- إحباط تهديدات عسكرية إسرائيلية لسوريا والانتصار على الجيش الإسرائيلى فى معركة الدرياشة ومعركة التوافيق
- فلاح سورى يستضيف الرئيسين عبدالناصر وتيتو!
- ثورة زوجة تيتو بسبب اقتراب الجماهير من سيادة الرئيسين!
- قلت لعبدالناصر: هل سنترك سوريا بدون وزراء مسئولين؟ فرد بانفعال وأنت مالك حد طلب رأيك!
- ذهبت لتقديم استقالتى لعبدالناصر فقال: هو أنا كنت ناقصك أنت كمان!
- صباح يوم الانقلاب السورى عبدالناصر يتصل بى قائلا: أنا لا أعرف شيئا عن مصير المشير عامر فى سوريا ويطلب منى مقابلته لبحث ماذا يمكن عمله إزاء الانقلاب؟
- عبدالناصر يطلب منى مرافقة قوات المظلات للإشراف على تنفيذ خطة لإحباط الانفصال!
- الشعب السورى فى حلب يتظاهر ضد الانفصاليين!
- قادة الانفصال يعلنون فى البيان التاسع إنهم لا يقصدون الانفصال وأن عبدالناصر لا يزال رئيسا لسوريا!
- بعد ستة أشهر من الانفصال العقيد جاسم علوان يقوم بانقلاب ويقبض على قادة الانفصال!
- كان رأيى الذى أبلغته لعبدالناصر قبل الوحدة: أن تكون الوحدة فيدرالية وليست اندماجية!
- الرئيس السورى القوتلى لعبدالناصر. الله يكون فى عونك من اللى حتشوفه من الخلافات فى سوريا!

- لماذا نجح أعداء الوحدة فى إثارة نفوس الضباط السوريين ضد إخوانهم المصريين!
- عشرات التجار السوريين فتحوا محلات فى مصر، ولم يفتح مصرى واحد محلاً فى سوريا!!
- أسباب الانفصال كما ذكرها بعض السوريين وردى عليها!
- هل كان الشعب السورى يريد الانفصال!
- وهل كان عبدالناصر يسعى لتكوين إمبراطورية كما ادعى أعداء الوحدة!
- تحسين الأحوال الاقتصادية فى سوريا فى عهد الوحدة.
- الأخطاء التى حدثت أثناء الوحدة وهل تستدعى القضاء على أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث.
- تصور عبدالناصر للوحدة بعد تجربة الوحدة مع سوريا!

في يوم ٢٢ فبراير ٥٨ بعد أن تم انتخاب الرئيس عبدالناصر رئيسا لدولتى الوحدة والموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة استدعانى الرئيس عبدالناصر إلى القاهرة حيث أخبرنى بأنه سيذهب إلى دمشق يوم ٢٤ فبراير ٥٨ وناقش معى ترتيب وصوله وإقامته وطلب اتخاذ الترتيبات اللازمة مع المسئولين فى سوريا لإقامته على أن يظل موعد وصوله إلى دمشق سريا لا يعرفه أحد غيرى حيث أن أعداء الوحدة متربصين بأى فرصة قد تسنح لإفشالها وروى لى أنه حدثت اتصالات مع ضابط مصرى من سلاح الطيران لضرب طائرة عبدالناصر وأن الضابط اتصل بالمشير عامر وأخطره بهذه المؤامرة وأنهم أعطوه مبلغا كبيرا لتنفيذها ولذلك فيجب أن يظل موعد وتاريخ سفره سريا وأنه يود أن يكون منزل الرئيس شكرى القوتلى أول مكان يذهب إليه بمجرد وصوله إلى مطار دمشق وطلب منى أن اتفق مع السيد على صبرى ليقوم بإخطارى بموعد وصوله.

واتفق معى السيد على صبرى على أنه سيخطرنى بمجرد قيام الطائرة التى تقل الرئيس واتفقنا على صيغة يقول فيها ما يأتى (أنا جاى لك النهاردة لعمل ترتيبات زيارة الرئيس لسوريا) .

عدت إلى دمشق فى نفس اليوم واتصلت برئاسة الجمهورية السورية لعمل ترتيب إقامة الرئيس عبدالناصر عندما يحضر إلى دمشق واتفقنا على تجهيز قصر الضيافة فورا لاستقباله فى أى وقت يصل فيه كما اتصلت باللواء عفيف البذرى قائد الجيش والمقدم عبدالحميد السراج لعمل الترتيبات الأمنية اللازمة لاستقباله فى أى يوم يمكن أن يصل فيه.

وفعلا تمت هذه الترتيبات يوم ٢٣ فبراير ٥٨ دون أن يعلم أحد موعد وصوله كما قمت بزيارة الرئيس شكرى القوتلى وأخطرته بأن الرئيس عبدالناصر حريص على أن يكون منزله

أول مكان يذهب إليه بمجرد وصوله إلى دمشق فكان لهذا وقع طيب فى نفسه وطلب منى أن أخطره بموعد وصوله ليكون فى استقباله.

وبمجرد أن اتصل بى السيد على صبرى وذكر لى الحديث الذى اتفقت معه عليه ذهبت إلى اللواء عفيف البذرى قائد الجيش وأخطرته بأن الرئيس عبدالناصر سيصل بعد قليل وسيكون الاستقبال سريا لدواعى الأمن فطلب عبدالحميد السراج وطلب منه سرعة عمل ترتيبات استقبال الرئيس وتجهيز السيارات اللازمة له ولمن معه ثم اتفقنا على أن يذهب هو ورؤساء الشعب فى قيادة الجيش إلى المطار قبل وصول طائرة الرئيس بنصف ساعة ثم قمت بالاتصال بالرئيس شكرى القوتلى وأخطرته بأن الرئيس فى طريقه إلى دمشق وأنه سيحضر إليه فى منزله بمجرد وصوله وفى القيادة تم اجتماع قيادات الجيش السورى ثم ذهبنا إلى المطار حيث قام المقدم السراج بالاتصال بالمسئولين عن المطار لعمل الترتيبات اللازمة لوصول ضيف كبير دون أن يعرف أحد شخصية هذا الضيف الكبير!

وصلت طائرة الرئيس قبل ظهر يوم ٥٨/٥/٢٤ حيث قام الحاضرون باستقباله ثم صحبناه إلى استراحة المطار وبمجرد وصوله إلى المطار عرف جميع من بالمطار بوصول عبدالناصر فالتفوا حوله هاتفين ومرحبين ثم ركب الجميع السيارات متجهين إلى منزل الرئيس شكرى القوتلى الذى استقبله معانقا وبمجرد وصوله إلى منزل شكرى القوتلى كان النبأ قد سرى فى دمشق كلها وفى لمح البصر كان آلاف الجماهير السورية قد ملأت الشارع الذى به منزل الرئيس شكرى القوتلى وهو نفس الشارع الموصل إلى الاستراحة التى سيقيم بها الرئيس عبدالناصر هاتفة ومرحبة بعبدالناصر وبطريقة لم أراها فى حياتى.

بعد فترة من الراحة اصطحب الرئيس عبدالناصر الرئيس شكرى القوتلى بسيارة واحدة متجهين إلى قصر الضيافة الذى لا يبعد عن منزل الرئيس السورى بأكثر من ٢٠٠ متر ولكن ضغط الجماهير الحاشدة التى جاءت من كل مكان جعلت هذا الركب يقطع هذه المسافة فى أكثر من ساعة ونحن نحاول جاهدين شق الطريق للسيارة لتصل لقصر الضيافة فقد حملتها الجماهير على أكتافها.

وكان هذا الاستقبال المنقطع النظير مسار تعليق جميع محطات الإذاعة والصحف فى كل أنحاء العالم.

وبعد وصول عبدالناصر إلى قصر الضيافة طالبته الجماهير بإلقاء كلمة فخرج إلى الشرفة ومعه الرئيس شكرى القوتلى وخطب فيهم كما خطب الرئيس شكرى القوتلى واستمرت الجماهير محتشدة أمام قصر الضيافة بعشرات الآلاف ليلا ونهارا حتى انهم أمضوا الليلة فى الميدان والشوارع المطلة على القصر وخرج إليهم عبدالناصر محييا وخطب فيهم لعدة مرات.

فى الأيام التالية زادت الحشود فى الميدان والشوارع المحيطة بقصر الضيافة بوفود قادمة من جميع أنحاء سوريا بل بدأت الجماهير العربية تعبر الحدود السورية قادمة من لبنان والأردن والعراق كما بدأ زعماء الأحزاب فى لبنان وسوريا والأردن والعراق يتوافدون لمقابلة عبدالناصر.

وفى منتصف الليل يوم وصول عبدالناصر وقبل أن يأوى إلى فراشه منهكا فى هذا اليوم المشهود قابلته وأخبرته أن المقدم عبدالحميد السراج يريد مقابلته لأمر هام وقابله عبدالناصر فعلا وقص عليه موضوع مؤامرة الملك سعود ومبلغ المليون جنيه الذى أرسله لكى لا تتم الوحدة ودهش عبدالناصر ولم يكن مصدقا حتى أراه السراج صورة الشيك وصورة إخطار البنك بوضع المبلغ فى حساب السراج وإنه منتظر عودة صهر الملك بالمبلغ الآخر المطلوب فرأى عبدالناصر أن ننتظر حتى يرى هل سيعود قريب الملك بالمبلغ الجديد أم لا.

وفى يوم ٢٦ فبراير كنت أقيم مائدة غداء فى منزلى لبعض الإخوة المرافقين للرئيس عبدالناصر فى زيارته وكان منهم أمين هويدى والمرحوم شعراوى جمعة وكان سيحضر الغداء معنا عبدالحميد السراج الذى تأخر بعض الوقت ثم حضر معتذرا بأنه تأخر لأنه كان يقبض مليون جنيه أخرى وأخطرنا أن صهر الملك سعود أحضر له اليوم شيكين أحدهما بمبلغ سبعمائة ألف جنيه استرلينى وآخر بمبلغ مائتين ألف جنيه استرلينى وأنه رغم إتمام إجراءات الوحدة ووصول عبدالناصر إلى سوريا باعتباره رئيسا للجمهورية العربية المتحدة والحفاوة المنقطعة النظير التى قوبل بها إلا أن الملك سعود لم يفقد الأمل فى محاولة القضاء على هذه الوحدة.

أدهشنا هذا الموضوع جميعا أثناء الغداء ثم ذهب السراج فقابل الرئيس عبدالناصر وأراه الشيكين الجديدين وتقرر صرفهما أولا قبل أن يعلن الرئيس عبدالناصر من شرفة قصر الضيافة للجماهير الحاشدة بهذه المؤامرة.

بعد ذلك أعلن الرئيس عبدالناصر تفاصيل المؤامرة فى خطبة مدوية من قصر الضيافة وكان من نتيجتها أن اضطر الملك سعود تحت ضغط الأسرة الحاكمة فى السعودية التى

فوجئت بهذا الموضوع وأظهرت عدم رضاها عن هذه الفضيحة فأجبرت الملك سعود أن يتنازل لشقيقه فيصل عن سلطاته وهكذا فشل الوضع الذى كان يخطط له الاستعمار وأعوانه بعزل مصر عن باقى الوطن العربى كما ظهرت من مجموعة وثائق الخارجية الأمريكية ومن مجموعة أوراق ايزنهاور التى نشرها الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه «سنوات الغليان» ومما جاء فى هذه الوثائق بتوقيع ايزنهاور ما يلى:-

لقد كانت سياستنا كما أعرف هى انتزاع سوريا بعيدا عن مصر وعزل ناصر بواسطة أخذ سعود من جانبه فإذا بنا نفاجأ بالعكس تماما بل إننى أقول أن أمريكا قد فوجئت بوقوف الشعوب العربية كلها مع عبدالناصر تؤيده ومطالبة بالوحدة العربية.

واستمر عبدالناصر فى سوريا حوالى ثلاثة أسابيع وأصدر فيها الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة يوم ٥ مارس ٥٨ وبدأ اتخاذ الإجراءات الدستورية لقيام نظام الحكم فى دولة الوحدة بقطريها الشمالى والجنوبى.

كما أصدر فى ٦ مارس ٥٨ قرارا بتشكيل أول حكومة للجمهورية العربية المتحدة برئاسته وتضم ٣٤ وزيراً منهم ٢٠ وزير مصرى و١٤ وزير سورى وكما - تعين فيها عبداللطيف البغدادى نائبا لرئيس الجمهورية وعبد الحكيم عامر نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية - أكرم الحورانى نائباً لرئيس الجمهورية صبرى العسلى رئيس الحزب الوطنى نائبا لرئيس الجمهورية - زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية - عبدالحميد السراج وزيرا للداخلية فى الاقليم السورى مستقل - حسين الشافعى وزيرا للتخطيط والشئون الاجتماعية - شوكت القنواتى وزيرا للصحة فى سوريا مستقل - الدكتور نورالدين طراف وزيرا للصحة - أحمد حسن وزيرا للعدل - عبدالوهاب حومد وزيرا للعدل فى سوريا - فتحى رضوان وزيرا للإرشاد القومى - محمود فوزى وزيرا للخارجية - أحمد حسن الباقورى وزيرا للأوقاف - صلاح الدين البيطار وزيرا للدولة (بعثى) نورالدين كحالة وزير أشغال سورية (مستقل) أحمد عبده الشرباصى وزيرا للأشغال - أحمد عبدالكريم وزيرا للشئون البلدية والقروية فى سوريا من كتلة الشكلى القديم - محمد أبونصير وزيرا للشئون البلدية والقروية - حسن جبارة وزيرا للتخطيط فى سوريا (مستقل) مصطفى حمدون وزيرا للشئون الاجتماعية فى سوريا (بعثى) - كمال الدين حسين وزيرا للتربية والتعليم - عبدالمنعم القيسونى وزيرا للاقتصاد والتجارة - خليل كلاس وزيرا للاقتصاد والتجارة فى سوريا (بعثى) كمال رمزى استينو وزيرا للتموين - السيد مرعى وزيرا للزراعة - أحمد الحاج يونس وزيرا للزراعة فى سوريا (بعثى) فاخر

الكيالى وزيرا للخزانة السورية (حزب الشعب) حسن عباس زكى وزيرا للخزانة - على صبرى وزير الدولة لشئون الرئاسة - عزيز صدقى وزيرا للصناعة - مصطفى خليل وزيرا للمواصلات - أمين النافورى وزيرا للمواصلات فى سوريا (كتلة الشكلى القديم) - جمال صوفى (بعثى) فتحى رزق نائب وزير الحربية كما تعين الفريق عفيف البذرى قائدا للجيش الأول السورى مع ترقيته لرتبة الفريق.

وفى ٨ مارس ٥٨ طلبت اليمن الانضمام إلى الوحدة فتم توقيع اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن على إقامة اتحاد بينهما وتم فعلا تشكيل مجلس اتحادى منهما مقره القاهرة ويضم مجلس وزراء اتحادى مشكل من وزراء من الجمهورية العربية المتحدة واليمن وقد قبل عبدالناصر قيام هذا الاتحاد مع اليمن حتى لا يشيع الاستعمار وأعوانه أن الوحدة بين مصر وسوريا موجهة ضد الملوك العرب.

وفى ١٢ مارس ٥٨ أصدر الرئيس عبدالناصر قرارا جمهوريا بحل الأحزاب السياسية بالإقليم الشمالى أى الإقليم السورى بعد ذلك بدأ النظر فى أوضاع الجيش فاجتمعت قيادات الجيش برئاسة عبدالحكيم عامر للنظر فى إعادة تشكيل قيادات الجيش السورى خصوصا بعد خروج بعض القيادات لتعيينهم وزراء.

وطلب اللواء عفيف البذرى باسم المجتمعين من قيادات الجيش السورى بضرورة البدء فى توحيد الجيش المصرى والسورى ثم بدأوا بالمطالبة فى تطعيم الجيش السورى بضباط مصريين وتطعيم الجيش المصرى بضباط سوريين كما طلبوا تعيينى معاونا لقائد الجيش الأول السورى بدلا من أمين النافورى الذى عين وزيرا.

ولقد فوجئت بهذا الطلب حيث كنت قد جهزت نفس وأسرتى بالعودة إلى مصر باعتبار أن عملى كملحق عسكرى مصرى فى سوريا وكمدير لفرع القيادة المشتركة بها لم يعد له وجود بعد الوحدة وقد وافق الرئيس عبدالناصر والفريق عبدالحكيم عامر على ذلك وصدر القرار بتعيينى معاونا لقائد الجيش الأول مع ترقيتى لرتبة العميد كما عين العقيد أحمد زكى من مصر رئيسا للشعبة الأولى والمقدم محمد الاسلامبولى من سوريا رئيسا للشعبة الثانية «المخابرات» بدلا من المقدم مصطفى حمدون والمقدم عبدالحميد السراج الذين عينوا وزراء وبعد عودة عبدالناصر وعامر إلى مصر بدأ العمل فى ترتيب الوضع فى الجيش الأول لملأ الفراغات التى حدثت بتعيين بعض الضباط فى المناصب الوزارية وكذلك لإصدار حركة

تنقلات بعض الضباط السوريين للعمل بالجيش الثانى المصرى تطبيقا لمبدأ تطعيم الجيش بعناصر من كل منهما وقد كان الاتفاق مع الفريق عفيف البذرى ألا يمكن ضباط أى كتلة من كتل الضباط فى الجيش السورى من السيطرة على أى وحدة من وحدات الجيش الأول تنفيذا للمبدأ المتفق عليه قبل قيام الوحدة بإبعاد الجيش عن السياسة ولكنى فوجئت بأن الفريق عفيف البذرى يصدر قرارا بتعيين بعض القيادات الموالين له وبعض اليساريين منهم فى قيادة وحدات حساسة فى الجيش السورى ولما اعترضت على ذلك وطالبته بتصحيح هذا الوضع رفض وأصر على رأيه.

وإزاء هذا التصرف اجتمعت مع رئيس الشعبة الأولى والمسئول عن حركة تنفيذ التنقلات والتعيينات أن يتريث فى إصدار القرارات حتى أخطره بنفسى ثم اتصلت بالمشير عبدالحكيم عامر موضحا له خطورة هذا الموضوع.

فى نفس اليوم أرسل المشير عامر برقية إلى الفريق عفيف البذرى للحضور لمقابلته بالقاهرة وأنا معه لأمر عاجل.

وفعلا استقلينا طائرة خاصة إلى القاهرة حيث قابلنا المشير عامر وحيث شرحت له أمام الفريق عفيف البذرى تفاصيل حركة التعيينات وخطورتها ومخالفتها للاتفاق المتفق عليه بيننا ورغم أن الفريق البذرى كان صديقا حميما لى وهو الذى طلب تعيينى معاونا له إلا أننى فوجئت به رافعا صوته وصائحا أنه قائد الجيش الأول وأنه لا يقبل اعتراض على قراراته بل أنه لا يمكنه التعاون معى مما يستفاد منه إبعادى عن الجيش الأول.

حاول المشير عامر التوفيق بيننا لكنه رفض وظل متمسكا برأيه وتأجل الاجتماع إلى المساء حيث حاول المشير أن يعطيه فرصة للهدوء ومراجعة نفسه ولكنه فى المساء أصر على رأيه بل وزاد على ذلك أن قدم استقالته وكان قد أحضرها معه.

عرض المشير الأمر على الرئيس عبدالناصر الذى طلب مقابلتنا وفعلا توجهنا إلى المشير عامر والفريق البذرى وأنا إلى منزل الرئيس عبدالناصر حيث عرضنا عليه أسباب الخلاف وخطورته على مستقبل القوات المسلحة السورية ومخالفة ذلك للاتفاق الخاص بإبعاد الجيش عن السياسة بل إن إصرار الفريق البذرى على هذه التنقلات رغم أنى أوضحت له خطورته يشير أن هناك هدفا شخصيا وراءها مما يهدد الوحدة.

بعد مناقشات طويلة استمرت حتى منتصف الليل أصر الفريق البذرى على استقالته فقبلها الرئيس عبدالناصر وقرر تعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية كما قرر تعيين اللواء جمال فيصل قائدا للجيش الأول السورى وتقرر إذاعة ذلك فى نشرة الأخبار الصباحية.

خرج الفريق عفيف البذرى من منزل الرئيس وظللت أنا والمشير عامر مع الرئيس حيث قال «هذه أول مشاكل الوحدة اللى انت جبتهالنا ما هو الحل الآن» فطلبت منه أن يأمر بتجهيز طائرة لى كى أستقلها فورا إلى دمشق حيث لا بد أن أكون هناك قبل إذاعة هذا الخبر حتى يمكننى اتخاذ الترتيبات اللازمة لمقابلة أى رد فعل لهذا الإجراء فأصدر تعليماته لتجهيز طائرة خاصة لى بقيادة العميد طيار سعدالدين الشريف وكان هو قائد طائرة عبدالناصر الخاصة وهو من أكفأ الضباط الطيارين.

غادرت منزل الرئيس إلى القيادة العامة حتى يتم تجهيز الطائرة وفوجئت بالعميد طيار سعدالدين الشريف يتصل بى ويخطرنى بأن الجو سيىء جدا وأنه محظور النزول فى مطار دمشق لسوء الأحوال الجوية ولكنى أصررت على ضرورة السفر مهما كانت النتيجة فالوضع خطير ويستلزم وجودى فى دمشق قبل الفجر وخوفا من تأخر وصولى لسوء الأحوال الجوية اتصلت تليفونيا من القيادة العامة بالعقيد أحمد زكى وشرحت له ملابسات الموضوع وطلبت منه الاتصال فورا بجميع قواد الوحدات الذين لا يسيطر عليهم الفريق عفيف البذرى وخصوصا التى فى دمشق وحولها وأن يقوم بإخطارهم بما حدث ويطلب منهم ضرورة التوجه فورا إلى وحداتهم بحيث لا يتأخر وجودهم عن الساعة السادسة صباحا وأن يقوموا بشرح ما حدث للضباط بحيث يكونوا مستعدين لأى رد فعل مضاد ثم سافرت بالطائرة حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكنت الراكب الوحيد بها.

عندما وصلت الطائرة إلى مرتفعات الجبال التى تفصل بين سوريا ولبنان كانت الطائرة كالريشة فى مهب الرياح وكانت تترنح يمينا وشمالا وتسقط فى مطبات هوائية ولا يمكن وصف ما كنت عليه حتى وصلنا إلى قرب مطار دمشق حيث طلب منا المسئولون بالمراقبة الجوية بالمطار عدم النزول لأن فى النزول الخطر المحقق ولن يسمحوا به وعندما قال سعدالدين الشريف ذلك وكان ظاهرا عليه خطورة الوضع فقال لى لا مفر من العودة للقاهرة ولكنى أصررت على ضرورة وصولى إلى دمشق مهما كان الثمن وأفهمته خطورة الوضع واقترحت عليه محاولة النزول فى مطار حربى جديد كان جارى انشاؤه ولم يستكمل بعد فى منطقة «الضمير» شمال دمشق ولكن مهبط الطائرات به كان قد تم فعلا واتجهنا إلى هذا

المطار ومن حسن حظنا أن الحالة الجوية به كانت أفضل مما كانت عليه فى دمشق وأن ضوء النهار بدأ يظهر ليضيء لنا الطريق للهبوط وبعون الله أمكننا الهبوط فى المطار بعد جهد جهيد وبمهارة الطيار سعدالدين الشريف.

بعد نزولنا أخذت أبحث عن وسيلة توصلنى إلى دمشق حتى عثرت على سيارة لورى نائما بجوارها سائقها وعرفته بنفسى وطلبت منه ضرورة توصيلى فورا إلى دمشق ورحب الرجل وأوصلنى إلى القيادة فى دمشق حيث دخلتها وأنا راكب اللورى حيث كان ذلك مدعاة للاستغراب وبمجرد وصولى اتصلت بالعقيد أحمد زكى حيث طمأننى بأن القواد الذين طلبت منه إخطارهم موجودين الآن فى وحداتهم ثم اتصلت بهم بنفسى تليفونيا واطمأننت منهم على سلامة الوضع وعندما أذيع الخبر فى نشرة الأخبار الصباحية كانت جميع القيادات تفهمت الوضع وأسبابه وأمكننا السيطرة الكاملة على الوحدات ولم يحدث أى رد فعل لهذا الإجراء إلا من الوزيرين أمين النافورى وأحمد عبدالكريم الذين حضرا لمقابلتى محتجين على هذا الإجراء ولكنى شرحت لهم ملابسات الأمر وطلبت منهم بطريقة أخوية إنكم اخترتم وزراء وسبق أن تعهدتم بعدم التدخل فى شئون الجيش وكانت هذه أول أزمة جدية مرت بسلام بعد قيام الوحدة

لم تكن الوحدة المصرية السورية مجرد حدث محلى عربى لا يهم إلا شعوب العالم العربى وحده، بل كان للإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة بقطريها الشمالى والجنوبى رد فعل مدوى فى العالم العربى والعالمى تمثل فى عدد من الظواهر والأحداث السياسية المهمة ومنها:

١ – قبل بدء قيام الوحدة رسميا بين مصر وسوريا قام الاستعمار بالاتفاق بين العراق والأردن على إعلان قيام الوحدة الهاشمية بينهما ولو أن هذا الاتحاد كان المقصود به مقاومة الوحدة بين مصر وسوريا إلا أن عبدالناصر فوت عليهم الفرصة وأعلن عن ترحيبه بهذا الاتحاد على اعتبار أنه خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

٢ – طلب الأمام أحمد ملك اليمين الانضمام فى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وتم فعلا قيام اتحاد بين الدولتين.

٣ – شجع قيام الوحدة بين مصر وسوريا الأحزاب الوطنية فى لبنان بالتحرر من سيطرة الاستعمار وأعوانه فقامت بمقاومة حكم كميل شمعون عميل الاستعمار فى المنطقة ومنعته من تجديد مدة حكمه فترة أخرى وكذلك معارضتها الشديدة لقبول مبدأ إيزنهاور.

٤ – بدأ الاستعمار يخرج عن إتزانه فأرسلت أمريكا أسطولها السادس ليجوب الشواطىء اللبنانية فى محاولة تهديدية لسوريا وصل الأمر أن يقف وزير الدفاع الأمريكى ليعلن فى ٢٠ يونيو ٥٨ بأن أمريكا ستقوم بضرب الجمهورية العربية المتحدة بالقنابل إذا تدخلت فى لبنان.

وفى ٢١ يونيو أعلن عبدالناصر أن العرب لن يسكتوا على هذا التهديد الأمريكى.

٥ – بعد هذا التصريح بشهر واحد أى فى يوم ١٤ يوليو ٥٨ قامت الثورة فى العراق معقل الاستعمار ومقر حلف بغداد ومبدأ إيزنهاور وقضت على ملك العراق الملك فيصل وولى عهده الأمير عبدالإله ونورى السعيد رجل الاستعمار الأول فى المنطقة وبذلك سقط حلف بغداد كما سقط مبدأ إيزنهاور.

وقبل قيام الثورة فى بغداد وصلت بعض المعلومات إلى دمشق بأن هناك احتمالات لقيام الجيش العراقى بتحركات ولكن لم تصل تفاصيله وفى ١٤ يوليو أعلنت الإذاعة العراقية نبأ قيام ثورة العراق والقضاء على عملاء الاستعمار وما أن تم هذا الإعلان حتى بدأت أمريكا وانجلترا تتصرفان تصرف المحموم وفى اليوم التالى لثورة العراق أى يوم ١٥ يوليو ٥٨ قامت القوات الأمريكية المتمركزة فى الأسطول السادس بالنزول فى لبنان بناء على اتفاقها مع كميل شمعون كما قامت القوات البريطانية بإسقاط جنود مظلاتها من الجو فى الأردن مخترقة الأجواء الإسرائيلية بالاتفاق مع إسرائيل والملك حسين.

كان عبدالناصر فى ذلك الوقت فى زيارة ليوغسلافيا وبناء على تعليماته أذاعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعترافها بثورة العراق وبأن أى اعتداء على العراق هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة.

ثم صدرت التعليمات لنا فى الجيش الأول بسوريا والجيش الثانى بمصر بإعلان حالة الطوارىء استعدادا لمقاومة أى تدخل أمريكى أو انجليزى أو إسرائيلى سواء فى العراق أو الجمهورية العربية المتحدة وبدأنا فى توزيع القوات السورية بعد وضع الخطط لمقابلة أى تهديد لسوريا من أى اتجاه سواء من لبنان أو الأردن أو إسرائيل ولقد طلبت قيادة الثورة بالعراق إرسال مندوب بصفة عاجلة إلى بغداد لأن لديها أمور تريد بحثها مع الجمهورية العربية المتحدة وفعلا تم إرسال أمين النافورى إلى بغداد وأحضر معه طلبات عاجلة من السلاح والذخيرة المطلوبة بصفة عاجلة لتعزيز قدرة الجيش العراقى وحيث أن الجيش العراقى

كان مسلحا بأسلحة بريطانية ومصر لديها هذه الأسلحة قبل أن تتسلح بالأسلحة الشرقية فقد اتصلت بالقيادة فى مصر التى أمرت بإرسال هذه الأسلحة فورا بالطائرات إلى بغداد كما أرسلت الجزء الباقى بالسفن الحربية إلى ميناء اللاذقية حيث قمنا فى الجيشُ الأول بنقلها فورا إلى بغداد بالسيارات التى جهزناها لهذا الغرض.

وقبل ظهر يوم ١٨ يوليو ٥٨ اتصل بى «على صبرى» تليفونيا من القاهرة وأخطرنى بأن هناك طائرة روسية قادمة من موسكو عليها خبراء من الروس وأنها على وشك الوصول إلى مطار دمشق وطلب منى مقابلتهم بنفسى فى المطار والاعتناء بهم.

بعد أن انتهت المكالمة مع على صبرى تعجبت لأن الخبراء الروس يحضرون ويذهبون دون هذه الأهمية ولماذا أقابلهم بنفسى وهو ما لم يحدث من قبل وأخيرا اقتنعت بأن الأمر يختلف عما ظهر من المكالمة مع على صبرى وأن القادم بالطائرة شخصية هامة لا يريد الإفصاح عنها وأنه قد يكون الرئيس عبدالناصر لأنه منذ إعلان قيامه من يوغوسلافيا عائدا إلى مصر لم يعلن عن أى خبر عنه ونقلت أمر هذه الرسالة إلى اللواء جمال فيصل قائد الجيش والسيد عبدالحميد السراج وزير الداخلية وتناقشنا فى مدلولها واقتنعا معى بأنه قد يكون القادم الرئيس عبدالناصر وفعلا وبصفة سرية جدا جهزنا بعض السيارات فتحركنا معا إلى المطار وأمر عبدالحميد السراج بتجهيز قصر الضيافة لبعض الضيوف المهمين وفى المطار أخبرنا برج المطار بأننا ننتظر طائرة روسية عليها بعض الضيوف من الروس وطلبنا منه أن تقف الطائرة فى نهاية المطار.

وصلت الطائرة وذهبنا بالسيارات إلى المكان الذى تم تحديده لوقوفها وقد صدق حدسنا فقد ظهر خارجا من الطائرة الرئيس عبدالناصر ومرافقيه حيث ركبوا معنا بسياراتنا والسيارات التى أحضرناها معنا وتوجهنا إلى قصر الضيافة حيث نزل الرئيس دون أن يعلم أحد بوصوله إلا بعد أن أعلنت محطة الإذاعة فى دمشق نبأ وصوله إليها.

كان لإعلان هذا الخبر وقع الصاعقة فى المنطقة التى تغلى بالتطورات وفى لمح البصر امتلأت ساحة القصر بالجماهير السورية هاتفة بالوحدة العربية وقد خطب فيها عبدالناصر محييا ثورة العراق ومعلنا تضامن الجمهورية العربية معها وبمجرد إعلان نبأ وصوله إلى دمشق وصلت من بغداد رسالة تخطرنا بأن هناك وفدا عراقيا برئاسة العقيد عبدالسلام عارف سيحضر باكر بمقابلة عبدالناصر وحضر الوفد فعلا حيث قابل عبدالناصر فى وجودنا حيث

هنئناه بنجاح الثورة العراقية وشرح كيف تمت الثورة والموقف فى العراق الآن وطلب الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ولكن الرئيس عبدالناصر شرح لهم الوضع فى المنطقة وأن الاستعمار فقد إتزانه لقيام الجمهورية العربية المتحدة وبقيام الثورة فى معقله بالعراق وأن أى تصعيد فى الموقف الآن فيه خطورة كبيرة على العراق أولا ثم على الجمهورية العربية المتحدة ثانيا لأن الدولة الاستعمارية تجهز قواتها فى المنطقة للتدخل مع أى بادرة لتصعيد الموقف وخصوصا ضد العراق الذى لم توطد الثورة أقدامها فيه بعد وأنه من الأفضل أن يعمل قادة الثورة فى العراق على لم شملهم وتسوية خلافاتهم وخصوصا أننا سمعنا عن بعض الخلافات بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وطلب الرئيس منهم أن يعملوا على توطيد الثورة فى العراق أولا ثم نبحث بعد ذلك فى أمور الوحدة ثم طمأنهم بأن الجمهورية العربية المتحدة بجميع إمكانياتها تقف بجانبهم بكل ما تملك من قوة».

وربما كان من الضرورى وقد أصبح كل ما جرى فى ذمة التاريخ، أن أقول هنا أن ثورة ٢٣ يوليو لم تسفك فيها نقطة دم واحدة، بل أنه عندما قررت الثورة خلع الملك فاروق فقد تم ذلك بطريقة سلمية ومتحضرة، لكن ما جرى فى ثورة العراق فقد كان بدايته إعدام الملك فيصل والأمير «عبدالإله» ولى عهد العراق شنقاً وتم تعليق جثته أمام مبنى وزارة الدفاع العراقية، كما تم قتل نورى السعيد، وكذلك جميع وزراء العهد الملكى.

باختصار شديد تحولت شوارع بغداد أيامها إلى أنهار من الدم!!

❑❑

قامت الدنيا ولم تقعد فى الساعات التى تلت قيام الثورة العراقية!!

لقد كان مقرراً وقتها أن يعقد حلف بغداد مؤتمراً فى مدينة استنبول التركية يوم ١٥ يوليو ١٩٥٨ يحضره الأمير فيصل (السعودية) وشاه إيران ورئيسا كل من باكستان وتركيا بهدف مساعدة «كميل شمعون» رئيس الوزراء اللبنانى تجاه ما يحدث فى المنطقة العربية!

وفوجىء العالم العربى كله وخاصة - الجمهورية العربية المتحدة «بشمعون وهو يستنجد بأمريكا ويطلب منها إرسال قواتها للدفاع عنه، وتم ذلك بالفعل!

وفى نفس الوقت أعلنت بريطانيا بأن قوات عسكرية بريطانية تم نقلها إلى الأردن بحجة إنه مهدد من جانب الجمهورية العربية المتحدة!

ونتيجة لوقوف أمريكا وحلفائها ضد الأحزاب الوطنية فى لبنان ودعمها لكميل شمعون رئيس لبنان وعميل الاستعمار التى انتهت مدة انتخابه القانونية ومحاولته تجديد مدة خدمته رغم مخالفة ذلك للدستور اللبنانى ومساندة أمريكا له فى ذلك.

لجأت الأحزاب الوطنية فى لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة طالبة مناصرتها مقابل مناصرة أمريكا للرئيس اللبنانى الذى انتهت مدة خدمته وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بتأييد الأحزاب الوطنية فى لبنان رغم محاولة أمريكا فرض رأيها بالقوة وتهديدها للجمهورية العربية المتحدة محذرة لها من التدخل فى لبنان وانتهى هذا الصراع بإسقاط كميل شمعون وانتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسا لجمهورية لبنان وبهذا سقط آخر المؤيدين لمبدأ إيزنهاور وحلف بغداد.

وفى عيد الوحدة الذى حضر فيه عبدالناصر إلى سوريا بعد إسقاط كميل شمعون ألحت الأحزاب الوطنية فى لبنان على الرئيس عبدالناصر بزيارة لبنان ولكن عبدالناصر أخذ يدرس الموضوع فوجد أنه لو زار لبنان فى هذا الوقت الذى خرجت فيه لبنان من خلاف بين الأحزاب الموالية لأمريكا ولكميل شمعون وبين الأحزاب الوطنية فيه التى نجحت فى إسقاط شمعون مما سيسبب زيادة اشتعال الخلافات ويسبب حرجا شديدا للرئيس الجديد شهاب الذى يكن تقديرا للرئيس عبدالناصر وأنه إذا دعا الرئيس شهاب لزيارة دمشق ليتم التفاهم والتقارب بينهما فإن فى ذلك إحراج أيضا للرئيس شهاب يجعله يقع فى خلاف بينه وبين الطوائف المسيحية التى كانت تؤيد كميل شمعون ولذلك طلب منى باعتبارى كنت ملحقا عسكريا فى لبنان ولى علاقة باللواء شهاب ومن سفير مصر فى لبنان عبدالحميد غالب مقابلة الرئيس شهاب والاتفاق معه على مكان المقابلة وأمكننا الاتفاق معه على أن يعقد الاجتماع فى موقع على الحدود بين سوريا ولبنان ووافق الرئيسان على ذلك وقمت باختيار موقع من السهل تأمينه على الحدود بين البلدين ونصبنا فعلا عدة خيام يتم فيها اللقاء وتمت حراسته حراسة مكثفة وتم اللقاء فعلا بين الرئيسين كما تم التفاهم بينهما بما يحقق التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وبهذا بدأت العلاقات الطيبة بين البلدين.

كان موضوع توحيد الجيشين السورى الأول والجيش المصرى على رأس الموضوعات التى تشغل بال الرئيس جمال عبدالناصر، خاصة وأن الجيش السورى كان يموج ويذخر بتيارات سياسية وحزبية متباينة مما يهدد كيان دولة الوحدة فى أى وقت.

وتمت اجتماعات فى قيادة الجيش السورى بين قيادات الجيش السورى بحضورى وبين المشير عبدالحكيم عامر وبعض قيادات الجيش المصرى لبحث طريقة التوحيد بين الجيش المصرى والجيش السورى وتم عرض المقترحات التالية من القيادة السورية:-

١ – نقل بعض الوحدات السورية للخدمة فى مصر ضمن الجيش المصرى ونقل بعض الوحدات المصرية للخدمة فى سوريا ضمن الجيش السورى الأول وهذا الاقتراح يوفر التوحيد للجيشين كما يوفر الأمن فى كل منهما وقد عارضت هذا الرأى لأنه ليس فيه أى توحيد لأن كل وحدة ستظل محتفظة بخصائصها وليس فيها اختلاط يسمح بالاندماج أما من ناحية الأمن فأن رأيى أن هذا الاقتراح سيستغله أعداء الوحدة ويشيعون بأن عبدالناصر لا يثق فى الجيش السورى ولذلك أرسل وحدات مصرية لتحمى الوحدة كما أن ذلك لن يحقق أى أمن لأن الوحدة لم تفرض بالقوة وأنه لا سمح الله وحدثت أى انتكاسة للوحدة فإنه لا يمكن السماح بحدوث تصادم بين الوحدات المصرية والوحدات السورية لكى يتم فرض الوحدة بالقوة لذلك فقد تم رفض هذا الاقتراح.

٢ – تطعيم الوحدات السورية ببعض الضباط المصريين وكذلك تطعيم الوحدات المصرية ببعض الضباط السوريين ولقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح على أن يتم ذلك تدريجيا وفى أضيق نطاق وألا يشمل ذلك قيادات الوحدات بمعنى أن يظل قادة الوحدات فى الجيش السورى من الضباط السوريين وأن يكون رؤساء أركان حربهم من المصريين وكذلك يكون قيادات الوحدات فى الجيش المصرى من المصريين ورؤساء أركانهم من السوريين وتمت الموافقة على هذا الاقتراح.

٣ – يتم فورا توحيد مسميات الرتب كذلك توحيد القوانين العسكرية والتنظيم والتسليح فى الجيشين.

وقد تم تشكيل لجان مشتركة من الجيشين لتنفيذ ذلك وبدأ بتوحيد الرتب فأصبحت ملازم – نقيب بدلا من «يوزباشى» ورائد بدلا من «صاغ» ومقدم بدلا من «بكباشى» وعقيد بدلا من «قائم مقام» وعميد بدلا من «أميرالاى» و«زعيم» ولواء وفريق من كلا الجيشين.

كما تم الاتفاق على توحيد علامات الرتب وتطبيقا للمبدأ الذى تم الاتفاق عليه كشرط من شروط إقامة الوحدة بين مصر وسوريا والذى وافق عليه مجلس القيادة السورى بجميع تكتلاته وكذلك مجلس الوزراء السورى بإبعاد الجيش عن السياسة فقد تم فى الاجتماع الذى عقد بقيادة الجيش السورى بحضور المشير عامر على ما يلى:-

١ - تعيين بعض قيادات الكتل المختلفة فى الجيش السورى كوزراء فى وزارة الوحدة ولذلك فقد تم الاتفاق على تعيين أمين النافورى وأحمد عبدالكريم من «كتلة الشيشكلى القديمة» ومصطفى حمدون وجمال صوفى من «البعثيين» كوزراء.

٢ - نقل بعض قيادات الضباط المنتمين إلى الكتل والأحزاب المختلفة فى الجيش السورى والتى كانت تعمل فى السياسة إلى الخدمة بالجيش المصرى ضمن حركة التطعيم بين الجيشين.

٣ - إعادة تشكيل قيادات الوحدات السورية بحيث لا يسيطر ضباط أى كتلة من الكتل التى كانت تعمل بالسياسة على أى وحدة من وحدات الجيش السورى.

وقد بدأ تنفيذ ذلك فعلا وحيث أن الضباط المصريين الذين انتدبوا للعمل فى الجيش السورى لا يعلمون شيئا عن طبيعة العمل فى الجيش السورى أو عن عادات وطباع إخوانهم ضباط الجيش السورى فقد أصدرت تعليماتى إلى الإدارة التى شكلت فى سوريا من ضباط الجيش المصرى لرعاية الضباط والجنود المصريين الذين أرسلوا من مصر إلى سوريا فى أزمة التهديد المسلح لسوريا فى أكتوبر ٥٧ برئاسة العقيد حسنى عبدالمجيد بأن يتولوا صرف مرتبات من يحضر من الضباط المصريين إلى سوريا ومستحقاتهم وأن يجتمعوا بهم قبل تقديم أنفسهم إلى قيادة الجيش الأول لاستلام عملهم لشرح طبيعة العمل فى الجيش السورى وطبيعة إخوانهم الضباط والجنود فى هذا الجيش حتى لا يحدث سوء تفاهم نتيجة الاحتكاك فى العمل وخصوصا أن العمل فى القوات المسلحة فيه تعليمات وأوامر لا بد من تنفيذها مما يمكن أن يحدث عنه احتكاكات وحيث اننى عشت فى سوريا مدة طويلة واختلطت بقياداتها العسكرية والسياسية ولمست عن قرب ما يحدث فيها نتيجة الاختلافات السياسية والشخصية سواء فى الجيش أو الحياة المدنية فقد طلبت من رئيس الشعبة الثانية فى الجيش السورى العقيد محمد الاسلامبولى مراقبة تصرفات الضباط المصريين وعلاقاتهم مع إخوانهم وإخطارى شخصيا بأى تصرف غير سليم من أى منهم وفعلا وصلنى منهم أول خلاف حدث بين جندى سورى وضابط مصرى برتبة ملازم حيث لم ينفذ الجندى السورى تعليمات الضابط المصرى فنهره الضابط المصرى نهرا شديدا فتطاول عليه الجندى السورى فقام الضابط المصرى بضربه بكفه على وجهه وبمجرد وصول هذه المعلومات إلىّ فى حينها ولتقديرى لما يمكن أن يحدث بسبب ذلك من إثارة للنعرات فى صفوف السوريين وخصوصا للذين يتصيدون أى أخطاء للوحدة فيرددون أن ضابط مصرى ضرب جندى سورى فقد أمرت فورا بإيقاف الضابط المصرى عن العمل وأمرت بإجراء تحقيق تصلنى نتيجته فى نفس اليوم.

بمجرد عرض النتيجة على اتضح فيها خطأ الجندى السورى وخطأ الضابط المصرى فكتبت رأيى على أوراق مجلس التحقيق بإحالة الضابط المصرى إلى مجلس عسكرى عالى لمحاكمته على ضربه جندى سورى وأرسلت أوراق التحقيق إلى اللواء جمال فيصل قائد الجيش رجاء التصديق على رأيى ولكنه أرسل فى طلبى قائلا «ايه اللى أنت كاتبه ده هل تريد ضياع مستقبل ضابط فى أول خدمته لمثل هذا الخطأ فما كان منه إلا أن كتب عليه لا أوافق على رأى معاون قائد الجيش ويكتفى بحجزه فى المعسكر لمدة سبعة أيام وبعد انتهاء مدة العقوبة أمرت بنقله فورا إلى القاهرة.

كان لهذا الإجراء القاسى منى وقعا طيبا لدى الجنود والضباط السوريين الذين كانوا يظنون حسب الإشاعات إننى سأجامل المصرى على حساب السورى وقتل هذا التصرف هذه النعرة فى وقتها وكنت حريصا دائما على خنق إشاعة المصرى والسورى فى مهدها فى كل وقت تظهر فيه فمثلا قام بعض تجار السيارات فى سوريا بتقديم تسهيلات للضباط المصريين لشراء سيارات منهم وخصوصا أن الجمارك فى سوريا أقل بكثير منها فى مصر وأقبل الضباط المصريين أمام هذا الإغراء على شراء سيارات بالتقسيط ثم أصبح كل ضابط منهم يذهب إلى وحدته فى الصباح راكبا سيارته بعد أن كان يركب مع زملائه من السوريين فى الأتوبيسات التى تنقلهم من المدينة إلى مكان وحدتهم خارجها فبلغنى أنه بدأت تظهر وسط الضباط السوريين أحاديث عن أن الضباط المصريين يحضرون إلى المعسكر كل منهم بسيارة ونحن نحضر بالباصات فأمرت فورا بعمل اجتماع بالضباط المصريين الموجودين فى سوريا وأمرتهم بالآتى:-

١ – العمل على خلق صداقات بينهم وبين زملائهم من الضباط السوريين وخصوصا الصداقات العائلية لمن عائلاتهم معهم فى سوريا.

٢ – إذا ذهب أى ضابط إلى وحدته بسيارته الخاصة فيجب أن يأخذ معه بعض إخوانه من المصريين والسوريين القريبين منه فى السكن وحتى تقل عدد السيارات الخاصة بالمصريين فى الوحدة وأن يحضروا معهم إخوانهم السوريين بالسيارات الخاصة بهم وبذلك نقضى على هذه النعرة فى مهدها.

أتذكر حادثة أخرى فقد حضر إلى أحد الضباط السوريين شاكيا من أن هناك ضابط مصرى يحاول معاكسة ابنه شقيقته وأمرت بإحضار هذا الضابط فورا إلى مكتبى وطلبت منه

ضرورة مصارحتى بالحقيقة فقال لى إنه يعرفها فعلا ولكن مع باقى أسرتها لأنه كان يود خطبتها ولكن حدث بينه وبينها سوء تفاهم فابتعد عنها فأمرت فورا بنقله من هذه المدينة إلى وحدة أخرى بمدينة بعيدة عنها وبمتابعتى لمثل هذه المواضيع البسيطة التى من الممكن أن تحدث يوميا بين الضباط السوريين وبعضهم البعض إلا أن حرصى على قتل هذه المواضيع فى مهدها سهلت جدا التفاهم بين الضباط المصريين والسوريين وقضت على التفرقة بينهما.

ولكن لا بد من المداومة على كل ما يسبب التفرقة بين المصريين والسوريين مما بدأ ينتشر فى الأوساط السورية من أعداء الوحدة وإثارة النعرة التى تنتج عن أى أمر يصدر من الرئيس المصرى إلى مرءوسيه السوريين بأنه تسلط مصرى وتعالى من المصريين وحيث أن طبيعة الجيش هى إصدار الأوامر من الرتبة الأكبر للرتبة الأصغر ومحاسبة الأكبر رتبة للأصغر منها عند مخالفة الأوامر أو التقصير فيها فإنى حرصت أن ألفت نظر الضباط المصريين والسوريين دائما إلى ذلك ولقد تم قتل مثل هذه النعرة فى مهدها ولذلك فقد سارت الأمور فى الجيش الأول السورى على ما يرام ولكن حدث ما أثر على الوضع بين المصريين والسوريين فى الجيش الأول نتيجة خروج الوزراء البعثيين من الحكم مما استلزم ضرورة الحد من وجود الضباط البعثيين فى المواقع الهامة فى الجيش مما اضطرت معه قيادة الجيش إلى نقل بعض الضباط البعثيين المعروف عنهم اشتراكهم فى العمل السياسى إلى وظائف مدنية ومن ضمنها وزارة الخارجية ونقل البعض الآخر للعمل بالجيش المصرى وإحلال المصريين محلهم وإعادة توزيعهم على الوحدات السورية وبذلك أمكن إحداث توازن كاف بين اتجاهات ضباط الجيش الأول ولكن ذلك زاد عدد الضباط المصريين مما زاد من الخلافات وإعادة انتشار نعرة التسلط المصرى ولقد اقتضى هذا منى زيادة الحرص وزيادة الانتباه واتخاذ المواقف الحازمة تجاه أى خلاف يحدث بين المصرى والسورى للقضاء على هذه النعرة.

ولكن للأسف بعد تركى للعمل فى سوريا فى يونيو ٦٠ لم يلتفت الذى حل محلى وكذلك زملائى السوريين فى القيادة إلى متابعة مثل هذه التصرفات ولو أنها تبدو صغيرة إلا أن تركها زاد من نعرة التفرقة بين المصرى والسورى كما زاد من تردد كلمة التسلط المصرى.

بعد أيام حافلة بالشعور العربى الجارف فى سوريا عاد عبدالناصر إلى القاهرة تاركا خلفه فى سوريا حكومة برئاسته ونائبين لرئيس الجمهورية هما أكرم الحورانى رئيس حزب البعث السابق وصبرى العسلى رئيس الحزب الوطنى السابق ولم ينس كلاهما ما كان بين حزبيهما من خلاف فبدأت خلافاتهما تتناولها الألسنة فى سوريا فأكرم الحورانى بدأ يعتبر أن حزب

البعث هو حامل راية الوحدة وهو حامى حماها فبدأ يتدخل فى كل شىء تاركا صبرى العسلى فى فراغ مما أثار العسلى وبدأ يهاجم الحورانى والبعثيين عموما وإنهم يريدون الانفراد بالحكم مما كان له تأثيره على صورة الحكم.

أما الشعب السورى فبعد أن تحققت له الوحدة التى كان يعمل لها ويجاهد فى سبيلها فإنه بدأ يتعجل نتيجة الوحدة وقد ظهرت على أرضه وكأن عبدالناصر يملك عصا سحرية فتتغير جميع الأمور فى سوريا فى شهور معدودة وينتظر أن تتم المصانع والسدود والعمارات وجميع عناصر الإنتاج والخدمات بحيث تغير وجه سوريا تماما فى هذه الشهور المعدودة ورغم ما تم البدء فيه فعلا من إنشاء الوحدات الإنتاجية والخدمية إلا أن الشعب السورى كان يتعجل التنفيذ بما لا تحتمله طبيعة الأشياء من دراسة وتدبير الأموال اللازمة والشركات والفنيين اللازمين للتنفيذ ولكن الشعب السورى صدم بقرار أصدره الوزير خليل كلاس (بعثى) وزير الاقتصاد والتجارة السورى بزيادة الجمارك رغم أنه ليس من سلطته وحيث أن الجزء الغالب من سكان المدن السورية من التجار فقد تأثروا بهذا القرار وحيث أنه كان منتميا إلى حزب البعث فقد عمت الشكوى بأن البعثيين هم المهيمنين على الحكم وان ما لم يستطيعوا تنفيذه قبل الوحدة أمكنهم الآن تنفيذه بعد الوحدة.

اضطرنى هذا الوضع إلى مقابلة شخصية بينى وبين السيد أكرم الحورانى نائب رئيس الجمهورية ورئيس حزب البعث السابق وعرضت عليه الشكوى التى عمت سوريا من إصدار هذا القرار وأن ذلك ليس من سلطة الوزير خليل الكلاس ومخالف للدستور المؤقت الذى صدر منذ شهر فما كان منه إلا أن رد على (يا سيدى احنا أدرى بالأمور فى سوريا وأنتم أدرى بالأمور فى مصر فاتركوا لنا أمور سوريا نصرفها حسب ما نعرفه).

فوجئت بهذا الرد واعترضت عليه قائلا أن مصر وسوريا أصبحتا بلدا واحدا ورئيسها واحد ومجلسها النيابى واحد وهل تظن أن البعثيين رغم تقديرى لهم يحاولون الآن الانفراد بالحكم وتنفيذ ما لم يستطيعوا تنفيذه قبل الوحدة وهل وافقتم على الوحدة لكى تنفردوا بحكم سوريا أن الوحدة تمت بموافقة جميع الأحزاب وباستفتاء شعبى ووافق عليها جميع السوريين سواء بعثيين أو غير بعثيين.

ولم أصل معه إلى نتيجة فأرسلت بذلك للرئيس عبدالناصر الذى أرسل فى طلبى وناقش الأمر معى ثم أصدر قرارا بإلغاء قرار الوزير خليل الكلاس مما كان له أثر سلبى فى نفوس البعثيين وفرح فى نفوس الشعب السورى.

من جهة أخرى فقد قررت حكومة الوحدة المجتمعة العمل على توحيد القوانين والنظم بين القطرين الشمالى والجنوبى وتشكلت لذلك عدة لجان مشتركة بعضها يجتمع فى مصر والبعض الآخر يجتمع فى سوريا وعندما كان يحضر أعضاء اللجان المصريين ليشتركوا فى اجتماعات اللجان التى ستنعقد فى سوريا كان أعضاء هذه اللجان المصريين ليست لديهم أى فكرة عن الأوضاع فى سوريا وعن الحساسية الموجودة حاليا فكان يقابلهم بعض الصحفيين السوريين فى المطار ويسألونهم عن مهمتهم فكان بعضهم يصرح بأنه جاء لتوحيد النظم حسب المعمول بها فى مصر فكان هؤلاء الصحفيون يكتبون هذه التصريحات فى صحفهم بحيث يمكن تأويلها عكس ما يقصدها الذى صرح بها وما يفهم منه أن النظم والقوانين المصرية أفضل من النظم والقوانين السورية وكان ذلك يخلق رد فعل عند السوريين بأن المصريين يعتبرون أنفسهم أفضل من السوريين ثقافة وعلما ونظاما وخلق التركيز على ذلك إلى رد فعل سيىء لدى الرأى العام السورى مما دفعنى إلى كتابة خطاب للرئيس عبدالناصر لكى يشكل فى مصر مجموعة ممن يعرفون الوضع فى سوريا للاجتماع مع كل أعضاء اللجان الذين سيحضرون إلى سوريا لتفهيمهم ماذا يجب عليهم عمله والتصريح به كما شكى لى بعض الوزراء السوريين أنهم يرسلون مشروعات قوانين أو قرارات جمهورية لإصدارها ولكنها تتأخر كثير فأرسلت للرئيس عبدالناصر بذلك قائلا له أن الوزراء كانوا قبل الوحدة يقابلون الرئيس شكرى القوتلى فى أى وقت ويحصلون منه على توقيعه على القرارات المطلوبة حتى وهو واقف على السلم فى طريقه إلى الخروج فأصدر الرئيس قرارا بتشكيل إدارة فى مكتبه يرأسها السيد محمود رياض الذى كان سفيرا لمصر فى سوريا قبل الوحدة لتسهيل إنهاء الموضوعات الخاصة بسوريا.

وعندما وجد البعثيون إنهم لم يحصلوا من الوحدة على ما كانوا يأملونه بدأوا فى إطلاق الإشاعات وبدأت صحيفتهم وهى صحيفة الرأى العام فى خلق الافتراءات واصطياد الأخطاء سواء من المصريين الذين يحضرون إلى سوريا أو بدعوى أن سلطة القرار موجودة فى القاهرة ولذلك فإن ذلك هو السبب فى عدم سرعة القيام بالإصلاحات المطلوبة.

وحتى تضيع الفرصة على المهاجمين للوحدة بحجة البطىء فى إصدار القرارات وعدم المشاركة الفعالة فى الحكم لبعد الوزارة عن القاهرة فقد قام الرئيس عبدالناصر باستطلاع آراء المسئولين فى مصر وسوريا ثم قام فى ٧ أكتوبر ١٩٥٨ بعد ستة أشهر من تشكيل الوزارة الأولى بتكوين وزارة جديدة تتكون من ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية وهم عبداللطيف

البغدادى وعبدالحكيم عامر وأكرم الحورانى أما السيد صبرى العسلى فقد اتهمته المحاكمات التى كانت جارية فى العراق ضد رجال العهد الملكى بأنه حصل على مبالغ لتسهيل الوحدة بين العراق وسوريا أثناء الحكم الملكي ولذلك فإنه لن يشترك فى الحكومات وكانت الوزارة الجديدة مؤلفة من وزراء مركزيين من الإقليمين ومركزهم فى القاهرة ومجلسين تنفيذيين للإقليم السورى وآخر للإقليم المصرى وكانت مكونة كالتالى: السيد عبداللطيف البغدادى والسيد عبدالحكيم عامر والسيد أكرم الحورانى نواب لرئيس الجمهورية السادة الوزراء المركزيون السيد عبداللطيف البغدادى وزيرا للتخطيط – المشير عبدالحكيم عامر وزيرا للحربية ـ أكرم الحورانى وزيرا للعدل ـ زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية ـ كمال الدين حسين وزيرا للتربية والتعليم ـ حسين الشافعي وزيرا للشئون الاجتماعية ـ محمود فوزى وزيرا للخارجية ـ عبدالمنعم القيسونى وزيرا للاقتصاد ـ سيد مرعى وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى ـ حسن جبارة وزيرا للخزانة (سورى) ـ صلاح الدين البيطار وزيرا للإرشاد القومى (سورى) ـ أمين النافورى وزيرا للمواصلات (سورى) ـ بشير العظمة وزيرا للصحة (سورى) ـ أحمد حسن الباقورى وزيرا للأوقاف ـ أحمد عبدالكريم وزيرا للشئون البلدية والقروية (سورى) ـ أحمد عبده الشرباصى وزيرا للأشغال ـ عزيز صدقى وزيرا للصناعة ـ كمال رمزى ستينو وزيرا للتموين ـ على صبرى وزير دولة برئاسة الجمهورية ـ فاخر الكيالى وزير دولة (سورى). وزراء تنفيذيين للإقليم المصرى : أحمد حسن وزيرا للعدل ـ عباس رضوان وزيرا للداخلية ـ أحمد نجيب هاشم وزيرا للتربية والتعليم ـ توفيق عبدالفتاح وزيرا للشئون الاجتماعية ـ حسن عباس زكى وزيرا للاقتصاد ـ أحمد المحروقى وزيرا للزراعة ـ حسن البغدادى وزيرا للإصلاح الزراعى ـ حسن صلاح الدين وزيرا للخزانة ـ ثروت عكاشة وزيرا للإرشاد القومى ـ مصطفى خليل وزيرا للمواصلات ـ محمد محمود نصار وزيرا للصحة ـ محمد أبونصير وزيرا للشئون البلدية والقروية ـ موسى عرفة وزيرا للأشغال – فتحى رزق وزيرا للصناعة.

وفى الإقليم السورى نورالدين كحالة وزيرا للتخطيط بالنيابة ـ نهاد القاسم وزيرا للعدل ـ عبدالحميد السراج وزيرا للداخلية ـ أمجد الطرابلسى وزيرا للتربية والتعليم ـ عبدالغنى قنوت وزيرا للشئون الاجتماعية ـ خليل كلاس وزيرا للاقتصاد ـ أحمد الحاج يونس وزيرا للزراعة ـ عبدالوهاب حومد وزيرا للخزانة ـ رياض المالكى وزيرا للإرشاد القومى ـ محمد العالم وزيرا للمواصلات ـ شوكت القنواتى وزيرا للصحة ـ طعمة العودة الله وزيرا للشئون البلدية والقروية ـ

نور الدين كحالة وزيرا للأشغال وجيه السمان وزيرا للصناعة كما عين نواب وزراء حسين ذوالفقار ـ صبرى وفريد زين الدين (سورى) نواب لوزير الخارجية وقد روعي في تشكيل الوزارة الجديدة توافر ما يلى:ـ

الثلاث نواب رئيس الجمهورية منهم اثنين مصريين هم عبداللطيف بغدادى وعبدالحكيم عامر وثالث سورى هو أكرم الحورانى وروعى أن يشغل كل نائب منهم إحدى الوزارات المركزية حتى يتم القضاء على إشاعة أن نواب رئيس الجمهورية بدون عمل وذلك إضافة لما يبحثونه من أمور الإقليمين فى اجتماعات مجلس الوزراء المركزى أو مجلس الوزراء التنفيذى من الإقليمين كما تشكلت الوزارة المركزية من وزراء سوريين ومصريين لكى يشرفوا على سير الأمور فى الإقليمين بحيث يتمكنوا من الإسراع فى عملية الدمج بين الإقليمين وكذلك التخطيط ومتابعة تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية للإقليمين كما لوحظ أن يكون وزارة تنفيذية كاملة فى كل إقليم حتى لا يحدث أى فراغ فى الإقليم السورى مما يمكن الوزراة فى الإقليم السورى من إصدار القرارات اللازمة فورا وحتى لا تخرج إشاعات بأن السوريين لا يجدون فى دمشق مسئولين للرجوع إليهم فى تسهيل أمورهم كما تم تعيين وزيرين جديدين من قيادات الكتل فى الجيش السورى حسب ما هو متفق عليه عند بحث أمور الوحدة ولذلك نعين السادة عبدالغنى قنوت وهو بعثى وزيرا للشئون الاجتماعية وطعمة العودة الله وهو من أصدقاء كتلة النافورى وزيرا للشئون البلدية والقروية ولكى يكون هناك تعاون كامل بينه وبين صديقه أحمد عبدالكريم الوزير المركزى كما تم تعيين مصطفى حمدون بعثى وزيرا للإصلاح الزراعى بدلا من وزارة الشئون البلدية والقروية حيث أن البعثيين كانوا دائما ينادون بإصدار قانون الإصلاح الزراعى ولم يسلم هذا التشكيل من هجوم المتربصين بالوحدة بأن عدد الوزراء كبير جدا فكيف يمكن التفاهم بينهم ناسين أن كل إقليم أصبح فيه وزيرا مقيما فى كل أنشطة الحكم لكى يتم تيسير الأمور فيه وللقضاء على الانتقادات التى كانت توجه بأن الوزراء كانوا بالقاهرة بعيدا عن الجماهير السورية التى كانت لا تجد مسئولا تلجأ إليه لقضاء مصالحها.

أما الانتقادات التى وجهها أعداء الوحدة بعد ذلك منهم بعض الوزراء المركزيين بأنهم لا يجدون عملا من أمثال السيدين أمين النافورى وأحمد عبدالكريم اللذان كانا دائمى الانتقادات للوحدة لأنهم لا يجدون ما يعملون بخلاف زملائهم السوريين فمن الذى منعهم من ذلك وإذا كان كلامهم صحيحا فكيف يستقيم ما يقوله أحمد عبدالكريم من أنه لا يجد

عملا كما قال فى مذكراته وهو فى نفس المذكرات يقول أنه قدم خطة كبيرة لمشروعات الوزارات التى يشرف عليها وهى البلدية والقروية فى الإقليمين وأن مجلس الوزراء عندما بحث خطة هذه الوزارة فضل بحث خطة الوزير التنفيذى المصرى فكيف يقدم وزيرا مركزيا مسئولا خطة عن الوزارة التى يشرف عليها وهو لا يعلم شيئا ولا يعرف عنها شيئا وخصوصا وأنه يقدمها عن الإقليم المصرى والسورى وكيف لا يعرف شيئا عن الإقليم السورى ووزير الوزارة التى يشرف عليها صديقه طعمه العودة الله فهذا يدل على أنه يريد إلصاق التهم بأن هناك تفرقة بين المصرى والسورى كما دأب على ذلك هو وزميله أمين النافورى منذ قيام الوحدة.

ويذكرنى هذا الوضع بما قاله الرئيس عبدالسلام عارف عندما حضر على رأس الوفد العراقى الذى جاء لمقابلة الرئيس عبدالناصر بعد قيام الثورة العراقية وقال له أن الوزير أمين النافورى الذى أرسلتموه إلينا بعد قيام الثورة فى العراق ليعرف متطلباتنا قال لى (اوعو تغلطوا وتطلبوا الوحدة مع مصر زى ما احنا غلطنا فى سوريا) ولم يكن قد مضى على قيام الوحدة بين مصر وسوريا أكثر من شهر واحد ولم يكن من الممكن أن يحدث فى الشهر طبعا أى شيء يجعل هناك تفرقة بين المصرى والسورى أو أى أثر يدعو للسخط على الوحدة وكما يمكن أن ندلل على ما تخفيه نفس الوزير أحمد عبدالكريم ومهاجمته للوحدة كلما تحين له الفرصة نتذكر فى مذكراته أنه سأل بعض رجال الأعمال السوريين بعد استقالة الوزراء البعثيين من الوزارة فقد قال لهم بالنص الوزير أحمد عبدالكريم ما رأيكم فى استقالة الوزراء المركزيين السوريين فرد عليه أحد رجال الأعمال هل تريد الحقيقة لقد تخلصنا من شر الاشتراكيين وأعاد عبدالناصر الطمأنينة إلى قلوبنا فقال له الوزير أحمد عبدالكريم ولكن ما رأيكم فى طريقة تطبيق الوحدة وتسلط المصريين على الشعب السورى وتسكعكم على مكاتب الموظفين المصريين بالقاهرة أيام وليالى لتلبية طلباتكم بعد أن كنتم تحلونها بسهولة فى دمشق».

كل هذا حدث بعد تشكيل وزارة تنفيذية فى سوريا ووجود وزراء مقيمين فى دمشق وهذا يوضح أن كل الأمور السورية كانت تحل فيها وهذا يوضح أن التشكيك فى الوحدة والإشاعة التى يتناقلها بعض المعادين للوحدة هى خطة مدروسة لتفكيك الوحدة ولا أساس لها من الواقع ويشجعها أمثال الوزير أحمد عبدالكريم والوزير أمين النافورى كما أذكر أنه فى ٥٨/٨/٢٧ صدر قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى وينص على ما يأتى:

١ – لا يجوز لأى شخص أن يملك من الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتار أى ٣٢٠ فداناً تقريبا ومن الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار أى حوالى ١٢٠٠ فداناً تقريبا أو ما يعادل هذه النسب من النوعين كما نص القانون بأن يترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار ما يرغبه من النوعين.

٢ – إضافة للحد الأعلى المنصوص عليه فى المادة الأولى يحق للمالك أن يتنازل لكل من زوجته وأولاده عن مساحة لا تتجاوز ٤٠ هكتار من الأرض المروية أى ١٦٠ فداناً تقريبا و١٦٠ هكتار من الأرض البعلية أى ٦٤٠ فداناً تقريبا كما تنص المادة ٧ من هذا القانون انه خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون.

(أ) يجوز للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تملك أكثر من الحد الأعلى المنصوص عنه فى الأراضى التى استصلحتها لبيعها وذلك وفق القوانين والأنظمة القائمة.

(ب) يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تمتلك مساحات من الأراضى الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريا للاستغلال الصناعى.

وكان لصدور هذا القانون رنة فرح كبيرة لدى الفلاحين الذين كانوا يزرعون هذه الأراضى ويتطلعون لامتلاك جزء منها كما كان موضع نقد من كبار الملاك الذين ينطبق عليهم هذا القانون رغم أنه ترك لهم مساحة كبيرة من الأراضى تدر دخلا كبيرا ورغم أن فيه مزايا كبيرة للملاك فى سوريا مقارنة بمن انطبق عليهم هذا القانون فى مصر حيث احتفظ السوريون بمساحات كبيرة للملاك وزوجاتهم وأبنائهم كما أنه أيضا شجع الشركات والجمعيات التعاونية على استصلاح الأراضى للسماح لهم بامتلاك مساحات غير محدودة وبيعها كما سمح للشركات الصناعية التى تعتمد فى صناعتها على الإنتاج الزراعى فى امتلاك مساحات غير محدودة من الأراضى الزراعية اللازمة لإنتاجها وقد تم أيضا إصدار القرارات بتوزيع الأراضى الزراعية التى تملكها الدولة على مزارعيها أيضا وطبعا أخذ كبار الملاك يهاجمون هذا القانون رغم أنه كان مطلبا من مطالب الإصلاح الزراعى والإصلاح الاقتصادى فى سوريا قبل الوحدة ولو نظرنا إلى مساحة الحد الأقصى المسموح به فى سوريا نلاحظ أن القانون فرق بين الوضع فى الملكية الزراعية فى سوريا فأعطاه ميزة كبيرة عن نظيره فى مصر ولكن للأسف فإن كثيرا من الشكاوى صدرت من كبار الملاك لتعسف الوزير البعثى مصطفى حمدون عندما تولى وزارة الإصلاح الزراعى فهو عند تطبيقه لهذا القانون

كان يتعسف مع الملاك المنطبق عليهم القانون ويحرمهم من حق اختيار الأرض التى يختارون الاحتفاظ بها رغم أن القانون نص صراحة على إعطائهم هذا الحق.

واجتمعت أكثر من مرة مع الوزير مصطفى حمدون بحكم صداقتنا القديمة ورجوته إعطاء الملاك هذا الحق القانونى ولكنه لم يستجب فى جميع الأحوال مما عاد باللوم على الوحدة ومن تسلط البعثيين على الحكم ولما لم أصل مع الأخ مصطفى حمدون إلى تصحيح لهذا الوضع أخطرت الرئيس عبدالناصر الذى تدارس الأمر معه ثم أصدر أمرا بإلغاء هذه التصرفات مما جعل فى نفوس البعثيين أشياء نتيجة ما أمر به الرئيس من تصحيح للأوضاع حسب ما يقرره القانون

وبعد تشكيل الوزارة المركزية والوزارتين التنفيذيتين بفترة بسيطة بدأ الرأى العام السورى يطالب بإرسال نائب رئيس الجمهورية عبداللطيف البغدادى إلى سوريا لما اشتهر عنه فى سوريا أنه يقوم بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة بسرعة عندما قام بذلك فى إنشاء كورنيش النيل فى القاهرة وما قام به من إنشاء المنازل والمنشآت اللازمة فى بورسعيد بعد هدمها بواسطة الطائرات فى حرب ٥٦ وقد نقلت ذلك للرئيس عبدالناصر فقام الرئيس بإرسال لجنة مكونة من نائب رئيس الجمهورية عبداللطيف البغدادى للإشراف على الإسراع فى تنفيذ الإنشاءات المطلوبة ومنها إنشاء مدينة دمشق الجديدة وقد اجتمع مع الوزير طعمة الذى طلب منه لكى يتم التنفيذ بسرعة لا بد من إرسال شركات مقاولات من مصر وفعلا أرسلت شركة المقاولين العرب وغيرها من الشركات وبدأ النشاط فعلا يدب فى المنشآت كما طلب الوزير طعمة إرسال وكيل وزارة مختص بالشئون البلدية والقروية ليساعده فى العمل بوزارته ولكنى قابلته ورجوته عدم طلب ذلك حتى نقضى على إشاعة التسلط المصرى ولكنه أصر على ذلك وأقنع البغدادى بذلك وحيث أنه زادت الشكوى من تصرفات عبدالحميد السراج وزيادة الاعتقالات التى يقوم بها رجال الأمن فقد تم إرسال زكريا محيى الدين مع البغدادى ليتفاهم مع السراج فى هذا الموضوع ويحاول الإقلال من شكاوى الناس من جهاز الأمن وأما نائب الرئيس وعضو اللجنة السيد أكرم الحورانى فقد تم إرساله ليبحث موضوع الهجوم الذى يقوم به بعض المغرضين ضد الوحدة وأن يعمل على تلافى ذلك وكذلك لكى يقضى على ما كانوا يثيرونه عندما يحضر مسئول مصرى لتسهيل بعض الأمور فى سوريا فيقولون هل لا يوجد مسئول سورى قادر على القيام بذلك وخصوصا وأن بعض الهجوم كان يصدر من البعثيين أنفسهم.

وأثناء وجود البغدادى قام بعدة اجتماعات مع الوزراء التنفيذيين وقد قامت الوزارة التنفيذية فى سوريا بعدة إجراءات لتحسين الاقتصاد القومى منها إنشاء البنك الصناعى لتشجيع الصناعة وضمان رءوس الأموال الأجنبية لتشجيع الاستثمار فى سوريا كما تم إصدار قانون بإعفاء المنتجات الصناعية التى منشأها الإقليم السورى من الجمارك وبذلك زادت الصادرات الصناعية من سوريا وكذلك منع استيراد الخامات والمنتجات المصنعة التى يوجد مثيل لها فى سوريا مع تثبيت الأسعار لبعض المنتجات اللازمة للاستهلاك أو اللازمة للصناعة أو الزراعة مما زاد فى النشاط الصناعى والإنتاجى فى السوق السورية».

كانت دولة الوحدة تكتسب الأنصار يوما بعد يوم، وتلمس قلوب ومشاعر المواطن البسيط سواء فى مصر أو فى سوريا، لكن الشيوعيين فى سوريا كانوا لا يزالون على موقفهم الرافض لمبدأ الوحدة.

كان الحزب الشيوعى فى سوريا برئاسة خالد بكداش من أقوى الأحزاب الشيوعية فى المنطقة وأكثرها تنظيما وكان حزب معترف به فى سوريا وكان خالد بكداش عضوا فى المجلس النيابى السورى قبل الوحدة وأثناء إجراءات الوحدة بين مصر وسوريا رفض خالد بكداش حضور جلسة المجلس النيابى السورى للتصويت على الوحدة كما رفض الموافقة على حل الحزب الشيوعى.

وقد اجتمعت به مدة طويلة لمحاولة إقناعه بفائدة الوحدة وإنها ستكون قوة ضد الدول الاستعمارية فى المنطقة ولكنه لم يقتنع وسافر إلى إحدى الدول الاشتراكية فى وسط أوروبا وبعد أن قامت الثورة العراقية وقيام عبدالكريم قاسم بالتخلص من عبدالسلام عارف وإيداعه السجن قام عبدالكريم قاسم بالانفراد بحكم العراق مستندا إلى الحزب الشيوعى فى العراق وسانده الشيوعيون فى المنطقة سواء فى مصر أو سوريا وغيرهم من البلاد العربية وأخذوا يكتبون فى صحفهم ومنشوراتهم مهاجمين الوحدة ومشيدين بعبدالكريم قاسم والنظام فى العراق ووصل الأمر إلى قيام خوروشوف رئيس الاتحاد السوفييتى بمهاجمة الوحدة السورية - المصرية فقام الرئيس عبدالناصر بالرد عليه بشدة وهاجم الشيوعيين والنظام الشيوعى فبدأ الشيوعيون فى النشاط فى مصر وسوريا وباقى البلدان العربية بحملة ضد مصر وضد الوحدة المصرية السورية مرددين نفس ما يردده أعداء الوحدة من الموالين للاستعمار وزادت قبضة الشيوعيين على الحكم فى العراق وضرب العناصر الوحدوية فيه وخصوصا البعثية بعد ثورة الشواف ابن مفتى بغداد فى ٨ مارس فى الموصل ضد نظام عبدالكريم قاسم والتى أخمدها

عبدالكريم قاسم بوحشية ويضرب الموصل بالمدافع والطائرات مما نتج عنه هروب كثير من الوطنيين العراقيين إلى سوريا ومصر.

وفى ذلك الوقت صدر بيان للحكومة العراقية أفاد بأن عدد شهداء ثورة الشواف بلغ ٢٤٢٦ قتيلا أما عدد الجرحى فقد تجاوز الألف .

❑❑

وسط هذا الجو المشحون بالقلق والاضطرابات جرى تشكيل الاتحاد القومى السورى! فى أول شهر مارس ٥٩ أجريت الانتخابات لتشكيل الاتحاد القومى الذى تم السماح لكل من يرغب من المواطنين بالانضمام إليه فى كل إقليم بصرف النظر عن الأحزاب التى كانوا ينتمون إليها فى السابق وذلك حسب ما تم الاتفاق عليه عند بحث موضوع الوحدة وحل الأحزاب وتشكيل تنظيم سياسى واحد يضم جميع المواطنين بصرف النظر عن أحزابهم ولم يتم الاعتراض على أحد يريد الانضمام إليه إلا الشيوعيين باعتبارهم رافضين لحل حزبهم ومعارضين للوحدة أساسا وبعد أن انتهت إجراءات انتخابات الاتحاد القومى فى جميع المستويات هاجم البعثيون هذه الانتخابات لأن بعض قياداتهم لم ينجحوا فى هذه الانتخابات كما أنه لم ينجح من البعثيين فى المستويات المختلفة إلا عددا محدودا وهاجموا عبدالحميد السراج وزير الداخلية واتهموه بأنه كان السبب فى ذلك ومن هنا بدأت العلاقات تسوء بين الحكم وبين البعثيين الذين بدأوا يهاجمون حكومة الوحدة بل وصل الأمر إلى مطالبة بعض قيادات حزب البعث أن ينسحب وزرائهم من الحكومة، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك!

لقد كان حزب البعث أكثر الأحزاب السورية فى برنامجه قريباً من أهداف الثورة فى مصر وكانت هناك لقاءات بين قيادات البعث فى جميع الأقطار العربية وبين عبدالناصر قبل الوحدة وعندما تم بحث موضوع الوحدة بين مصر وسوريا كان البعثيون من أشد المؤيدين لهذه الوحدة وبعد أن تمت الوحدة كان البعثيون يأملون أن يكون اعتماد عبدالناصر عليهم اعتمادا كليا فى حكم سوريا وأن تكون غالبية الوزارت الأساسية فى أيديهم ولكن عبدالناصر رغم علاقته الطيبة والقديمة معهم رأى أن الوحدة تمت بالاتفاق مع جميع الأحزاب والفئات السياسية فى سوريا ما عدا الشيوعيين وأن الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية قد تم بمعرفة الشعب السورى بجميع فئاته وأحزابه ولذلك فمن الواجب عليه أن تكون الوزارة من جميع الاتجاهات والأحزاب وحاول البعثيون السيطرة على الحكم فى سوريا فى أول الوحدة

كما سبق أن ذكرت وما قاله لى أكرم الحورانى (اتركوا لنا الحكم فى سوريا ونحن أدرى به) لكن عبدالناصر كان يؤمن بأن الوحدة تمت بموافقة وتأييد جميع السوريين سواء بعثيين أو غير بعثيين ولذلك فإنه يعتبر نفسه مسئولا ومنحازا إلى كل السوريين وليس إلى البعثيين فقط مهما كانوا أقرب إليه في برنامجهم من غيرهم كما أنه كان يؤكد أن الوزارة فى سوريا يجب أن تكون وزارة قومية وليست وزارة ينفرد بأغلبيتها حزب البعث رغم قربه من الثورة.

كان هذا أول خلاف بينه وبين البعثيين ومن الناحية الشخصية فإن تشكيل أول وزارة فى عهد الوحدة شغل فيها أكرم الحورانى منصب نائب رئيس الجمهورية وكذلك صبرى العسلى وكان دائما على خلاف بسبب محاولة أكرم الحورانى الانفراد بالسلطة وكان الرئيس عبدالناصر يناصر صبرى العسلى فيما يجد أنه له حق فيه كما أن صلاح البيطار قد تعين فى أول وزارة للوحدة فى منصب وزير دولة وكان يطمع فى أن يكون وزيرا للخارجية باعتباره أكثر قربا وصلة مع عبدالناصر وكان عبدالناصر يهدف من تعيينه وزير دولة أن يكون قريبا منه يكلفه بأى عمل سياسى فى الداخل أو الخارج ومع ذلك فلما بلغه أن صلاح البيطار كان يرغب فى شغل منصب محدد السلطات فعينه فى الوزارة الثانية والتى تألفت فى أكتوبر ٥٨ وزيرا للإرشاد القومى وهى من الوزارات الهامة التى تعمل على ترسيخ مبادىء الثورة لدى شعب الجمهورية العربية المتحدة خاصة لدى الجماهير العربية عامة كما أن عبدالناصر كان قد ألغى قرارات زيادة الجمارك التى فرضها الوزير البعثى خليل كلاس عندما كان وزيرا للاقتصاد فى الوزارة الأولى كما أصدر تعليماته للوزير البعثى مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعى بعدم تجاوز القانون الذى يتيح لمالك الأرض حرية اختيار الأرض التى يحتفظ بها حسب قانون الإصلاح الزراعى والذى كان الوزير حمدون يمنعه من ذلك.

وعندما تعين أكرم الحورانى نائبا لرئيس الجمهورية فى الوزارة الثانية التى تألفت فى أكتوبر ٥٨ ومقره القاهرة فكان دائم الشكوى من ذلك لأنه كان يريد أن يكون مقره سوريا لكى يتمكن من السيطرة على الأمور فيها وأخذ يشكو من أنه لا يشارك فى الحكم.

عندما تمت انتخابات الاتحاد القومى وكان عدد الناجحين من البعثيين ليس بالعدد الذى يأمله البعثيون واعتقدوا بأن عبدالحميد السراج تسبب فى عدم نجاحهم وشكوا للرئيس عبدالناصر من ذلك فقام ببحث هذه الشكوى مع السراج الذى أثبت أن هذا غير صحيح ولما لم يؤاخذ عبدالناصر السراج بسبب شكواهم أخذوا يشيعون بأنهم بعيدين عن مركز إصدار القرارات وبخصوص نتيجة الانتخابات يحضرنى ما حدث قبل الوحدة حيث جرت انتخابات

المجالس البلدية فى سوريا ولم يحصل البعثيون على العدد الذى كانوا يأملونه منها وقاموا أيضا بمهاجمة نتيجة الانتخابات وبعد ذلك بدأ البعثيون فى مباشرة الاجتماعات الحزبية رغم موافقتهم على حل الحزب ولقد لفت عبدالناصر نظرهم لذلك لأنهم بتصرفهم هذا يدعون باقى الأحزاب للتصرف مثلهم وهذا يخالف المبدأ الذى وافقت عليه جميع الأحزاب عند الاتفاق على الوحدة وهو حل الأحزاب وأن يكون النشاط السياسى من داخل الاتحاد القومى.

وفى يوم ٥٩/١٢/٢٣ ذهب أكرم الحورانى وصلاح البيطار فى نفس القطار مع الرئيس إلى بور سعيد لإحياء ذكرى الجلاء عن بورسعيد وتناولوا الغذاء معه هناك وعادوا فى معيته إلى القاهرة.

ولكنهم فى صباح يوم ٥٩/١٢/٢٤ وهو اليوم التالى أرسلوا إليه خطابات استقالاتهم من الحكومة ثم تلاهم الوزيران مصطفى حمدون وعبدالغنى قنوت وهم من البعثيين علما بأنهم طوال الرحلة إلى بورسعيد والعودة لم يفاتحوا الرئيس فى شىء من ذلك.

وفى يوم ٥٩/١٢/٢٤ طلبنى المشير عبدالحكيم عامر الذى كان موجودا فى سوريا ومعى اللواء جمال فيصل قائد الجيش الأول لمقابلته وأخطرنا باستقالة البعثيين وتناقشنا فى رد فعل ذلك على الضباط البعثيين فى الجيش وبعد النقاش اتفقنا على ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة ومنها:

١ - نقل بعض الضباط من القياديين البعثيين إلى وظائف مدنية ومنها وزارة الخارجية.

٢ - ندب البعض الآخر منهم إلى الجيش المصرى بالقاهرة.

٣ - نقل بعض الضباط البعثيين من وحداتهم إلى وحدات أخرى فى الجيش السورى حتى لا يكون لهم السيطرة على أى وحدة عسكرية وطلبنا من المشير عبدالحكيم عامر ومن الرئيس عبدالناصر عدم الإعلان عن قبول الاستقالات إلا بعد مضى يومين يكون قد تم فيها إجراء هذه التنقلات وهذه التعيينات كما طلبت من المشير عامر أن ألتقى بالسيد ميشيل عفلق زعيم حزب البعث وأبحث معه موضوع الاستقالات وأسبابها وتأثير ذلك على الوحدة وعلى مبادىء البعث فى كل الأقطار العربية.

تمت مقابلتى للأستاذ / ميشيل عفلق فى نفس اليوم وبحثت معه هذه الاستقالات وتطوراتها وتأثيرها على الوحدة فأخطرنى أنه لا يعرف شيئا عنها ولا يقرها.

عندئذ طلبت منه بحث الأمر مع المشير عامر فى نفس الليلة لأن الأمر عاجل ووافقنى على ذلك واتصلت بالمشير عامر وتحدد موعد المقابلة فى الساعة التاسعة مساء فى نفس اليوم ولكن فى نفس الموعد لم يحضر الأستاذ ميشيل عفلق وترك سوريا كلها إلى لبنان.

وعندئذ اتضح لنا أن استقالة البعثيين أمر مدبر مع ميشيل عفلق وقيادة حزب البعث فقمت مع الفريق جمال فيصل بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه للسيطرة على الجيش وتنفيذ حركة التنقلات التى اتفقنا عليها بخصوص الضباط البعثيين كما قمنا بإخطار باقى الضباط فى الجيش السورى غير البعثيين بما حدث من البعثيين وطلبنا منهم أن يبقوا فى وحداتهم ليلا ونهارا حتى يتم تنفيذ حركة التنقلات بين البعثيين وعدم تمكين الضباط البعثيين من السيطرة على أى وحدة وبذلك لم يتم أى رد فعل لاستقالة الوزراء البعثيين فى وسط الجيش.

وبعد أن تم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بخصوص تأمين الجيش من الضباط البعثيين أعلنت استقالة الوزراء البعثيين وكان لاستقالة الوزراء البعثيين من الحكومة ردود فعل متباينة فالعناصر الوطنية الوحدوية غير البعثية كالقوميين العرب وخلافهم سادتهم الخشية على الوحدة لأنهم وبحق كانوا يعتبرون البعثيين من أعمدة الوحدة حسب دعوتهم وبرنامجهم فى العالم العربى وأخذوا يتسائلون عن السبب فكان من اللازم توضيح الأسباب لهم بواسطة اجتماعات تمت معهم وبواسطة المقالات التى نشرتها الصحافة فهاجموا القيادات البعثية هجوما شديدا لأنهم ضحوا بالوحدة التى هى أساس مبدأهم فى العالم العربى فى سبيل سلطات شخصية يريدونها لأنفسهم.

أما البعثيون أنفسهم فقد انقسموا على أنفسهم فى سوريا فمنهم الذين لم يكونوا راضين عن حل الحزب أصلا فقد سادتهم الشماتة فيمن استقالوا منهم ومنهم الذين يعتبرون الوحدة العربية هى الأغلى مبدأ ويجب التشبث بها وعدم التفريط فيها لأى سبب من الأسباب ولذلك فقد هاجموا المستقيلين ولم يرضوا عن استقالاتهم ومنهم الذين كانوا يبنون الآمال على سيادة الحزب فى العمل السياسى فى ظل الوحدة ولما لم يحدث ذلك كانوا لا يهاجمون الوحدة ولكن وقفوا متفرجين بعيدا عن العمل السياسى خصوصا الذين لم ينجحوا منهم فى الانتخابات بالاتحاد القومى أما البعثيون فى باقى البلاد العربية فقد سادهم الانزعاج ولم يوافقوا على تصرف قيادة البعث فى سوريا وأما الفئات اليمينية والرأسمالية والإخوان المسلمين والشيوعيين فقد سادتهم الفرحة للتخلص من البعثيين لأنهم على النقيض منهم فى اتجاهاتهم السياسية والاقتصادية ومن الغريب أن الاستعمار وأذنابه فى المنطقة قد تلاقوا مع الشيوعيين

فى فرحتهم بالخلاص من البعثيين لأن فى ذلك إضعاف للدولة العربية المتحدة الوليدة تمشيا مع مبدأهم فى التخلص من الوحدة التى تعمل على القضاء على أهداف الاستعمار وأعوانه فى المنطقة أما الشيوعيون فكانوا ضد القوميات عموما أما باقى أغلبية الشعب السورى فلم يكن يهمه أكثر من ضرورة رأب الصدع بسرعة والعمل على الحفاظ على وحدة الشعبين المصرى والسورى ومما يثبت صحة مقولتى أن أكرم الحورانى وصلاح البيطار ضحوا بالوحدة التى هى عماد برنامج حزب البعث فى سبيل أهداف شخصية كما بينت موقفهم فى تأييد قيادات الانفصال الذى ضرب أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث ووقوفهم بجانب هذه القيادات الانفصالية وبعد أن فشلوا فى الحصول على أى مغنم بعد الانفصال عادوا ولاموا أنفسهم وحضروا وقابلوا عبدالناصر بعد الانقلاب البعثى فى سوريا والعراق طالبين الوحدة مرة أخرى معترفين بخطأهم بل أن جريمة الاستقالة هذه التى أدت إلى الانفصال كانت سببا فى انشقاقات كثيرة حدثت داخل حزب البعث بل أن زعماء الانفصال منهم خرجوا من سوريا ولم يسمح لهم بالعودة لسوريا وكان لهذا كله أثر كبير فى زيادة الهجوم على الحكم فى ظل الوحدة وعادت تظهر بقوة نغمة السيطرة المصرية لاشتراك البعثيين فى ترديدها وقد قابل ذلك عبدالحميد السراج بزيادة قبضته الثقيلة على الشارع السياسى.

وبحكم ماضى السراج فى قيادة الشعبة الثانية بالمخابرات وتعامله مع المؤامرات ضد سوريا فقد كان لا يميل كثيرا إلى مقاومة هذا التيار المضاد بواسطة تنشيط العمل السياسى المؤيد للوحدة والمقاوم لأعدائها بل كان رد فعله هو زيادة الاعتقالات ومراقبة السياسيين وتصرفاتهم مما أعطى الفرصة ليستغل المعارضون ذلك بالقول بأن الحكم أصبح حكما بوليسيا وانتشرت الإشاعات عن أعداد غير حقيقية من المقبوض عليهم ولذلك قابلت عبدالحميد السراج وحاولت إقناعه بتخفيف هذا الأسلوب وزيادة تنشيط العمل السياسى لمقاومة التيار المعارض بدلا من الأسلوب البوليسى لكنه لم يقتنع وأحب هنا أن أناقش ما إدعاه الوزراء البعثييون من انهم استقالوا لأنهم لم يكونوا مشاركين فى الحكم وكيف مع أن جموع الشعب السورى كانت تردد بأن الحكم واقع تحت نفوذ البعثيين وسنحاول مناقشة شكوى كل منهم بأنها استقالة لعدم مشاركتهم فى الحكم فبالنسبة للسيد أكرم الحورانى أقول له ما يلى:

فى بدأ احتفالات إقامة الوحدة وأثناء طواف الرئيس عبدالناصر وأنت معه بالمدن السورية وفى مدينة حلب بالذات ألم يسألك عن رأيك فى العديد من الأمور حتى التفاصيل البسيطة مثل شكل علم الوحدة ونشيدها وإنك اقترحت عليه شكل علم الوحدة الذى يتكون من

الأبيض والأسود والأحمر وأنه أخذ برأيك وأصدر قراره بذلك ثم أقول له عندما طلبت منه وهو موجود فى سوريا أثناء احتفالات الوحدة أن يحدد طريقة العمل لإصدار القوانين وأن عبدالناصر أصدر أوامره بأن ترسل مشروعات القوانين التى يرى الوزراء إصدارها إلى نواب الرئيس كل فى حدود اختصاصه ومنهم أنت طبعا فيقوم نواب الرئيس بدراستها ثم ترسل إلى الرئيس بعد موافقة النواب عليها لإصدارها وهل بعد هذا تقول أنه لم يكن يأخذ رأيك ويشاركك فى الحكم.

كما أقول له ألم تعترف بنفسك بأنه أخذ رأيك عندما قرر تشكيل الوزارات التنفيذية والمركزية فى مصر وسوريا وأنه أرسل فى طلبك لتحضر من دمشق إلى القاهرة ليأخذ رأيك فى تشكيل هذه الوزارات.

ثم أقول له ألم يأخذ رأيك فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى وأنك كنت تستعجل إصداره.

ثم أقول له عندما شكلت الوزارة المركزية ألم يتم تعيينك نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للعدل فهل وزير العدل ليست له سلطات.

ثم أقول له من الذى كان يشرف على أول وزارة تألفت فى سوريا بعد الوحدة وكان الوزراء يقيمون فى سوريا وهو يقيم فى سوريا معهم ولماذا كانت شكوى السيد صبرى العسلى نائب رئيس الجمهورية من أن السيد أكرم الحورانى ينفرد بالاجتماع بالوزراء والانفراد معهم بالقرارات دون استشارته مما دعانى للتدخل للتوفيق بينك وبينه ولقد اعترف الأستاذ أكرم الحورانى فى مذكراته بأنه كان يرأس اجتماعات الوزارة التنفيذية عندما أعيد تشكيل الوزارة بوزارة مركزية وأخرى تنفيذية للإقليم السورى وأخرى للإقليم المصرى وألم تجتمع الوزارة المركزية برئاسة الرئيس عبدالناصر وبحضور الحورانى عدة مرات لبحث أمور الدولة ومنها خطة الدولة التى أصر عبدالناصر على أن يأخذ رأيهم فيها وغيرها من أمور الدولة حتى تاريخ استقالتهم وهى مدة سنتين تقريبا حتى يدعى أنه لم يكن مشاركا فى الحكم وما الذى كانت تبحثه هذه الوزارات فى الاجتماعات إذا لم تكن أمور الحكم ومن الذى يمنع الوزراء البعثيين من إبداء رأيهم كيف يشاءون فى هذه الاجتماعات وهل طلب الحورانى من الرئيس عبدالناصر مقابلته ليبحث معه أى أمر من أمور الدولة ورفض مقابلته حتى يدعى هذا الإدعاء.

أما الأخ صلاح البيطار فقد عينه الرئيس عبدالناصر فى أول وزارة للوحدة وزير دولة ليكون قريبا منه ويكلفه بكل الأمور السياسية وخاصة العلاقة بينه وبين البلاد العربية الأخرى لثقته فى توجهه العربى وعلاقته الطيبة بالأحزاب والتجمعات السياسية فى البلاد العربية الأخرى أليس هذا عملا أساسيا وثقة لا حدود لها وفى التعديل الوزارى الذى تم فى ٢٧ أكتوبر ٥٨ تم تعيين السيد صلاح البيطار وزيرا للإرشاد القومى فى الوزارة المركزية شاملا اختصاص الإقليمين السورى والمصرى ولم يكن معه أى وزير آخر فهل وزارة الإرشاد القومى التى كانت مسئوليتها نشر الدعوة والإرشاد لمبادىء الجمهورية داخليا وخارجيا والرد على افتراءات المعارضين لها فى الداخل والخارج ومنهم الدول الاستعمارية والإشراف على وسائل الإعلام من مقروءة ومرئية ومسموعة أليس هذا عملا مهما بل أساسيا ومشاركة قوية فى الحكم وهل وزير بهذه الصلاحيات الهامة لم يكن يتصل ويقابل الرئيس عبدالناصر فى أى وقت يطلبه ومع ذلك أنه لم يكن مشاركا فى الحكم.

□ أما السيد مصطفى حمدون الذى تولى وزارة الإصلاح الزراعى وهى من أهم الوزارات لتنفيذ مبدأ من مبادىء الثورة ومن مبادىء حزب البعث والذى ألحوا فى سرعة تطبيقه فى سوريا أيضا ألم يكن مشاركا فى الحكم فمن الذى كان إذن ينفذ قانون الإصلاح الزراعى ويستولى على الأرض من كبار الملاك الذين شملهم القانون ومن الذى أتم توزيعها على المعدمين ومن الذى كان يشكو الملاك من تطبيقه التعسفى لقانون الإصلاح الزراعى ألم يكن هذا اشتراكا فى الحكم وفى تطبيق مبدأ أساسى من مبادىء الثورة وفى نفس الوقت من مبادىء حزب البعث الذى هو من قادته.

□ أمابالنسبة للسيد عبدالغنى قنوت ألم يكن وزيرا تنفيذيا للشئون الاجتماعية وهى وزارة من الوزارات المهمة المسئولة عن جميع الأنشطة الاجتماعية فى الإقليم السورى وكذلك الإشراف على تشكيل الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية مما يجعله وحزب البعث الذى كان ينتمى إليه قادرا على تشكيل هذه الجمعيات والمؤسسات بما يخدم مبادىء الثورة وحزب البعث فى نفس الوقت وبما فيه مصلحة الشعب السورى بأسره أليس فى هذا اشتراكا فعليا وأساسيا فى الحكم.

من كل هذا وبعد موقفهم المؤيد للانفصال وهدم الوحدة التى هى الركن الأساسى من مبادىء حزب البعث أحب أن أسألهم جميعا ألم يجتمع المجلس التنفيذى السورى بكامل هيئته ولو مرة واحدة منذ تشكيله حتى تاريخ استقالتهم وكذلك الوزارة بكامل هيئتها التنفيذية

والمركزية فى مدة تعيينهم فى هذه الوزارة وهى مدة تبلغ أكثر من سنة وتدارسوا فيها أمور دولة الوحدة وأبدى كل منهم وغيرهم رأيه فيها وألا يعتبر مشاركتهم فى هذه الاجتماعات مشاركة فى أمور الحكم وهل منعهم أحد من إثارة أى موضوع فى هذه الاجتماعات وبعد موقفهم المؤيد للانفصال وهدم الوحدة التى هى الركن الأساسى فى مبادىء حزب البعث يتضح لكل ذى عقل أن موقفهم هذا كان يرجع إلى رغبتهم فى تمكينهم من السيطرة على الحكم فى سوريا أو هدم المعبد على من فيه ويتضح هذا من اعترافهم بخطئهم عن اشتراكهم فى جريمة الانفصال وما حدث بعد ذلك من خلاف داخل حزب البعث مما دعا الذين أعادوا تشكيل حزب البعث من استبعاد المشاركين فى الانفصال من قيادته وإبعادهم من سوريا حتى وقتنا هذا.

❑❑

وبعد حوالى أسبوع من استقالة كل من «الحورانى والبيطار وحمدون وقنوت» عقد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعا مهما فى قصر القبة فى أول يناير ١٩٦٠ للوزراء المركزيين (مصريين وسوريين) وشرح الرئيس بإسهاب دوافع هذه الاستقالات وأنها لم تكن من أجل المصلحة العامة بل كانت لدوافع حزبية ضيقة!

كانت الأحداث تتوالى بشكل سريع لم يتوقعه أحد!

فى أواخر يناير عام ٦٠ علمت من المشير عامر أن أمين النافورى وأحمد عبدالكريم يصرون على الاستقالة ولنفس السبب الذى قاله البعثيون ومن الغريب أننا علمنا بعد ذلك أن الوزراء البعثيين كانوا قد اتفقوا مع ألد أعدائهم الوزير أمين النافورى والوزير أحمد عبدالكريم على الاستقالة فى نفس الوقت كما اعترف بذلك الوزير أحمد عبدالكريم فى مذكراته ولم يكن ذلك غريبا فأمين النافورى قد وافق على الوحدة بعد أن رأى الإجماع الكامل من مجلس القيادة عليها وهو نفسه الذى قال للسيد عبدالسلام عارف عندما قام بانقلاب فى العراق وعندما قابله بعد ثورة العراق وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا بشهر واحد وهو أنه نادم على موافقته على الوحدة بين مصر وسوريا رغم أن الوحدة لم يكن قد مضى عليها أكثر من شهر واحد وبمجرد علمي بذلك اتصلت بأصدقائهما العقيد جادو عزالدين وأحمد حنيدى والوزير طعمه العودة الله وهم من الوطنيين الوحدويين وأخطرتهم بما ينوياه النافورى وعبدالكريم من الاستقالة فاستنكروا منهما هذا التصرف واتصلوا بهما وحاولوا منعهما من

الاستقالة لأن فى ذلك ضرر كبير بالوحدة ومعناه انضمامهما لأعدائها ولكنهم لم يوفقوا فى إقناعهم وأصروا على الاستقالة وفى فبراير سنة ٦٠ قدم أمين النافورى وأحمد عبدالكريم استقالتهما من الوزارة وتم تعيين مكانهما الوزيرين جادو عزالدين وأحمد جنيدى وهما من أصدقاء الوزيرين المستقيلين ومع زيادة المخاطر من داخل الوحدة كان الخطر الخارجى يتربص بالوحدة، كما كان أعداؤها ينشطون.

نشط الاستعمار ضد الوحدة مستغلا إسرائيل لكى تعمل على تهديد سوريا عسكريا لكى يثبت للسوريين أن الوحدة مع مصر لن تحميهم من تهديدات إسرائيل وكنا نتوقع من اسرائيل هذا التصرف وتم عقد اجتماع بالقيادة السورية حضره الفريق جمال فيصل قائد الجيش وأنا كمعاون لقائد الجيش والعقيد أكرم ديرى رئيس الشعبة الثالثة (للعمليات) والعقيد جادو عزالدين قائد الجبهة السورية والعقيد محمد الاسلامبولى رئيس الشعبة الثانية (المخابرات) واتفقنا على خطط تبادلية لمقاومة أى هجوم إسرائيلى ومقابلة أى تهديد إسرائيلى على أى موقع من الجبهة والرد عليه بالقوة وبكل الأسلحة وفى عمق اسرائيل وكذلك اتفقنا مع القيادة العامة على أن أى هجوم إسرائيلى على أى موقع بالجبهة السورية سيقابله رد فعل قوى وحازم على الجبهتين المصرية والسورية معا وفى ٥٨/١٢/٣ حدث اعتداء اسرائيلى على قرية الدرياشية فى القطاع الأوسط من الحدود الإسرائيلية السورية فاتصلت بالعقيد جادو عزالدين الذى كان فى الجبهة لتنفيذ الخطة التى اتفقنا عليها بضرب إسرائيل بكل قوة واستنفرنا جميع القوات فقامت القوات السورية بفتح جميع أنواع النيران على القوات الإسرائيلية وبإشراك مدفعيتها وبالضرب على هذه المنطقة كلها من الجبهة الإسرائيلية وأثناء المعركة اتصل بى العقيد جادو ليطلعنى على تطور القتال واتفقت معه على تلقين اسرائيل درسا لن تنساه وطلبت منه ليس فقط ضرب المواقع الأمامية التى يصدر منها الاعتداء بل كذلك ضرب جميع المستعمرات الإسرائيلية الموجودة فى هذه المنطقة بكل ما لديه من أسلحة بما فيها المدفعية الميدانية ونتج عن ذلك حرق مستعمرتى كفر السلط وزبيد وتدمير مستودع ذخيرة إسرائيلى بتل أبو الريش وتدمير بطارية مدفعية بعيدة المدى خلف مستعمرة نجمة الصبح وتدمير تسع دبابات اسرائيلية أما الجيش السورى فكانت خسائره لا تكاد تذكر.

كان لهذا الرد الحاسم وقع الصاعقة على إسرائيل ورفعا كبيرا للروح المعنوية للجيش السورى وكذلك وفى ٦ فبراير ٥٩ والرئيس عبدالناصر فى سوريا ليحتفل مع الشعب السورى بعيد الوحدة أرادت اسرائيل أن تنتقم لنفسها مما خسرته فى معركة الدرياشة فاختارت الوقت

الذى كان فيه الرئيس عبدالناصر فى سوريا لكى تقوم بهجوم محضر ومدروس على الجبهة السورية لكى تثبت لسوريا أن مصر والرئيس عبدالناصر شخصيا موجود فى سوريا لن يحميها من ضربات إسرائيل بما يقوض أحد الأسباب الرئيسية لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وهو توفير الأمن والأمان بدولة الوحدة خصوصا سوريا من أى اعتداء يقع عليها.

لقد أمكن للشعبة الثانية للمخابرات السورية بقيادة العقيد محمد الإسلامبولى معرفة نية إسرائيل فى القيام بهجوم محدود على موقع تختاره فى الجبهة السورية لكى تكبد الجيش السورى خسائر فادحة يكون لها رد فعل سيىء على الوضع فى سوريا فى ظل الوحدة وخصوصا وعبدالناصر موجود فى دمشق وتم اجتماع بينى وبين العقيد أكرم ديرى رئيس الشعبة الثالثة والعقيد جادو عزالدين قائد الجبهة والعقيد محمد الاسلامبولى رئيس الشعبة الثانية بالمخابرات وتم الاتفاق على خطة تغرى بها إسرائيل ليكون هجومها على مواقع نحددها نحن لها وعرضنا هذه الخطة على قائد الجيش الفريق جمال فيصل فوافق عليها وهذه الخطة تقضى بسحب المواقع الأمامية للدفاعات السورية إلى الخط الدفاعى المتكامل فى هضبة الجولان وترك عدد من المواقع الأمامية المنعزلة وكثفنا هذه المواقع المنعزلة بقوات كبيرة وأسلحة كثيرة وكان أكثر هذه الأسلحة من الأسلحة الهيكلية.

أحطنا هذه المواقع بالألغام المضادة للأشخاص والدبابات والشراك الخداعية والأسلاك الشائكة المزودة بالقنابل الصوتية والمضيئة وكل ما يمكن أن نعرف منه مكان أى هجوم إسرائيلى فى حالة الهجوم ثم اتفقنا على أنه بمجرد حلول الظلام تنسحب القوات الموجودة بهذه المواقع الأمامية إلى الخط الرئيسى تاركة خلفها بعض الأفراد لإخطار القيادة بالهجوم إذا تم ثم ينسحبوا بمجرد بدء الهجوم.

وعند الفجر تعود هذه القوات التى انسحبت إلى مواقعها حتى لا يكشف العدو الإسرائيلى هذه الخطة ويتأكد بأن هذه المواقع فيها عدد كبير من الجنود والأسلحة تغريهم بالهجوم عليها معتقدا أنه سيسبب لنا خسائر كبيرة كما تم تعزيز الجبهة بأعداد كبيرة من مدفعية الميدان والدبابات والمدفعية المضادة للطائرات ووضعناها فى مواقع حصينة حتى لا يكتشف مكانها الجيش الإسرائيلى وقام القواد وأطقم جميع هذه الأسلحة والمدافع بتجهيزها للضرب بكثافة على أى موقع من هذه المواقع التى جهزناها كمصيدة للهجوم الإسرائيلى وتم عرض هذه الخطة على قائد الجيش فوافق عليها ووضعناها موضع التنفيذ ثم قمت بمقابلة الرئيس عبدالناصر والمشير عامر فى دمشق وأخطرتهما بما تبغيه لإحراج الرئيس لتوجيه ضربة

موجعة للجيش السورى أثناء وجوده بدمشق والخطة التى أعددناها لمقابلة ذلك فوافق عليها واتصل المشير أيضا بالقيادة العامة فى مصر لاستنفار القوات المصرية على الحدود مع إسرائيل وتجهيزها للاشتراك فى المعركة بمجرد حدوث أى اشتباك بين الجيش الإسرائيلى والسورى وكذلك رفع استعداد الطيران فى سوريا ومصر للاشتراك فى المعركة إذا حاولت إسرائيل تطوير المعركة وجعلها معركة شاملة وقد ابتلعت اسرائيل الطعم الذى جهزناه لها فقامت بالهجوم عند منتصف الليل عند منطقة «التوافيق» ولما اتضح لنا أن هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسى طلبت من العقيد جادو عزالدين قائد الجبهة توجيه جميع الأسلحة الموجودة فى الجبهة بما فيها التى عززناه بها من أسلحة صغيرة ومدافع ميدان ومدافع الدبابات ومدافع مضادة للدبابات وصبت كل هذه الأسلحة بقنابلها ونيرانها على منطقة التوافيق وأطلقنا القنابل المضيئة فى سماء المعركة التى أظهرت مدى المفاجئة التى قابلت الجنود الإسرائيليين ومدى الخسائر التى خسروها حيث أخذ الذين لم يقتلوا أو يصابوا فى الصراخ والجرى فى كل مكان محاولين النجاة من النيران التى كانت تحصدهم فى كل مكان من هذه المنطقة وعند الفجر كان من بقى حيا من هذه القوات قد فر من المعركة وكانت إسرائيل قد قامت بالهجوم على الموقع المذكور بأفضل لواء فى قواتها المسلحة وهو اللواء الجولانى الذى فقد أغلب أسلحته وأفراده فى هذه المعركة.

فى الصباح المبكر كانت القوات المصرية قد اتخذت عدتها بالاشتراك فى القتال كما اتخذت باقى القوات السورية نفس الموقف بل قام الطيران المصرى والسورى بالتحليق فى سماء الحدود بين مصر وسوريا وإسرئيل ولما لم تكن اسرائيل قد أعدت نفسها لمثل هذا الموقف فقد تقبلت هذه الهزيمة النكراء دون أن تحاول توسيع المعركة وكانت هذه من أكبر الضربات التى حلت بإسرائيل منذ الوحدة وجعلتها لا تكررها مرة أخرى حتى انتهاء الوحدة وكان لهذا النصر الكبير الذى أحرزه الجيش السورى فى هذه المعركة أثر كبير على معنويات الجيش السورى ومعنويات الشعب السورى فاحتشد الشعب السورى بأعداد كبيرة أمام قصر الضيافة وحيا عبدالناصر تحيات لم يحييه بها من قبل ومشيدين بالوحدة وبعبدالناصر وبتلاحم الجيش السورى والمصرى وقد قمت بالمرور برفقة العقيد جادو قائد الجبهة على جميع الوحدات فى هذه الجبهة مهنئا لهم لما بذلوه من جهد وما حققوه من نجاح لضرب الجيش الإسرائيلى فى هذه المعركة ورغم المخاطر التى كانت تبدو هنا وهناك كانت الوحدة راسخة فى الضمير الشعبى وكانت زيارة عبدالناصر لسوريا مواسم لتمسك الشعب السورى بالوحدة تعبر أصدق تعبير عن تمسك الشعب السورى بالوحدة.

وجاء العيد الثالث للوحدة!

كانت المناسبة هذه المرة تحمل الكثير من المفاجآت!

حضر الرئيس اليوغسلافى المارشال تيتو مع عبدالناصر لزيارة سوريا وقبيل وصولهما حضر إلينا فى سوريا مسئول الأمن اليوغسلافى لبحث موضوع أمن تيتو وأصروا على أن نمنع الجماهير من الاقتراب من سيارة الزعيمين عند وصولهما إلى دمشق كما أحضروا معهم الطباخين والأطباء الذين يشرفون على طعام تيتو ولقد حاولنا إقناعهم بأن هذا يكاد يكون شبه مستحيل فالشعب فى سوريا متعلق بعبدالناصر ولن نتمكن من منعه من ذلك إلا بالقوة وهذا لا يمكن أن نقبله وعموما فقد عملنا كل ما فى استطاعتنا وأحضرنا كثيرا من وحدات الجيش وأوقفنا السيارات بعرض الشارع لسد الطرق الموصلة إلى الشوارع التى سيمر بها ركب الرئيسين ولكن بمجرد وصولهما وظهور سيارة عبدالناصر كانت الجماهير أسبق منا إليهم ووصلنا إلى مقر إقامة الرئيس تيتو بصعوبة بالغة وعندما وصل تيتو ومعه زوجته إلى مقر إقامته سالما وجدت زوجة تيتو فى هياج كبير لأننا لم نمنع اقتراب الجماهير من سيارة الرئيسين وأنها ستنصح تيتو بإنهاء الزيارة وحاولت إفهامها أن الشعب السورى ليس منه أى خطورة طالما عبدالناصر معهم وأن الشعب السورى هو الذى يحمى عبدالناصر أكثر من قوات الأمن.

عندما انتهت المدة المقررة لزيارة تيتو لدمشق وتقرر سفرهما للقاهرة عن طريق البحر من ميناء اللاذقية وفعلا تحرك الموكب ولكن بمجرد خروجنا من دمشق فى طريقنا إلى اللاذقية إذ بنا نقابل بعاصفة ثلجية عاتية جعلت التحرك على الطريق صعبا للغاية مما اضطر الرئيسان إلى الوقوف فى إحدى القرى على الطريق وقام المرافقون بالطرق على باب أقرب منزل لسيارة الرئيسين وفتح صاحب المنزل ووجد أمامه عبدالناصر وتيتو ودخل الرئيسان إلى المنزل ولا تتصوروا الحفاوة التى قام بها أهل المنزل للرئيسين وسرعان ما عرف سكان القرية بوجود الرئيس بينهم فخرجت القرية كلها نساؤها وأطفالها ورجالها واحتشدوا حول المنزل الذى فيه عبدالناصر رغم قسوة الجو الذى كانت تتساقط فيه الثلوج بغزارة وأحضروا الطبل والمزامير وأخذوا يهتفون لعبدالناصر وأحضروا عجلا وذبحوه أمام المنزل الذى به الرئيس وخرج الرئيس إليهم وحياهم عبدالناصر فهجموا جميعا عليه وعانقوه كل ذلك رآه تيتو وصرح لعبدالناصر ونحن فى منزل القرية بأنه لم يكن يتصور أن الشعب السورى يحبه بهذه الدرجة بل كان يعتقد بناء على التقارير وكتابات الصحف الأجنبية أن الحشود التى كانت

تقابل عبدالناصر فى زيارته لسوريا هى حشود مفتعلة حشدتها أجهزة الأمن وأن الوضع فى سوريا غير مستقر أما الآن فقد تأكد مما رآه رغم عفوية اللقاء من حب الشعب السورى وتمسكه بالوحدة ولذلك عرض أن يمد زيارته لسوريا فرحب بذلك الرئيس عبدالناصر وبدأت رحلة مفاجئة مشهودة من هذه القرية إلى حمص ثم باتوا هناك حيث باتت حشود المواطنين حول المنزل الذى يبيتون فيه ثم إلى حماة ثم إلى حلب مارين بكل القرى فى الطريق وسط حشود تقابلهم من الشعب السورى تتزاحم مما جعلهم يعتلون أسطح منازل القرى لتراهما الجماهير وليخطب عبدالناصر فيهم ولا تتصور أخى القارىء المقابلة التى قوبل بها عبدالناصر وتيتو فى هذه الرحلة العفوية حيث احتشد مئات الآلاف من السوريين الذين احتشدوا فى كل المدن والقرى التى على الطريق مما أذهل الرئيس تيتو وأذهل جميع مراسلى وكالات الأنباء الذين كانوا يرافقونهم ولم يكن فى الإمكان فى هذه الرحلة المفاجئة وسط هذه الجموع الهائلة أن تتم إجراءات أمن يمكن أن تكون على وجه مرضى بل كان الشعب السورى وحبه لعبدالناصر هو الحارس بعد الله بل إن إجراءات المبيت فى حمص التى توقف فيها الموكب ليبيتوا أول ليلة فى هذه الزيارة المفاجئة فكانت مشكلة حلها الشعب بسرعة فأخذ كبار أعيان حمص يتبارون كل يقدم قصره ليبيت فيه الرئيسان مع التكفل بجميع الخدمات اللازمة أثناء الإقامة وبهذه المناسبة يحضرنى أن عبدالناصر فى أحد زياراته لدمشق أراد أن يصلى الجمعة فى الجامع الأموى والذى يريد أن يذهب إلى الجامع الأموى لا بد أن يمر بشارع سوق الحميدية وهو شارع يشبه شارع الموسكى عندنا فى القاهرة سواء فى اتساعه أو فى ازدحامه بالمحلات التجارية التى على جانبيه فبدأت أنا وعبدالحميد السراج باعتباره وزير الداخلية باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لهذه الزيارة وذهبنا إلى عبدالناصر نعرض عليه طريق السير وأن السيارة التى سيركبها ستكون سيارة ليموزين مقفولة ولكنى فوجئت بأنه يرفض ذلك وأنه سيستقل السيارة المكشوفة وسيقف فيها يحيى الجماهير فاعترضنا وأخذنا فى شرح طريق سوق الحميدية وأن أى انسان على جانبيه أو فى شباك أو شرفة المنازل التى تطل على السوق يمكن أن يحدث منه أى اعتداء دون أن يتمكن أحد منه ولكنه أصر على ذلك فطلبت منه أن يستقل فى العودة السيارة المغلقة على اعتبار أن ذهابه بسيارة مكشوفة لا يعلم به أحد أما فى العودة فسيكون هناك وقت لمن يريد تدبير أى اعتداء أن يدبر ذلك ولكنه أصر أن تتم الرحلة ذهابا وإيابا فى سيارة مكشوفة وقال لى كلمة لا أنساها «هل تظن أن إجراءات الأمن التى يقومون بها هذه يمكن أن تمنع أى اعتداء يريد أحد أن يقوم به أنه إذا أراد أحد أن يقوم بالعدوان فلن تمنعه أى إجراءات أمنية» .

□□

قبل أن يغادر الرئيس جمال عبدالناصر «والمشير» «عبدالحكيم عامر» دمشق فى طريقهما إلى القاهرة، طلبت منهما إعفائى من عملى وإعادتى إلى القاهرة.

لقد كنت أمتلك عشرات الأسباب التى تدعونى لهذا الطلب، وكان على رأس هذه الأسباب الخلاف فى الرأى بينى وبين القيادة فى الجيش بعد الوحدة.

أما تفاصيل هذا الخلاف فتعود بعد أن تم إنشاء داخل قيادة الجيش الأول شعبة سميت شعبة كاتم أسرار وهى مختصة بالترقيات والتنقلات فى الجيش والتى تقررها لجنة الضباط وبعد تصديق القائد العام للقوات المسلحة المشير عامر وفى بعض الأحوال بقرار من قائد الجيش الفريق جمال فيصل أو منى باعتبارى معاون لقائد الجيش وقد تعين رئيسا لهذه الشعبة العقيد أحمد علوى من الجيش المصرى كما تعين فيها اثنان من المساعدين من الجيش السورى وكان العقيد أحمد علوى وثيق الصلة بالمشير عامر ولكنه كان قريب العهد بالعمل فى سوريا وطبيعته وسرعان ما تصادق معه بعض الضباط السوريين ومنهم ذوى الاتجاهات الخاصة مثل المقدم عبدالكريم النحلاوى وقد اجتمعت لجنة الضباط وقررت إجراء بعض التعيينات والتنقلات فى الجيش الأول وقد راعت فيها التوازن بين الكتل المختلفة والذين كانوا ما زالوا موجودين بالجيش وتسلم العقيد علوى قرارات لجنة الضباط وسافر بها إلى القاهرة لاعتمادها من المشير عبدالحكيم عامر ولكنه أرسلها من القاهرة إلى قائد الجيش وفيها تعديلات كثيرة تخل بالمبادىء التى راعيناها فى هذه التعيينات والتنقلات وفوجئت بالفريق جمال فيصل يطلبنى ويعرض على قرارات التنقلات وهى معدلة وبطريقة تخل بالمبادىء التى اتفقنا عليها ويلمح بأننى قمت بهذه التعديلات من وراء ظهره وبدون موافقة اللجنة فأخبرته بعدم معرفتى بما حدث وأننى غير موافق عليها وأكد له باقى أعضاء اللجنة بأن ما جاء فى اللجنة الأصلية كان من اقتراحى أنا بموافقتهم ولذلك لا يمكن أن يكون ما حدث من تعديل لى رأى فيه حيث أن تنفيذ ما جاء فى القرارات المعدلة التى اعتمدها المشير فيه خطورة على الأوضاع فى الجيش السورى فوق أنه يلغى الرأى الجماعى للجنة الضباط وقد سافرت إلى القاهرة وقابلت المشير عامر وأفهمته الوضع فوافق على قرارات اللجنة الأصلية وألغى التعديل الذى تسبب فيه كاتم الأسرار وفى مرة ثانية كان المشير فى دمشق وفوجئت بالعقيد علوى يعرض على قرارا موقعا من المشير عامر بتعيين المقدم عبدالكريم النحلاوى مساعدا لكاتم الأسرار المسئول عن التنقلات والتعيينات فى الجيش فثرت عليه وأخذت القرار

وذهبت لمقابلة المشير عامر معترضا عليه وأوضحت له أن هذا المقدم من أخطر الضباط وأنه من زعماء كتلة الشوام وأنه لا يجب أن يكون هناك ضابط منتمى لأى كتلة له مركز فى القيادة العامة ولكن المشير تمسك بذلك بناء على ما أخطره به العقيد علوى من أنه من أكفأ الضباط وأكثرهم ولاء للوحدة وللمشير شخصيا وعرض المشير خلافى معه بخصوص هذا الضابط على الفريق جمال فيصل قائد الجيش وكنت أعلم أن قائد الجيش يحب المقدم النحلاوى الذى يجيد التزلف إليه لكنى أصررت على رأيى وأن هذا النقل سيثير حفيظة باقى الكتل وسيتسبب عنه مشاكل كثيرة وعرضت أخذ رأى قائد الشعبة الثانية (شعبة المخابرات) فى الجيش الذى أيد رأيى وحذر من وجود النحلاوى فى هذا الموقع وبهذا تم إلغاء هذا النقل ومن وقتها أصبح عملى لا يسير بالسلاسة التى كنت أرجوها وبالحفاظ على المبادىء التى اتفقنا عليها من عدم تمكين أى كتلة من السيطرة على أى وحدة من وحدات الجيش وأن يكون هناك توازن بين الكتل المختلفة وأصبحت للقيادة آراء متعددة تعمل دون تنسيق وفى الوقت نفسه على صلة قوية بالقيادة العامة فى مصر.

وفى مرة ثالثة طلب الفريق جمال فيصل من المشير عامر ندب عدد من الضباط المصريين للعمل بالجيش السورى بدلا من الضباط البعثيين الذين نقلوا إلى القاهرة للعمل بالجيش المصرى بعد استقالة الوزراء البعثيين وبدلا من الذين نقلوا منهم للعمل بوظائف مدنية ولكنى اعترضت على ذلك وكنت أهدف إلى عدم زيادة الضباط المصريين الذين يعملون بالجيش السورى حتى لا تزداد نعرة التفرقة بين المصرى والسورى التى بدأت تتردد فى الجيش ولكن الفريق جمال فيصل لم يوافقنى على رأيى قائلا أن هذا تصرف أولاد صغار لا يجب الالتفات إليه ولكنى تشبثت برأيى فى عدم انتداب ضباط مصريين آخرين للعمل بالجيش السورى وتم عرض الأمر على المشير عامر الذى رضخ لإلحاح الفريق جمال فيصل وأمر بانتداب الأعداد التى طلبها الفريق جمال فيصل من الضباط المصريين للعمل بالجيش السورى وكان هذا أحد الأسباب التى استخدمها قادة الانفصال لإثارة الضباط فى الجيش السورى ضد الوحدة ومن الغريب أنه بعد تركى العمل بالجيش الأول السورى وعودتى للقاهرة صدر قرار بنقل المقدم عبدالكريم النحلاوى ليكون مساعدا لكاتم أسرار القيادة السورية بل زيد على ذلك تعيينه مديرا لمكتب المشير عبدالحكيم عامر فى دمشق مما مكنه من تمكين الضباط الموالين له والمتفقين معه من السيطرة على الوحدات العسكرية الموجودة فى دمشق وحولها مما مكنه من تنفيذ مخططه للسيطرة على القيادة وإعلان الانفصال وهذا ما كنت

أتوقعه وأحذر منه وحاولت جاهدا منعه كل هذا جعلنى أشعر بأن رأيى لم يعد يؤخذ به مما رأيت أنه سيسبب خطورة للوضع فى الجيش السورى خاصة وعلى الوحدة بين مصر وسوريا عامة فقررت بإلحاح طلب إعفائى من العمل فى سوريا وعودتى إلى القاهرة.

❑❑

وكان هناك أيضا إعتراضى على تصرفات بعض الوزراء فى سوريا. فبعد استقالة أقطاب حزب البعث من الحكومة أصبح حزب البعث هو أكبر حزب منظم فى سوريا ولو أنه حل نفسه صوريا وانضم إلى الاتحاد القومى إلا أن كوادره ظلت مترابطة وتعمل فى الخفاء وبعد استقالة الوزراء البعثيين بدأ حزب البعث يعمل ضد الوحدة وبدأ نشاطه وسط الجماهير والنقابات المهنية والعمالية ونشطوا فى ترديد نغمة الاستعمار المصرى وأن عبدالناصر لا يعلم عن سوريا وطبيعة أوضاعها شيئا وأنه لا يستمع إلى آراء الوزراء السوريين وهم أدرى بأحوال سوريا وهو نفس ما قاله لى أكرم الحورانى فى أول أيام الوحدة عندما طلب أن نترك للوزراء البعثيين أمور سوريا وبذلك انضم حزب البعث إلى المعارضين للوحدة من الشيوعيين والاقطاعيين والحزب القومى السورى وعملاء الاستعمار الجديد الذين كانوا يعملون بكل طاقاتهم على تدبير المؤامرات وصرف الأموال لضرب الوحدة بين مصر وسوريا وأحسسنا جميعا بسوريا بذلك وإزاء هذا قمت من جانبى بزيادة ارتباطى بقيادات الجيش وضباطه وزاد اجتماعنا بهم وشرح الأوضاع لهم وإثارة حماسهم لحماية الوحدة أما عبدالحميد السراج فباعتباره مسئولا عن الأمن ومسئولا عن الحزب السياسى فقد زادت قبضته الثقيلة على الشعب السورى كله وبدأت تزداد إجراءات المراقبة والاعتقال وقد انتهزت الجبهة المعارضة وأشاعت إشاعات عن أعداد المقبوض عليهم وعن التعذيب مما خلق جوا غير صحى استفاد منه أعداء الوحدة فى زيادة هجومهم عليها. فطلبت من عبدالحميد السراج كثيرا أن يخفف من إجراءاته الأمنية كما شكوت له تصرفات مروان السباعى مسئول الأمن فى حلب ولكن دون جدوى وقد كتبت فى ذلك إلى الرئيس وإلى المشير ولكن الرئيس كان يميل إلى رأى عبدالحميد السراج لإيمانه الشديد بالوحدة كما كان يخاطبه فى كل شكوى شكوتها منه ولكن السراج كان يدافع عن تصرفاته بأن ما يصل إلى الرئيس ليس إلا من المعترضين الذين يريدون أن يترك لهم الحبل على الغارب حتى تضيع الوحدة وانهم ويريدون إثارة الرئيس ضده شخصيا ولما عرف عبدالحميد السراج إننى ضد تصرفاته فى سوريا بدأ يهاجمنى بل وصل به الأمر إلى وضع تليفونى تحت المراقبة وقد ذكرت ذلك كمثل من ضمن الأمثلة

للتصرفات التى قام بها والتى لا لزوم لها لأننى لا يمكن طبعا أن أقوم بانقلاب فى سوريا على مصر فهذا ضد طبيعة الأشياء كما بدأ بعض المعارضين وفى طليعتهم البعثيين بمهاجمتى أيضا باعتبارى لا أمكنهم من اختراق الجيش أو تمكينهم منه باعتباره القوة الأساسية ذات الفعالية فى سوريا بحكم سوابق الانقلابات التى قام بها وبحكم تدخله الدائم السابق فى سياسة سوريا.

وأخذوا يروجون الشائعات بأننى المندوب السامى المصرى فى سوريا.

وعندما وجدت نفسى وقد تركز الهجوم على من المعارضين فى سوريا ومن السراج نفسه وفى نفس الوقت يضيع رأيى فى القاهرة أمام رأى القريبين من القيادة والمسئولين فى الحكومة فاتخذت قرارا بأن أطلب نقلى إلى القاهرة.

وعندما حضر عبدالناصر والمشير عامر إلى سوريا فى ذكرى قيام الوحدة عام ١٩٦٠ قابلت المشير ثم الرئيس وطلبت منهما إعفائى من عملى وإعادتى إلى القاهرة وبعد مداولات كثيرة استمرت طيلة مدة بقاء الرئيس فى سوريا وافق على عودتى واتفق معى على تعيين اللواء أنور القاضى مكانى على أن أستمر معه لمدة شهر أوضح له جميع الأمور وفعلا تم ذلك وأفهمت اللواء القاضى جميع ملابسات الأمور فى الجيش السورى وجميع المعلومات عن الأفراد الموجودين فيه.

كنت أتصور أن تكون عودتى إلى القاهرة هى نهاية علاقتى بتجربة العمل فى دولة الوحدة.

كانت كل الوقائع المادية تشير إلى ذلك فعندما قابلت الرئيس عبدالناصر عقب عودتى من دمشق وخيرنى بين أمرين أن أكون سفيرا بالخارج أو أن أعمل محافظا، وهكذا وجدت نفسى أشغل محافظ بنى سويف ابتداء من سبتمبر ١٩٦٠.

وأقبلت على عملى الجديد بحماس واهتمام وترن فى أذنى عبارة الرئيس عبدالناصر لى: «أنا عينتك فى بنى سويف لأنها محافظة مظلومة وتحتاج إلى جهد وعايز أشوف جهدك فيها».

وهكذا خضت تجربة العمل كمحافظ (تفاصيلها فى الفصل التالى) وتصورت أننى ابتعدت نهائيا عن كل ما يخص تجربة الوحدة!!.

ولم يكن ظنى فى محله وقد أثبتت الأيام التالية أن ظنى لم يكن فى محله!

وفى سبتمبر ٦١ عينت وزيرا للإدارة المحلية التنفيذى عن القطر المصرى والسيد جادو عزالدين وزيرا للإدارة المحلية التنفيذى عن القطر السورى.

وفى أول اجتماع للوزارة التى تم تشكيلها من نواب لرئيس الجمهورية ووزراء مركزيين سوريين ومصريين ووزراء تنفيذيين مصريين وسوريين وكان الاجتماع مخصصا لبحث طريقة العمل فى القطرين والعلاقة بين الوزراء بعضهم البعض وكدت فى هذا الاجتماع أقدم استقالتى من الوزارة ولم يمض على فيها أياما فقد كنت أثناء مدة عملى محافظا لبنى سويف بعدت عن مجريات الأمور فى دولة الوحدة وما حدث فيها من تطورات وفوجئت بالرئيس عبدالناصر يقرر بأن مركز العمل لهذه الوزارة المشتركة السورية المصرية سيكون فى القاهرة ما عدا عبدالحميد السراج نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السورى الذى سيباشر العمل من دمشق وحسب خبرتى بالأوضاع فى سوريا فقد أدركت أن هذا سيسبب رد فعل سيىء عند الشعب السورى الذى سوف لا يجد وزارة مسئولة ولا وزراء مسئولين فى دمشق ولذلك قلت «وهل ستترك سوريا بدون وزراء مسئولين أن هذا سيكون له وقع سيىء» فرد على الرئيس عبدالناصر «منفعلا وأنت مالك حد طلب رأيك» ففوجئت بهذا الرد الشديد فسكت طول الجلسة ولكننى عزمت على تقديم استقالتى ومن أول اجتماع للوزارة وبعد أن انتهت الجلسة ذهبت لمقابلة عبدالناصر فوجدته خرج من الجلسة إلى منزله فذهبت إلى المنزل حيث طلبت مقابلته وأنا متجهم أدرك ما أنويه فضحك وقال لى أنت من أول يوم لك فى الوزارة عايز تبوظ لى كل ما رتبته وفكرت فيه لأصلح أحوال الوضع فى سوريا أنت قاعد فى بنى سويف منتش دارى باللى حاصل من الوحدة إلى أنت رزيتنا بيها وبمشاكلها وشرح لى المشاكل الموجودة بين الوزراء وبعضهم مما أثر على الأوضاع الشعبية فى سوريا ولذلك لم نجد حلا إلا أبعادهم بعض الوقت عن سوريا ووضعهم تحت سيطرتى لننهى هذه المشاكل فقلت له أنا كنت جاى عشان أقدم لك استقالتى فقال لى «هو أنا كنت ناقصك أنت كمان» روح أقعد معاهم دول أصحابك وشوف لك حل معاهم ثم قال لى أنه سيرسل عبدالحكيم عامر ليكون نائبا له فى سوريا لحسم أى أمور قد تحتاج إلى قرارات سريعة أما عبدالحميد السراج فسيكون له مكتب بالقاهرة وآخر فى دمشق فأدركت عظم المشكلة!.

بدأت عملى كوزير للإدارة المحلية مع السيد كمال الدين حسين والسيد جادو عزالدين وزير الإدارة المحلية عن سوريا بعمل بعض التعديلات فى قانون الإدارة المحلية ليناسب

الوضع فى الإقليمين المصرى والسورى وكذلك قمنا بتعيين عدد من المحافظين فى الإقليمين ثم سافر الوزير جادو إلى سوريا عدة مرات وعاد ليقول لى أن الوضع فى سوريا سيىء فهناك خلاف شديد بين المشير عامر وبين عبدالحميد السراج لأن السوريين شكوا للمشير من تصرفات أعوان السراج فرأى المشير نقلهم إلى مكتب السراج بالقاهرة وفاتح السراج فى ذلك فرفض رفضا باتا فأصدر المشير قرارا بعدم إيقاف أى مواطن إلا بأمر التوقيف من السلطة القضائية.

وأثار هذا السراج واعتبره ماسا به وحجرا على تصرفاته رغم أن هذا القرار قوبل من الشعب السورى بارتياح تام ولكن أعوان السراج لم يلتزموا بقرارات المشير مما زاد فى الخلاف بين السراج والمشير وأصبح خلافهم على لسان الشعب فى سوريا.

علم الرئيس عبدالناصر بذلك فاستدعى عبدالحميد السراج ولكنه لم يحضر وأرسل للرئيس شاكيا تصرفات المشير معه ومع أعوانه فأرسل فى طلبهما معا فحضرا لمقابلته ولكن المقابلة انتهت بتقديم عبدالحميد السراج لاستقالته وعاد السراج إلى دمشق مستقيلا وعاد المشير ومعه بعض الوزراء من العسكريين السوريين وهم طعمه العودة الله وأحمد حنيدى وأكرم ديرى وجادو عزالدين ليعاونوا المشير فى مقابلة هذا الموقف السيىء فقد حاول أعوان السراج إثارة بعض الجماهير والنقابات لمناصرة السراج وانتهز المتآمرون على الوحدة هذا الجو المفعم بالاضطرابات فى الحكم ووسائل الأمن وقاموا بتنفيذ مؤامراتهم بالانقضاض على الوحدة!!

فى حوالى الساعة السابعة صباحا يوم ٢٨ سبتمبر ٦١ استيقظت على مكالمة من الرئيس جمال عبدالناصر وفوجئت به يقول لى هل سمعت أخبار سوريا فقلت له لم أسمع شيئا فقال لى قد حدث انقلاب فى سوريا وأنا لا أعرف شيئا عن مصير المشير وأنا موجود بدار الإذاعة فى شارع علوى وقد وجهت خطابا للسوريين وطلب منى الحضور إليه فورا فتوجهت إليه حيث أخطرنى بما حدث فى سوريا وأنه ما زال يحاول الاتصال بالمشير وطلب رأيى فيما يمكن عمله.

قلت له أنا بعيد عن سوريا منذ عام ولا أعرف شيئاً عن وضع ضباط وحدات الجيش الأول وأننى سأذهب إلى القيادة العامة وأطلب كشف ضباط الجيش الأول لكى أتمكن من أن أقول رأيى وفعلا توجهت وقابلت كاتم أسرار وزارة الحربية وطلبت منه كشف أسماء قيادات الجيش الأول ولكنى بعد إطلاعى عليه وجدت أن قيادات وكثير من ضباط الوحدات العسكرية الموجودة حول دمشق تقريبا كلها من الضباط الشوام أى من دمشق كما وجدت عبدالكريم

النحلاوى يعمل مساعدا لكاتم أسرار وزارة الحربية السورية (وهى الإدارة المسئولة عن تنقلات الضباط وتعييناتهم) كما علمت بعد ذلك أنه عمل مديرا لمكتب المشير عامر بالرغم من أنه كان من الضباط الذين يحاولون تكتيل الشوام ولذلك فبعد قيام الوحدة حاول كاتم الأسرار نقله إلى مكتبه فرفضت وأصررت على إبعاده بحيث لا يشكل أى خطر مستقبلا.

وبعد أن انتهيت من ذلك كان الرئيس قد وصل إلى القيادة العامة بكوبرى القبة فقابلته وأخطرته برأيى إنه انقلاب يتزعمه كتلة الشوام وان هذا كان خطأ كبيرا من المسئولين بقيادة الجيش الأول الذين تركوا الأمر لعبدالكريم النحلاوى يكتل مجموعته لتسيطر على الوحدات المحيطة بدمشق وسألنى عن الطريقة التى نعرف بها الموقف فى داخل الوحدات خارج دمشق فاقترحت عليه قائلا أن قائد البحرية السورية فى اللاذقية وهو العقيد كاظم زيتونة من الضباط الوحدويين وأن هناك جهاز تليفونى مباشر بين قيادة البحرية المصرية فى الاسكندرية وبينه فى اللاذقية واقترحت محاولة الاتصال به لمعرفة الموقف كاملا.

وفعلا تم الاتصال بينى وبينه كما تم بين الرئيس عبدالناصر وبينه وأخطرنا بأن قوات الجيش فى حلب واللاذقية تقاوم الانفصال وأن محطة إذاعة حلب تهاجم الانفصاليين وتدعوا إلى التمسك بالوحدة وأن قوات حمص لم يتضح موقفها بعد وأنه يقترح إرسال تعزيزات من القوات المصرية إليهم تشد أزر المقاومين للانفصال فى حلب واللاذقية وأنه يعتقد أن المترددين من وحدات الجيش خارج دمشق عندما يقدرون قوة المتمسكين بالوحدة بعد أن عززتها قوات مصرية فإنهم سيقفون ضد الانفصاليين وبذلك يمكن محاصرة الانقلابيين بل إن بعض وحداتهم قد تنقلب عليهم.

وافق الرئيس على ذلك وعندئذ طلب منى مقابلة الفريق محمد إبراهيم رئيس أركان الجيش والاتفاق معه على الخطة والطريقة والوحدات التى يمكن إرسالها بسرعة إلى اللاذقية.

تم اجتماع بينى وبين الفريق محمد إبراهيم وقيادات الجيش المصرى المختصة وتم الاتفاق على إرسال قوات من الصاعقة بالطائرات إلى المطار القريب من اللاذقية ثم تقوم مجموعة لواء بالبحر تصل خلال ٢٤ ساعة إلى اللاذقية وعرضت ذلك على الرئيس عبدالناصر الذى طلب منى أن أرافق وحدات المظلات بنفسى لكى أقوم بالإشراف على تنفيذ الخطة مع الجيش السورى باعتبارى أعرفهم شخصيا وقد طلب منى أن أعمل على ألا يحدث اشتباك بين القوات المصرية والقوات السورية الموالية من جهة وبين الانقلابيين من جهة أخرى لأنه لا يقبل أن تفرض الوحدة بالقوة.

وفعلا تم تجهيز قوات المظلات بقيادة جلال هريدى على أن تقوم أول طائرتين تقلان سرية مظلات بقيادة جلال هريدى أولا وتسقط فى المطار بالمظلات لكى تحتل المطار وتؤمنه لإنزال باقى جنود المظلات على أن تقوم الطائرة التى تقلنى بعد طائرة جلال هريدى وفى مطار ألماظة الحربى.

أثناء فترة الاستعداد فوجئت بوصول طائرة عليها بعض القيادات المصرية التى كانت تعمل فى دمشق وكذلك بعض القيادات والوزراء السوريين الموالين للوحدة وعرفت منهم بعض التفاصيل عما تم وطلبت من اثنين منهم وهم العقيد أحمد زكى وكان يشغل رئيس الشعبة الأولى والعقيد محمد الاسلامبولى وكان يشغل رئيس المكتب الثانى للمخابرات العودة معى بالطائرة إلى اللاذقية باعتبارهم يعرفون موقع الوحدات وقياداتها فى الوقت الحالى.

قمنا بالطائرة بعد أن سبقنا جلال هريدى بقواته بحوالى نصف ساعة وأثناء الطريق كنا نحاول دائما الاستماع إلى محطة إذاعة حلب لأنها كانت الوسيلة الوحيدة التى كانت تطلعنا على موقف الموالين للوحدة وعند وصولنا قرب اللاذقية فوجئت أن محطة حلب قد غيرت توجيهاتها وأعلنت استسلام حامية حلب واللاذقية للانفصاليين وبذلك قررت فورا إيقاف تنفيذ العملية وكلفت قائد الطائرة بالاتصال بباقى الطائرات التى تقل باقى مجموعات المظليين وإبلاغهم بأن العملية تم إلغاؤها وعليهم العودة إلى القاهرة كما طلبت منه أن يذيع على نفس الموجة اللاسلكية المتصلة بباقى الطائرات بما فيها طائرة جلال هريدى بذلك ولكنهم أخطرونى بأنهم نزلوا فعلا فى المطار وأن هناك قوات سورية تحاصرهم فطلبت منهم التسليم لهم فورا وعدم الاشتباك معهم إطلاقا وعدت إلى القاهرة حيث اتجهت إلى الرئيس عبدالناصر ووجدت أن المشير عامر قد وصل وموجود معه فأخطرته بما حدث وبما أصدرته من أوامر فوافقنى عليها وطلب منى الاتصال بالفريق محمد إبراهيم ليقوم بإلغاء تحرك القوات المنقولة بالبحر وفعلا تم ذلك.

❑❑

طوال السنوات الأربعين التى مضت على تجربة فشل الوحدة وجريمة الانفصال، قرأت كل ما أتيح لى ووقع تحت يدى من مذكرات وذكريات الذين عاصروا واشتركوا فى هذه التجربة، وهالنى ما قرأت من تفسيرات بعيدة عن الواقع الذى رأيته بعينى، وكان من الضرورى أن أرد بالوقائع.

سأذكر هنا أسباب الانفصال كما جاءت على لسان من قاموا بالانفصال أو غيرهم من السوريين استقاها منهم وذكرها فى كتابه الدكتور سامى عصاصة وكذلك التى ذكرها العسكريون الذين قابلوا الرئيس عبدالناصر بعد أن قاموا بانقلابهم على الذين قاموا بالانقلاب على الوحدة طالبين عودة الوحدة كما جاء فى محاضر اللقاء التى نشرت وقتها بالأهرام وتعليقى عليها وهل هذه الأسباب تكفى بضرب أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث والذى ناضلت ولا تزال تناضل الشعوب العربية فى سبيل تحقيقها وهل كانت هذه أسباب حقيقية اشتكى السوريون سواء من العسكريين أو المدنيين منها أم أنها حجج واهية واستغلال لتصرفات تحدث حتى بين السوريين وبعضهم البعض بالغ فى استثمارها بعض ذوى الأغراض أما لأنهم مدفوعين من الخارج أو بمصالحهم الخاصة وقد اتضح بعد الانفصال أن بعض الضباط قد قبضوا أموالا من دول أجنبية لضرب الوحدة وتحقيق الانفصال أو لأن بعض من شاركوا فى قيام الوحدة كانوا يريدون أن يحصلوا من وراءها على تحقيق نفوذ شخصى أو أغراض حزبية كما سيتضح من مناقشة هذه الأسباب!!

ذكر اللواء راشد قطينى أنه كان هناك تمييز بين الضابط المصرى والضابط السورى وللأسف لم يذكر تفاصيل هذا التمييز ويهمنى أن أناقش وأدحض هذه المقولة بأن الضباط المصريين الذين تم انتدابهم للعمل فى الجيش السورى رغم أننى كنت دائما معارضا فى زيادة عددهم إلا أنهم عندما حدث الانفصال كان عددهم محدود جدا بالنسبة للضباط السوريين وكانوا لا يشغلون المراكز القيادية فى الجيش السورى فلم يكن منهم قائد لواء أو قائد كتيبة أو قائد منطقة أو قائد جبهة مثلا بل إنهم كانوا مرؤسين لضباط سوريين فما الذى يميزهم إذا كان قوادهم سوريين أما إذا كان القصد هو من التميز فى المرتبات الشهرية فقد كان الضابط المصرى المنتدب للعمل بسوريا يحصل على مرتبه ويضاف إليه ما يعادل مرتبه لمدة أقصاها سنة باعتباره بدل انتقال تعويضا له حيث يقوم بتأجير منزل فى سوريا بخلاف منزله المؤجر بمصر وكذلك المصاريف الإضافية لأنه كان يحضر زوجته وأولاده إلى سوريا وهذا ما ينطبق بنفس الشيء وبنفس المعاملة على الضباط السوريين الموفدين إلى مصر فأين التميز الذى يدعونه والذى خلق عقدة كما ذكره اللواء راشد قطينى.

وذكر اللواء زياد الحريرى الذى كان منتدبا لحضور دورة تدريبية فى كلية الأركان المصرية وقال ما يأتى كنا نفتش عن مرجع يحل مشاكلنا كانوا يستقبلوننا كويس ولكن لا نحل إشكالنا وهذا اعتراف منه بأن المصريين كانوا يستقبلونه أحسن استقبال أما حل الإشكال فلم

يذكر ما هو هذا الإشكال الذى لم يتم حله وهل كان الحل فى يد المسئولين فى القاهرة أم فى دمشق وهل أى مشكلة تقابل بعض الضباط السوريين الموجودين فى كلية أركان حرب وهم لا يزيدون عن ٢٠ شخصا تؤثر على معنويات الجيش السورى كله فى سوريا بحيث يقابلها رد فعل بالانفصال وضرب الوحدة التى هى أمل الجماهير السورية والعربية.

الأعجب من ذلك ما ذكره اللواء راشد من أنه حدث ذات مرة أن اشتكى كبير معلمى كلية أركان حرب وهو مصرى إلى رئيس هيئة التدريب بالجيش السورى وهو سورى من أن الضباط السوريين الذين يدرسون بالكلية لا يهتمون اهتماما كافيا بدراستهم فجمعهم رئيس هيئة التدريب السورى وبدأ يوبخهم على ذلك واعتبر هذا معاملة سيئة للضباط السوريين فهل كان بينهم وبين كبير معلمى الكلية شىء حتى يتهمهم بالتقصير وهل قيام رئيس هيئة التدريب بتوبيخهم حسب قوله وهو ضابط سورى وليس مصرى وبدون حضور أى ضابط مصرى معهم يعتبر معاملة سيئة من المصريين للسوريين يستدعى الانفصال بين مصر وسوريا.

وفى أقوال أخرى اشتكى بعضهم من إرسال ضباط سوريين إلى الاتحاد السوفييتى فى دراسات تدوم سنة أو أكثر وهذا فيه إبعاد عن الجيش لقد كانت سوريا كما كانت مصر قد تسلحت حديثا بالأسلحة الروسية فكان من اللازم إرسال ضباط للتدريب عليها وعلى استخدامها وتكتيكاتها ولذلك أرسل بعض الضباط الذين سيستخدمون هذه الأسلحة إلى الاتحاد السوفييتى كما كان يرسل إخوانهم الضباط المصريين وبأعداد أكبر للتدريب فى نفس المعاهد السوفييتية فهل كانت مصر ترسل الضباط المصريين أيضا لإبعادهم وتشتيتهم أم هى أقوال غير منطقية لتبرير الانفصال وقد قال قادة الانفصال فى بياناتهم كان الحكم يعمل على تصفية جيشنا من زهرات شبابه وهذه كلمة يقصد بها باطل وأحب أن أوضح تفصيلا كالآتى:

عند بحث أمور قيام الوحدة بين مصر وسوريا ذكر عبدالناصر والمشير عامر وأكدته أنا مع مجلس القيادة أن من أسباب عدم إمكانية قيام الوحدة هو أن الجيش السورى أولا يعمل بالسياسة ولا يمكن لاستقرار الحكم بعد الوحدة أن يسمح بذلك كما أن الجيش السورى به عدد من التكتلات والأحزاب التى تجعل الجيش نفسه ليس مستقرا كما أن الحكم فى سوريا بالتالى يصبح غير مستقر وهذا وضع لا يمكن أن يستمر بعد الوحدة.

وبحث هذا الموضوع واتفق مجلس القيادة كما وافقت الحكومة السورية على ما يأتى:

❑ **أولا :** إبعاد الجيش عن السياسة .

❑ **ثانيـا :** عدم السماح لأى كتلة أو حزب من السيطرة على أى وحدة من وحدات الجيش .

❑ **ثالثا :** خروج بعض قيادات الكتل والأحزاب من الجيش بدءا من ضباط مجلس القيادة أنفسهم وعلى هذا الأساس وبأقل ما يمكن من إعداد تم بعد الوحدة تعيين المقدم مصطفى حمدون والمقدم عبدالغنى قنوت وجمال صوفى وزراء وهم من البعثيين كما تم تعيين العميد أمين النافورى والمقدم أحمد عبدالكريم وزراء وهم من كتلة الشيشكلى القديمة كذلك تعيين عبدالحميد السراج وزيرا وهو مستقل وكلهم عينوا وزراء من مجموع مجلس القيادة البالغ عددهم ٢٤ ضابطا .

❑ **رابعـا :** إرسال بعض الضباط من الكتل والأحزاب المختلفة للخدمة بالجيش المصرى ولا يزيد عددهم عن ٣٠ ضابطا وانتداب مثلهم من الضباط المصريين للعمل بالجيش السورى فهل كان فى هذا تصفية لزهرات شباب الجيش السورى كما أنه نتيجة استقالة الوزراء البعثيين وقيام البعثيين بالهجوم ونشر الإشاعات عن الحكم الوحدوى هل كان من الممكن أن يترك قيادات الضباط البعثيين متولين لقيادات الوحدات فى الجيش أو مسيطرين عليها لقد أجبرت القيادة نتيجة موقف البعثيين من الوحدة إلى نقل بعض قياداتهم والحركيين منهم وهم أعداد قليلة إلى وظائف مدنية ومنها وزارة الخارجية مع احتفاظهم بجميع مزاياهم المادية كما قامت بنقل بعضهم أيضا بالعمل بالجيش المصرى كما أعيد تنظيم الجيش السورى بحيث لا يسيطر الضباط البعثيون على أى وحدة من وحدات الجيش فهل كان قواد الانقلاب وهم ألد أعداء البعثيين أن ينتظروا خلاف هذا وهو أقل تصرف يمكن اتخاذه بل أن قيادات الانقلاب كانوا من أول الموافقين على هذا الإجراء بل المطالبين به وكان نتيجة لاستقالة الوزراء البعثيين ثم تلاهم العميد أمين النافورى والمقدم أحمد عبدالكريم أن تعين مكانهم فى الوزارة المقدم طعمة العودة الله والمقدم أحمد حنيدى والعقيد أكرم ديرى والعقيد جادو عزالدين والجميع من مجلس القيادة وبذلك أصبح المعينون وزراء من مجلس القيادة مجموعهم ١٠ من ٢٤ ضابطا فأين هى تصفية الجيش من زهرات شبابه وإذا كان المقصود تصفية الجيش من عناصر تكتلات مختلفة بشكل جذرى فكان الواجب تصفيته من عناصر الشوام الذين أصبحوا يشكلون أكبر تكتل فى الجيش والذين قاموا بالانقلاب على الوحدة .

أما ما قاله بعضهم عن وحدة السيد والمسود ووحدة القوى والضعيف فإنه منذ أول يوم فى الوحدة كانت تحكم سوريا بوزارة من السوريين ومكونة من جميع الأحزاب حتى استقال الوزراء البعثيون وحل محلهم وزراء آخرون من سوريا وكانت لسوريا ميزانياتها المخصصة لها وكانت مصر تدعم هذه الميزانية من الميزانية المصرية أى كان الحكم هو حكم سورى للسوريين.

أما ما قيل عن أن الاشتراكية والتأميم والثورة الاجتماعية ومنها الإصلاح الزراعى كانت أحد أسباب الانفصال ولو أن لى رأى خاص فى ذلك بالنسبة لوقت تنفيذها فى سوريا إلا أن ذلك لم يكن السبب فى جريمة الانفصال حيث أن من قاموا بالانفصال لم يقوموا بإلغاء أى قانون من هذه القوانين كما أن جميع الحكومات السورية التى قامت نتيجة انقلابات متعددة بعد الانفصال لم تقترب من هذه القوانين بل أن هذه القوانين ما زالت سارية حتى الآن فكيف تكون هى سبب الانفصال.

وعن بعض الإشاعات التى قيلت عن أنه كان هناك اقتراح قدمه العقيد أحمد علوى يقترح فيه تعيين العقيد جاسم علوان قائدا للجيش فقد كان اقتراحا من المقدم عبدالكريم النحلاوى ولم يأخذ به أحد ومع ذلك قام هو بنشر هذه الإشاعة فى وسط الضباط لكى يثير جميع الضباط الأقدم منه بما فيهم قائد الجيش نفسه وهو بذلك يخلق جوا من الذعر يساعده على تنفيذ غرضه ويمكنه من تنفيذ الانقلاب ويضمن على الأقل وقوفهم على الحياد من حركته إذا لم ينضموا إليه.

ومن الإشاعات التى قيلت بعد الوحدة أنه بعد أن تم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى على إنشاء سد الفرات لإصلاح مئات الآلاف من الأفدنة أشاع أعداء الوحدة فى سوريا أن عبدالناصر يقوم بعمل سد الفرات ليجلب مليون فلاح من المصريين لزراعة أراضى الجزيرة علما بأنه لم يحضر إلى سوريا فلاح واحد طيلة مدة الوحدة أو بعدها.

أما ما إدعاه حزب البعث عن أسباب الانفصال من واقع بياناته التى أصدرها بعد الانفصال أنه أراد أن يحقق عن طريق الوحدة قفزة ترتد على التنظيم الشعبى لتقويه ولكن الحكم استغل التنظيم الشعبى ليضرب الحزب وكان خطأ الحزب قيامه بحل نفسه.

وتعليقى على ذلك ومن واقع ما حدث فعلا أن حزب البعث كان رئيسه يشغل من أول يوم فى الوحدة منصب نائب رئيس الجمهورية وكان الحزب يشغل أعضاءه ٦ وزارات مما

كان موضع شكوى باقى الأحزاب والرأى العام فى سوريا واتهموا عبدالناصر بتمكين البعثيين من حكم سوريا أما البعثيين رغم أنهم كانوا يشغلون الوزارات المهمة فى سوريا ولما أرادوا أن يسيطروا على الحكم سواء عن طريق الانفراد بحكم سوريا أو تعيين أعضاء الحزب فى الوظائف المختلفة رغم عدم تأهيلهم لشغلها فكان لعدم السماح لهم بذلك أن اعتبروا أنفسهم غير مشاركين فى الحكم.

أما ما قيل عن قيام الحزب بحل نفسه فقد حدث على الورق فقط واستمر الحزب فى الواقع فى لقاءاته وصحيفته فى نشر ما يردده من افتراءات على الوحدة لأنها لم تمكنهم من السيطرة على الحكم فى سوريا كما قال لى أكرم الحورانى بنفسه «اتركوا لنا الحكم فى سوريا فنحن أدرى به» ورغم أن الوحدة العربية كانت مبدءا أساسيا من مبادىء حزب البعث إلا أنهم لم يتورعوا عن الاشتراك فى ضرب الوحدة بل الاشتراك فى تأييد الانفصال وعندما اشتركوا فى الحكم بعد الانفصال كان لا هم لهم إلا ضرب الوحدويين أما ما قاله الوزراء البعثييون بأن شئون سوريا لم تكن تطرح عليهم فأقول لهم ولمن رددوا ذلك ما يأتى:

فقد أمضيتم فى الحكم فترة من ٥٨/٣/٧ حتى ٥٩/١٢/٢٤ أى حوالى سنتين إلا شهرين من عمر الوحدة القصير وأنتم تشغلون منصب نائب رئيس الجمهورية والوزارات الهامة فماذا كنتم تفعلون طيلة هذه المدة ومن الذى كان يدير وزارتكم فى سوريا وأنتم تقيمون فيها وإذا كنتم بدون عمل فلماذا بقيتم فى الحكم طيلة هذه المدة ولماذا كان الرأى العام فى سوريا يضج بالشكوى من تصرفات الوزراء البعثيين كما سبق أن ذكرته فى هذه المذكرات ولقد اشترك فى وزارات الوحدة اثنان من نواب رئيس الجمهورية و٢٩ وزيرا من السوريين لم يستقل منهم أو من يدعى عدم اشتراكه فى الحكم إلا نائب رئيس الجمهورية واحد و٣ وزراء بعثيين لأسباب سبق توضيحها ووزيرين ممن أيدوا الوحدة تحت ضغط زملائهم لأسباب شخصية وحزبية فلماذا لم يستقل الباقون وهم الغالبية العظمى ولماذا لم يهاجم واحد منهم الحكم أثناء الوحدة وهم من نخبة السياسيين والعلماء فى سوريا واستمروا فى حكم سوريا حتى قام الانفصال ولم يكونوا راضين عن هذا الانفصال ومن أعجب ما كتب عن أسباب الانفصال ما ذكره الدكتور عزت النص وزير التعليم فى عهد الوحدة أنه قد زيدت الحصص الدراسية من ٢٨ ساعة إلى ٣٨ ساعة فى الأسبوع مما يرهق الطلاب ومما استدعى زيادة المعلمين وفى الوقت نفسه منع حاملى البكالوريا من أن يقوموا بالتدريس وذلك لإحضار مدرسين مصريين فهل زيادة حصص الدراسة ليزداد الطلبة علما ورفع مستوى

المعلمين يعتبر خطأ يستدعى ضرب الوحدة وتكريس الانفصال أما إحضار مدرسين مصريين مؤهلين وهم من نفس دولة الوحدة طالما لا يوجد مؤهلون سوريون ليقوموا بالتدريس فما الضرر فى ذلك طالما لم يحلوا محل زملائهم السوريين المؤهلين كذلك ما ذكره الدكتور سامى عصاصة فى كتابه من أنه عندما حضر بعض المصريين مع المشير إلى دمشق اختفى الاسبرين من السوق أليس هذا من عجائب المفتريات على الوحدة رغم أن الإسبرين يصنع فى مصر وهل قام المصريون بالمرور على جميع الصيدليات فى جميع أنحاء سوريا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب واشتروا الإسبرين من السوق حتى اختفى من سوريا فكم من هذه المفتريات من المضحكات التى تبكى ويهمنى هنا أن أوضح أن كل ما تم ذكره سابقا من أسباب الانفصال هى أسباب مفتعلة لتدبير الانفصال ولا ترقى أبدا إلى مرتبة الأسباب الحقيقية التى تبرر ارتكاب جريمة فى مستقبل الأمة العربية كجريمة الانفصال والتى باعدت بين الدول العربية وأملها فى الوحدة وليس أدل على ذلك من أسباب واهية مما قاله الدكتور عصاصة فى كتابه ما يأتى: قبل الوحدة كان الضباط السوريون يرحبون بإخوانهم المصريين الذين يحضرون إلى دمشق وكانت المعاملات بينهم يسودها المودة والمحبة أما بعد الوحدة فقد زاد الاحتكاك بينهم مما أثر على العلاقات الشخصية بينهم إذن فطبيعة العلاقة هى المحبة فما الذى غير هذه العلاقة إذن فإنه إدعاء مقصود من بعض المدفوعين للعمل ضد الوحدة للقضاء عليها كما كان يحدث فى سوريا أثناء الاستعمار من إثارة الحلبى ضد الشامى أى (الدمشقى) والحموى (من حماه) ضد الحمصى (من حمص).

❑❑

لقد مضت أربعون سنة على جريمة الانفصال واغتيال دولة الوحدة وأستطيع أن أؤكد بضمير مستريح أن الشعب السورى الشقيق ظل دائما وفياً لمبدأ القومية العربية والوحدة العربية، وبالتالى فليس من المعقول بعد أن تم له أمله فى الوحدة وأصبح فى طليعة الشعوب العربية التى تحققت الوحدة على يديه فليس من المعقول أن ينقلب عليها ويقوم هو بالقضاء عليها لهذه الأسباب التافهة ولكى أثبت ذلك فإن الوقائع وحدها هى التى تتكلم:

بعد إعلان البيان الأول الصادر عن المتآمرين على الوحدة رفض الشعب السورى فى حلب وقام بالمظاهرات مؤيدا الوحدة ورئيسها كما قامت إذاعة حلب بإعلان ذلك صراحة وقامت بنقل شعور الجماهير المؤيدة للوحدة على الهواء مباشرة ولكن أحد المتآمرين وهو العقيد جورج محصل قائد مركز التدريب فى حلب قام بتسليح جنود مركز التدريب ونزل بهم

إلى المدينة وقاوم المظاهرات المؤيدة للوحدة وأطلق على المشاركين فيها النار وسقط من جراء ذلك قتلى وجرحى كثيرين من المدنيين والعسكريين مما يدل على مقاومة الشعب للانفصاليين وأمكنه بالقوة الاستيلاء على الإذاعة وأخضع شعب حلب بقوة السلاح ولم يتم ذلك إلا الساعة التاسعة مساءاً.

وكذلك بعد إعلان بيان الانفصال قام الشعب السورى فى دمشق رافضا الانفصال حتى قام المتآمرون بإعلان حظر التجول وتحت ضغط رد الفعل الجماهيرى.

عاد قادة الانفصال فأعلنوا بيانهم التاسع الذى أعلنوا فيه أنهم لا يقصدون الانفصال وأنهم اتفقوا مع المشير عبدالحكيم عامر على كل شىء وأن عبدالناصر ما زال رئيس سوريا خرجت الجماهير هاتفة للوحدة ولعبدالناصر ولم تهدأ إلا بعد إعلان حظر التجول مرة أخرى.

وتحت وطأة الشعور الجارف للشعب السورى بضرورة عودة الوحدة قام الجيش السورى فى حلب وحمص بواسطة الضباط الوحدويين بقيادة العقيد جاسم علوان بانقلاب يوم ٣٠ مارس ٦٢ وقبضوا على قيادات الانفصال ورحلوهم خارج سوريا وبذلك لم تدم حكومة الانفصال وقادتها أكثر من ستة أشهر وتتابعت الحكومات السورية وكانت كلها تدعوا إلى إعادة الوحدة كما قام الشعب السورى بمظاهرات رافعا أعلام الوحدة وحاملا صور عبدالناصر كما رددت إذاعة دمشق أناشيد الوحدة.

وما دمنا فى حديث الوقائع – وبعيداً عن لغة العواطف والمشاعر – سأذكر هنا بعض الأشياء ولا يمكنى أن أحصى وأنا أتكلم من الذاكرة كل ما تم لتحسين الأحوال الاقتصادية فى سوريا فى الزمن البسيط التى استمرت فيه الوحدة وهذه نظرة عامة وعابرة على ما تم أثناء الوحدة. وخاصة فى النواحى الاقتصادية:

- **أولا:** أن مصر أصبحت سوقا كبيرا للمنتجات السورية خصوصا بعد إعفاء المنتجات المصنعة فى سوريا من الجمارك عند دخولها إلى السوق المصرية وتم فى أول سنة من الوحدة تصريف جميع المنتجات السورية وخصوصا الأقمشة التى كانت راكدة فى مخازن التجار السوريين وذلك داخل السوق المصرية.

- **ثانيا:** البضائع التى كان يستوردها التجار السوريون من الخارج ويدفع عنها التجار السوريون جمارك للخزانة السورية كان يشتريها آلاف المصريين الذين كانوا يحضرون إلى سوريا للسياحة مما أحدث رواجا ومكاسب للتجار فى سوريا وزيادة فى إيرادات الجمارك.

❑ **ثالثـا :** نظرا لتخفيض أجور السفر سواء بالطائرات وبالسفن وزيادة عدد رحلاتها بين مصر وسوريا سافر المصريون بالآلاف إلى سوريا وقضوا كثيرا من الأيام فيها يدفعون ملايين الجنيهات فى سوريا سواء لأجور الإقامة أو الطعام أو الانتقال وثمن المشتريات وعاد ذلك بالرواج على السوق السياحى والتجارى فى سوريا.

❑ **رابعا :** سافر المئات من التجار السوريين إلى مصر وفتحوا محلات تجارية كثيرة فى القاهرة والإسكندرية باعتبارهم من رعايا الجمهورية العربية المتحدة وعاد عليهم ذلك بأرباح كبيرة ومنهم كثيرون ما زالت محلاتهم وتجارتهم موجودة حتى الآن فى حين لم يفتح محلا مصريا واحدا فى جميع أنحاء سوريا.

أما بالنسبة للمشروعات التى بدء فيها أثناء الوحدة فأذكر منها:

أولا: مشروع بناء سد الفرات وما تبعه ذلك من استصلاح مئات آلاف من الأفدنة وتوليد الكهرباء.

ثانيا : مشروع إنشاء السكك الحديدية بين حلب ومنطقة الجزيرة.

ثالثـــا : الاتفاق مع الشركات ببدء التنقيب عن البترول فى سوريا مما أصبحت بعده سوريا من الدول المنتجة للبترول.

رابعا : بناء مدينة دمشق الجديدة.

خامسا : إنشاء مطار دمشق الجديد

سادسا : توسيع ميناء اللاذقية وغيرها الكثير من الأعمال الأخرى التى لا أذكرها الآن!

❑❑

بكل المقاييس السياسية والتاريخية والاجتماعية فقد كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا تجربة رائدة وحلماً عظيماً حققته إرادة الشعوب وليس معنى ما ذكرته أنه لم يكن للوحدة أخطاء وسأذكر هنا هذه الأخطاء كما أقدرها ولكن لا يمكن لأى مؤمن بالوحدة العربية وبذل كل رخيص وغالى فى سبيل تحقيقها أن يكون ما أذكره منها سببا فى القضاء على أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث.

□ أولا: أن الوضع التى كانت عليه سوريا سواء داخل الجيش السورى من تكتلات وأحزاب وفئات وسوابقه فى القيام بالانقلابات المتعددة وما كان عليها قيادات الشعب السورى من حزبية متصارعة وإقليمية تصل إلى مستوى القبلية وما كان يهدد سوريا من جيرانها من مؤامرات تستهدف القضاء على استقلال الإرادة فى سوريا كل ذلك يستدعى أن تكون الوحدة فيدرالية وليست اندماجية.

ولقد كنت مؤمنا بذلك وعبرت عنه فى المحادثات التى تمت بينى وبين الرئيس عبدالناصر قبل حضور مجلس القيادة إلى القاهرة مصرا على إنجاز الوحدة فورا وتناقشنا فى إمكانية الوحدة من عدمه وهل إذا تمت ما الذى يكون عليه شكل الوحدة وكان الأقرب للاقتناع أنه إذا كانت ولا بد من الوحدة فلتكن فيدرالية أى يكون لكل إقليم حكومته ومجلسه النيابى وإدارته وقوانينه المحلية حتى تتفق مع طبيعته.

ولكن للأسف فقد قابل الرئيس عبدالناصر كثير من السياسيين السوريين والعرب حتى الرئيس شكرى القوتلى نفسه كان يردد أمامه أن الوضع فى سوريا كله قلاقل سواء عسكريا أو سياسيا أو مذهبيا حتى تصل إلى تنافر بين المدن المختلفة وكانت آخر كلمة للرئيس شكرى القوتلى للرئيس عبدالناصر (الله يكون فى عونك من اللى حتشوفه من الخلافات فى سوريا) مما جعله مترددا بالموافقة على الوحدة لكل هذه الأسباب الداخلية.

ولكن لما زاد الضغط عليه لاتمام الوحدة أصبح لنفس هذه الأسباب التى ذكرتها مترددا فى تقرير هل تكون فيدرالية أو اندماجية فلكل منها مزاياها ومضارها وفى آخر وقت كانت كفة الوحدة الاندماجية هى الأرجح.

ولقد بعث الرئيس عبدالناصر فى طلبى قبل الاجتماعات النهائية لإقرار الوحدة وتناقشنا طويلا فى هذا الموضوع وكانت من الآراء التى رجحت الوحدة الاندماجية ما يلى:

(أ) إذا كانت وحدة فيدرالية فمعنى هذا أن يكون لكل إقليم حكومته المستقلة فى قراراتها وكذلك قرارات مجلسها النيابى ولو اتخذت أى حكومة من حكومات القطرين قرار وكذلك أصدر مجلسها النيابى تشريعا فى موضوع مبدئى واحد كل منها مخالف عن الآخر فما الذى يوافق عليه منهما بصفته رئيس للجمهورية وما الذى يرفضه وأن وافق على القرارين كيف يستقيم وجود لقرارين مختلفين لنفس الموضوع مما يستدعى انتقاد شعب الإقليم الذى ليس من مصلحته هذا القرار قائلا (اشمعنى) وأن رفض هذا القرار أو

هذا القانون فى أى إقليم منهما فإن ذلك سيقابل أيضا بكلمة (اشمعنى) وافق على المصرى ورفض السورى أو العكس.

(ب) أن المجلس النيابى السورى سيكون من ضمن تشكيله أعداد كبيرة من الحزبيين السابقين بما بينهم من خلافات شخصية وحزبية وطائفية مما سيؤثر على القرارات التى يتخذونها والتى قد تكون فى غير صالح الوحدة أما فى حالة الوحدة الاندماجية فسيكون قرار الحكومة هو قرار الأغلبية السورية والمصرية معا وكذلك قرار المجلس النيابى الموحد الذى سيناقش فيه أى موضوع ويتم اتخاذ القرار فيه لصالح شعبى الإقليمين معا.

(جـ) أن قيادات العمل السياسى بسوريا غالبيتهم من المنتمين إلى أحزاب وكتل وفئات وطوائف متصارعة فإن أى حكومة أو مجلس نيابى فيها سيشكل من هذه الأحزاب والكتل والطوائف المتصارعة وبذلك سيستمر عدم الاستقرار والتضارب فى الإقليم السورى مما سيدخل رئيس الجمهورية الموحدة فى دوامة هذه الصراعات.

(د) فى حالة الوحدة الفيدرالية فإن الانفصال الجغرافى بين الإقليمين لن يمكن أبدا من وحدة الفكر وكذلك وحدة القرار بين الإقليمين وسيكرس الانفصال أكثر مما يكرس الوحدة وسيكون رئيس الجمهورية هو الرباط الوحيد بين الإقليمين أما فى حالة الوحدة الاندماجية فإن كل ما ذكرته يمكن أن ينتفى كما أنه سيكون وسيلة الترابط الذى يربط بين الإقليمين وكان الاعتراض الذى ركزت عليه لنقاشى معه هو اختلاف الطبائع واختلاف المصالح فى بعض الأوقات فليس أى قرار من الحكومة الموحدة أو المجلس النيابى الموحد سيكون فى صالح شعبى الإقليمين معا فإذا كان القرار فى صالح غالبية إقليم من الأقاليم وأقلية فى الإقليم الآخر فسنعود إلى كلمة (اشمعنى) ولن يكون هناك قرار فى صالح الجميع.

(هـ) كذلك كان اعتراض منى على أنه فى حالة الوحدة الإندماجية فستكون هناك حكومة واحدة سيصبح من العسير جدا ترك سوريا دون حكومة فى دمشق وسيتسبب ذلك فى حساسية مفرطة وتأخير فى اتخاذ القرار يستفيد منه أعداء الوحدة.

وبعد كل هذه المناقشات تقرر أن الوحدة الاندماجية هى التى ستمكنه باعتباره رئيسا للإقليمين من حسم أمور الخلاف بما فيه مصلحة شعبى الإقليمين وكان لما لمسه من حب الشعب السورى له وإيمانه وإندفاعه لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ما جعله يرجح الوحدة

الاندماجية كما كان رأيه للتغلب على عدم وجود حكومة فى دمشق أنه يمكن تشكيل حكومة واحدة على أن يقيم الوزراء السوريون فى دمشق يديرون منها مصالح الشعب السورى وأن تجتمع الحكومة الموحدة من آن لآخر لاتخاذ القرارات الموحدة للإقليمين.

أما بالنسبة لشعبى الإقليمين فإن كبر المساحة وكثرة عدد السكان فى الإقليم المصرى وصغر المساحة وقلة عدد السكان فى الإقليم السورى فإنه أعطى سببا للمتربصين بالوحدة داخليا وخارجيا لاصطياد أى خلاف طبيعى فى الرأى أو فى أسلوب العمل أو سوء الفهم بين أى من أفراد الإقليمين بأنه سيطرة وتعالى من الإقليم الأكبر حجما والأكثر عددا (المصرى) على الإقليم الآخر الأقل فى المساحة والعدد (السورى) مما يخلق حساسية فى التعامل بالقول والفعل بين الإقليمين كما يقلل من فرص التقارب بينهما كذلك فإن الانفصال الجغرافى بين الاقليمين لم يحقق إمكانية التلاحم والسيطرة بين الإقليمين فى ضوء الأقاويل والإشاعات والخلافات الشخصية.

لقد كانت الوحدة العربية كما ذكرت أمل الشعب السورى فى تحقيق هدف الوحدة الذى يؤمن به وفى تحقيق الاستقرار السياسى وفى توفير الأمان لسوريا ولما تحقق له ذلك بدأ يبحث عن مصلحته الشخصية والذاتية وبدأ يتعجل التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى الذى ينتظره من الوحدة كما أن إيمانه بشخصية عبدالناصر وقدرته كانا يجعلانه يؤمن بأن ذلك من الممكن أن يحدث فى أسرع وقت ونسى أن ذلك يستغرق وقتا وجهدا وبحث وتخطيط ومال وإن عبدالناصر مهما كان إيمانه بنهضة سوريا فإنه لا يملك عصا سحرية تحقق المعجزات فى هذه المدة القصيرة من عمر الوحدة ورغم أنه قد تم البدء فى كثير من المشروعات إلا أن المتربصين بالوحدة سواء فى الداخل أو الخارج كانوا دائما يرددون فى أذن الشعب السورى.

(ما الذى استفدتموه من الوحدة وما الذى عاد عليكم منها) مما كان يؤثر فى معنوياته.

وفى نفس الوقت تم حل الأحزاب شكليا وتم تشكيل الاتحاد القومى من جميع الأحزاب والكتل والتنظيمات السياسية فانتقل إلى صفوفه الصراع الحزبى القديم كما أنه لم يتفرغ لقيادته عناصر سياسية وحدوية تعمل على تحريكه كما تعمل على قيادة الجماهير السورية وبذلك فقد أصبح ضعيف المفعول فلم يتمكن حتى من القضاء على الإشاعات والتحركات المغرضة التى كانت تعمل على ضرب الوحدة فى مهدها وقد نتج عن الفراغ الذى لم يملؤه

الاتحاد القومى أن زادت تحركات الشيوعيين والإخوان المسلمين والحزب القومى السورى وانضم إليهم بعد ذلك البعثيون نتيجة الخلاف الذى نشأ بينهم وبين الحكم وكذلك أبواق الاستعمار وأعداء الوحدة العربية مما كان سببا فى هز الوحدة في الداخل كما لم يقابل ما حدث من تخلخل للوحدة الداخلية أى نشاط يذكر من الحكومة أو الاتحاد القومى وسط الجماهير لتوضيح حقيقة الأمور وحشدها لمقاومة ذلك بل للأسف قابل ذلك زيادة القبضة الغليظة لوزارة الداخلية وأجهزة المباحث نتيجة ما قام به وزير الداخلية عبدالحميد السراج حيث كان أغلب خدمته رئيس للشعبة الثانية للمخابرات فى الجيش وكان تعامله دائما مع الأنشطة المعادية داخليا وخارجيا هو الإجهاز عليها بأجهزة المخابرات بما تملكه من قوة الاعتقال وخلافه وقد كان هذا سببا أن يقوم جميع المعادين للوحدة والمختلفون معها بإطلاق نغمة الحكم البوليسى وقد تم نقل ذلك إلى الرئيس عبدالناصر الذى كان يطلب السراج ويسأله عن ذلك فكان يحضر له أسماء النشيطين فى معاداة الوحدة ويقول أن ما يصل إلى الرئيس من أقوال هى إشاعات من مغرضين حاسدين للسراج يريدون إبعاده والانقضاض على الوحدة فكان يوصيه دائما بتخفيف قبضته البوليسية والاعتماد على العمل السياسى وخصوصا أنه أشرف على نشاط الاتحاد القومى ولما زادت الشكاوى من تصرفات أجهزة السراج أرسل الرئيس بعض أجهزة المعلومات المصرية إلى سوريا ورفعت للرئيس تقارير بأن هناك تجاوزا من قبل أجهزة المباحث وأرسل المشير عامر إلى سوريا لبحث الأمر وإصدار التعليمات اللازمة لمنع هذه التجاوزات فقام فعلا بذلك ولكن كان ذلك مدعاة للتصادم بين السراج والمشير وتقدم السراج لاستقالته وقيام أعوان السراج فى الجهاز الإدارى والشعبى بمهاجمة الوحدة وللأسف تم ذلك قبل الانفصال بمدة وجيزة.

وبنفس درجة الوضوح والصراحة التى ألزمت بها نفسى، أستطيع الاعتراف بأن بعض السلبيات التى حدثت داخل الجيش كانت لها دور فى فشل الوحدة. ان طبيعة العمل فى الجيش هو أن يصدر قائد أى وحدة من وحدات الجيش سواء كانت صغرى أو كبرى أوامره إلى القادة الأصغر منه وطبيعة الأوامر فى الجيش تعطى بطريقة صارمة وإن لم تنفذ على الوجه المرضى فإن الذى لم ينفذ الأمر يحاسب ولما انتدب بعض الضباط المصريين للعمل فى الجيش بسوريا فإنهم كانوا يعطون الأوامر لمرءوسيهم من السوريين ويحاسبوهم عند عدم التنفيذ فخلق هذا حساسية بين السوريين والمصريين ونسى الإخوة السوريون أن القواد السوريين كانوا يحاسبون المصريين أيضا عندما لا ينفذون الأوامر أو يقصرون فى تنفيذها كما أن الذين يعملون فى أى عمل من الممكن أن يحدث بينهم وبين بعضهم فى بعض الأوقات سوء تفاهم لأى سبب من الأسباب طالما هناك تعامل يومى بينهم وهذا ما كان

يحدث بين الضباط السوريين والمصريين وهو أمر طبيعى يحدث فى العمل وفى الحياة ولكن للأسف كان هناك من بدأ ينفث سمومه وسط الجيش أما مدفوعا أو لأسباب خاصة ويدعى بأن الضباط المصريين يتعالون على الضباط السوريين فبدأت تنتشر بينهم نغمة التفرقة بين المصرى والسورى وفى بعض الأحيان كان من الممكن أن يحدث احتكاك بين الضباط المصريين والسوريين مما يزيد من سوء التفاهم بينهم عندما كنت موجودا كمعاون لقائد الجيش الأول السورى وكنت عشت مدة طويلة وسط إخوانى السوريين وعلى علم بطبائعهم فقد كنت دائما أعمل على توجيه الضباط المصريين عند حضورهم إلى سوريا لملاحظة هذه الأمور والعمل على اكتساب صداقة إخوانهم السوريين وعند حدوث أى خلاف كان يبلغ إلى فورا وكنت أتخذ فيه إجراء حازما مما يصحح الأمور ولذلك لم يزد الخلاف بين المصريين والسوريين وقتلت نغمة التفرقة بين المصرى والسورى كما أننى حاولت جاهدا الإقلال من أعداد الضباط المصريين الذين يحضروا للعمل فى الجيش السورى وبعد أن تركت العمل بالجيش السورى نبهت على من خلفنى بذلك ولكن للأسف نسى الجميع ذلك باعتباره شيئا عاديا يحدث بين الأخ وأخيه كما زاد أعداد الضباط المصريين الذين يعملون فى الجيش السورى نتيجة إلحاح قيادة الجيش فزادت فرص الخلاف مما استغله المتآمرون على الوحدة لإثارة نفوس الضباط السوريين ضد إخوانهم من المصريين وتصوير أى تصرف من قائد مصرى ضد سورى يعتبر تعاليا وسوء معاملة من المصرى للسورى وكنا كذلك اتفقنا فى القيادة السورية على عدم تمكين أى كتلة من كتل الجيش التى كانت موجودة فى الجيش من السيطرة على أى وحدة من وحدات الجيش وللأسف لم يتم مراعاة ذلك وتم ترك الأمر رغم تحذيرى من ذلك للمقدم عبدالكريم النحلاوى فركز أعوانه وأقاربه من الشوام (الدمشقيين) حتى سيطروا على الوحدات القريبة من دمشق وأمكنهم أن يثيروا البغضاء بين الضباط المصريين والسوريين حتى تمكنوا من السيطرة على هذه الوحدات والقيام بالانقلاب الانفصالى.

□□

ويهمنى فى هذا الموقف بعد أن تم الانفصال فعلا أن أذكر بعض ما جاء فى خطبة جمال عبدالناصر فى افتتاح المجلس النيابى المشترك للجمهورية العربية المتحدة عند بدء تكوينها وكأنه كان يتنبأ بما حدث فعلا فشهوات المشاركين فى الوحدة كذلك هى معول هدمها فقد جاء بخطبته بالحرف الواحد (إننى أرى من واجبى فى هذه اللحظات أن

أصارحكم وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله معكم أن الطريق الذى نقبل عليه طويلا وشاقا وأن رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس بل رحلتنا مشاق ومتاعب وكفاح وجهاد ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق أن الذين لا تروقهم وحدة سوريا ومصر ولا توافق أغراضهم لن يتقبلوها بالرضى والسكوت وإنما ستكون المساعى وستكون المحاولات وستكون المناورات لهذا أقول لكم من الآن أننا فى سعينا فى طريق أملنا يجب أن نظل مفتوحى الأعين منتبهى الحس والوجدان وعلينا أن ندرك أن لهذه الوحدة الرائعة أخطارها أيضا وربما كانت شهوات أنفسنا أكبر الأخطار التى يتعين علينا مواجهتها»

وهذا ما حدث فعلا وكأنه كان يتنبأ بما حدث!!

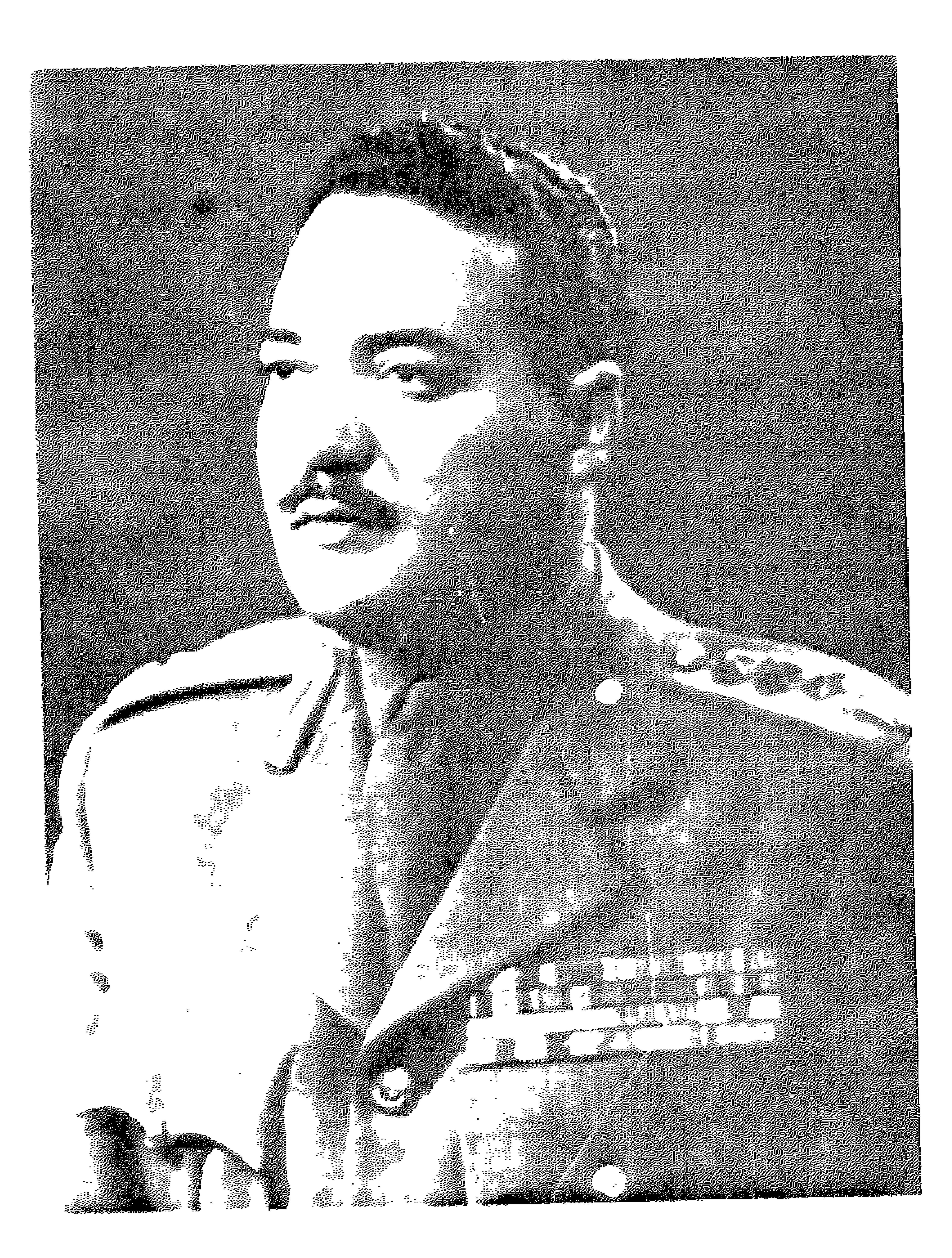
□□

ومن أغرب ما قيل وقرأته منشوراً فى مذكرات وذكريات البعض أن «جمال عبدالناصر كان يسعى من تجربة الوحدة إلى تكوين إمبراطورية!!

إننى أنفى ذلك نفيا باتا وأن ما حدث هو شاهد على هذا فعبدالناصر كان يريد الوحدة بعد خمس سنوات ولم يقبل الوحدة إلا بعد إلحاح شديد من القيادات السورية وخوفا على استقلال سوريا واستقلال إرادتها كما رفض عبدالناصر انضمام العراق للوحدة بقيادة عبدالناصر بعد ثورة العراق ضد الملكية فى ١٤ يوليو ٥٨ رغم إلحاحهم للانضمام إلى هذه الوحدة كما رفض قيام الوحدة بين مصر وسوريا والعراق بعد الانفصال عام ٦٣ رغم أن قبوله لها كان يعتبر ردا لاعتباره وكرامته الشخصية كما رفض قيام وحدة بين مصر وسوريا وليبيا بعد النكسة رغم الضغط الشديد عليه، وقد كان جمال عبدالناصر يؤمن تماما بأن استعجال أى وحدة يترك فجوات اقتصادية واجتماعية يستغلها العناصر المضادة لذا يجب العمل على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاستعمار بجهود علمية قبل الاشتراك فى أى وحدة.

كما إنه يؤمن بأن فتح طريق أمام القيادات المؤمنة بالقومية لتقضى على التخلف وأنه لا يجب أن تكون الوحدة فرضا بل عن اقتناع وأن قيام أى حكومة وطنية تؤمن بالقومية العربية هى خطوة نحو الوحدة.

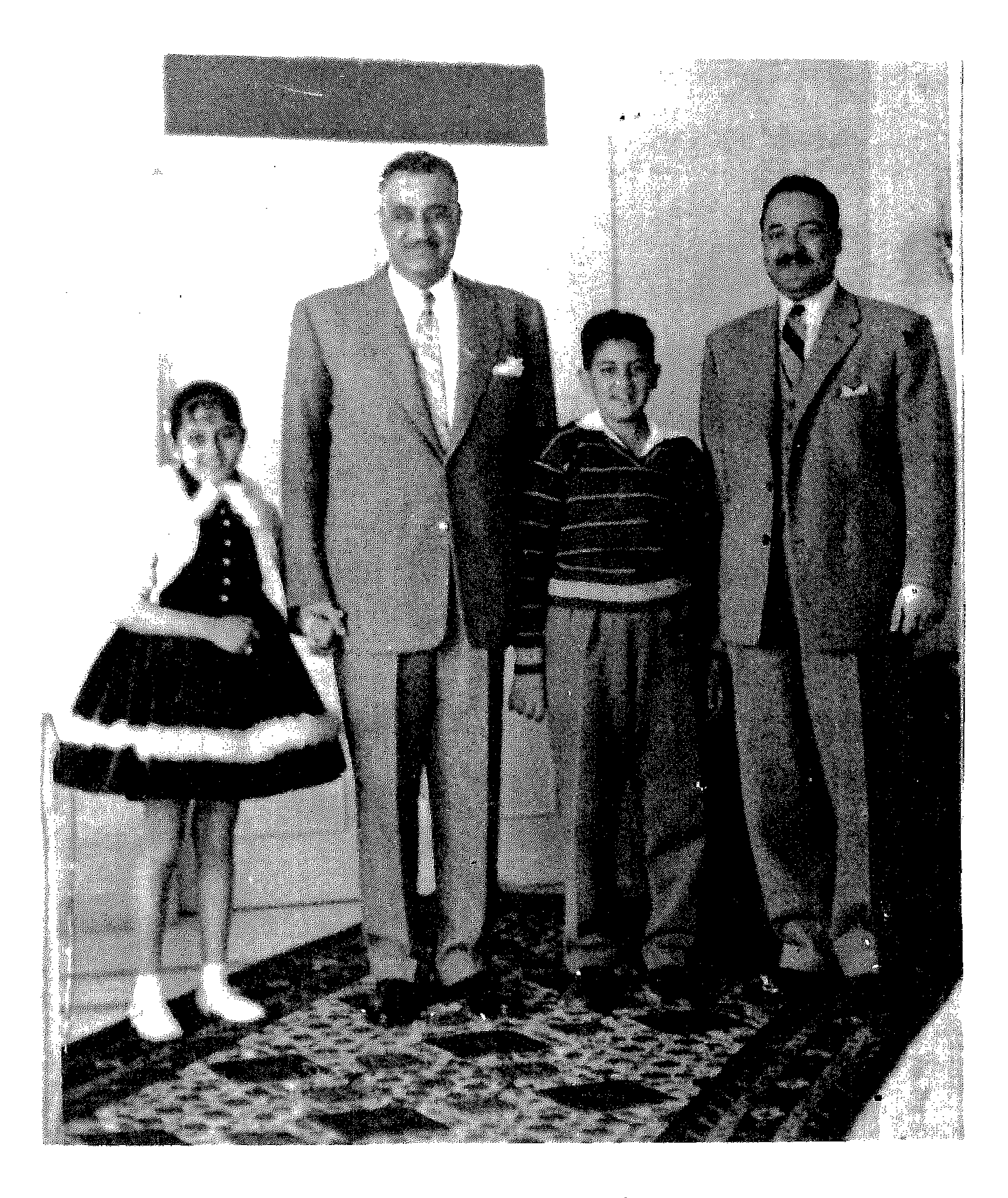
وأن أى وحدة جزئية تمثل إرادة شعبين عربيين أو أكثر وتجسد آمالهم هى خطوة وحدوية.



العميد أ. ح عبد المحسن أبوالنور عند ترقيته إلى رتبة العميد
بمناسبة تعيينه معاونا للقائد الجيش الأول «السوري» بعد الوحدة



المشير عبد الحكيم عامر واللواء جمال فيصل قائد الجيش الأول «السوري» ومعهما العميد أركان حرب عبد المحسن أبوالنور معاون قائد الجيش الأول وضباط قيادة الجيش الأول بعد الوحدة



عبد المحسن أبوالنور معاون قائد الجيش الأول «السورى» وأبنه ماهر
وابنته عائشة مع الرئيس جمال عبد الناصر

الجمهورية السورية



منح رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

القائمقام أ. ح عبد المحسن ابو النور

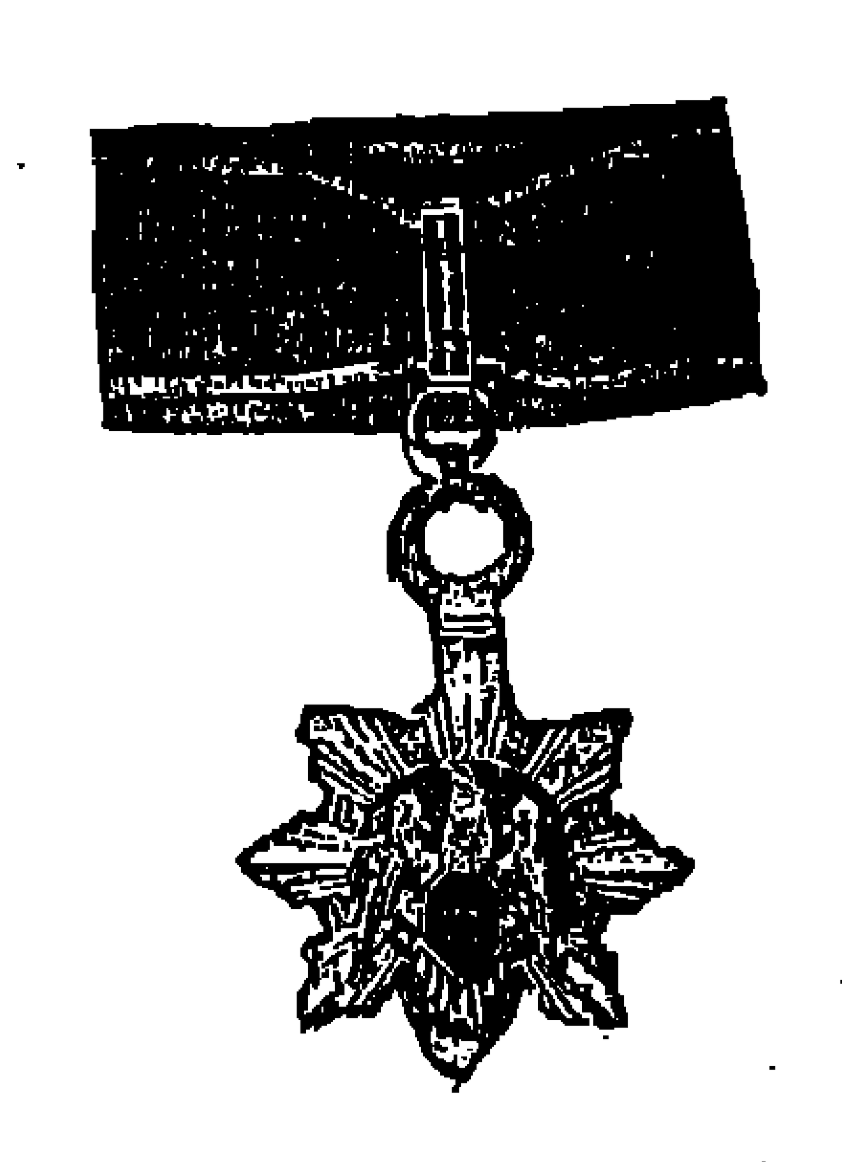
وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة بالمرسوم رقم ٥٢١ تاريخ ١٠/٢/١٩٥٨

دمشق في ٢٤ رجب سنة ١٣٧٧ و ١٣ شباط سنة ١٩٥٨

رئيس مجلس الوزراء

وسام الاستحقاق السورى الذى الذى منحه الرئيس شكرى القوتلى للقائمقام أ. ح عبد المحسن أبوالنور فى اتمام الوحدة بين مصر وسوريا

الجمهورية السورية



براءة وسام الشرف العسكري

منح رئيس الجمهورية

القائمقام ا.ح محمد عبد المحسن ابو النور

وسام الشرف العسكري من رتبة لواء بالمرسوم رقم ٨٠٥ تاريخ ٢٠/٢/٩٥٨

دمشق في ١ شعبان سنة ١٣٧٧ هجرية و٢٠ شباط سنة ١٩٥٨ ميلادية

رئيس مجلس الوزراء

وسام الشرف العسكرى من رتبة لواء الذى تم منحه للقائمقام أ. ح عبد المحسن أبوالنور لدوره فى اتمام الوحدة بين مصر وسوريا.

الفصل الرابع

سنوات العمل الوزارى والعمل الجماهـيرى

- رفضت العمل كسفير لمصر واخترت العمل كمحافظ لبنى سويف!
- عبدالناصر يقول لى: بنى سويف محافظة مظلومة وعاوز اشوف جهدك فيها!
- محبة أهل بنى سويف نتبادلها حتى اليوم.
- بعد عشرين يوما من العمل المتواصل تمت السيطرة على كارثة القطن!
- قصة عشاء مثير فى منزل المشير عامر!
- اكتشفت التراخى فى الاستيلاء على الأراضى الخاضعة لقانون الإصلاح الزراعى!
- كنت مصمماً على الاستمرار فى تصفية الإقطاع!
- قبل الثورة كان الفلاحون يشحنون كالبهائم فى اللوارى!
- ثلاثة قوانين للإصلاح الزراعى من أجل الفلاحين!
- صباح خمسة يونيو ٦٧ كنت أتفقد حقول القطن فى الفيوم!
- شمس بدران يشرح الوضع العسكرى ويطمئن الجميع على الحالة!
- فى يوم ٨ يونيو تأكد لنا نبأ النكسة!
- فوجئت تماماً بنبأ استقالة عبدالناصر
- غير صحيح إطلاقا أن الاتحاد الاشتراكى دبر خروج الجماهير ليلة ٩ يونيو!
- طلبت من عبدالناصر إعفائى من العمل، فعيننى وزيراً لاستصلاح الأراضى!
- عبدالناصر يسألنى تليفونيا: عندك مانع تمسك قائد المقاومة الشعبية!
- أنشأنا مراكز تدريب للمتطوعين فى جميع المحافظات.
- عبدالناصر يكلفنى باستلام أمانة الاتحاد الاشتراكى من «على صبرى» بعد النكسة. اقترحت على الرئيس عبدالناصر أن يتكون الاتحاد الاشتراكى من حزبين يمينى برئاسة زكريا محى الدين ويسارى برئاسة على صبرى!
- السادات يهاجم اقتراحى قائلا: أنت عاوز تودى البلد فى داهية!

- عبدالناصر كان تقديره أننا لن نكون جاهزين لمعركة قبل عام ١٩٧١.
- سر عداوة السادات وهيكل للاتحاد الاشتراكى.
- عبدالناصر اختار بعض معارضيه ليصبحوا وزراء ومنهم ضياء الدين داود وحكمت أبو زيد!
- سر مبادرة عبدالناصر لقبول وقف اطلاق النار!
- القصة الكاملة لتطوير وبناء الاتحاد الاشتراكى ومزاياه وعيوبه!
- هذا هو الهدف الحقيقى لإنشاء «التنظيم الطليعى»!
- قصة الأرض الزراعية فى مصر.
- تطوير الإنتاج الزراعى لأول مرة فى مصر.
- تنفيذ أكبر خطة لاستصلاح الأرضى فى مصر خلال تاريخها.

عدت من سوريا، وبعدها قابلت الرئيس جمال عبدالناصر وكان معه المشير عبدالحكيم عامر.. وقالا لى على الفور: حمدا لله بالسلامة الآن انتهى عملك فى الجيش وأمامك أحد خيارين: إما أن تعين سفيراً فى الخارج! أو هناك نظام جديد للإدارة المحلية سيتم إعلانه قريباً ممكن أن تعين فيه محافظا!!

ولم أتردد فى اختيار البديل الثانى، فنظراً لطول اغترابى كملحق عسكرى وكذلك رغبتى فى تعليم أولادى وسط أهلهم فقد اخترت أن أكون محافظاً!

وهكذا أخذت فتره قصيرة رحت أعيد فيها ترتيب أمورى وإقامتى والتقط أنفاسى حتى يصدر قرار تعينى كمحافظ. [وفى شهر سبتمبر ١٩٦٠].

قابلت الرئيس عبدالناصر الذى قال لى «أنا عينتك فى بنى سويف لأنها محافظة مظلومة وتحتاج إلى جهد وعايز اشوف جهدك فيها».

ولما ذهبت إليها وجدتها فعلا محافظة محتاجه إلى جهد وعمل مضنى، فأجتمعت مع ممثليها من أعضاء مجلس المحافظة وأعضاء الاتحاد القومى وأفهمتهم أننى جئت للتعاون معهم، لمحاولة بذل الجهد لاصلاح أحوال محافظتكم، وأننى مستعد لسماع مطالبكم فسلمونى مطالبهم التى أعدوها لإصلاح أحوال المحافظة ووعدتهم بالتعاون معهم لتنفيذها.

وفعلا فى أقل من عام أمكننى تنفيذ جميع مطالبهم وإصلاح العمل فى كثير من مراكز الخدمات حتى تغير كثيرا من وجه المحافظة، فقمت بإنشاء المدارس الثانوية فى عواصم المراكز التى لا يوجد بها هذه المدارس، وقمت بإنشاء كثير من الوحدات الصحية والمجمعه كما تم رصف الطرق الموصله بين الطريق العام وعواصم المراكز حيث الغالبية لم تكن

طرقها مرصوفه، كما قمت بتحسين مداخل عاصمة المحافظة وعواصم المراكز وتجميلها وقمت بإنشاء مدينة بنى سويف الجديدة وتخطيطها وبناء العمارات بها وتمليكها، كما قمت بالأتفاق مع وزارة الصناعة بوضع أساس عدد من المصانع وادخلت الكهرباء والمياه النقية فى كثير من مدن وقرى المحافظة مما قوبل من أهل المحافظة بالود قابلتهم بمثله حتى أن المحبة مازالت موصولة بيننا إلى الآن.

وفى أكتوبر ٦١ قمت بإجازة قصيرة لأستريح من الجهد الذى بذلته وسافرت إلى الإسكندرية وبمجرد وصولى تلقيت مكالمة تليفونية عاجلة من السيد كمال الدين حسين يطلب منى الحضور فورا إلى مبنى مجلس الوزارء لحضور اجتماع هام فعدت إلى القاهرة حيث وجدته مجتمعا مع مجموعة من الوزارء ومحافظى الوجه البحرى وعلمت مما دار فى الاجتماع أن أحوال محصول القطن فى محافظات الوجه البحرى سيئة وأن المحصول مصاب بشده بدودة ورق القطن وأننا لابد وأن نعمل ونعجل باتخاذ إجراءات سريعة للمقاومة والتغلب على الحالة السيئة واتخذنا بعد المناقشة كثيراً من القرارت منها تبديل المبيد الذى يستعمل فى ذلك الوقت ولم تظهر له أى نتيجة بمبيد آخر يجب استيراده فورا بالطائرات وتوفير موتورات لسرعة رش المبيدات فى المساحات الكبيرة المصابة وهذه يجب استيرادها من الخارج وإلغاء إجازات جميع العاملين من الوزراء والمحافظين والعاملين الذين لهم علاقة بهذا الموضوع وتعجبت من إحضارى من الإجازة فى نفس يوم بدئها ومحافظتى ليس فيها شىء من ذلك والحمد لله.

لكنى فوجئت بأن السيد كمال الدين حسين يقول لى «انت مسئول عن تنفيذ هذه القرارات والإشراف على المقاومة فى جميع المحافظات وسيكون مكانك مكتب رئيس الوزراء ويطلب من الجميع الاتصال بى فى مكتب رئيس الوزراء ليلا أو نهارا اذا كان فيه أى شىء أقمت فى مكتب رئيس الوزراء وباشرت العمل فى توفير ما يحتاجه استيراد المبيدات وخلافه من الأدوات المطلوبة بأسرع وقت سواء من النقد الأجنبى أو الاتصال بسفارات مصر فى ألمانيا وأمريكا وأنجلترا وأرسال من يتعاقد فوراً على استيراد المطلوب وبعد سهر متصل لمدة عشرين يوما أمكن استيراد المطلوب التدريب عليه وتوزيعه على المحافظات وتوفير الطائرات اللازمة لنقله سواء كانت طائرات حربية أو من شركة مصر للطيران.

وتم بحمد الله السيطرة على الآفات وإنقاذ ٥٠٪ من المحصول وكانت أكبر كارثه حلت بمحصول القطن وكان من نتيجتها أن قام الرئيس عبدالناصر بتغيير ثلاث وزارء كانوا

مسئولين عن الزراعة وهم وزير الزراعة المركزى ووزير الزراعة التنفيذى ووزير الإصلاح الزراعى.

□□ ووقعت المفاجأة الحزينة (كما سبق القول) وحدث الانفصال فى ٢٩ سبتمبر ٦١ وبعدها بأسبوع ألقى عبدالناصر بخطاب مهم اعترف فيه بالانفصال لكنه أكد إيمانه بأنه «ستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة راياتها مرددة نشيدها باذلة فى سبيل العروبة».

كان خطابه هذا يوم السادس من أكتوبر، وبعدها وفى ١٢ أكتوبر قام الرئيس عبدالناصر بتشكيل وزارة جديدة، وكانت الوزارة رقم ثمانية التى يرأسها منذ رأس لأول مرة الوزارة فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤.

وفى هذه الوزارة شغلت منصب وزيرا للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.

ولم يمر عدة أيام حتى فوجئت بمشكلة ثانية بعد حدوث الانفصال بين مصر وسوريا فقد مر على بعض الأخوة من الضباط الأحرار منهم وحيد جوده رمضان ومحمد السقا وطلبا منى إبلاغ الرئيس عبدالناصر بتغيير طريقة الحكم حيث أن الانفصال قد أحدث شرخا فى الجبهه الداخلية يحتاج إلى ضرورة تغيير أسلوب الحكم فقلت لهم أننى عند حدوث الانفصال تحدثت مع الرئيس عبدالناصر فى هذا وهو يفكر جديا فى إحداث تغييرات. وظننت أن الموضوع انتهى عند ذلك ولكنهما استمرا فى التحدث مع بعض الأخوة الوزراء والضباط فى هذا الموضوع بل أن بعضهم أصدر منشورا بذلك وصل إلى الرئيس عبدالناصر وحقق فى مصدره وتحول الأمر إلى قضية وتم القبض عليهم.

وبعدها بفترة بسيطة اتصل بى سكرتير المشير عامر ليقول لى أن المشير يدعونى على العشاء فى منزله الليلة ولما كان موضوع تناول العشاء معه أو مع الرئيس قد توقف منذ مده فقد تعجبت عن السبب وطلبت السيد الوزير عباس رضوان وسألته هل دعاه المشير على العشاء فأجاب بالإيجاب وسألت السيد المحافظ محمد البلتاجى محافظ الجيزة نفس السؤال فأجابنى بالإيجاب وفى المساء ذهبت إلى منزل المشير فوجدت السيد كمال رفعت والسيد صلاح نصر والسيد عباس رضوان والسيد محمد البلتاجى والسيد اسماعيل فريد محافظ الدقهلية وهناك سألنا بعضنا «أيه الحكاية» ولم يعرف أحد منا السبب فى هذه الدعوة ثم جاء المشير عامر وسلم علينا وسألناه عن سبب هذه الدعوة ضحك ولم يقل شيئا وجلسنا أكثر من ساعة ولم يطلب منا أحد الانتقال إلى غرفة الطعام، ولما سألنا المشير «أيه الموضوع» رد قائلا

إننا ننتظر قدوم الرئيس جمال فزاد عجبنا ثم دخلنا فى حديث ضاحك «أية الحكاية» هى مذبحة القلعة والا أيه».

«وضحك المشير وبعد قليل دخل الرئيس عبدالناصر وجلس ولم يصافح أحدا فقال له المشير «مش تسلم عليهم».

رد غاضبا: أنا زعلان منهم ولذلك فلن أصافحهم أو أتناول الطعام معهم قبل معرفة حقيقة الوضع ثم طلب من كل واحد منا أن يحكى ما الذى حدث بينه وبين الأخوة وحيد جوده رمضان ومحمد السقا.

وذكر كل منا ما حدث بالضبط فقال لنا ولماذا لم تخطرونى فقلت له «نخطرك على أيه دول جماعة قلبهم على الثورة وأن الوضع الذى حدث وهو الانفصال يقتضى تغير طريقة العمل ونحن تكلمنا فى هذا معك ووافقتنا عليه وقلنا لهم ذلك فما الذى كنا سنقوله لك.

قال إنهم طبعوا منشوراً ووزعوه على الجيش فنفينا علمنا بذلك وانتهى الموضوع وتصافحنا جميعا.

□ □ وأعود لمهمتى الجديدة وزيرا للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ثم تم تعيينى بعدها نائبا لرئيس الوزراء للزراعة والرى إضافة لعملى كوزير للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ووجدت هناك تراخى فى الاستيلاء على الأراضى الخاضعة لقانون الإصلاح الزراعى وتوزيعها على المعدمين فقمت بمضاعفة تشكيل لجان لاستيلاء ولجان البحث والتوزيع وكنت مصمما على الاستمرار فى تصفية الأوضاع التى قامت عليها ثورة ٥٢، فوقتها اتضح من البحث أن هناك سوء توزيع للملكية الزراعية فهناك ٢٤٠٠ مالك يمثلون أسرمجموعها ١٢ ألف شخص يمثلون نصف فى المائة يملكون حوالى ٢ مليون فدان من الأراضى الزراعية فى مصر فى الوقت الذى يملك فيه ٢ مليون فلاح نفس المساحة التى يملكها النصف فى المائه من السكان إذ يتراوح ما يملكه كل منهم من قيراط واحد إلى فدان، أما باقى سكان الريف فلا يملكون شيئا ويعيش غالبية سكان الريف فى حالة من الفقر والجهل والمرض.

وكانت الوزرات المختلفة قبل الثورة تعلن فى خطاب تشكيلها محاربة الفقر والجهل والمرض وكذلك محاربة الحفاء، وكان المالك يستغل المستأجر أشد الاستغلال فيؤجر له الأرض ويجعله يوقع على عقد الإيجار على بياض بل أن كثيراً منهم كانوا يستولون على

أختام المستأجرين فغالبيتهم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ليختموا بها عقد الإيجار فى أخر العام الزراعى محددين إيجار الأرض حسب إنتاج محصولها أخر العام لكى يستولوا على غالبية الانتاج وفى الوقت الذى كانوا يمدون فيه الفلاح بمستلزمات الإنتاج باغلى الأسعار لأن بنك التسليف لا يعطى السلف إلا لمالك الأرض كما أن التجار وهم أيضا من الملاك لايشترون المحصول إلا بابخس الأسعار. أما العامل الزراعى فقد كان أجره يصل إلى حد السخره لايزيد عن ٢,٥ قرش وكانوا يشحنون فى اللوارى كالبهائم إلى الأراضى التى سيعملون بها ولا يحصلون على الغذاء إلا ما يأخذونه معهم من الرغيف البتاو وقطع الجبن القريش والمش!!

□□ إن قصة «الأرض» فى مصر قضية طويلة ومحزنة يختلط فيها الألم والآسى والدموع والقهر، وذلك فى حياة بطلها الأول وهو الفلاح المصرى».

أن الأرض الزراعية كانت هى مصدر الدخل ومصدر الثروة للدولة والسكان وكانت الأرض الزراعية كلها ملك الوالى محمد على والولاة من بعده حتى عام ١٨٥٤ وفى عهد سعيد باشا حيث صدرت أول لائحة «تسمى اللائحة السعيدية» التى تعطى الحق لمن يدفع الخراج «الضرائب» لأى مساحة من الأرض أن يستغلها طالما يدفع خراجها للحكومة كما سمحت له اللائحة المذكورة أن يتصرف فى هذه الأرض بالرهن أو التنازل عن حق الانتفاع مادام يؤدى الخراج المفروض عليها كما نصت اللائحة أيضا على أن يكون لورثته الحق فى وضع اليد على الأرض التى تركها مورثهم مادامو يدفعون الخراج «الضرائب» للحكومة وقد قام محمد على وأولاده من بعده بإقطاع الاقطاعات الضخمة لذويهم ومحاسيبهم والعاملين عندهم من الطباخين وغيرهم وكذلك لليهود الذين تقربوا إليهم بالنساء والجوارى. ومع استقرار الملكية الفردية بهذا الشكل تكونت طبقة كبار الملاك ومن أمثلة ذلك، تم تخصيص مائة للأسطى فرج الطباخ والأسطى محمد الحلاق وللبيس وساقى القهوة كما تم تخصيص ٢٥٠ فدانا لكل من الخواجة «جالية» والخواجة «سويكى» ١٢٠ فدانا لبنات الخواجة الإيطالى «سونافو» و ٥٠٠ فدانا لجولسون بنت طوسون ومثلها لأصلان بأن اليهودى و٣٠٠ فدان لحرم ناظر المسافر خانة كما حصل الخديوى إسماعيل لنفسه على خمس الأرض الزراعية وحصلت والدته على ٣١,٠٠٠ فدان وبهذه الطريقة تم تمليك الأرض الزراعية بمساحات واسعة بهبات لمن قدم الخدمات للخديو أو سلطات الاحتلال فيما بعد، ويعترف الدكتور بطرس غالى فى مذكراته «طريق مصر إلى القدس» أن أسرته كانت واحدة من مائتى عائلة تسيطر على الأرض فى مصر. وكانت هناك ثلاث أسر غير الأسرة الملكية تملك أكثر من عشرة آلاف

فدان هى أسر البدراوى وسراج الدين وعمرو واثنى عشر أسرة تملك بين عشرة آلاف وخمسة آلاف فدان بينها أسر «أباظة وشعراوى وشريف صبرى وصيدناوى ونوار والمغازى وأحمد عبود و١٣٤ أسرة تملك من خمسة آلاف إلى ألف فدان أسر «ويصا - سلطان - مظلوم - عبدالرازق - أبو حسين - أبوالفتوح - أبو رحاب - الباسل - الطويجى - بلبع - بطرس غالى - الطرزى - نامق - علوبة - رسلان - باسيلى - اخنوخ - واصف جرس - محمود سليمان - العلايلى - المنزلاوى - حبيب شنودة - أبو جازية - سلطان - خياط دوس - ويصا - بولس - اندراوس» .

وأصبح كبار الملاك هؤلاء يكونون قوة كبيرة تسيطر على الدولة حتى أن الدستور نص على أن يكون المعينين فى مجلس الشيوخ من كبار الملاك ولقد اثبتت الإحصائيات أن مجلس النواب قبل الثورة مباشرة كان ٣٧ ٪ من أعضائه من كبار الملاك وكانوا فى المجلس السابق له ٤٣،٥ ٪ من الأعضاء ووصلت نسبتهم فى بعض المجالس إلى ٥٣ ٪ كما زادت هذه النسبة فى مجلس الشيوخ الذى كان ينص الدستور ألا تصدر القوانين إلا بموافقته، ومن بين خمسين وزارة قبل الثورة كان ٥٨ ٪ من الوزارت يشغلها كبار الملاك.

وينقل المهندس سيد مرعى وكان من كبار الملاك عن لسان الجنرال اللنبى قوله «أنه من الممكن أن يجلو الأنجليز عن مصر وهم مطمئنين إلى أنهم خلقوا وظيفة كبار الملاك يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على سياستها فى هذه البلاد.

ويهمنى أن أذكر بعض مادار على ألسنة الفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الكادحة حقا فى المؤتمر القومى برئاسة جمال عبدالناصر والذى أقر ميثاق العمل الوطنى الذى قرر حق الفلاحين والعمال فى ٥٠ ٪ من المقاعد المنتجة ردا لحقوقهم باعتبارهم الأغلبية التى طال حرمانهم.

وفى هذا المؤتمر ذكر هؤلاء الفلاحين الحكايات عن ممارسات كبار الملاك والإقطاعيين مايلى: «كانوا يحملوننا فى عربات كالبهائم إلى لجان الانتخابات وكان لابد لنا أن نخضع لأن الأرض أرضهم ونحن عبيدهم ونعمل عندهم ومن يمتنع عن ركوب هذه العربات أو يقول غير ما يأمره به الإقطاعى لا يمكن أن يعيش فكانت كلابهم تنام على سراير مخصوصة ويسهر على خدماتها وتربيتها «أفندية» فى حين، أولادنا كانوا ينامون على الأرض بلا غطاء ولا رعاية.

وحدث مرة أن دخل صاحب الكلب غرفة الكلاب فوجد الشخص الآدمى الذى يخدم الكلاب نائما على السرير الذى ينام عليه الكلب فما كان منه إلا أن خصم منه ثلاثة أيام، وفى مرة مرض الكلب فإذا بمفتش الزراعة يتصل تليفونيا لاستدعاء طبيب الكلب وإذا بسيارة خاصة تقوم بالطبيب البيطرى حيث صحبه مفتش الزراعة إلى مكان الكلب وسهر على علاجه حتى الثالثة صباحا وظل صاحب الكلب يستفسر عنه كل ساعة فى حين أن ألآلاف من الفلاحين كانوا فى عزب الإقطاعيين يقاسون من الفقر والمرض والجوع ولا يسأل فيهم أحد، ويقول أخر أن إيجار الفدان كان حوالى ١٠٠ جنيه وإذا تأخر أى مستأجر عن دفع الإيجار كان تفتيش الزراعة يأخذ الفلاح بأولاده إلى نقطة البوليس حيث يتم حجزهم كالمجرمين ويأخذ ماشيته ويمنع دخول الطعام إليهم حتى يتعاون الفلاحون ويدفعوا ما يمكنهم دفعه ليخرجوا من السجن.

ويذكرفلاح أخر أن أحمد عبود باشا كان يضع يده على حوالى ١٨ ألف فدان من أراضى الأمير يوسف كمال فى نجع حمادى أنشأ فيها مصنعا للسكر وأن فلاحا كان يعمل على هذه الأرض وأحس بالجوع أثناء عمله طول النهار بدون طعام فأخذ عودا من القصب واختبأ داخل زراعات القصب وتصادف أن الباشا كان يمر على الزراعة فلمح الرجل وهو يمص عود القصب ولما سأله الباشا عن ذلك ارتعد الرجل خوفا وأنكر فطلب الباشا إحضار من يذوق فم الرجل فإن كان حلوا ثبتت عليه التهمة وفعلا قام أحد الْخدم يتذوق فمه وقال إنه حلو، فكان جزاء الرجل المسكين أن كتفوه بالحبال وطرحوه أرضا وخلعوا أضراسه واسنانه بالكماشة والرجل يصرخ من الألم والباشا مستغرق فى الضحك.

وكان للأمير يوسف كمال عدد كبير من كلاب الصيد والخيول وكان يجرى بها وسط حقول الأهالى متابعا للكلاب التى يطلقها للصيد ويدهس بذلك زراعات الأهالى ويتلفها وإذا شكى أحد الأهالى هذا الفعل يكون جزاؤه عشرين جلده. وعند استلام «مندوب الإصلاح الزراعى» لمكاتب نظار أراضى هؤلاء الإقصاعيين وجدوا الكرابيج معلقة على حائط المكتب كما وجدوا أختام المستأجرين موجودة فى آدراج مكاتب هؤلاء النظار!!

إن حصرا للشركات والأفراد الذين كانوا يملكون الأرض الزراعية يبين أن غالبية الفلاحين لا يملكون شيئا بل أن الأرض كان يملكها قله من الإقطاعيين فقد كان الخديوى إسماعيل مثلا يوم توليه الحكم يملك ١٥ ألف فدان وأصبح بعد ١٧ سنه من حكمة يملك ٥٩٠ ألف فدان، وكان الملك فؤاد عند توليه الحكم عام ١٩١٧ ،٨٠٠، فدان وبلغ ما يملكه يوم وفاته

عـام ١٩٣٦«٢٨» ألف فـدان بالإضـافـة إلى ٤٥ ألف فـدان من الأراضى الموقـوفـه التى كـان يديرها.

وكان الملك فاروق يملك عند توليه الحكم ١٢ ألف فدان وبلغ ما كان يملكه يوم عزله ٤٨ ألف فدان بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفه، والأراضى الزراعية المملوكه للدولة كانت تتحول ملكيتها تدريجيا إلى كبار الملاك فالأراضى التى باعتها مصلحة الأملاك إلى كبار الملاك بلغت ١٦٣٦٨٦ فدان وهى تعادل ٩٠,٧٪ مما كانت تملكه مصلحة الأملاك كما كانت هناك شركات أغلب مساهميها من الأجانب تملك مساحة كبيره من الأراضى مثل:

شركـة أراضـى كـوم أمـبـو وكـانت تملك ٣٠ فـدان، وشـركـة أراضـى الـبـحـيـرة وكـانت تملك ٣٨,٨٥٨ فـدان، ومن غـرائب ذلك الزمـان أن المريض الجـاهل الذى لا يـجـد قـوت يومـه هو الذى يؤخـذ للخـدمـة العسكرية «التجنيد» ليدافع عن الوطن وعن زمـيله المواطن الذى يسـتـغله لأنه لا يملك عشرون جنيها يدفعها لكى يعفى من التجنيد وكان الجهل يعم غالبية السكان لأن جـهـدهم وجـهـد أولادهم مـسـخـر للـحـصـول على رزقـه من العـمل والمدرسـة لا تـوجـد إلا فى عـاصـمـة المركـز وتحـتـاج إلى مـلابس ومـصـاريف فى حين أن الفـلاح وأولاده لا يملكون إلا جلبـابا واحـدا ازرق اللون طوال العام أما أمراض البلهـارسيا والبـلاجرا «فقر الدم» فـهى تنتشر بينهم ولا يـجـدون لهـا عـلاجـا لأن العلاج مـوجـود فى عـاصـمـة المراكـز أو المديرية ولايـجـدون دواء المرض إلا عند حلاق القرية، أما النظام السياسى والأقتصادى فيسيطر عليه الإقطاعيون وحلفائهم الرأسماليين.

لذا أصرت الثورة فى سنواتها الأولى على إصدار قانون الإصلاح الزراعى وهدفه:

١ ـ القضاء على الإقطاع لتصفية مراكز القوى المستغلة للشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

٢ ـ عدالة توزيع الثروة وتقريب الفوارق بين الطبقات

٣ ـ توفير نصيب عادل لكل مواطن من ثروة وطنه.

٤ ـ تحرير غالبية السكان من الكادحين من العبودية والسيطرة والاستغلال.

٥ ـ توفير الحياة الكريمة للغالبية العظمى من الشعب.

٦ ـ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على أساس من العدالة وعدم الاستغلال.

٧ ـ إنهاء المضاربة المفتعلة على الأراضى باعتبارها كانت مصدر الثروة الأول.

٨ ـ وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعى بما يضمن له حياة أدميه مقبوله.

وتدرجت الثورة فى تطبيق القانون لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالى:

اصدرت القانون الأول فى سبتمبر ٥٢ وجعلت الحد الأعلى ٢٠٠ فدان.

وأصدرت القانون الثانى فى عام ٦٢ جعلت الحد الأعلى ١٠٠ فدان.

وأصدرت القانون الثالث وجعلت الحد الأعلى ٥٠ فدان

وبذلك تم الاستيلاء على مليون فدان تقريبا استفاد منها بالتمليك ٣٥٠٠٠٠ أسرة قوامها ١,٧٥٠,٠٠٠ شخص كانوا معدمين وبذلك زاد عدد صغار الملاك إلى ٣ مليون أسرة قوامها ١٥ مليون شخص زادت ملكياتهم من ٢ مليون فدان إلى ٣٣٥٣٠٠٠ فدان تمثل حوالى ٦٠٪ من الأراض الزراعية ولرعاية الملاك الجدد وزيادة انتاجهم. تم إنشاء ٥٧٥ جمعية تعاونية للإصلاح الزراعى توفر مستلزمات الإنتاج وحصلت قيمتها عام ٦٦ حوالى ١٦٧٦٤٠٠٠ جنيها توفيرجهاز فنى لهذه الجمعيات يرشد الفلاحين إلى الزراعة السليمة والمساعدة فى بيع المحاصيل باعلى الأسعار ومنع الاستغلال وتدريب الفلاحين على الادارة وبيع المحاصيل بأعلى الأسعار ومنع الأستغلال وتدريب الفلاحين على إدارة أنفسهم وحسن أستغلال أراضيهم، وقد قامت هذه الجمعيات بتوفير الخدمات الآتية للفلاحين حتى عام ١٩٦٤: ٤٠ جمعية استهلاكية و٤٥ وحدة صحية و١٧ مدرسة ابتدائية وإنارة ٢٥٠ قرية و١٩ مسجد وتوفير ١٠٠٠ جرار للمساعدة فى الزراعة، ٣٥٥ ماكينة رى وتحسين تربة ١٦٠٠٠٠ فدان.

أما بالنسبة لتمتع الفلاحين وهم الغالبية العظمى من الشعب بالديمقراطية فقد جاء بالميثاق الوطنى «أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية لأن المواطن لا تكون له حرية التصويت إلا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

١ ـ أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صورة

٢ ـ أن تكون له الفرصة الكافيه فى نصيب عادل من ثروة وطنه.

٣ ـ ان يتخلص من كل قلق يبدد أمن مستقبله فى حياته.

ولقد وفر قانون الإصلاح الزراعى تمليك المصريين نصيبا عادلا من ثروة وطنهم كما جعل العمال والفلاحين وهم الغالبية العظمى من الشعب قادرون على استخدام حقهم فى الديمقراطية السليمة بعد أن كان الإقطاعى يملك الأرض ومن عليها كما كانت جميع أجهزة الدولة مسخرة لخدمة الإقطاعى صاحب النفوذ وكما كان النظام السياسى والاقتصادى يسيطر عليه الإقطاعيون وحلفاؤهم من الرأسماليين.

□ □ كانت هذه باختصار رحلة سريعه عبر التاريخ لحكاية الفلاح والأرض.

وعندما توليت وزارة الإصلاح الزراعى وجدت أن غالبية الموظفين الذين يطبقون قانون الإصلاح الزراعى ويعملون على تمليك المعدمين وإصلاح أحوالهم المادية والأسرية هم أنفسهم يعانون من الظلم فقد وجدتهم يتكونون من موظفى التفاتيش الزراعية القديمة ومن موظفى وزارة الأوقاف الذين كانوا يديرون الأرض التى تم الاستيلاء عليها وكان جزء منهم غير مؤهلين وجميعا ليس لهم كادر وظيفى ولا معاشات فقمت بإعادة تنظيم الوزارة ونقل موظفين مؤهلين من وزارة الزراعة وعمل كادر وظيفى جديد لجميع الموظفين وتثبيتهم على هذا الكادر وعمل معاشات لهم وبذلك تحسنت أحوالهم ومعنوياتهم فزادت رعايتهم لفلاحى الإصلاح الزراعى مما مكن زيادة الإنتاج وزيادة الخدمات عما كانت عليه عندما كانت الأرض ملكا للإقطاعى. «وتخلقت صورة جديدة بتوزيع الملكية الزراعية فى مصر مع تنفيذ الإصلاح الزراعى هذه بعض ملامحها:

١ - زاد نصيب من يملكون خمسة أفدنة فأقل من الأراضى من ٣٥,٤٪ عام ١٩٥٢ إلى ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥.

٢ - انخفضت نسبة من يملكون ٥٠ فدان فأكثر من ٤٧,٢٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٦٥.

٣ - زاد نصيب من يملكون بين خمسة وعشره أفدنه من ٨,٨٪ من الأرض عام ١٩٥٢ إلى ١٠٪ من المساحة عام ١٩٦٥.

٤ - ومن أهم نتائج هذا القانون أن أنخفضت القيمة الايجارية للأراضى المستأجرة مما زاد من دخل المستأجرين بحوالى أربعين مليونا من الجنيهات استفاد منها حوالى ٧٠٠,٠٠٠ أسرة قوامها ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف شخص.

٥ - وبالنسبة للعمال الزراعيين فقد حقق القانون زيادة فى أجورهم اذ حدد الحد الأدنى للأجور بنحو ١٨ قرشا، ونظرا للزيادة التى طرأت على المساحة المنزرعه وعلى التوسع فى طلبهم لاستصلاح الأراضى فقد زادت أجورهم كثيرا عن ذلك مما أصلح فى حياتهم المعيشية.

٦ - زاد دخل فلاح الإصلاح الزراعى زيادة كبيرة وكذلك زاد انتاجه كما زادت الخدمات التى كانت تقدمها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى للعلاج له ولأسرته من تدبير للمنازل الصحية والمدارس والوحدات الصحية اللازمة له لأولاده.

٧ - نتيجة تحسين دخل فلاح الإصلاح الزراعى وتوفير الخدمات اللازمة له ولأولاده تعلم أولاده فى جميع مراحل التعليم وأصبح منهم الكثير من أساتذة الجامعات والضباط ورجال القضاء والأطباء وخلافه وشغلوا مناصب كبيره بما فيها عضوية مجلس الشعب.

وتعتبر التعاونيات الزراعية من المآثر الكبرى للثورة حيث أن صغار المزارعين وهم يمثلون ٨٠٪ من الحائزين للأراضى الزراعية لايستطيعون الحصول على مستلزمات انتاجهم سواء نقدية أم عينيه حيث أن المصدر الوحيد لها كان البنوك التجارية والأجنبية وكانوا يلجئون إلى المرابين بفوائد قد تصل إلى ٥٠٪ مما اضطر هؤلاء المزارعين إلى بيع محصولهم الذى كدوا وتعبوا فى إنتاجه إلى هؤلاء المرابين بأبخس الأثمان مما جعل غالبية صغار الملاك يعجزون عن سداد هذه الديون واضطرهم إلى بيع أرضهم بأقل الأسعار لسداد ديونهم ثم تطورت الأحوال وأنشىء بنك لتوفير المال لملاك الأرض الزرعية وكان محل اهتمامه الأول بطبقه كبار الملاك ليضمن أمواله، ولما صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ نص على ضرورة إنضمام كل المنتفعين إلى جمعيات تعاونية وشمل ذلك جميع مناطق مصر الزراعية كما يتضح من الجدول الاتى :-

بيـــان	عام ١٩٥٢	عام ١٩٦٥
عدد التعاونيات	١٧٢٧	٤٦٢٤
عدد الأعضاء بالألف	٤٤٩	٢,٣٦٩
رأس المال بالألف	٦٦١ ألف	٧,٦٥٣ ألف

ولقد عمت الجمعيات التعاونية جميع الأراضى الزراعية فى مصر لصالح جميع الحائزين بمن فيهم صغارهم وقامت الثورة بتحديد أهداف التعاون الزراعى، فالتعاون الزراعى ليس مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهه واسعة، إنها تبدأ مع عملية الاستقلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين والوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به إلى الحد الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة لما يبذله من كد وتعب فى الإنتاج. ووضعت الثورة نصب عينها هدف تطوير الزراعة والإنتاج الحيوانى.

□ □ الزراعة عماد الاقتصاد المصرى فهى تمد الشعب بالغذاء والكساء، وتمد الصناعة بكثير من المواد الخام «غزل ونسيج - صناعات غذائية - صناعة السكر - صناعة الزيوت صناعة الصابون وصناعة الجلود». وهى المصدر الرئيسى للصادرات والحصول على العملة الصعبة فهى تكون ٧٠٪ من الصادرات عام ١٩٦٧ وتستخدم كثيرا من الآلات «فهى سوق كبيره للصناعات - الجرارات وماكينات الرى وماكينات الدراس وموتورات الرش والسماد والمبيدات» وتستوعب أكبر عدد من العمالة فى أوساط ٦٠٪ من السكان.

ولذلك كان لابد من الاهتمام بالزراعة وتطويرها، وكذلك تم تطوير بنوك التسليف الزراعية وتحويلها إلى بنوك الائتمان الزراعى وأن يتم الائتمان اللازم للحصول على مصاريف الزراعة بضمان المحصول وليس بضمان الأرض كما كان ليستفيد منه جميع المزارعين كما تم تطوير التسليف ليكون بدون فوائد وزيدت المبالغ التى تم إقراضها فعلا من ١٣٨٢٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٢٣٧٧٠٠٠ جنيه عام ٥٦/٦٦، كما تم بناء على توصيات اجتماعات موسعه من خبراء الزراعة فى مصر سواء من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى أو من مراكز البحوث الزراعية أو من أساتذة كليات الزراعة فى مصر تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى الذى شمل تصنيف التربه وتحسين الأراضى الضعيفه وتوفير المياه اللازمة للمحاصيل وتحسين الصرف والتطوير العلمى لطرق وأساليب الإنتاج من بحوث وإرشاد زراعى. واستنباط أصناف متنوعة من البذور ووضع المعدلات السمادية اللازمة لكل محصول مع توفيرها بمخازن الجمعيات قبل موعد الزراعة والتوسع فى الميكنة الزراعية لتسهيل الخدمة وتوفير تكاليفها وإعلان أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها لكى تشجع الفلاح على العناية بالمحصول وتوفير التسويق التعاونى الذى يعطى الفلاح حقه من أثمان المحاصيل دون استغلال التجار. والإكثار من الجمعيات التعاونية التى تقوم بكل الخدمات

للفلاح فأنشئت جمعية لكل ١٥٠٠ فدان وتم فيها توفير آلات الخدمة فأصبحت ٤١٤٥ جرارا زراعيا و١٠٥٠٠ ماكينة رى ٦١٠٣ موتور رش و٥٢١٨٥ رشاشة، كما تم تشكيل مجلس ادارة منتخب لكل جمعية يشترط فى أعضائه من الفلاحين معرفة القراءة والكتابة وتم إمداد هذه الجمعيات بالكوادر المؤهلة للإدارة والإرشاد وهم:

رئيس الجمعية (مشرف زراعى) حاصل على «بكلوريوس زراعة»، مدير الجمعية «حاصل على دبلوم الزراعة المتوسطة»، كاتب «حاصل على دبلوم التجارة المتوسط»، أمين مخزن «مؤهل متوسط»، كما تم إنشاء ٣٩٨٧ مقراً و٤٣١٠ مخزن وتم توفير البطاقات الزراعية لكل عضو ليعرف حسابه أولاً بأول وتم استكمال الجهاز التعاونى فأنشئت جمعية زراعية مركزية لكل مركز وجمعية تعاونية عامة لكل محافظة واتحاد تعاونى للجمهورية، ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ٧٠٪ عام ١٩٦٥ عنه عام ١٩٥٢، كما تضاعف الدخل الزراعى وزادت الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ فى هذه المده، رغم زيادة الاستهلاك نتيجة زيادة السكان وزيادة الدخل فى هذه المدة وحقق التركيب المحصولى اكتفاء ذاتيا فى المحاصيل التموينية عدا القمح فحقق نصف الاستهلاك وفائض للتصدير فى محاصيل القطن والسكر والفول والارز والبصل والثوم والخضر والفاكهة، وإنتاج ١٠,٥ مليون قنطار قطن سنويا كان يستخدم ٤,٥ مليون قنطار للصناعة المحلية وتم تصدير الباقى ومقداره ٦ مليون قنطار وارتفع إنتاج محصول الذرة الصيفى إلى ثلاثة أمثال انتاجه السابق.

كما بدأ فى عام ٦٣/ ٦٤ تنفيذ مشروع تنظيم الاستقلال الزراعى بمحافظتى كفر الشيخ وبنى سويف على أساس تجميع المحاصيل الزراعية كل منها فى مساحات كبيرة تكفل استخدام الميكنة والأساليب الحديثة فى الرى والزراعة دون المساس بالملكية الفردية مع توفير جميع ما يستلزمه تنفيذ هذا المشروع كما أعيد تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس أن تخدم كل جمعية ١٥٠٠ فدان على الأقل وتزويدها بكل ما يحتاجه الإنتاج الزراعى من فنيين وآلات وبذور وسماد وكل ما يحتاجه الإنتاج الزراعى والحيوانى، كما شمل اختصاص التعاونيات فى هاتين المحافظتين الإشراف على التنمية الاجتماعية والثقافية بما حول هذه التعاونيات من خدمة فقط إلى جمعيات خدمية وإنتاجية وكان من المقرر تعميم هذا النظام بعد نجاحه على جميع محافظات الجمهورية ولكن بعد عام ١٩٦٧ أوقف تنفيذه حتى فى المحافظتين التى ثبت نجاحه فيهما.

كما تم الاهتمام بالإنتاج الحيوانى فأنشئت المؤسسة العامة للحوم عام ١٩٦٤ والمؤسسة العامة للدواجن وتم تنظيم سياسة الكسب والاعلاف وتوفيرها وإنشاء صندوق التأمين على الماشية وانشىء مشروع تربيه وتسمين العجول البتلو حيث تم تسمين ٦٦٨٧٦ رأس عام ٦٦/٦٥، وتم منع ذبح ذكور الجاموس الرضيعه وتربيتها ٦ شهور ومشروع تربية العجول البقرية وتحسين سلالاتها من تسليف وتوفير أعلاف ورعاية بيطرية التى تم انشاؤها فى الجمعيات التعاونية لتربية الماشية وتوفير ما تحتاجه من سلف نقدية وعينية ورعاية بيطرية ونتج عن ذلك أن انخفضت أسعار اللحوم عام ٦٧/٦٦ لتكون ٤٨ قرش لكيلو الكندوز، ٥٢ قرشا لكيلو البتلو، ٥٠ قرش لكيلو الضأن رغم زيادة الاستهلاك نتيجة الزيادة السكانية وزياده الدخل، كما تم إنشاء المؤسسة العامة للدواجن عام ١٩٦٤ حيث قامت بإنتاج بلغ عام ١٩٦٧ ٧، مليون دجاجة ٥٠ ألف بطه،، كما قامت بتوفير المذابح الآلية ٤٥٠٠ دجاجة فى الساعة و١٥٠٠ بطه فى الساعة، كما قامت بإكثار الكتاكيت لدى الأهالى فقامت بتوزيع الكتاكيت المحسنه على الفلاحين وصلت فى ذلك الوقت إلى ١,٥ مليون كتكوت مع العمل على تحسين السلالات لدى المربين من الفلاحين.

وقد عبر الرئيس عبدالناصر عن رؤيته المتميزة لحل المشكلة الزراعية فى وثائق الثورة الأساسية وأكد أن المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك وقد كان هذا هدف قانون الإصلاح الزراعى التى صدر عام ٥٢، ٦١ كما أن هدف الثورة زيادة الإنتاج الزراعى الذى كان دافعا وراء إنشاء السد العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والإقتصادية والنفسية لكى يبنيه والذى أصبح رمزاً لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياه كما أنه أصبح رمزاً لإرادته فى إتاحة حق الملكية للجموع الفقيرة من الفلاحين الذين لم تسنح لهم الفرصة عبر قرون طويلة لامتلاك الأرض.

إن هناك ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق إليها معركة الإنتاج الزراعى. الأول: الامتداد الأفقى فى الزراعة، عن طريق قهر الصحراء والأرض البور وإن عمليات استصلاح الأراضى الجديدة لا يجب أن يتوقف ثانية واحدة وأن الخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم وأن كل قطرة من المياه يجب أن تتحول إلي إنتاج زراعى أن هناك كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل افواجا من المتطلعين بحق إلى ملكية الأرض وزراعتها، الثانى: الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة عن طريق البحث العلمي واستنباط أنواع من البذور مع تسويق المحاصيل الزراعية

حسب الدراسة الإقتصادية مع الاهتمام الكافى بالثروة الحيوانية عن طريق العلم المنظم.
الثالث: أن تصنيع الريف اتصالا بالزراعة ينتج ابعاد هائلة لفرص العمل حيث أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بأمتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياه.

واستمر تطبيق هذه الرؤية الثورية بالتوسع الرأسى إنتاجيا وكذا بالتوسع الأفقى وإستصلاح أرض جديدة، وهذا بعض ما جرى إنجازه بالأرقام. ففي خلال ٤٠ سنة قبل الثورة تم استصلاح ١٠٠,٠٠٠ فدان فقط بواقع ٢٥٠٠ فدان كل سنه أما فى المده من عام ٦٠ حتى عام ٦٧ تم استصلاح ٩١٢,٠٥٦ فدان أى بمتوسط ١٥٠,٠٠٠ فدان فى السنه وتم ملاحظه استصلاح هذه المساحات فى جميع المحافظات. ولكى يتم هذا العمل الضخم فى استصلاح الأراضى تم تشكيل هيئة تسمى الهيئة العامة لتعمير الأراضى وهيئة تعمير الصحارى. وهاتان الهيئتان تقومان باختيار الأراضى الصالحة للإستصلاح وتقوم بتخطيط جميع المشاريع اللازمة لاستصلاحها وإسنادها إلى شركات الإستصلاح التى تكونت تحت اشراف المؤسسة العامة لإستصلاح الأراضى والتى يتبعها الشركة العامة لاستصلاح الأراضى وشركة مساهمة البحيره والشركة العقارية لاستصلاح الأراضى وشركة كوم أمبو وشركة ريجوا للآبار ثم تسلم الأرض بعد استصلاحها إلى مؤسسة استزراع الأراضى وزودت هذه الشركات بأحدث الآلات وبأفضل المهندسين والعمال وكان لتفانى هؤلاء العاملين فى عملهم أن تم هذا الإنجاز العظيم الذى لم يسبق له مثيل فقد كانوا يعملون فى اشق الظروف صيفا وشتاء بلا انتظار لتوفير البنيه الأساسية الواجب توفيرها لهم ولمعيشتهم حتى يقوموا بعملهم مما جعل الرئيس عبدالناصر يشيد بجهودهم يقلدهم الأوسمه والنياشين.

ويهمنى هنا أن اذكر ما سجله المرحوم الدكتور مصطفى الجبلى الأستاذ بكلية الزراعة ووزير الزراعة السابق عن استصلاح الأراضى وعن جزء من الفترة التى توليت فيها وزارة استصلاح الأراضى حيث قال إن «المرحلة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥» تعتبر المرحلة التى أخذت فيها مصر جديا بأول خطة للتنمية وشملت الخطة الأولى استصلاح ٥٣٦,٠٠٠ فدان وأنشئت وزارة استصلاح الأواضى سنة ١٩٦١ لتنفيذ هذه الخطة وتبع ذلك إنشاء عدد من الهيئات والشركات الحكومية المختصة باعمال الإستصلاح وبلغ متوسط ما استصلح خلال هذه الخطة نحو ١١٠,٠٠٠ فدان فى السنه وبحد أقصى ١٥٠,٠٠٠ فدان فى السنة وتعتبر هذه المرحلة الفترة الذهبية بالنسبة لما تم تنفيذه من مساحات استصلحت»، وفى نفس الوقت تم إنشاء الترع والمصارف ومحطات الرفع اللاذمة لاستصلاح هذه المساحات ومايلزم لها من طرق وخطوط كهربائية.

وكان من نتيجة هذه الجهود أن تم استصلاح الأراضى الآتية فى جميع انحاء الجمهورية.

شرق الدلتا	فدان	غرب الدلتا	فدان	وسط الدلتا	فدان
الجبل الأخضر	٥٠٠	البوصيلى	١٤٠٠	الستامونى	٣٢٠٠
انشاص	١٥٠٠	ادكو وحاق الجمل	١٠٤٠٠	الحفير وامتدادة	٥٥٠٠٠
الملاك	١٩٠٠٠	ابيس	٢٩٠٠٠	الحامول وغرب تيرة	٥٩٦٠٠
المنايف	٤٤٠٠	الحاجر	١١٠٠٠	الزاويا	٢١٠٠٠
السويس	٣٠٠	النهضة شرق النوبارية	٢٤٥٠٠	شالما	١٤٩٠٠
الفردان	٥٠٠٠	القطاع الشمالى والثورة وجناكليس	٤٩٣٠٠		
بحر البقر	١٧٣٠٠	المزرعة الآلية	١٧٠٠٠		
القصبى وبركة صان	٣٠٣٠٠	غرب النوبارية شرق الطريق الصحراوى	٤١٥٠٠		
أبو الأخضر	٥٠٠٠	فرهاش	٥٤٠٠		
السرو	٥٠٠٠	التحدى	٣٧٦٠٠		
		الانطلاق	١٠٠٠٠		
		الفتح	٢٥٤٠٠		
		الرواد	٢٦٥٠٠		
المجموع	٨٨٣٠٠		٢٨٩٠٠٠		١٥٣٧٠٠

وهذه تشمل الأراضى المنزرعة على جانبى طريق مصز اسكندرية الصحراوى.

مصر الوسطى	فدان	مصر العليا	فدان
وردان	٣٥٠٠	غرب اسنا	١٧٠٠٠
المنصورية	٢٠٠	الرديسية ووادى عبادى	١٣٢٠٠
كوم أوشيم	٣١٠٠	كوم أمبو	٤٤٠٠٠
الفيوم	٢٤٠٠		
قوته	٤٠٠٠		
مازوره وساقلته	٢٧٥٠٠		
القمادير	٣١٠٠٠		
غرب طهطا	٥٧٠٠		
المنيا	٤٠٠٠		
المجموع	٨١٤٠٠	المجموع	٧٤٢٠٠

البور المتداخل مع الأراضى الزراعية	فدان	تعمير الصحارى	فدان
محافظة البحيرة	٣١١٤٠	الوادى الجديد	٤٤٣٠٠
بنى سويف	٤٨٧	البحرية	١٦٠٠
المنوفية	٥٩٧	الساحل الشمالى الغربى	١٦٦٠٠
الدقهلية	٣٩٦٥	الساحل الشمالى الشرقى	٩٤٠٠
دمياط	٤٨٩٤	وادى النطرون	٦٢٠٠
كفر الشيخ	٩٥٧١	مريوط وامتدادها	٦٧٦٠٠
الغربية	٢٦٣	شرق الدلتا	٣٠٠٠
الفيوم	٥٥٨١		
الشرقية	١٣٥١٧		
الجيزة	٢٩٩		
قنا	٤٠٠		
أسوان	٤٣٤٤		
المنيا	١٦٩٨		
المجموع	٧٦٧٥٦	المجموع	١٤٨٧٠٠

كما تم إنشاء مساكن للمنتفعين بهذه الأراضى ٣٣٨٠٣ مسكن

ثم تم إنشاء مساكن للعاملين ٢٨٦٩ مسكن

وتم إنشاء مبانى خدمات عامة مع مايلزمها من طرق ١٣٤٥

مرصوفة ومياه شرب وإنارة.

وفجأة وقعت الكارثة التى لم يكن يتصورها أحد!

جاءت هذه الكارثة فى وقت كانت مصر فيه تسير بخطى واثقة فى خطة التنمية التى هدفها الإنسان فى المقام الأول!

فى يوم ٥ يونيو كنت منذ الساعة ٨ صباحا أمر على حقول القطن بمحافظة الفيوم متفقدا أحوال الإصابة بدودة القطن ومعى محافظها المرحوم فوزى يونس ومديرى الزراعة والإصلاح الزراعى بالفيوم وفى حوالى الساعة التاسعة صباحا شاهدت طائرات فوقنا متجهه إلى مطار أبو صويروانفجار قنابل وشاهدت أعمده دخان وتعجبت أنا ومن معى، ثم فوجئت بسائق سيارتى وكان جالسا بالسيارة يسمع الراديو يحضر إلى مهرولا قائلا بأن الراديو اذاع أن هناك هجوماً على مطارات مصر من الطيران الإسرائيلى وأن الطيران المصرى والمدافع المضاده للطائرات تصدت له فعدت فورا مع المحافظ إلى مبنى محافظة الفيوم حيث اتصلت بالسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية فأخبرنى بأن هناك هجوما اسرائيلياً شاملاً على مصر وأن مجلس الوزراء سينعقد فوراً لبحث الحالة فعدت إلى القاهرة حيث توجهت إلى مجلس الوزراء الذى كان منعقدا حيث تولى السيد شمس بدران وزير الحربية يشرح الوضع قائلا بأن الطيران الإسرائيلى هاجم المطارات وأن الدفاع الجوى المصرى تصدى له وأسقط عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية وأن القوات البرية مشتبكة مع القوات الإسرائيلية على طول الحدود وبعد المناقشة طمأننا على الحالة.

بعد ذلك بدأت تصل معلومات بأن الوضع العسكرى ليس على ما يرام فأخذت اجتمع مع بعض الأخوة من الوزراء ونحاول استطلاع وتبادل الأخبار المتضارية وحاولت الاتصال بالقيادة العامة لمعرفة الحقيقة ولكنى لم أستطع الاتصال بأحد المسئولين بها ثم اجتمعت أنا والسيد عباس رضوان والسيد كمال رفعت بالاتحاد الأشتراكى محاولين معرفة حقيقة الأحداث التى تضاربت عنها أحاديث محطات الإذاعات الخارجية وبين ماتذيعه مصر

وأخيراً اتصلنا بالسيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة الذى أخبرنا بنبأ الفاجعة التى لم تكن نصدقها وهى ضرب طيراننا على الأرض وتدمير غالبيتها وانسحاب قواتنا من سيناء وكنا لا نصدق ما نسمع ونتساءل عن أسبابه.

وفى يوم ٨ يونيو تأكد لدينا نبأ النكسة وأن الرئيس عبدالناصر سيذيع بيانا إلى الشعب مساء يوم ٩ يونيو وفى الموعد المحدد جلسنا معا بمبنى الاتحاد الأشتراكى نستمع إلى البيان وفوجئنا بإعلانه استقالته وأنه يتحمل وحده مسئولية ما حدث ووقع النبأ مع ما سبق من أحداث علينا كالصاعقة وفى الوقت نفسه فوجئنا بالآلاف من المصريين يحاصرون مبنى الاتحاد الأشتراكى وهم يبكون ويتصايحون مرددين هتاف «حنحارب» ومطالبين جمال عبدالناصر بالبقاء والثار ثم فوجئت بالآلاف من المصريين شيوخا وشبابا ونساء يجرون فى الشوارع بعد انتهاء الخطاب ويطالبون عبدالناصر بالبقاء وبالثأر وبقدر ما تعجبت بذلك بقدر ما زاد تقديرى لهذا الشعب المصرى العظيم الذى لم تهزه الفاجعة أو تحطم روحه المعنوية بل انتفض كالجبل واثقا من نفسه ومن قائده طالبا منه البقاء وقيادة الشعب لمعركة الثأر.

وخرجت مع عباس رضوان، وكمال رفعت من مبنى الاتحاد الاشتراكى إلى منزل عبدالناصر وفى الطريق شاهدنا إفواجا من البشر متجهين إلى منزل عبدالناصر ولكن ما أزعجنا أننا وجدنا بينهم الكثير من جنود الجيش وجنود الشرطة وهم يجرون مع الشعب متجهين إلى منزل عبدالناصر وأنه لم يعد فى الشوارع أى جندى مرور أو حراسة وفى الطريق توجهنا إلى مبنى القيادة العامة فى مدينة نصر لنتعرف على تفاصيل الموقف العسكرى ولكننا لم نجد غير اللواء محمد فوزى رئيس أركان القيادة وتأكدنا من المأساة.

ومن هناك اتصلنا بالسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية لنخطره بما شاهدناه بأن القاهرة خلت من جنود الحراسة وأخطرنا بأن الحالة سيئة وأنه لا يتحكم فى الأحداث وأن جميع مدن مصر تجوب شوارعها المظاهرات مطالبة ببقاء عبدالناصر والثأر فذهبنا فورا إلى منزل عبدالناصر فوجدناه جالسا وحوله جميع أعضاء مجلس الثورة القدامى أو الموجودين بالحكم وبعض الوزراء والجميع يظللهم الصمت فتقدمت من الرئيس عبدالناصر وقلت له هل رأيت شوارع القاهرة وما يحدث فيها إنها مملوءة بجماهير الشعب صغيرها وكبيرها ونساء ورجالا ويختلط معهم المئات من رجال الجيش والشرطة يجرون مع الشعب متجهين إلى منزلك مطالبين الثأر وما يهمنى أن أقوله لك أن البلاد الآن «سايبة» لا يحكمها أحد مسئول ولا جيش ولا بوليس وأن قيادة الجيش ووزير الداخلية لايتحكمان فى قواتهما، وأنه لو استغل بعض

العملاء هذا الموضوع فإن البلاد كلها من الممكن أن تحترق، وأن حريق القاهرة الذى نتذكره لن يكون شيئا إذا قورن بما يمكن أن يحدث الآن فأرجوك أن تستوعب هذا الموضوع الذى من الممكن أن يؤدى إلي كارثة لا يعلم إلا الله مداها ومن الممكن أن تستغلها إسرائيل، فأرجوك أن تعود فى قرارك وأن تعيد لمصر حكومتها واستقرارها وقدرتها على الصمود أولا، ثم بعد ذلك تأخذ قرارك كما شئت، أما الآن وبهذا المنظر الذى شاهدته ولمسته فإن البلاد متجهه إلى كارثة وكان يستمع لى باهتمام ولم يقل شيئا وتركته وعدت إلى منزلى. واعتقد أنه استوعب هذا الموقف الذى سمعه منى ومن غيرى كما كان لتمسك الشعوب العربية التى تحركت فى جميع البلاد العربية مطالبه له بالبقاء وكذلك اتصال جميع الرؤساء العرب يطلبون بقائه وأنهم سيقفون معه كان لها أكبر الآثر فى عودته عن قرار التنحى.

أما الذين يقولون أن الاتحاد الاشتراكى هو الذى دبر خروج الجماهير المصرية إلى الشوارع فأقول لهم أنى كنت موجودا بالاتحاد الأشتراكى وقت إلقاء الخطاب ولم يكن موجودا بمبنى الاتحاد الزشتراكى وقتهما من العاملين فيه أحد ولم نكن نعلم ماذا سيقول عبدالناصر فى خطابه وفوجئنا كما فوجئ غيرنا بالآلاف التى خرجت إلى الشوارع بعد أنتهاء الخطاب مباشرة باكيين مطالبين بقاء عبدالناصر وبالثأر فهل الاتحار الأشتراكى أصدر لهم تعليماته بالبكاء أيضا وحدث هذا وفى الوقت نفسه فى جميع مدن وقرى مصر كما حدث ذلك من شعوب الأمة العربية. فهل كانت قوة سيطرة الأتحاد الأشتراكى ممتدة حتى القرى والنجوع الداخلية فى كافة البلاد العربية فى لحظة واحدة.

فإذا كان الأتحاد الاشتراكى الذى لم تكن قياداته موجودة فيه وقت الخطاب قادرا على تحريك الشعب المصرى فى جميع قرى ومدن مصر من أدناها إلى أقصاها وكذلك جميع البلاد العربية فى وقت واحد بمجرد أن فرغ عبدالناصر من خطابه فإنه يكون أقوى تنظيم شعبى فى العالم وهو لم يكن بهذه القوة بالطبع.

والذين يقولون ذلك إنما ينكرون على الشعب المصرى وقفته الصلبه وعدم انهياره أمام نتيجة هذا العدوان كما كان يظن الاستعمار الأمريكى وتظن إسرائيل بأن الشعب المصرى سيرفع الرايه البيضاء ويتقدم إليهما راكعا مستسلما.

وبعد أن عاد عبدالناصر ملبيا مطلب الشعب ومجلس الأمة والشعوب العربية جميعها وبدأ فى تولى السلطة قابلته وقلت له «رأيى أن الجماهير محتاجة أن ترى تغييرا فى طريقة الحكم

وأنه من المفيد جدا أن يتم تغيير كبير فيمن يعاونونه فى تولى السلطة فالجماهير نادت بعودة عبدالناصر إلى السلطة ولم تنادى بغيره ولذلك فإننى أرى أن يكون هناك تغيير شامل فيمن يتولى السلطة معك وإننى قدمت لأقول لك أرجو أن تعفينى من العمل ولكنى فوجئت بإعادة تشكيل الوزارة وأنا أحد أعضائها.

□□ فى ظل هذه الظروف العصيبة قام عبدالناصر بنفسه برئاسة الوزارة للمرة التاسعة وكان ذلك فى ١٩ يونيو ٦٧ أى بعد أسبوعين من النكسة المروعة.

كان هدف عبدالناصر من رئاسته للوزارة هو توجيه العمل لخدمة المعركة تنفيذا لمبدء «ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة» ولتوفير القوة اللازمة للمعركة يجب التحرك فى جميع المجالات سواء العسكرية أو الإنتاجية أو المعنوية لتتضافر جميعا لتوفير القوة اللازمة للفوز فى معركة الكرامة واستعادة الأرض».

وفوجئت بأننى عينت وزيرا لاستصلاح الأراضى لكى يستمر برنامج استصلاح الأراضى ليخدم الاقتصاد ولكى نستخدم مياه السد العالى الذى انتهى تنفيذ أول مرحلة منه عام ١٩٦٤ وبدأ فيها تنفيذ تخزين المياه خلف السد.

وأثناء اجتماع لجنة من لجان المجلس طلب الرئيس عبدالناصر محادثتى تليفونيا فتركت الإجتماع حيث قال لى أحنا عايزين نشكل مقاومة شعبية قوية فورا لتشارك الجيش فى الدفاع وخصوصا فى هذا الوقت بالذات الذى يجب فيه توفير جميع الإمكانيات للدفاع عن البلد فهل عندك مانع تمسك قائد المقاومة الشعبية حيث أنى عرضتها على كمال حسين ولكنه اشترط شروطا ليس هذا وقتها فرددت عليه بأن هذا الوقت ليس وقت شروط ولذلك فليس لدى مانع ولكنى أرى أننى غير قادر على الجمع بين عملى كوزير لاستصلاح الأراضى حيث يستلزم منى وقتا طويلا ومرورا على مراكز الاستصلاح وبين عملى كقائد للمقاومة الشعبية الذى يحتاج لتفرغ كبير وتحرك فى جميع أنحاء الجمهورية فقال لى ومن ترى أنه يمكن تعيينه وزيرا لوزارة استصلاح الأراضى فقلت له يمكن أن يتولاها سيد مرعى مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى وعلى الفور قام بتعيينى وزيرا للدولة وكان ذلك فى خمسة أغسطس مع قيادة المقاومة الشعبية لكى أطلب من مجلس الوزراء توفير أى إمكانيات مطلوبة للمقاومة الشعبية.

وذهبت فى نفس اليوم إلى قيادة الجيش فى مصر الجديدة حيث توليت فيها مقاليد قيادة المقاومة الشعبية وبدأنا فعلا فى تشكيل القيادة من بعض الأخوة من الضباط السابقين

الممتازين الذين نقلوا إلى وظائف مدنية وبدأنا فى إنشاء مراكز تدريب للمتطوعين فى جميع المحافظات وخصوصاً محافظات القنال «بورسعيد - القنطرة شرق - الإسماعيلية - السويس» ومحافظات دمياط والزقازيق وتم تعيين عدد من الضباط السابقين الأكفاء ليكونوا قوادا للمقاومة الشعبية فى هذه البلاد وإخطار المحافظين بذلك كما تم توفير الأسلحة وصف الضباط اللازمين للتدريب فى هذه المحافظات، بعد ذلك تم الاتفاق بينى وبين الفريق عبدالمنعم رياض رئيس أركان الجيش على إعداد قوات المقاومة اللازمة للاشتراك مع الجيش لتوفير الدفاع الكافى عن مدن القنال وعمقها والسلاح اللازم لهم ونوعه، وتقدم عدد كبير من أبناء هذه المحافظات وغيرها بالتطوع فى المقاومة الشعبية. وظهر المعدن الأصيل لأبناء الشعب المصرى فى التطوع والتفانى فى التدريب واتخاذ مواقعهم مع الجيش.

عند مرورى على بورسعيد وجدت نقصا فى القوات والأسلحة اللازمة للدفاع عنها وعن بورفؤاد كما وجدت منطقة رأس العش وهى عنق الزجاجة الذى يمنع وصول أى قوات معادية من الوصول إلى بورفؤاد ليس بها أحد للدفاع فاتفقت مع قائد الجيش فى بورسعيد على إرسال سرية الصاعقة الموجودة فى بورسعيد للدفاع عن منطقة رأس العش وأن توفر لها من الإسلحة المضاده للدبابات كل إمكانياتنا مع الذخيرة الكافيه وأن تقوم المدفعية الموجودة جنوب بورسعيد بتوفير الحماية الكافية لهذه السرية وعلى أن أقوم بتوفير قوات من المقاومة الشعبية من دمياط للحلول محل هذه السرية فى بورسعيد، وتم استئذان قائد المنطقة الشرقية فى الإسماعيلية وهو اللواء أحمد إسماعيل الذى وافق على ذلك ووعد بمحاولة توفير وحدات أخرى لبورسعيد وبور فؤاد ووصلت فعلا سرية الصاعقة إلى منطقة رأس العش وتمركزت بها وفى الفجر شعرت بها القوات الاسرائيلية فهاجمتها وحدثت معركة رأس العش الشهيرة وهى أول معركة بعد وقف إطلاق النار وقد أبدى ضباط وجنود سرية الصاعقة وبمساعدة المدفعية من غرب القنال بلاء حسنا وأصابوا عددا كبيرا من دبابات العدو مما أغلق المضيق وأصبح من الاستحالة تقدم قوات العدو وانتهت أول معركة بعد النكسة بانتصار كبير على قوات العدو وتوفير الحماية الكاملة لبور توفيق وكانت هذه أول نتيجة طيبة لتلاحم القوات الشعبية «المقاومة الشعبية» مع الجيش.

ثم استمر إنشاء مراكز التدريب وتوفير المقاومة الشعبية والأسلحة اللازمة لها فى القاهرة والأسكندرية وباقى المدن المصرية التى بها مراكز حيوية وكذلك تدريب عمال المصانع وتسليحهم للدفاع عنها فى جميع أنحاء الجمهورية مع تعيين قائد للمقاومة الشعبية فى كل

محافظة من محافظات مصر، كما تم عمل دورات تدريبية لرؤساء المصانع والوحدات الخدمية من محطات مياه وكهرباء وخلافه فى نادى الشمس كل منها خمسة عشر يوما تم تدريبهم فيها على الدفاع عن منشأتهم واستمرار الإنتاج وزيادة الخدمات وقت المعركة وكذلك حشدعمالهم وقيادتهم أثناء المعركة مما كان له أثر كبير فى الدفاع عن السويس أثناء المعركة.

وكان لقوات المقاومة الشعبية وحسن تدريبها وتسليحها أثر كبير فى سد الثغرات التى بين القوات المسلحة فى الدفاع عن القنال وفى الدفاع عن مدن القنال ما كان له أثر كبير فى تقويه الدفاعات المصرية وإزاء العمل الكبير الذى أسند للمقاومة الشعبية فى القنال وطول مدة الخدمة بها وخصوصا بعد أن تم تهجير سكان مدن القنال فقد تطوع الكثير من أفراد المقاومة الشعبية فى المدن الداخلية للخدمة بالقنال وخصوصا من مدن دمياط الإسكندرية والقاهرة كما تم استخدام الكثيرين من أفراد المقاومة الشعبية للدفاع عن المراكز الحيوية داخل الجمهورية لحراسة الكبارى والمصانع ومحطات المياه والكهرباء خصوصا بعد أن بدأ العدو فى استخدام قواته الجوية لضربه العمق المصرى ولقد أبلى افراد المقاومة الشعبية بلاء حسنا فى مقاومة العدو وقد ظهر ذلك جليا عند حدوث الثغرة بعد معركة ١٩٧٣ العظيمة اذ كان للالتحام مع الجيش فى الدفاع عن مدينة السويس الأثر الكبير فى هزيمة القوات الإسرائيلية المهاجمة للسويس وعدم تمكينها من احتلال المدينة الباسلة.

□ □ فى أواخر يوليو ٦٧ كنت فى مقر قيادة المقاومة الشعبية بمصر الجديدة عندما طلبنى الرئيس جمال عبدالناصر تليفونيا وقال لى أذهب إلى مقر الاتحاد الاشتراكى واستلم أمانة الاتحاد الاستراكى من السيد/على صبرى واتصل بى من هناك واخبرنى بانك نفذت ذلك.

قلت له وماذا عن المقاومة الشعبية.

فقال ستظل أيضاً قائدا للمقاومة الشعبية فالاتحاد الاشتراكى سيسهل لك عملك فى المقاومة الشعبية كما ستظل وزيرا للدولة ليسهل لك الاتصال بجميع المسئولين كما سيكون عملك فى الاتحاد الاشتراكى طريقا لنقل نبض الشارع للحكومة وحل مشاكل الجماهير.

واستلمت فعلا أمانة الاتحاد الأشتراكى من السيد/على صبرى الذى تم تعيينه وزيرا للإدارة المحلية وبدأت فى إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى ليتناسب مع ضخامة العمل

المطلوب منه لخدمة المعركة وشكلت كثيرا من اللجان القيادية التى تجوب المحافظات كلها من قيادات الاتحاد الاشتراكى والقيادات الوطنية الأخرى فكنت حريصا على أن أشرك العديد من أساتذة الجامعات.

أتذكر فى هذا الشأن الأستاذ الدكتور/ عبدالمنعم الصده والأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال طلبه والأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز حجازى ورؤساء النقابات المختلفة وكذلك علماء الازهر.

وقامت هذه اللجان بلقاءات جماهيرية أسبوعية فى جميع محافظات مصر وكان لهذه اللجان أثر كبير فى تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة التى أشاعتها الجهات المضادة داخلياً وخارجياً مما سمّم عقول المواطنين وخصوصا أثر النكسه التى كانت صدمه للمصريين جميعا.

وكان للقاءات الجماهيرية الموسعه التى تنظمها هذه اللجان أثر كبير فى إصلاح المفاهيم عن الجيش المصرى وأفراده مما أعاد التلاحم والثقة بين الجيش والشعب.. وكنت فى حالة مرور مستمر عاقدا اللقاءات الجماهيرية فى جيمع المحافظات ومعى بعض السادة الوزراء للعمل على حل مشاكل الجماهير وإعادة، الثقه إلى الشعب المصرى فى نفسه وفى جيشه وفى قياداته.

وفى هذه اللقاءات كنا نشجع المواطنين على أن يناقشوا جميع الأمور بصراحة تامه بل إننا قمنا بعمل اجتماع أسبوعى فى مقر الاتحاد الأشتراكى يسمى «باليوم المفتوح» يحضره من يشاء بدون دعوة ويسأل الحاضرين من المواطنين ويناقشون ما يشاءون وكان يحضره معى السيد/ أنور السادات والمرحوم الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الشعب والسيد/ ضياء الدين داود والسيد/ شعراوى جمعة وكنا نقوم فى هذه الاجتماعات بالرد على أسئلة الحاضرين وتوضيح ما خفى عنهم وتصحيح أثر مفاهيم خاطئة وصلتهم وتصحيح أية أخطاء اقتنعنا بوجودها حتى أن بعض المسئولين كانوا يتصلون بى ويسألوننى هل اجتماعات الاتحاد الاشتراكى عملت لكى يقوم الحاضرين بمهاجمتنا ومهاجمة النظام فقمت أرد عليهم بأنه من الصالح أن يقول المواطنون. ما وصلهم من أنباء ونصحح لهم ما يحتاج إلى تصحيح ونصلح نحن الخطأ الذى نقتنع بوجوده فهذا أفضل من تركهم على معتقداتهم التى قد تكون خاطئة دون رد أو تصحيح وأمكن بهذه الطريقة تصحيح كثيراً من المفاهيم الخاطئة سواء عن الجيش

أو عن العمل الحكومى وبذلك زادت ثقة الشعب فى الدولة والجيش والحكومة مما يعطيهم الإيمان بغد أفضل وبإمكانية إستعادة الأرض المغتصبه.. وفى اجتماع اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبدالناصر نوقش الوضع فى مصر بعد النكسه واستقر الرأى على ضرورة عمل تغييرات كثيرة فى أسلوب الحكم ووسائلة وتقرر أن يفكر كل عضو من أعضاء اللجنة ويتقدم برأيه فى هذا التغيير.

وقبل الاجتماع التالى اتصلت بالرئيس عبدالناصر وأخطرته أننى أرى أن يتكون الاتحاد الاشتراكى من حزبين أحدهما يمينى برئاسة زكريا محى الدين والآخر يسارى برئاسة على صبرى على أن تظلهما قيادة الاتحاد الأشتراكى برئاسة الرئيس عبدالناصر حتى لا يحدث التنافر ونفلت الأمور ونحن نستعد لمعركة المصير وأن يدخلا معا انتخابات مجلس الأمة ببرنامج واضح ومن يفوز منهما بالأغلبية يتولى الحكم والأخر يتولى المعارضة ووافقنى على ذلك وقال اعرض هذا على اللجنة العليا فى اجتماعها القادم، وفعلاً فى أول اجتماع للجنة عرضت هذا الاقتراح ولكنى فوجئت بمعارضة شديدة وكان أول المعارضين السيد أنور السادات الذى أنبرى يقول أنت عايز تودى البلد فى داهيه وتدخلها فى متاهات داخلية واحنا بنعد البلد للمعركة.

ولم يوافق غالبية الحاضرين على هذا الاقتراح ولذلك صرف النظر عنه، وفى هذا الشأن وللأمانة ومن واقع ما تم من مناقشات أمامى وشاركت فيها أجزم أن عبدالناصر كان يود تعدد الأحزاب ولكن غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية لم يوافقوا على ذلك وكان همه الوحيد هو مسح العار والثأر من المحتل الإسرائيلى فكان يركز معظم وقته مراقبا لتدريبات الجيش والبحث عن السلاح ومتابعة حرب الاستنزاف وخطط العبور لتحرير الأرض المحتلة.

وفى يوم ٢٤ يناير عام ١٩٦٨ أصدر جمال عبدالناصر قراراً بتعيينى وزيراً للإدارة المحلية، وتولى أمين هويدى وزيراً للدولة، والفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية وهنا تركت العمل بالاتحاد الاشتراكى حيث عاد السيد/ على صبرى مع احتفاظى أيضا بقيادة المقاومة الشعبية وفى هذه الفترة تم إعادة تشكيل قيادات الإدارة المحلية من محافظين ورؤساء مدن بدلا من الذين امضوا مدداً طويله فى وظائفهم وتحتاج محافظاتهم إلى التجديد وحتى لا يساء تأويل هذا التغيير حرصت بالاتفاق مع الرئيس عبدالناصر على تقليد من ترك الخدمة منهم النياشين تقديراً لخدماتهم فى حقل خاص أقمته لتوديعهم وأعلن بجميع وسائل الأعلام.

كانت أهداف الإدارة المحلية واضحة حيث حققت نقل السلطة من الحكم المركزى ومركزية التخطيط ومشاركة الشعب فى حكم نفسه محليا بواسطة مجالس القرى والمدن والمحافظات لاتخاذ القرار محليا قريبا من مشاكل الجماهير فيشعر الشعب بأن ما يؤخذ منه من رسوم وضرائب تعود إليه بالخدمات كذلك مساهمتهم فى وضع خطة على ضوء الاحتياجات الفعلية للمحافظات وأولوياتها مما يزيد الإنتاج ويوفر أقصى ما يمكن من الخدمات للجماهير مع عدالة التوزيع، ولقد ساهمت الإدارة المحلية فى تطوير كثير من المحافظات والمدن والقرى وساعد أيضا الحكم المحلى على خلق قيادات تعمل لمصلحة جماهير محافظاتها وظهر التنافس بين المحافظات بعضها البعض.

ولقد قمت فى فترات عملى وزيرا للإدارة المحلية بتقسيم محافظات الجمهورية إلى مجالس مدن وإحياء فى المدن الكبرى ومجالس قرى ودبرت لهم الدرجات المالية لهذه المجالس بحيث يكون رئيس مجلس المدينه الكبيرة بدرجة وكيل وزارة وكذلك رؤساء أحياء مدينتى القاهرة والإسكندرية أما رؤساء مجالس المدن الأخرى فيكونون بدرجة مدير عام ورؤساء القرى بدرجات متفاوتة حسب حجمها وتم انتقاء العناصر القيادية الممتاز من موظفى الدولة وعينوا لرئاسة هذه المجالس كما تم إنشاء مركز لتدريب رؤساء هذه المجالس بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكى مما نتج عنه طفرة كبيرة فى تقدم مئات الأحياء والقرى.

وبدأت جميع أجهزة الإدارة المحلية بما فيها المحافظين ورؤساء المدن فى العمل وسط الجماهير وتوفير الخدمات اللازمة لهم وبحث شكواهم بجدية والتغلب على مشاكلها مما جعل الشعب يسألها أنكم توفرون كل شىء لتلهونا عن المعركة ويستعجلون المعركة وكنا نصارحهم بما يمكن مصارحتهم به بخصوص التجهيز للمعركة.

وكان الرئيس عبدالناصر يقدر أننا لن نكون جاهزين لها قبل عام ١٩٧١ وكان يرجو العمل على أن يتحمل الشعب هذه المدة وفى أوائل ١٩٦٨ قامت مظاهرات الطلبه فى المنصورة واشتبكوا مع الشرطة التى حاولت منعهم من التخريب ولكن حدث تصادم بينهم نتج عنه وفاة أربعة طلاب وهنا امتدت المظاهرات إلى جامعة القاهرة والأسكندرية ورغبة من الرئيس عبدالناصر فى عدم التصادم مع الطلبه الذين هم أبناء الثورة فقد طلب منى ومن السيد شعراوى جمعة والدكتور لبيب شعير وزير التعليم العالى الرأى فأشرنا عليه اصدار قرار بإغلاق الجامعات حتى تهدأ الأمور التى يشكو منها الطلبه وأن تعفو عن كل الطلبه المتظاهرين وقياداتهم وأن نحقق فى أسباب التصادم الذى حدث فى المنصورة ويحاسب

المسئول وفعلا تم ذلك ففى عصر أحد الأيام طلبنى شعراوى جمعة وقال لى أن الرئيس طلب منه أن يصحب السيد أنور السادات فى زيارة للمنصورة لبحث الأمر هناك حيث أن الطلبه يصرون على تشييع جثمان الطلبه الأربعة فى مشهد جماهيرى فى مدينة المنصورة. فقلت له هل ستترك وزارة الداخلية وتذهب إلى المنصورة فى هذا الوقت العصيب وعرضت عليه أن أقوم بدلا منه بمرافقة السيد أنور السادات فطلب منى الاتصال بالرئيس ومصارحته بذلك وقمت بذلك فعلا ووافق الرئيس.

وأخطرت السيد أنور السادات بذلك وسافرنا معا إلى المنصورة حيث قابلنا المحافظ وأمين الاتحاد الاشتراكى ورئيس الجامعة ودرسنا الوضع على الطبيعة وقررنا أن نقابل زعماء طلبة جامعة المنصورة بمبنى المحافظة فى مساء نفس اليوم فعلا تمت المقابلة بحضورى وحضور السيد أنور السادات ومحافظ الدقهلية وسكرتير عام المحافظة ومدير الأمن وأمين الاتحاد الاشتراكى وأخذنا نتناقش فى الموقف واستمر زعماء الطلبة فى مهاجمة المحافظة ومدير أمن الدقهلية ومصرين على تشييع جنازة الطلبة الأربعة بجنازه شعبية فى المنصورة ولم يحاول السيد أنور السادات إثنائهم عن موقفهم وحيث أن تنفيذ طلبهم هذا معناه أثارة فتنة سينتج عنها أثار وخيمه فقد تدخلت فى مناقشة زعماء الطلبه مصورا لهم نتيجة إصرارهم هذا والقوات الإسرائيلية على بعد ٥٠كم من المنصورة متحفزة لاى ضعف أو تصادم داخلى لكى تستغله فى احتلال أرض مصرية جديدة وأن إصرارهم على ذلك معناه إعطاء الفرصة للجيش الإسرائيلى لكى يحقق أهدافه وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تشييع جنازة كل طالب فى مسقط رأسه فى جنازة جماهيرية تشترك فيها الحكومة بمندوبين عنها وقيام الحكومة بتأبين الشهداء وتعويض أهلهم ومحاسبة المتسببين فى ذلك.

وانتهت المشكلة بتنفيذ هذا الحل ومما لفت نظرى أن السيد أنور السادات لم يتدخل فى هذا الموضوع بتاتا مما جعلنى اتساءل بينى وبين نفسى عن موقفه هذا وهو ما سنعود إليه فيما بعد.

□ □ بحسه السياسى المرهف واستجابته لأحلام وطموحات الناس وتجاوبا مع نداءات التغيير فى الشارع اصدر الرئيس عبدالناصر بيان ٣٠ مارس وتقرر تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمه عن طريق الانتخاب الحر المباشر وتقدمت مع غيرى من الوزراء إلى الانتخابات ابتدا من الوحدة الأساسية إلى القسم ثم إلى المحافظة وكانت انتخابات حرة وشاقة أشرفت عليها لجنة برئاسة الدكتور/ محمود فوزى وزير الخارجية باعتباره محايدا

ومعه اعداد كبيرة من الأعضاء من أساتذة الجامعة والنقابات وخصص لكل محافظة لجنة انتخابية مكونة من رئيس وأعضاء للأشراف على الانتخابات فى المحافظات وكانت انتخابات حاميه ونزيهه وتمت الانتخابات حتى اللجنة المركزية التى انتخبت عضوا فيها ولكى يتم التشكيل كاملا كان لابد من انتخاب رئاسة الاتحاد الاشتراكى وهى اللجنة التنفيذية العليا ولكن أعضاء اللجنة المركزية وجدوا أنهم لايستطيعون أن يقوموا بانتخابات هذه اللجنة لأن جزءا كبيرا منهم انتخب لأول مرة فى اللجان المركزية وأنهم لا يعرفون بعضهم بعضا، ولذلك فإنهم يفضلون أن يفوضوا الرئيس عبدالناصر فى تعيينهم ولكنه رفض ذلك ولكنهم بعد مناقشات تمسكوا بتفويض الرئيس فى تعيينهم.

ولقد اجتمع الرئيس عبدالناصر بإمناء الاتحاد الاشتراكى فى جميع المحافظات كل على حده لاستطلاع رأيهم فيمن يمكن أن يكون عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا ولكنه فوجئ بأنهم يرفضون بعض أعضاء مجلس الثورة ومن أولهم أنور السادات الذى رفضت الأغلبية العظمى ترشيحه وأخطره عبد الناصر بذلك فعلا وفضل الرئيس عبد الناصر أن يرفض مبدأ التعيين وعاد إلى اللجنة المركزية رافضاً مبدأ التعيين وطلب منهم أن يقوموا بالانتخاب.

وبعد مناقشة طويلة تمت الموافقة على أن يتم انتخاب اللجنة العليا وكذلك لجنة الإشراف على الانتخاب برئاسة الدكتور عبد المجيد عثمان الأستاذ بالجامعة وتم تحديد موعد الانتخاب وتقدم كثيرون من الأعضاء والوزراء ورشحوا أنفسهم كأعضاء فى اللجنة العليا وكنت أحد الذين تقدموا وكنت قد طلبت من الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة أن يعفينى من الاشتراك فى الوزارة أو العمل السياسى منذ النكسة وكان يعدنى بأن يتم ذلك فى الوقت الذى يراه مناسباً ولكنى كنت أجد نفسى ضمن التشكيل الوزارى فى كل تعديل ووجدت فى تقدمى لانتخاب اللجنة التنفيذية العليا فرصة مناسبة حتى إذا رسبت فى الانتخاب أجد مبرراً قوياً أقدمه للرئيس عبد الناصر لكى لا أشترك فى الحكم.

وتقدمت للانتخابات على هذا الأساس ولكن تمت الانتخابات ووجدت نفسى فائزا فى الانتخابات.

وهكذا أصبحت عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا أما السيد أنور السادات فوجد ترتيبه الثالث بالنسبة لعدد الأصوات التى حصل عليها الفائزين ومن يومها وهو يزداد كرها للاتحاد الاشتراكى وأعضائه وبعد تولى الحكم بعد وفاة عبد الناصر اتهم هذه الانتخابات بالتزوير

رغم أن الانتخابات تمت أمام جميع أعضاء اللجنة المركزية حيث تم وضع صندوق الانتخابات فى صدر القاعة وأمام الجميع ونودى على كل عضو بالاسم ليقوم بتدوين رأيه على تذكرة الانتخاب ويضعها فى الصندوق أمام الجميع وقامت اللجنة التى تم انتخابها للاشراف على الانتخاب بفرز الأصوات أمام جميع أعضاء اللجنة المركزية وبذلك لم يكن هناك مجال لأى اتهام بالتزوير وبدأ الاتحاد الاشتراكى بعد إعادة انتخابة من القاعدة إلى القمة بحركة دائبة وسط الجماهير كما حرص الرئيس عبد الناصر على انعقاد اللجنة التنفيذية العليا كل أسبوع وعلى حضور اجتماع اللجنة المركزية كل اسبوعين وكانت حرية الرأى مكفولة تماماً داخل هذه اللجان فقد حدث فيها خلافات فى الرأى شديدة ومتحمسة وشملت مواضيع كثيرة أثارها الأعضاء كان فيها هجوماً شديداً على الأستاذ حسنين هيكل رغم قربه من عبد الناصر وعلى الوزير سيد مرعى نتج عنه اجراء تحقيقات فى بعض تصرفاته فى العمل وكانت تتناقش فيها جميع الأمور التى تهم الجماهير أو تخدم المعركة سياسياً وعسكرياً وقد امتدت بعض الاجتماعات لأكثر من سبع ساعات فى المرة الواحدة كما هوجم تصرف للسيد أنور السادات لمحاولة استيلائه على فيلا لأحد المواطنين فى الجيزة لسكنه الخاص بما لم يمكنه من تنفيذ رغبته.

وفى إحدى الاجتماعات عرض الرئيس عبد الناصر مبادرة وقف اطلاق النار على اللجنة المركزية قبل سفره إلى الاتحاد السوفييتى بيوم واحد ولما وجد أن هناك خلافاً كبيراً بشأنها قرر عدم اتخاذ أى قرار بخصوصها حتى يعود من الاتحاد السوفييتى وحتى يعطى الفرصة لأعضاء اللجنة المركزية للتفكير بشأنها.

كان عبد الناصر ذاهباً للاتحاد السوفييتى للاتفاق على إمداد القوات المصرية بعدد كبير من الأسلحة المختلفة اللازمة وعند عودته اجتمع مع أعضاء اللجنة المركزية لكى يناقش موضوع وقف النار وكان ذلك بعد معركة حدثت بين القوات الجوية المصرية وقوات العدو اسقطت فيها القوات المصرية اعداداً كبيرة من الطائرات الإسرائيلية مما جعل الأعضاء يترددون كثيرا فى قبول وقف اطلاق النار وامتدت الجلسة مدة عشر ساعات فى مناقشات حامية وكان رفض اتفاقية وقف اطلاق النار هو رأى أغلبية الأعضاء.

وأعاد عبد الناصر مناقشة الموضوع فى جلسة اليوم التالى واضطر أن يفصح بما كان لايريد الافصاح به حتى لا تتسرب إلى العدو وهو أن دفاعات حائط الصواريخ على طول القنال كان يحتاج إلى وقت يوقف فيه القتال لكى نسرع فى استكمال بنائه وإزاء ذلك الهدف

الهام وافق الأعضاء على قبول وقف اطلاق النار والذى تبعه فى الليلة نفسها تحريك حائط الصواريخ إلى قرب ضفة القنال لكى يزداد مجال قدرتها داخل الأرض التى يحتلها العدو، وكان عبد الناصر يحرص على أن تأخذ الأمور والسياسات المعروضة على اللجنة المركزية حقها من المناقشة بل كان يشجع المعارضة طالما كانت المعارضة موضوعية وليست من باب التظاهر ولقد شجع عبد الناصر كثيراً من المعارضين بل إنه اختار منهم وزراء كالسادة ضياء الدين داود والسيدة حكمت أبوزيد.

□□ لقد كان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الموجود وقتها ومن المهم أن يعرف القارئ والجيل الذى لم يعاصر هذه الأيام طبيعة وتكوين ومهام وأهداف الاتحاد الأشتراكى.

كان هناك عدد من الأهداف الداخلية التى يطمح فى تحقيقها وهى:

١ ـ تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته.

٢ ـ إقامة مجتمع على أسس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف.

٣ ـ توجيه النظام الاقتصادى إلى مافيه العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشييد الصناعة فى نطاق واسع وتشجيع رءوس الأموال دون استغلال.

٤ ـ كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ومن واجب الدولة نحوهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والشيخوخة.

٥ ـ تبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والعمل المنتج.

أما الأهداف الخارجية للاتحاد الأشتراكى فقد تمثلت فى :

١ ـ دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين.

٢ ـ تأكيد استعداداتنا للتفاهم مع أى شعب لخدمة السلام العالمى وحرية الشعوب مع تأكيد أننا نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا.

٣ ـ التأكيد على علاقتنا بدول عدم الانحياز وتمسكنا بالحياد الإيجابى.

٤ ـ التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فى خدمة الشعوب ورفاهيتهما.

ولتحقيق هذه الأهداف ـ الداخلية والخارجية ـ فقد كان الاتحاد الأشتراكى يتكون من تحالف قوى الشعب العامل وهم:

١ ـ العمال ٢ ـ الفلاحون ٣ ـ الجنود ٤ ـ المثقفون ٥ ـ الحرفيون ٦ ـ الرأسمالية الوطنية.

أما أهداف الاتحاد الأشتراكى فقد تمثلت فى تحقيق: الحرية، الاشتراكية، الوحدة.

ولابد أن اتوقف هنا بالشرح والتفسير لكل هدف على حدة!

□ **الحرية:** هى حرية الوطن والمواطن.. فلا حرية للوطن بدون تحرير المواطن.. ولا حرية للمواطن دون حرية الوطن.. وحرية الوطن هى تحريره من سيطرة الاستعمار.. وحرية الوطن فى الوقت الذى كانت تتصارع فيه قوتين عظيمتين وتعمل كل قوة على السيطرة وفرض نفوذها على أكبر عدد من الدول فاتخذ عبدالناصر مع زميله نهرو وتيتو قراره بتشكيل قوة ثالثة هى دول عدم الانحياز بدءا من مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ يبحث عن مصلحة دولها ولاتنحاز لأى تكتل وتؤمن بالسلام المبنى على العدل ومواجهة التكتلات الاقتصادية بحيث لا تستخدمها الدول القوية لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم وقد آمن الاتحاد الاشتراكى بالقومية العربية والوحدة العربية كحصن يجمع الدول العربية ليصون حريتها واستقلالها وتقدمها الاقتصادى. أما المواطن فلا يمكن أن يتمتع بحرية إلا بضمانات ثلاث أن يتحرر من الاستغلال بجميع صوره أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ـ أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته.

٢ ـ **الاشتراكية:** الإشتراكية فى مصر تختلف عن باقى الدول التى اتخذت من الاشتراكية طريقا وقد أعلن عبدالناصر فى أحد اجتماعات الاتحاد الاشتراكى أن اشتراكيتنا تختلف عن غيرها من النظم الأشتراكية وأنها عربية ذات مذهب جديد أو هى تطوير كامل للمذهب بفكر جديد وأسلوب جديد وأن من يقولون أن الاشتراكية قد اندثرت فهم يتكلمون عن الأشتراكية الماركسية أما الأشتراكية الدالة على العدالة الاجتماعية فهى مازالت موجودة ولها المستقبل والفكر الاشتراكى كما قال عبدالناصر هو القضاء على استغلال الإنسان للإنسان وعبدالناصر عندما شرح هدف الاشتراكية فى أحد الإجتماعات قال «نأخذ الأمور بمنتهى البساطة أنا

عاوز أيه كرب أسرة من الاشتراكية اشغل الأولاد واجوز البنات كل رب أسرة عايز أولاده يشتغلوا وبناته يتجوزوا، وفى النهاية إن الاشتراكية هى بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيئين للعمل رجالا ونساء بيت مفتوح للصحة والعلم والثقافة مظللا بالأمان الاجتماعى ضد المفاجأت متفاعلاً مع غيره من البيوت الصغيرة مشتركاً معها فى أمر الاهتمام العام بامور وطنه وبامور العالم الذى يعيش فيه. إن الأشتراكية هى القادرة على خلق مجتمع الكفاية والعدل. وهى تؤمن بالملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الفردية غير المستغلة وبحق الإرث الشرعى وبالمبادرة الفردية الخلاقة التى لا تنحرف عن المصلحة العامة وتعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وتحلها سلميا.

٣ ـ الوحدة: إن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها ـ لقد جاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأرض التى تجعلها تؤثر وتتأثر بما حولها، إن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستدلين بخلافات بين الحكومات العربية ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية. إن وحدة الهدف والمصير هى حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة العربية كلها، إن أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة تقرب من يوم الوحدة الشاملة وتمهد لها، أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك خلفه كما أثبتت التجارب فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف ولذلك يجب أن يصحب العمل فى سبيل الوحدة جهودا عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية.

أما رئاسة الأتحاد الأشتراكى فكانت تتكون من عدة أمانات تقوم بالإشراف وتوجيه العمل هى:

ـ أمانة الشئون السياسية.

ـ أمانة الشئون الداخلية.

ـ أمانة المهنيين.

- أمانة العمال.

- أمانة الفلاحين.

- أمانة الشئون الدينية.

- أمانة الإعلام.

- أمانة التنظيم.

- أمانة التثقيف ويتبعها المعهد الاشتراكى.

- أمانة الشباب ويتبعها منظمة الشباب.

يقوم الاتحاد الاشتراكى على تحالف قوى الشعب العامل وفى داخله تمارس هذه القوى نشاطها السياسى والاجتماعى والاقتصادى كما تمارس النقد والنقد الذاتى وقد مارسه عبدالناصر نفسه مرات عديده كما وقف بعد نكسة يونيو ليتحدث عن أكبر عملية لنقد النفس فى مصر.

يؤكد الاتحاد الاشتراكى على مبدأ جماعية القيادة حيث أنها ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وإنما هى تأكيد للديمقراطية على جميع المستويات بحيث يقوم الحكم على أساس مجالس وليس أساس أفراد، ويؤكد الاتحاد الاشتراكى على سلطة المجالس الشعبية المنتخبه على جميع المستويات فى المحافظة والمدينة والقرية لتمارس سلطاتها ورقابتها للسلطة التنفيذية.

❑ وطوال سنين عديدة، كنت أقرأ سيل من الهجوم والافتراءات على تجربة «الاتحاد الاشتراكى»، وربما كان من المؤسف أن يكون بعض من قادوا هذا الهجوم والافتراء هم من عملوا أو انتسبوا للاتحاد الأشتراكى، لكنى أستطيع هنا - وبضمير مستريح - أن أرصد ملامح هامة إيجابية ومتميزة فى مسيرة الأتحاد الأشتراكى ومنها ما يلى:

١ - كان حقلا طيبا لممارسة العمل السياسى وخصوصا للغالبية العظمى من الشعب الذين حرموا من حقهم فى العمل السياسى.

٢ - كان من نتيجة ممارساته فى العمل الوطنى على مختلف اتجاهاته على المستوى المحلى والمستوى العام وكذلك الاحتكاك بالأنظمة السياسية فى الدول الأخرى التى كان

الأعضاء يزورونها أو تزورهم هى فى مصر أن تم خلق قيادات جماهيرية كثيرة ومتمرسة ويمكننى أن أقول أن غالبية قيادات العمل السياسى فى جميع الأحزاب المصرية الحالية على اختلاف اتجاهاتها قد خرجت من عباءة الاتحاد الأشتراكى وتمرست على العمل السياسى من داخله مما يدل على أن الاتحاد الاشتراكى كان يضم جميع الاتجاهات.

٣ ـ المشاركة الفعلية فى اتخاذ القرار على جميع المستويات.

٤ ـ قيام اعضاء الاتحاد الاشتراكى وتعريف القيادة بمشاكل الجماهير مما مكن من حلها.

٥ ـ ساهم فى نجاح الحكم المحلى.

٦ ـ ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ خطة الدولة.

(أ) فى مجال الزراعة:

١ ـ تنفيذ خطة التركيب المحصولى.

٢ ـ عدالة توزيع مستلزمات الإنتاج.

٣ ـ نجاح التسويق التعاونى.

٤ ـ توزيع أرض الاصلاح الزراعى توزيعا سليما.

٥ ـ مكافحة الآفات.

٧ ـ تمثيل العمال والفلاحين وهم غالبية السكان بخمسين فى المائة على الأقل من القيادات ماعدا اللجنة التنفيذية العليا.

(ب) وفى مجال الصناعة :

ـ تشكيل لجان الإنتاج فى الوحدات الصناعية ومساهمتها الفعاله فى تنفيذ الخطة، وإصلاح أى انحراف.

(جـ) فى مجال الخدمات :

ـ توفير الأراضى لبناء كثير من مراكز الخدمات.

- تنفيذ خطة تهجير مدن القنال والإشراف على راحتهم وحل مشاكلهم.

- المساهمة الفعالة فى تنفيذ خطة مقاومة ما حدث من انتشار مرض الكوليرا مما قضى عليها فى وقت محدود عام ٦٩.

- مقاومة الحملات المعادية وتوضيح الأمور للشعب.

- شرح مواقف النضال المستمرة التى قامت بها الثورة لجماهير الشعب.

- المساهمة فى المقاومة الشعبية والدفاع المدنى وتوفير الأفراد اللازمين لها.

- الاهتمام بالوحدات الجماهيرية وخصوصاً فى المجال الشبابى والنسائى

❑ وتقتضينى الأمانه التاريخية والسياسية أن أرصد هنا سلبيات وقع فيها الاتحاد الأشتراكى، ويمكن إيجازها فيما يلى:

١ - تشكيلة وهو يمثل السلطة الحاكمة جعله عرضة لدخول المنافقين والانتهازيين فى عضويته.

٢ - لم يكن له دليل عمل فى أول تكوينه حتى صدر الميثاق وبيان ٣٠ مارس فأصبح له دليل عمل.

٣ - تشكيله من عناصر متضاربة الأهداف وأعداد ضخمة تمارس العمل السياسى لأول مرة فقد بلغت عضويته حوالى سته ملايين مما جعله متضارب الفكر والعمل.

٤ - طريقة التشكيل القيادى حتى عام ٦٨ كانت بالتعيين وهذه ليست وسيلة مثلى لاختيار القيادات حيث إن التعيين يعتمد على معلومات المقربين إلى أجهزة الأمن والمعلومات مما جعل كثير من الأكفاء والمؤمنين بالثورة ومبادئها ليس لهم دور.

ولقد فطنت الثورة إلى هذه السلبيات فقامت :-

١ - بإصدار ميثاق العمل الوطنى واستكمال بيان ٣٠ مارس واستفتت فيه الشعب وأصبح دليلا واضحا للعمل الوطنى.

٢ - وتشكيل الاتحاد الاشتراكى كأول حزب سياسى فى تاريخ مصر يتم تشكيله بالانتخاب المباشر من القاعدة إلى القمة.

وقد باشر الاتحاد الاشتراكى عمله بفاعلية بعد هذا الانتخاب وحرص الرئيس عبدالناصر على حضور جلسات اللجنة التنفيذية العليا كل أسبوع واللجنة المركزية كل أسبوعين وأن يعرض عليهما كل أمور الدولة إلى أن توفاه الله رحمة الله عليه.

ويمتد الحديث بنا، وكان من الطبيعى أن نصل إلى قصة «التنظيم الطليعى» وما أكثر الأكاذيب والافتراءات التى نشرت وذاعت عنه، وهى من قبيل السخافات والتفاهات من عينة أن الأخ كان يتجسس على أخيه، وأن الأبن كان يكتب التقارير فى أقاربه.. و.. وذلك كذب!!

لقد كان الاتحاد الأشتراكى يضم ستة ملايين مواطن من جميع الأتجاهات وجميع الفئات وتعلموا وتدربوا فيه على العمل السياسى وعلى خدمة وطنهم وتخرج منه جميع السياسيين الذين يقودون العمل السياسى الآن فجميع قيادات الأحزاب الموجودة فى الساحة السياسية حاليا تخرجوا من عبائة الاتحاد الأشتراكى.

كان الاتحاد الاشتراكى يضم هذا العدد الضخم من المواطنين فقد كان لابد من العمل على خلق الكوادر السياسية القادرة على قيادة هذه الجماهير الغفيرة وتحريكها فى اتجاه المصلحة الوطنية لشعب مصر والشعب العربى ولذلك تم التفكير فى البحث عن كوادر وتدريبها على العمل السياسى ولذلك تم إنشاء ما سمى بالتنظيم الطليعى.

ولقد كلفت قيادات الاتحاد الأشتراكى الفاعله على انتقاء الأفراد الوطنيين القادرين على البذل والعطاء فى سبيل وطنهم وعلى قيادة العمل الوطنى وتشكيلهم فى شكل مجموعات على أن تكون هذه المجموعات ليست لها صفة العلنيه للأسباب الآتية:

١ - لأنهم غير مشكلين ضمن الكوادر القيادية للاتحاد الاشتراكى فقد يحدث بينهم وبين الكوادر العلنيه للاتحاد الاشتراكى تصادمات فى العمل.

٢ - حتى لا يستغل أحد منهم وضعه فى تحقيق اغراض شخصية.

٣ - لكى يظل تحت الاختبار حتى يثبت جدارته بقيادة العمل السياسى.

يتشكل هذا التنظيم من مجموعات لها مسئول عن قيادتها.

كلف هذا التنظيم بابداء رأيه بكل صراحة وحرية فيما يجرى حوله من عمل سياسى أو تنفيذى وكشف أى سلبيات تحدث فى هذه الأعمال ورأيه فى إصلاح ما يراه خاطئا وعلى

ضوء نشاط الأعضاء فى إبداء رأيهم الصريح فيما يتم من عمل سياسى أو تنفيذى وكذلك رأيهم فى طريقة إصلاح خطأ أو تقصير يتم تقييم الأعضاء ثم الاستعانة بهم فيما بعد فى قيادة العمل السياسى أو التنفيذى وكانت تعقد لهم ندوات يتدربوا فيها على العمل العام ويشجعوا فيها على إبداء آرائهم لإصلاح أى وضع يرونه خاطئا على أن يبدو رأيهم فى طريقة الإصلاح.

ولقد اثبت أعضاء هذا التنظيم جدارتهم فى قيادة العمل الوطنى فى جميع العهود حتى الآن.

وأتوقف قليلا أمام تجربة منظمة الشباب تلك التجربة المهمة فى العمل السياسى!

ولم تنس القيادة السياسية الاهتمام بالشباب باعتبارهم قيادات المستقبل ولابد من تدريبهم ومشاركتهم فى العمل الوطنى حتى يمكنهم تولى مسئولية العمل الوطنى فى المستقبل عن دراية كاملة ولذلك تم تشكيل منظمة الشباب تضم فى صفوفها شباب مصر وتدريبهم على العمل الوطنى وخلق قيادات وطنية منهم وتكليفهم ببعض الأعمال التى يخدمون بها وطنهم مثل المقاومة الشعبية والدفاع المدنى وتعليم محو الأمية كما كان يعرض عليهم ما كان يتم من قرارات سياسية وتنفيذية وأسبابه ويمكنهم مناقشة ذلك وابداء رأيهم فيه وكانت أرائهم تعرض على القيادة السياسية لمعرفة رأى القاعدة الشبابية فيما يدور من أمور الوطن وكانت هذه الأراء تؤخذ بمنتهى الجدية كما كانت أرائهم وآراء التنظيم الطليعى سببا من أسباب إصلاح كثير من الأخطاء أو تعديل بعض المسارات.

وإننى أحدد أن هذا العمل فى تربية الشباب هو الذى خلق القيادات المصرية التى تقود العمل الوطنى الآن.

□□ ورغم كل الافتراءات التى روجها البعض ضد الاتحاد الاشتراكى، لكننى أستطيع أن أرد بموضوعية ذلك الدور المهم الذى قام به وذلك بعد نكسة يونيو ٦٧ .

أولاً: من الناحية المعنوية :

كان الشعب بعد نكسة عام ٦٧ فى حالة من الانهيار والتشتت وكان الوضع بين الجيش والشعب فى منتهى السوء وانعكس ذلك على أفراد القوات المسلحة ومعنوياتهم وكان هذا الوضع يسبب وضعا سيئاً بين الجيش والشعب مما كان يزيد من انخفاض معنويات قوات

الجيش وكان لابد من تدارك هذا الوضع بسرعة حتى يتلاحم الجيش والشعب لمقابلة العدو الجاثم على ضفاف قنال السويس ينتظر تسليم مصر شعبا وجيشا له ولإرادته.

وقد اقتضى هذا الوضع تحركا سريعا من قيادات الاتحاد الاشتراكى بين المواطنين ليعاود الشعب صلابته وقدرته على المقاومة وإعادة التلاحم بين الجيش والشعب وتم ذلك بالتحرك المتواصل بين الشعب وكذلك وسط الجيش حتى أمكن بحمد الله أن تعاد الثقة بين الجيش والشعب.

ثانياً : الناحية الدفاعية :

بعد نكسة ٦٧ كان الجيش قد فقد جزءا كبيراً من أسلحته ومن قواته وبعد أن وصل العدو إلى ضفاف قنال السويس أصبحت المناطق أ. المأهولة والمراكز الحيوية فى مصر فى متناول العدو فكان لابد من الإسراع فى الدفاع عن هذه المناطق والمراكز الحيوية ولم يكن ما بقى من قوات الجيش قادرة على ذلك وحدها فكان ولابد من تكوين جيش شعبى وتسليحه وتدريبه لكى يعاون الجيش فى الدفاع عن الوطن ومراكزه الحيوية ولذلك فقد تم تكوين المقاومه الشعبية بقيادتى وقامت قيادات الاتحاد الاشتراكى بجهد كبير فى إمداد المقاومة الشعبية بالأفراد اللازمين لها وتهيئة الأماكن اللازمة لإعاشتهم وتدريبهم وشحن معنوياتهم بما يدفعهم للدفاع والتضحية فى سبيل وطنهم.

كانت منطقة القنال من أولويات الأماكن الاستراتيجية الواجب الدفاع عنها وبسرعة لمواجهتها للعدو فقمت بتعيين ضباط من الذين تركوا خدمة الجيش ومشهود لهم بالكفاءة العسكرية كقواد للمقاومة الشعبية فى كل من السويس والإسماعيلية وبور سعيد والقنطرة غرب وزودوا بالصف الضباط اللازمين لتدريب المقاومة الشعبية وتم الاتفاق مع المحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى بتوفير ما يلزمهم من أماكن للتدريب والإعاشة وقام أمناء وأعضاء الاتحاد الأشتراكى بإمدادهم بالمتطوعين اللازمين لخطة الدفاع عن منطقة قنال السويس وهى الجهة المقابله للعدو وبعد تدريبهم تم تسكينهم فى مواقعهم حسب الخطة الدفاعية.

وكان للاتحاد الاشتراكى دور بارز فى تدبير المتطوعين وشحن معنوياتهم وتوفير كل ما يلزمهم وبدأت القوات المسلحة بالتعاون مع المقاومة الشعبية بعد أن تم تسليحها وتدريبها فى التعرض لقوات العدو الإسرائيلى المرابط فى الضفة الشرقية للقنال وكبدنه خسائر كبيرة.

عندئذ بدأ العدو فى الرد على ذلك بضرب مدن القنال واحدث خسائر فى المبانى والأهالى بقصد التأثير على الروح المعنوية للسكان وإحداث خسائر كبيرة بهم لإجبارنا على عدم التعرض له ولذلك فقد تقرر إخلاء مدن القنال من سكانها لكى نفوت على العدو اهدافه.

وبعد أن تم إجلاء الأهالى العزل من منطقة القنال زاد تعرض الجيش المصرى للعدو وقام بغارات فى عمق مواقعه وكبده خسائر كبيرة فرد على ذلك بعمل غارات فى عمق مصر سواء فى الوجه البحرى أو صعيد مصر فكان لابد من القيام بالدفاع عن المناطق والأهداف الحيوية فى عمق مصر ولما كان الجيش المصرى جارى التدريب والاستعداد لمعركة التحرير وحتى نفوت على العدو أهدافه من محاولة تفتيت الجيش وإشغاله بالدفاع عن العمق فقد تقرر تشكيل المقاومة الشعبيه فى جميع المحافظات وتدريبها وتسليحها وقام الاتحاد الأشتراكى وقياداته بجهد كبير فى ذلك وتم تعيين قائد للمقاومة الشعبية فى كل محافظة وقامت المقاومة الشعبية فى جميع محافظات مصر بعد أن تم تدريبها بمسئولية الدفاع عن الأماكن والأهداف الحيوية فى جميع محافظات مصر وقام الاتحاد الأشتراكى وقياداته بمعاونه السادة المحافظين بتدبير كل ما يلزمهم كما تم تدريب عمال المصانع ومحطات المياه والكهرباء على الدفاع عن وحداتهم وبذلك تم تفرغ وحدات الجيش للتدريب والقيام بالغارات فى عمق قوات العدو حتى لايهدأ له بال وسبب له خسائر دائمه.

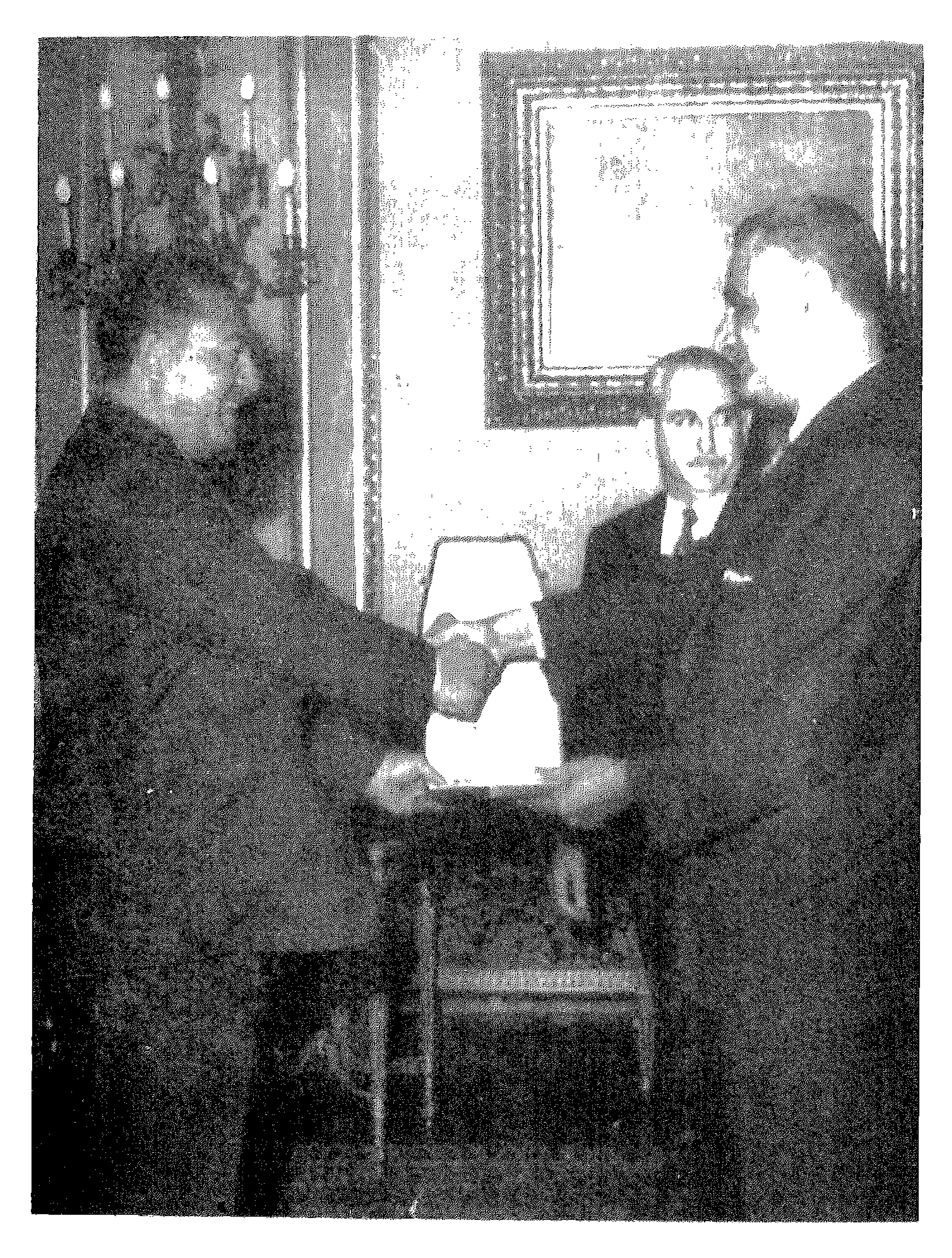
وإذاء العمليات الفدائية التى قام بها الجيش ضد قوات العدو بالقنال والخسائر الكبيرة التى تم إحداثها فى قواته قام العدو بضرب مدن القنال بالمدافع لكى يجبر قواتنا على عدم التعرض له ولكى نفوت عليه غرضه فقد تقرر إخلاء مدن منطقة القنال من سكانها وقام الاتحاد الأشتراكى وقياداته بالتعاون مع المحافظين بتوفير الأماكن اللازمة لإيوائهم والأشتراك فى إخلائهم ورعايتهم فى أماكنهم الجديدة وكنت أمر عليهم مع الأخ وزير الشئون الاجتماعية وقيادات الاتحاد الاشتراكى لكى نوفر لهم سبل راحتهم ومعيشتهم وفى الحقيقة فقد تحمل إخوتنا من أهالى منطقة القنال عبئا كبيرا فى سبيل وطنهم وقد ظهر جليا تعاطف المصريين وتوادهم وتراحمهم فى قرى ومدن الوجه البحرى فى استضافتهم ورعايتهم لإخوانهم المهجرين.

وفى هذا الوقت العصيب ظهرت الكوليرا فى بعض قرى ومدن الوجه البحرى فكان لابد من مواجهتها بكل ما لدينا من إمكانيات دون الإعلان عن ذلك لأن الإعلان عنه معناه انقطاع المواصلات بيننا وبين الخارج فى هذا الوقت العصيب ولذلك فقد كنت اجتمع مع

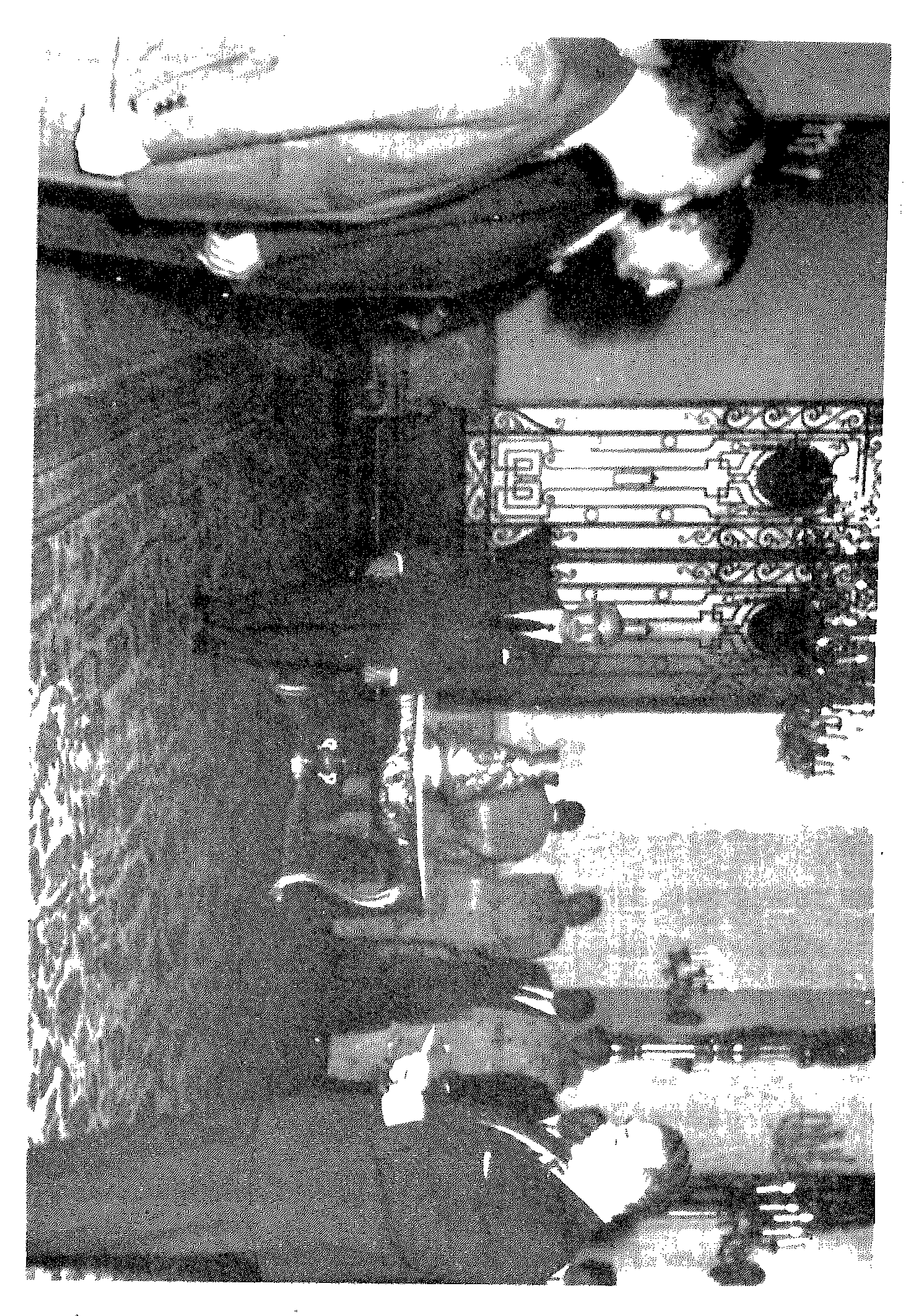
السيد وزير الصحة والسيد وزير الداخلية يوميا لمعرفة مكان الإصابات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومتها وعدم انتشارها وخصوصا وسط المهجرين وحتى لا ينتشر المرض فقد كنا نعزل قرى أو مدن بأكملها عمن حولها وحتى لا ينتشر هذا الخبر إلى خارج مصر فتمنع الدول سفنها ومواصلاتها بمصر فقد كنا نقول إنها حملة لمقاومة أمراض الصيف وقد قام الاتحاد الأشتراكى وقياداته بجهد وافر هذه المقاومة حتى انتهت بخير والحمد لله.

❑❑ كانت مصر كلها من زعيمها وإلى أصغر فرد فيها يحلم بيوم المعركة التى تحرر سيناء من أيدى العدو الإسرائيلى.

وفجأة غاب زعيم مصر «جمال عبدالناصر».



عبد المحسن أبوالنور يتسلم قلادة الجمهورية من الرئيس عبد الناصر



عبد المحسن أبوالنور نائب رئيس الوزراء يحلف اليمين أمام الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة تأليف وزارة السيد زكريا محي الدين.



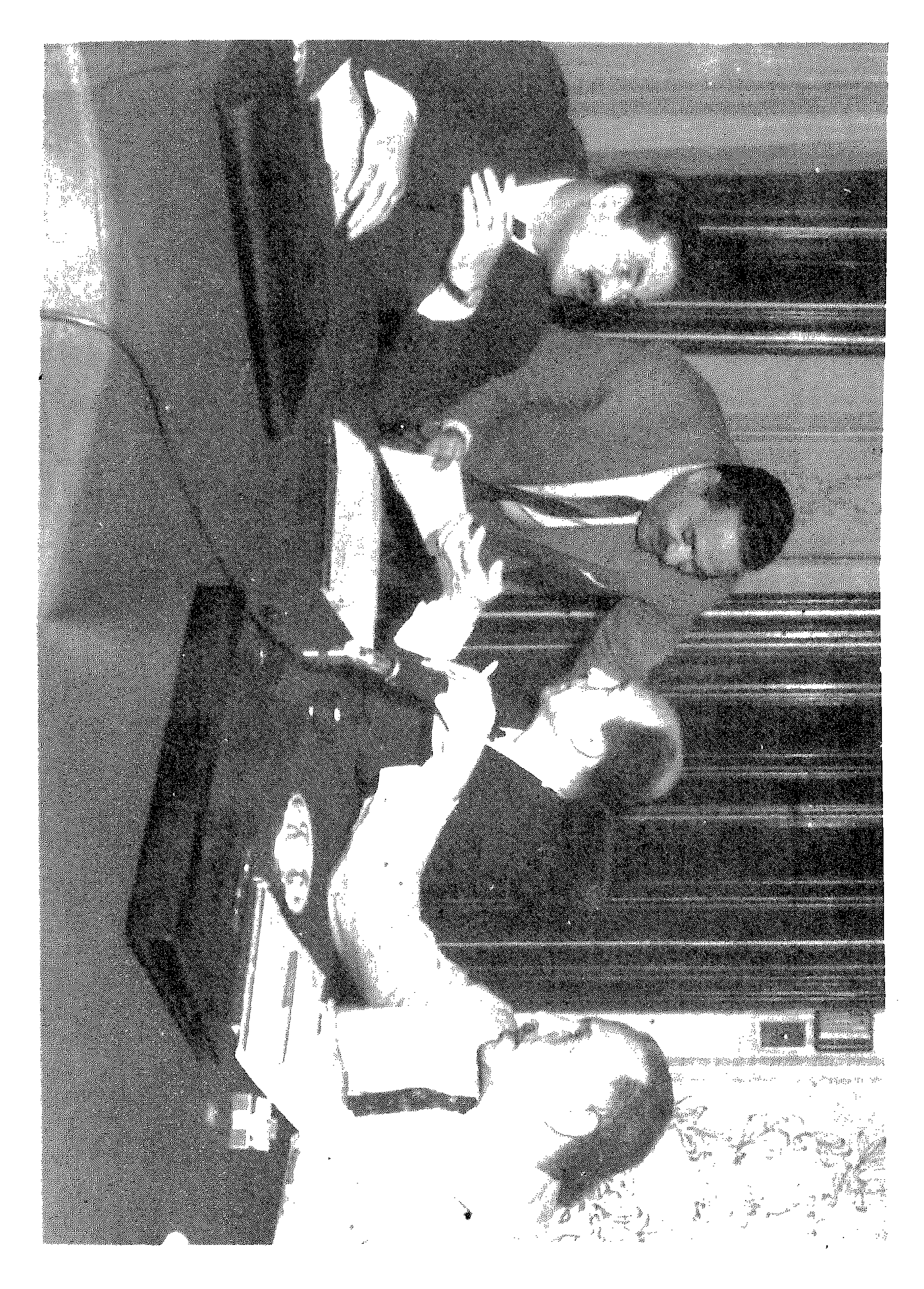
عبد المحسن أبوالنور عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى مع أعضاء اللجنة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس اللجنة.



عبد المحسن أبوالنور نائب رئيس الوزراء فى حديث مع المشير عبد الحكيم عامر



، عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء فى حديث مع السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية



عبد المحسن أبوالنور نائب رئيس الوزراء مع السادة عبد اللطيف البغدادى
وزكريا محى الدين وكمال الدين حسين نواب رئيس الجمهورية



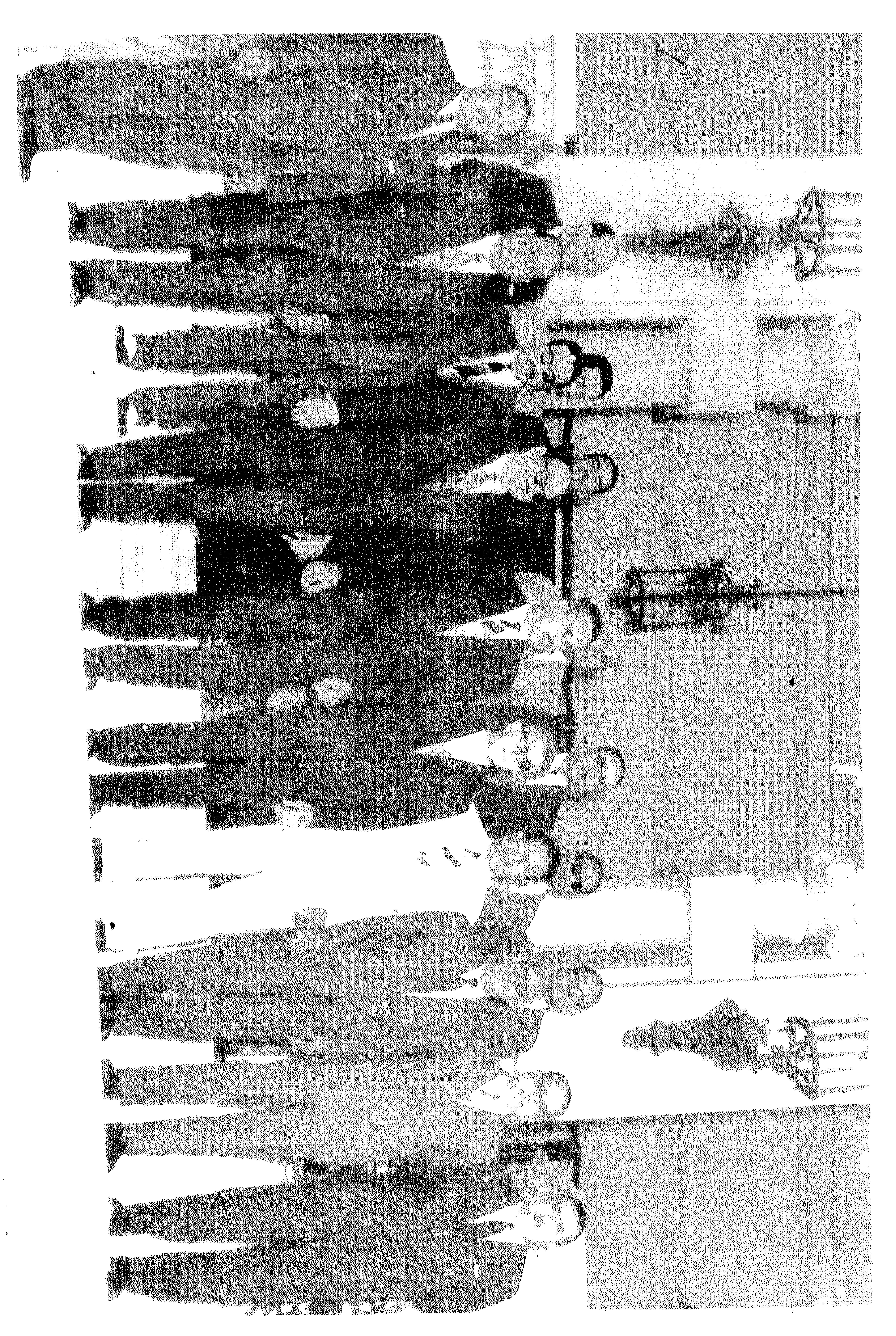
السيد عبد المحسن أبو النور قائد المقاومة الشعبية عام ١٩٦٧ عند تخريج أحد أفواج المقاومة الشعبية



عبد المحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى عام ٦٧ فى زيارة لمحافظة المنوفية ومعه الدكتور النبوى المهندس وزير الصحة والسيد ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية والسيد جمال حماد محافظ المنوفية والسيد كمال الشاذلى أمين الاتحاد الاشتراكى بالمنوفية



عبد المحسن أبوالنور مع الرئيس خروشوف والسيد على صبرى



عبد المحسن أبو النور محافظ بنى سويف مع أول مجموعة المحافظين الذين تم تعينهم تطبيقا لقانون الادارة المحلية عام ١٩٦٠

السيد عبد المحسن أبوالنور محافظ بنى سويف مع مدير أمن المحافظة
ورؤساء المجالس الشعبية والتنفيذية للمحافظة

عبد المحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى لقاء مع الاساتذة والدارسين فى المعهد الاشتراكى

بسم الله الرحمن الرحيم

من جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

إلى السيد عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والري،

ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي، والمشرف على وزارتي الري ووزارة الزراعة

تنويهاً بعظيم مزاياكم، ونبيل شمائلكم، وتقديراً لما قدمتموه للوطن،

من جليل الخدمات، قد منحناكم قلادة الجمهورية رفيعة القدر،

وأمرنا بإصدار هذه البراءة إثباتاً لذلك.

تحريراً بقصر الجمهورية بالقاهرة في اليوم التاسع عشر من شهر ذي الحجة لسنة ألف وثلاثمائة وثلاث وثمانين من هجرة خاتم المرسلين.



الفصل الخامس

مع السادات!
صداقة انهت بى إلى المعتقل

- كان السادات يسامرنا بالميس مقلداً عبد الوهاب وچورچ أبيض ويوسف وهبى!
- بعد اعتقال السادات كلفنى زملائى بتوصيل مساعدة مالية للسيدة الفاضلة زوجته
- صدمت عندما رفض السادات التوقيع على برقية تطالب بالتطوع لمحاربة الانجليز!
- إحتجاج ضباط المدفعية على وجود السادات فى مجلس قيادة الثورة.
- عبد الناصر وعامر وقفا إلى جانب السادات.
- كلما ذهبت لمقابلة عبد الحكيم عامر وجدت السادات فى انتظاره ويذهب لزيارته يومياً.
- بعد النكسة فوجئت بالسادات يهاجم المشير عامر بقسوة!
- مواقف مختلفة للسادات تثير علامات الاستفهام!
- السادات يترك علوى حافظ يهاجم الثورة نصف ساعة!
- عبد الناصر كان يعلم بعلاقة السادات بالسراى والحرس الحديدى!
- الصحفيون يطلقون على السادات إسم البكباشى «صح»!
- اقترحت على السادات أن يقول لعبد الناصر قفشات ونكت مسلية!
- عبد الناصر يذهب لبيت السادات ويتناول الطعام الذى منعه الطبيب من تناوله!
- أول انتصار للاتحاد الاشتراكى أثار حفيظة السادات!
- أمناء الاتحاد الاشتراكى رفضوا ترشيح السادات فى اللجنة التنفيذية العليا لعدم أهليته!
- عبد الناصر يلوم السادات لوماً شديداً لمحاولته الاستيلاء على قصر الموجى!
- تكليف من عبد الناصر لى ولشعراوى جمعه بالذهاب للسادات ومعرفة حقيقة مرضه!
- عبد الناصر يقول لنا ضاحكا: السادات خالى البال وعمره مايمرض بالقلب!
- تسرع السادات وأعلن رفض مصر لمبادرة روجرز فعنفه عبد الناصر!
- السادات لم يشترك فى جنازة عبد الناصر بحجة إنه مريض بالقلب!
- عارضت فكرة ترشيح «على صبرى» لرئاسة الجمهورية!

- أغلبية قيادات الاتحاد الاشتراكى كانت ترفض اسم السادات لرئاسة الجمهورية!
- لتلافى سلبيات السادات اقترحنا أن يكون الحكم جماعياً!
- بعض القيادات حذرتنا أن السادات متآمر وأنه سيقضى علينا!
- قال السادات مرحباً: موافق على عدم انفراد أى فرد بالسلطة!!
- الشافعى يبدى اعترافات على ترشيح السادات!
- أبلغت السادات أنا معك حتى يتم انتخابك ثم لاتعمل حسابى فى أى عمل بعد ذلك وقلت له أنك تعلم إنى طلبت من عبد الناصر اعفائى من الحكم ثلاث مرات وأنت تعلم هذا!
- هذه مبررات وقوفى مع السادات!
- قال لى السادات: ساتولى رئاسة الوزارة بنفسى فقلت: لايصح!
- ثم عرض علىّ رئاسة الوزارة فرفضت
- فوجئت بالسادات يطرح اسمى كأمين عام للاتحاد الاشتراكى!
- عاتبت السادات فقال ضاحكا: بقى معقول تسيبنى فى الوقت ده!
- مقال غريب لهيكل اسمه.. عبد الناصر ليس أسطورة!
- السادات يبرر استدعاء هيكل بأنه لمعرفة مقصده من المقال!
- أصبحنا نتوقع أن يقوم هيكل بالوقيعة بين السادات والاتحاد الإشتراكى!
- السادات اعترف لى: هو أنا عبيط أنا حاستخدم هيكل وبعد ذلك أرميه! وصدق فى قوله
- قلت للسادات واجبنا الأول والأخير هو المعركة لاسترداد الأرض والكرامة!
- والسادات يعلن ذلك
- فوجئنا بكلام السادات لبوناماريوف: قل لاصدقائنا فى موسكو أن مصر وليبيا والسودان سيعلنون الوحدة!
- بدأت أحوال السادات تتغير وسمعنا شائعات عن اتصالات مع الأمريكان!
- السادات يفاجىء الجميع بإعلان مبادرة ٤ فبراير ٧١.
- قلت للشافعى وعلى صبرى: لن أدافع عن هذه المبادرة اطلاقاً!
- السادات يسافر سراً إلى موسكو ويخطرهم بقرار المعركة!
- مقال مفاجىء لهيكل يؤكد المعركة مستحيلة وخسائرها رهيبة!
- حضرت مؤتمر الحزب الشيوعى الحاكم فى موسكو وقلت ووافقنى جميع رؤساء الوفود على ذلك لامفر من استعادة حقنا بالقوة!
- فوجئنا بالرؤساء نميرى والقذافى والاسد فى القاهرة لبحث موضوع الوحدة!
- فى طرابلس علمت أن القذافى غير مستعد لإتمام الوحدة بهذه العجلة!

- قلت للسادات: مشروع الوحدة بهذا الشكل ليس فيه أى فائدة للمرحلة المقبلة وللمعركة وإن ضرره أكثر من نفعه!
- قال لى السادات: أنت جبت لى وجع القلب تانى قوم روّح بقى!
- مناقشات عاصفة فى اللجنة المركزية ضد السادات.
- السادات يعاتبنى بدعوى إننى صديقه ولم أقف بجانبه! فقلت: أنت خالفت ما اتفقنا عليه!
- السادات يقترح: حل الاتحاد الاشتراكى وتشكيل اتحاد جديد بمعرفتى!
- فى احتفالات أول مايو ٧١ هاجم السادات من أسماهم بمراكز القوى
- تليفون السادات لسامى شرف طلع خبر أنه تقرر إقالة على صبرى من جميع مناصبه!
- السادات يعرض علىّ تعيينى نائباً لرئيس الجمهورية بدلا من على صبرى ورفضت!
- لم أستجب لطلب «على صبرى» بعرض إقالته على اللجنة المركزية حتى لا أوسع الخرق!
- طلبت من السادات أن يجتمع مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على شاى فى منزله لحسم الخلافات، والسادات يستجيب!
- السادات يجتمع مع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى بصفته رئيسا للاتحاد الإشتراكى ويؤكد: نحن أصبحنا يد واحد وليس أمامنا غير المعركة.
- الفريق محمد فوزى يخطرنى بأن السادات اتفق معه على توقيع أمر القتال يوم ١٣ مايو.
- المخابرات العامة تحصل على حديث بين سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكى وبيرجس القائم بأعمال السفير الأمريكى يقول له فيه بأن السادات أخطره بأنه سيتخلص من وزير الحربية فوزى، والخارجية رياض لأنهما يضغطان عليه لدخول المعركة!
- ذهبت مع أسرتى للإسكندرية لأبتعد عن الضغوط والمشاكل فاكتشفت أننى تحت المراقبة!
- يوم ١٣ مايو علمت من شعراوى جمعه وسامى شرف أن ممدوح سالم أصبح وزيراً للداخلية!
- بعد كل هذه التطورات قررت مقابلة السادات لأقدم له استقالتى!
- اعلان استقالتى دون أن أقدمها!!
- مساء ١٣ مايو السادات يضعنى تحت الإقامة الجبرية ويقطع الاتصال التليفونى!
- إدخالى سجن أبو زعبل دون أن تعرف أسرتى أين أنا!
- ستة أشهر فى سجن القلعة!
- محكمة السادات الخاصة تحكم على بخمسة عشر عاماً سجن!

كان رحيل الزعيم جمال عبد الناصر الساعة الخامسة والنصف مساء يوم الأثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ آخر مايخطر على البال والعقل!

كنا نحن الدائرة القريبة من عبد الناصر نعلم أنه يعانى من بعض المتاعب الصحية، كما نصحه الأطباء سواء هنا فى مصر أو الاتحاد السوفييتى بتقليل ساعات عمله، وعدم تعرضه لما يزيد قلقه وتوتره لكن كان يضرب بنصائحهم عرض الحائط.

والشيء الوحيد الذى استجاب فيه للنصيحة هو الاقلاع تماما عن التدخين متعته الوحيدة.

وكما لم يخطر على بال أحد وفاة عبد الناصر، لم يخطر ببال أحد أن أنور السادات سوف يحلته فى يوم من الأيام.

لكنه القدر!

وهكذا بدأت مصر صفحة جديدة من حياتها مع أنور السادات...

كانت صفحة مثيرة بكل المعايير ولم يتوقعها أحد على وجه الأطلاق!

ووجدتنى أنا أيضا على موعد مع أيام واحداث لم تخطر ببالى، عشتها عن قرب، وشاهدتها وشاركت فيها وأرويها هنا بكل تجرد.

قبل أن ادخل فى تفاصيل ايامى مع السادات بعد وفاة عبد الناصر وتولى السادات رئاسة الجمهورية يهمنى أن أوضح طبيعة علاقتى الشخصية مع السادات.

عرفت السادات منذ أن كنا طلبه بالكلية الحربية وكان هو فى القسم النهائى وأنا كنت فى

القسم الإعدادى وكان برتبة الامباشى وتوطدت بيننا العلاقة لما علم إننى من المنوفية وانقطع بيننا الاتصال بعد تخرجه من الكلية الحربية.

بعد ذلك تخرجت أنا من الكلية فى يناير ٣٩ وعينت فى الكتيبة الثالثة مدافع ماكينه فى منشية البكرى وكنا نقيم فى ميس الضباط التابع للكتيبة وكان هذا الميس يقيم فيه أيضا ضباط من سلاح المشاه الذين يحضرون من كتائبهم خارج القاهرة للحصول على فرق تعليم بالقاهرة وفى هذا الوقت حضر أنور السادات من منقباد ليحصل على فرقة تعليميه بالقاهرة وأقام معنا بالميس وكان فى هذا الوقت يقيم معنا أيضا حمدى عبيد الذى حضر ايضا من منقباد للحصول على فرقة تعليميه .

فى هذه المدة زاد اختلاطنا معا وزادت معرفتنا بل وتوطدت علاقتنا وكنا نتحدث فى احوال الجيش فى مصر وكان أنور السادات دائما يسامرنا بمحاولة تقليده لمحمد عبد الوهاب فى الغناء وجورج أبيض ويوسف وهبى فى التمثيل وكان يجيد هذا جدا.

وبعد ذلك نقل السادات إلى سلاح الإشارة وأصبح مركزه فى المعادى ولم نعد نتقابل كثيرا ثم سافرت فى مأمورية استغرقت عدة شهور فى اسوان بعد بدء الحرب العالمية الثانية ولما عدت منها إلى القاهرة استأجرت أنا والمرحوم عبد القادر مهنا والسفير أحمد أبو زيد منزلا فى مصر الجديدة وكان هذا المنزل قريبا من منزل اليوزباشى وجيه خليل والذى كان وقتها مدرسا بالكلية الحربية وكان المرحوم وجيه خليل من الضباط الوطنيين الممتلئين حماسا وثورة على الأوضاع فى مصر عامة وفى الجيش خاصة وذلك بسبب سيطرة ضباط البعثة البريطانية على أوضاع الجيش والذى كنا نعتبره كمندوب سامى بريطانى فى كل وحدة من وحدات الجيش بصفته خبيرا لكنه فى الحقيقة كان المسيطر على مقدرات هذه الوحدة.

كنا نجتمع دائماً لمناقشة أوضاع هذه المرحلة وضرورة التخلص من هذه السيطرة التى كانت تدفعنا دائماً للتصادم مع قياداتنا التى كانت تخضع للمستشار البريطانى.

وفى يوم من الايام حضر إلى منزلنا اليوزباشى وجيه خليل فى وقت متأخر من الليل وأخبرنا أنه تم القبض على اليوزباشى أنور السادات واتهامه إنه على اتصال بالالمان وكنا نعتبره احد الضباط المناضلين واتفقنا على أنه لابد أن نقف إلى جانبه ونساعده ومن ضمن المساعدات التى اتفقنا عليها أن نجمع من بعضنا مساهمات مالية بقدر مرتبه ونرسلها إلى أسرته فى منشية البكرى واتفقنا على أن أتولى أنا هذا الموضوع وفعلا كنت أذهب كل شهر

لأسلم السيدة الفاضلة زوجته مرتبه كاملا واطمئنها بأننا جميعا نقف بجانبه، وهى زوجته الأولى السيدة أقبال ماضى»!

بعد ذلك نقلت إلى منطقة القنال وانقطعت صلتنا حتى عام ٥١ حيث كنت أعمل فى سرية مدافع ماكينه فى رفح وكانت المقاومة الشعبية تعمل ضد تواجد الانجليز فى منطقة القنال وكنا فى هذا الوقت نرسل لها الذخيرة بالقطار الحربى لمنطقة القنال بالاتفاق مع عبد الناصر.

وفى هذا الوقت حدثت مذبحة كفر عبده فأخذت الضباط الاحرار الموجودين فى رفح الحماسه الوطنية فاجتمعنا وقمنا بدراسة الوضع ثم قررنا أن نرسل تلغراف إلى الملك ووزير الحربية وقيادات الجيش نطلب فيه السماح لنا بالتطوع لمحاربة الانجليز فى القنال وإننا لايمكن أن نظل فى وحداتنا لانفعل شيئا وجنود الاحتلال يقتلون اخواننا وأهلنا فى القنال وفعلا كتبنا صيغة البرقية ثم قمت أنا والاخ أحمد طعيمه وبعض الأخوة الآخرين بالمرور على الضباط نطلب منهم التوقيع على هذه البرقية وكان من نصيبى أن أتوجه إلى أنور السادات باعتباره مناضلا وصديق وقد عاد إلى الجيش وكان يقود سرية الإشارة فى رفح ولكنى لما ذهبت إليه اطلب توقيعه رفض وفى الحقيقة صدمت ولما نزلت إلى القاهرة وقابلت جمال عبد الناصر وأخطرته بموقف أنور السادات طلب منى أن اتركه ولانعرضه لأى مشاكل حيث إنه عاد للجيش منذ وقت قريب ولانريد أن نعرضه لمخاطر ثم بعد ذلك نقلت إلى القاهرة حيث كنت أدرس بكلية اركان حرب ولم اتقابل معه إلا يوم الثورة حيث تقابلنا فى مبنى القيادة واخذنا بعضنا بالاحضان مهنئين بعضنا بالنجاح ثم لم نعد نتقابل إلا مصادفه بمبنى القيادة ثم أصبت بالرصاص فى مأمورية كنت أقوم بها مع بعض الزملاء داخل اسرائيل ونقلت مع زميلى المصاب فى هذه المأمورية اللواء عبد الفتاح فؤاد إلى مستشفى الدكتور مظهر عاشور بالقاهرة حيث حضر لزيارتنا مع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وكان أنور السادات بعد ذلك يمر علينا بالمستشفى من وقت لآخر وكان يشرح لى بعض تصرفات أعضاء مجلس قيادة الثورة ضده وأن جمال عبد الناصر والمشير عامر هما الذين يقفان معه.

وكنت اطيب خاطره فأقول له طالما عبد الناصر وعامر معك فلا تخشى شيئا حتى عندما قام ضباط المدفعية بأول تجمع معارض لمجلس قيادة الثورة كانوا يحتجون على وجود أنور السادات فى مجلس قيادة الثورة لأنه لم يقم بأى عمل سواء الاشتراك فى تجنيد أى ضابط من الضباط الاحرار أو حتى فى ليلة الثورة.

ولكن عبد الناصر وعامر كانوا فى مقدمة من وقفوا إلى جانبه فى استمراره عضوا فى مجلس قيادة الثورة.

ثم عينت ملحقا عسكريا فى سوريا ولبنان وحضر السادات مع وفد مجلس الأمه لزيارة سوريا بعد العدوان الثلاثى وتقابلنا كثيرا حيث كان يصارحنى برأيه عن الأوضاع فى مصر وكنت أشرح له الأوضاع فى سوريا متضمنا حديثى عن مساعى الوحدة بين مصر وسوريا واتفقنا على أن تعمل معا على اتمام هذه الوحدة.

ثم عدت إلى مصر حيث عينت محافظا لبنى سويف ثم وزيرا للإدارة المحلية ثم وزيرا للإصلاح الزراعى وكنت اقابل عبد الحكيم عامر فى منزله فأجد أنور السادات دائماً فى صالون منزله منتظرا عبد الحكيم عامر وفى أحد هذه المرات وجدت أنور السادات فى انتظاره كالعادة فقلت لعبد الحكيم عامر أيه حكاية أنور السادات كل ماجى الاقيه عندك فقال لى هو كل يوم على كده بيجى قاعد لغاية ما اصحا واقعد معاه شوية حتى اذهب إلى القيادة.

وبعد نكسة ٦٧ وكنت احاول رأب الصدع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على الا يتولى عبد الحكيم عامر قيادة الجيش وذلك حتى تستمر وحدة القيادة فى هذا الوقت وكنت كلما اذهب إلى عبد الحكيم عامر فى منزله أجد أنور السادات عنده فى المنزل ايضا.

وبعد أن زاد الخرق واتسعت الفجوة بين عبد الناصر وعامر عرض الموضوع على اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى بحضورى وبحضور أنور السادات فحاولت اصلاح ذات البين مقترحا ترتيب لقاء بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر واقناع عبد الحكيم بالبعد لبعض الوقت عن القاهرة حتى تهدأ النفوس وأن يبعد عبد الحكيم عامر عن من يثيروه ويتصيدوا فى الماء العكر ولكنى فوجئت بأنور السادات يهاجم عبد الحكيم عامر بقسوة مطالبا باتخاذ أقصى الاجراءات ضده.

وفى الحقيقة إننى صدمت وذهلت لأنه لو قال ذلك أى عضو فى مجلس قيادة الثورة خلاف أنور السادات فقد يكون مقبولا أما السادات الذى كان دائما يقول لى أن عبد الحكيم هو الذى يقف معه دائماً فى وجه باقى الاعضاء وهو الذى رأيته بعين رأسى جالسا فى صالون عبد الحكيم عامر مرارا منتظرا مقابلته حتى قبل انعقاد هذه الجلسة بيوم واحد فهل هو أول من يطالب بمحاكمته وأن يطالب باتخاذ أقسى الاجراءات ضده.

كانت هذه أول علامة استفهام استقرت في نفسي عن انور السادات اما علامة الاستفهام الثانية فكانت عندما قام الطلبه عام ٦٨ بمظاهرات بعد حكم المحكمة العسكرية العليا بحكم اعتبروه ضعيفا ضد الفريق صدقي محمود قائد سلاح الطيران فقد زحف الطلبة بالمظاهرات إلى مجلس الامه وكان رئيسه انو رالسادات وكان كثير من الوزراء في المجلس فطلبنا من الطلبه الانصراف على أن يحضر عدد منهم كممثلين لهم لمقابلة رئيس المجلس واجتمع بهم انور السادات باعتباره رئيس المجلس وحده وكنا في غرفة الانتظار الخاصة بالوزراء ونسمع ما يدور بقاعة الاجتماع معهم فوجدنا هجوما من الطلبة ومعلومات كثيرة خاطئة يرددونها وكنا ننتظر رد أنور السادات عليهم أو ليصحح ما خفي عنهم من معلومات ولكن دون جدوى بل ظل صامتا وقال لهم في نهاية الاجتماع انه سينقل ما قالوه إلى الرئيس جمال عبدالناصر وأخذ جميع الوزراء الموجودين يتندرون بما حدث.

أما علامة الاستفهام الثالثة فكانت عندما قام الطلبة بالمنصورة بمظاهرات عقب حكم المحكمة العسكرية ضد اللواء صدقي محمود وقام الطلبة ببعض التخريب وتصدت لهم السلطة وحدث صدام بينهم نتج عنه وفاة اربعة طلاب وعندما علمت بذلك اجتمعت بصفتي وزيرا للادارة المحلية مع الدكتور لبيب شقير باعتباره وزيرا للتعليم والسيد شعراوى جمعة وزيرا للداخلية وتدارسنا نتيجة ما حدث بالمنصورة واقترحنا عدم حدوث تصادم بين الثورة وابنائها الطلبه لذلك يجب اغلاق الجامعة والمدارس حتى وقت لاحق لتهدئة النفوس وتم عرض ذلك على الرئيس عبد الناصر فوافق عليه وصدر القرار من وزير التعليم وتمت اذاعته في الإذاعة والتليفزيون.

الرئيس جمال عبد الناصر قرر ايفاد السادات وشعراوى جمعه إلى المنصورة لاحتواء الازمة ألتي نتج عنها وفاة اربعة طلاب ولكني قلت له كيف تترك وزارة الداخلية في هذا المناخ الذي يمكن ان تحدث فيه احداث اخرى في محافظات اخرى واقترحت عليه أن اذهب انا بدلا منه مع انور السادات فطلب مني أن أتصل بالرئيس واقول له ذلك!

فاتصلت بجمال عبد الناصر الذي وافق على ذلك واتصلت بأنور السادات وأخبرته بأنني الذي سأذهب معه بدلا من شعراوى جمعة وفعلا ذهبنا معا إلى المنصورة واجتمعنا مع المحافظ وأمين الاتحاد الاشتراكي ومع زعماء الطلبة في المنصورة وكانت ثورة جماعية تجاوزت كل الاعراف.

واصر الطلبة بالقيام بجنازة رسمية للشهداء الاربعة بالمنصورة وانتظرت ان يرد عليهم انور السادات ولكننى وجدته يلوذ بالصمت فتدخلت وقلت لهم أن كل ما حدث من تصرفات سيكون موضع تحقيق ومحاكمه وسيأخذ المسئولين عنه الجزاء اما القيام بجنازة جماعية بهذا الشكل فستكون شيىء سيىء جدا وقد ينتج عنه خسائر فى الأرواح لا نريدها ولا أظنكم تقبلونها واسرائيل تقف على بعد ٥٠ ك م منكم وتنتظر أن يضرب بعضنا بعضا لتكمل مشوارها باحتلال الدلتا.

بعد مناقشة طويله اقتنع الطلبه بان يتم نقل كل شهيد إلى بلدته وتشيع جنازته هناك ويحضر مندوب من الحكومة تشييع الجنازة وكانت هذه علامة استفهام أخرى عن موقف انو ر السادات.

اما علامة الاستفهام الرابعة فكانت عندما يبدأ مجلس الشعب فى مناقشة السياسة العامة بعد النكسة فكان قرار رئيس المجلس لكثرة طالبى الكلام اعطاء فرصة عشر دقائق لكل عضو وعلمت أن المرحوم علوى حافظ عضو مجلس الشعب سيركز فى كلمته فى المجلس على مهاجمة على صبرى وحيث اننا كنا نريد من مناقشات المجلس ان نناقش السلبيات وليس المهاترات وتصفية الحسابات فقد طلبت علوى حافظ فى مكتبى وناقشته فيما علمته واخيرا اقتنع بان يكون موضوعيا فى كلمته .

واخبرت انور السادات رئيس المجلس بالموضوع وبما دار بينى وبين علوى حافظ حتى ينتبه لذلك ولكنى فوجئت بأنه اعطى الكلمة لعلوى حافظ وتركه يتكلم لمدة نصف ساعة مهاجما الثورة بصفة عامة وعلى صبرى على وجه الخصوص، وكانت هذه المواقف من انور السادات تحيرنى ولكن صداقتى بانور السادات جعلتنى لا افهم كل ذلك على انها تصرفات مقصودة كما ظهر فيما بعد!

وكانت هناك علامة استفهام أخرى تحيرنى وهى علاقة الرئيس جمال عبد الناصر بالسادات سواء قبل أو بعد الثورة!

كان عبد الناصر يعلم تماما ان تنظيم الضباط الاحرار تكون من ضباط صغار السن والرتبة الغير معروفين جماهيريا حتى ان اغلبهم غير معروف لجزء كبير من ضباط الجيش وكان دائما يبحث عن بعض الضباط الوطنيين المعروفين بين الجماهير ووسط الجـ بوطنيتهم وشجاعتهم وكان اختيار جمال عبد الناصر لانور السادات لانه اسم مـ

جماهيريا فى قضية الاتصال بالالمان عن طريق حكمت فهمى ولاشتراكه فى مقتل امين عثمان وظهور صورته واسمه مما تداولته الصحف فى هاتين القضيتين وبالطبع هى قضايا وطنية بالنسبة للراى العام لأن المصريين كانوا متعاطفين مع الالمان للتخلص من الاحتلال الإنجليزى لمصر كما أن أمين عثمان كان عميلا ظاهرا للانجليز واشتهرت عنه عبارته «ان علاقة مصر بانجلترا هى علاقة زواج كاثوليكى» أى لا يمكن فصله فكان محل نقمه كبيرة من الغالبية العظمى من الجماهير ولذلك فإن ظهور اسم انور السادات ضمن قيادة الضباط الاحرار، عندما تقوم الثورة يعطى للثورة ثقلا امام الجماهير المصرية كما أن عبد الناصر علم بعلاقة انور السادات بالسراى إذ إن الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك ضم انورالسادات ضمن الحرس الحديدى للملك فأراد عبد الناصر أن يستخدمه لصالح الضباط الاحرار يمده بمعلومات زائفة عن حركة الضباط الاحرار لكى يقوم بابلاغها للملك عن طريق يوسف رشاد كما كان يستقى منه معلومات السرايا والحكومة وما يدبرونه ضد الضباط الاحرار.

ولكن عبد الناصر كان لا يثق فى قدراته وتصرفاته الشخصية لذلك لم يسند إليه أى عمل تنفيذى وعندما اسند إليه رئاسة مجلس الامه لم يكن هو المحرك الفعلى لرئاسة مجلس الشعب بل كان المحرك الاساسى هو على صبرى باعتباره امينا عاما للاتحاد الاشتراكى لانه الجهة التى ينتمى إليها جميع أعضاء مجلس الشعب ومن هنا بدأت العلاقة السيئة بين انور السادات وعلى صبرى بإعتباره المهيمن على الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى أما انور السادات فلم يكن يملك من امره شيئا رغم أنه رئيس مجلس الامه.

وعندما اسند إليه جمال عبد الناصر أمانة المجلس الاسلامى وثق صلته بالأمراء العرب وحصل منهم على هدايا قيمة وكان جمال عبد الناصر ينهره بشدة بسببها حتى انه عندما حصل على مبلغ عشرة ألاف دولار من أحدهم اجبره جمال عبد الناصر على ردها وكان انور السادات يردد دائما ان صوته فى مجلس الثورة دائما فى جيب عبد الناصر اى أنه لا يخالفه فى اى قرار حتى سماه بعض الصحفيين بالبكباشى صح لانه عندما يسأل فى أى شىء يقول صح ياريس وابداء للولاء الكامل لعبد الناصر سمى إبنه جمال ثم ألف كتابا فى الثورة مادحا فيه جمال عبد الناصر بما لم يكتبه الأولون والآخرون وكان إسم هذا الكتاب هو.. يا ولدى هذا عمك جمال»!

وبعد وفاة عبد الناصر قال وفعل فى مدحه ما يلى:

أولا: انحنى أمام تمثاله فى مجلس الامه ونقل ذلك تليفزيونيا وكان محل تعليق الكثير حتى منى انا شخصيا.

ثانيا: قال السادات فى بيانه الذى القاه فى مجلس الشعب لترشيحه لرئاسة الجمهورية يوم ١٧ اكتوبر ٧٠ «لقد جئت اليكم على طريق عبد الناصر واعتبر أن ترشيحكم لى لتولى رئاسة الجمهورية هو توجيه بالسير على طريق عبد الناصر انها ارادة الشعب اننى اودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس آخر برنامج متكامل أودعه عبد الناصر وصدقت عليه الجماهير باستفتاء عام حر واعتمدته طريقا للنضال وأيها الأخوة والأخوات اننى أود أن اضيف لكم شىء على ذلك وأقول لكم بامانه الاحساس بالمسئولية ان تطبيق برنامج ٣٠ مارس فى وجود عبد الناصر شىء والتطبيق فى غياب عبدالناصر شىء اخر أن جمال عبد الناصر كان بطلا تاريخيا والبطل لا يوضع لكنه يولد من ضمير الشعب وان غياب البطل يعنى شيئا لا يغيب عنا وان المسئولية تصبح كلها واجب الجماهير ومؤسساتها وادارتها واجيالها الحرة المتصلة فى كفاح كل يوم ولذلك فإنه تخليدا للعهد يجب ان نحمل المسئوليات التى كان وجوده يعفينا منها واصارحكم القول انه ليس بمقدورى ولا بمقدور اى شخص ان يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر لذلك فإنه من الضرورى إعادة توزيع المسئوليات».

وبعد وفاة المشير عبد الحكيم عامر كان جمال عبد الناصر فى حالة نفسية سيئة جدا وانعزل عن الجميع إلا من كانت له مصلحة سياسية ملحه.

وفى هذه الفترة جائنى انور السادات فى مكتبى بالاتحاد الاشتراكى وقال لى «عاجبك الحالة اللى فيها عبد الناصر» قلت له انا منزعج جدا من الحالة النفسية اللى هو فيها واخشى أن تكون سببا فى اتخاذ قرارات ليست فى الصالح فرد على قائلا وما العمل وقلت له أنا فى رأيى إنه يجب اخراجه من العزله التى هو فيها باى طريقه واقترحت عليه ان يذهب اليه مستحضرا بعض القفشات والنكات المسلية يحاول عن طريقها فتح الباب لاخراجه من الحالة التى هو فيها فوافقنى على ذلك.

ثم جائنى فى اليوم التالى وقالى لى أنه طلب جمال عبد الناصر فى التليفون مستأذنا فى مقابلته لكن عبدالناصر اعتذر عندئذ قلت له (وبتطلبه فى التليفون ليه اذهب اليه فى المنزل وتوجه إلى غرفة الاستقبال مباشرة وقل لهم أن يخطروه بانك موجود وتريد مقابلته ولا اعتقد أن عبد الناصر سيرفض مقابلتك فهذه ليست من عادته ثم تجاذب معه اطراف الحديث واحكى له قصصا وحكايات مسليه لكى تخرجه بها عن ما هو فيه كعادتك دائما .

جاءنى انو رالسادات فى اليوم التالى مبتهجا بأن هذه الوسيلة قد نجحت وانه تبادل معه الحديث وقتا طويلا واخرجه فعلا بعض الشيء مما هو فيه فقلت له على بركة الله استمر وخذ معك شريط فيديو مسلي يساعدك على ما انت فيه ومن هذا الوقت استمرت العلاقة يوميا بين عبد الناصر والسادات إلى أن وصلت إلى حضور عبد الناصر إلى منزل السادات بالجيزة حيث كان يقدم له الطعام الذئ حرمه الطبيب منه وكانت تحرص السيده حرم جمال عبد الناصر على عدم تقديم هذا الطعام له رعاية لحالته الصحية.

وتذكر السيدة جيهان السادات فى مذكراتها إنها يوم ٢٨ سبتمبر وكان عبد الناصر مدعوا فى بيت السادات لتناول العشاء وقد أشرفت بنفسها على إعداد الطعام وهو كباب وورق عنب وسلطة!!

وبعد ذلك فوجئت مع كل المسئولين بتعيين عبد الناصر لانور السادات نائب رئيس جمهورية بل والنائب الوحيد مما خلق علامة استفهام كبيرة وخصوصا وان عبد الناصر اعلن بعد النكسة وبعد رجوعه عن قرار التنحى بانه عند إعادة تشكيل الحكومة فإنه لن يكون هناك منصب لنائب رئيس الجمهورية حتى ازالة آثار العدوان وفعلا لم يعين احد حتى زكريا محى الدين أو حسين الشافعى أو على صبرى فى هذا المنصب بل كلهم عينوا وزراء.

ثم تأتى علامة استفهام أخرى وهى علاقة السادات بالاتحاد الاشتراكى:

فعندما تولى انور السادات رئاسة مجلس الشعب كان أعضاء مجلس الشعب جميعا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى الذى كان على صبرى امينا عاما له.

وأراد السادات أن ينتزع سيطرة الاتحاد الاشتراكى عن الأعضاء فقام بتشكيل المجموعة البرلمانية لكل محافظة لتكون مرتبطة به أكثر من ارتباطها بالاتحاد الاشتراكى عموما وعلى صبرى خصوصا ونتج عن ذلك تضارب شديد بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ممثلة فى على صبرى ورئاسة مجلس الشعب التى ينتمى إليها المجموعات البرلمانية التى يمثلها أنور السادات كما نتج عنه شكوى كثير من امناء الاتحاد الاشتراكى بسبب التضارب فى الاختصاصات وتنازع القيادة بين الاثنين ولتلافى هذا التضارب صدر قرار عبد الناصر بضرورة اخضاع المجموعات البرلمانية فى المحافظات الى قيادات الاتحاد الاشتراكى فى هذه المحافظات وكان ذلك اول انتصار لقيادة الاتحاد الاشتراكى مما آثار حفيظة انو رالسادات ضد الاتحاد الاشتراكى عامة وعلى صبرى خاصة.

بعد النكسة فى عام ٦٧ قرر الرئيس جمال عبد الناصر وكان رئيسا للاتحاد الاشتراكى بإعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة بالانتخاب. وتم الانتخاب فعلا فى جميع مستويات الاتحاد الاشتراكى حتى اللجنة المركزية ثم اجتمعت اللجنة المركزية برئاسة الرئيس عبد الناصر وكان من ضمن جدول اعماله انتخاب اللجنة التنفيذية العليا التى هى القيادة العليا للاتحاد الاشتراكى لكن لان اللجنة المركزية كانت مشكلة حديثا وعدد كبير من اعضائها لا يعرف بعضهم البعض فإنها قررت تفويض الرئيس عبدالناصر فى اختيار اعضاء اللجنة التنفيذية العليا وحاول عبد الناصر اثناءهم عن هذا القرار ولكنهم اصروا عليه باعتبارهم لا يعرفون بعضهم بعضا وان عبدالناصر هو الذى يعرف الجميع.

وقرر عبد الناصر كما ذكرت الاجتماع بأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات كل واحد منهم على حدة لأخذ رأيهم فى من يختاره كعضو فى اللجنة التنفيذية العليا فأجمعت الاغلبية منهم على عدم ترشيح انور السادات فى اللجنة التنفيذية العليا لعدم اهليته لذلك. ولتصرفاته الشخصية التى لا تؤهله لتولى مثل هذا المنصب

وكان من عادة عبد الناصر المواجهة وعدم اخفاء اى شيء عن الاشخاص المرتبطين به فاخطر انور السادات بذلك ومن هنا بدأت الحفيظة الشديدة من انور السادات للاتحاد الاشتراكى تزداد وتتسع ثم قرر جمال عبد الناصر اخيرا عدم رضاه عن التعيين وقرر ضرورة اختيار اللجنة التنفيذية العليا بالانتخاب وتم الانتخاب بواسطة لجنة من اعضاء اللجنة المركزية برئاسة الدكتور عبد المجيد عثمان وكان نتيجة الانتخاب أن على صبرى حصل على أعلى الأصوات وأنورالسادات جاء ترتيبه الثالث ومن هنا زادت العلاقة بين انور السادات والاتحاد الاشتراكى سوءا.

وكان السادات يقوم معى ومع ضياء الدين داود بالمرور على المحافظات وكان لا يحسم الخلاف والتصرفات التى يشكوا منها اعضاء الاتحاد الاشتراكى فى هذه المقابلات وكانوا يناقشونه مناقشات حاده وزادت حدة المناقشات فى محافظة الجيزة التى كان يتولى امانتها فريد عبد الكريم مما اصبحت معه العلاقة بين قيادات الاتحاد الاشتراكى وبينه اكثر سوءا وخصوصا فى محافظة الجيزة واعتبر أن هذه المناقشات شديدة اللهجة كانت موجهه اليه شخصيا وكان هناك موقف تصادمى آخر بين الاتحاد الاشتراكى وانور السادات فقد كان هناك قصرا اشتراه اللواء صلاح الموجى فى طريق الهرم وقريبا من منزل انو رالسادات الذى كان يسكن فيه وقد قام اللواء صلاح الموجى بتجديده وأصبح قصرا مرموقا ورغبة من

جيهان السادات فى أن تسكن فى هذا القصر بأى ثمن فقد انتهزت فرصة سفر عبد الناصر إلى موسكو وقيام انور السادات باعمال رئيس الجمهورية وطلبت جيهان من السادات الاستيلاء على القصر وفعلا طلب انور السادات من امين هويدى وزير الدولة لرئاسة مجلس الوزراء والمشرف على الحراسة أن يخصص القصر له ولكن امين هويدى رفض ذلك إلا بأمر من عبد الناصر شخصيا وقد قام اللواء الموجى بارسال تلغراف إلى جميع الجهات منها إلى عبد الناصر شخصيا.

بلغ ذلك لجان الاتحاد الاشتراكى بالجيزة فأثاروا هذا الموضوع بعد حضور عبد الناصر فلام عبد الناصر السادات لوما شديدا ووقتها تظاهر أنه مريض بالقلب واعتكف فى منزله فى ميت ابو الكوم وبعد عدة أيام أرسلنى عبد الناصر ومعى شعراوى جمعه لزيارة السادات فى منزله فى ميت ابو الكوم ومعرفة حقيقة مرضه ووصلنا إلى ميت ابو الكوم وقابلت السادات ولم نجده مريضا كما يقال ولكنا وجدناه شديد التأثر جدا لان الرئيس زعلان منه مع انه يعرف انه اشد المخلصين له وعدنا إلى القاهرة واخطرنا الرئيس بما سمعناه وشاهدناه وضحك وقال «دا خالي البال وهودا عمره يمرض بالقلب وعموما فأنا سأمر عليه وانا رايح اسكندرية» وفعلا مر عليه وأخذه معه للاسكندرية وتعافى فورا من مرض القلب.

وبعد أن تولى انور السادات رئاسة الجمهورية بدأ هيكل للتقرب من السادات بعد أن كان ايام عبد الناصر من الناقمين عليه وعلى تصرفاته حيث ان هيكل كان يكن كرها شديدا للاتحاد الاشتراكى لان اجتماعات الاتحاد الاشتراكى كانت تهاجم هيكل لبعض مقالاته من أيام عبد الناصر حتى ان اعضاء اللجنة المركزية هاجموه هجوما شديدا فى اجتماع اللجنة المركزية التى كان هيكل عضو فيها وكان الاجتماع برئاسة عبد الناصر واتهموه بأنه يستغل قربه من الرئيس عبد الناصر وتقبل الرئيس عبد الناصر هذا الهجوم بصدر رحب.

ولقد عرضت على الرئيس عبد الناصر عندما كنت امينا عاما للاتحاد الاشتراكى ان نفتح الحوار الشعبى فى هذه الظروف التى كانت تكثر فيها الاشاعات والتى يحتاج الشعب فيها لمعرفة الحقيقة ان يعقد الاتحاد الاشتراكى لقاءا جماهيريا فى يوم من أيام الاسبوع يسمى اليوم المفتوح ووافق على ذلك وتم فعلا تحديد هذا اللقاء اسبوعيا يحضره من يشاء من ابناء الشعب وتتلى فيه الاسئله والآراء دون حجر على أحد وكان هذا اللقاء يحضره السادات وانا ولبيب شقير وشعراوى جمعه وضياء الدين داود والكثير من ابناء الشعب وكنا نجيب على اسئلتهم مهما كانت بكل صراحة ودون حجر على أى سؤال

ولاحظنا أن هناك اسئله كثيره تهاجم بعض مقالات هيكل وقد كان هذا يصل إلى هيكل ويزيد من كراهيته للاتحاد الاشتراكى وقياداته.

وفى شهر يونيو ٧٠ عرضت امريكا مبادرة من وزير الخارجية الامريكية روجرز يطلب فيها وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل لمدة ٦ اشهر يقوم فيها السفير يارنج بمباحثات تهدف إلى انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة فى ٦٧ طبقا لقرار مجلس الامن وتوقف امريكا فى هذه المدة امداد اسرائيل بالاسلحة والطائرات وكان عبد الناصر فى ذلك الوقت فى طرابلس ولما عاد عبد الناصرمن طرابلس قام بعقد اجتماع مع اللجنة التنفيذية العليا يحضرها الفريق فوزى وزير الحربية ومحمود رياض وزير الخارجية وتم عرض خطاب المبادرة ولكن لم يكن قد تمت ترجمته بعد.

ونوقش الموضوع بسرعة لان عبدالناصر قد حدد السفر إلى موسكو لعقد صفقه اسلحة كبيرة وطلب عبد الناصر من الحاضرين دراسة هذه المبادرة بحيث نكون جاهزين لاتخاذ القرار فيها عند عودته ولكن فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى التى كانت تتم برئاسة السادات وحضورى سأله بعض القيادات عن الرأى فى المبادرة وتسرع السادات قبل أن تتم المناقشة فى اللجنة التنفيذية العليا كما ذكرت واعلن أن مصر ترفضها ولن نقبلها ولما عاد عبد الناصر من الاتحاد السوفيتى وعلم بذلك قام بتعنيف السادات بشدة لاعلانه قراراً لم يتم البت فيه بعد وعندما تمت الموافقة على قبول المبادرة بوقف اطلاق النار اهتزت مكانة السادات بشدة لدى قيادات الاتحاد الاشتراكى.

لكل هذه الاسباب كان انور السادات يحمل كرها نفسيا شديدا للاتحاد الاشتراكى مما كان له الأثر فى قراره بحل الاتحاد الاشتراكى عندما استتبت له الامور لكى يقوم بتكوين اتحاد اشتراكى بالطريقة التى يريدها ومن الاشخاص الذين يضمن ولائهم له ويبعد الذين لا يثق فى ولائهم وكان عبد الناصر قد قبل مبادرة روجرز لأنه يحتاج إلى عدة أشهر لاستكمال بناء حائط الصواريخ عند قنال السويس كما تم تحريك الصواريخ المضادة للطائرات إلى ضفة القنال هذا الحائط الذى كان سببا فى نجاح العبور فى اكتوبر بعد ذلك.

شاءت الأقدار أن أكون خارج مصر عندما توفى الزعيم جمال عبد الناصر، كنت يومها فى العاصمة النيجيرية لاجوس فقد قرر عبد الناصر ارسال وفد على أعلى مستوى برئاسة حسين الشافعى إلى لاجوس للتهنئة باسم الرئيس عبد الناصر ومصر حكومة وشعبا إلى الرئيس وشعب نيجيريا بمناسبة عيد استقلالها.

وحل موعد سفر الوفد وكان الرئيس ومعه انور السادات وحسين الشافعى من ضمن وفد مصر الذى حضر مؤتمر رؤساء العرب الذين طلب الرئيس عبد الناصر الاجتماع بهم بمناسبة ازمة المعركة الدموية التى قام بها الملك حسين ضد المقاومة الفلسطينية فى الاردن والمسماه بايلول الاسود وفوجئت بان انور السادات يبلغنى أن الرئيس عبد الناصر يطلب منى السفر على رأس الوفد إلى لاجوس بدلا من حسين الشافعى

سافرت إلى لاجوس ووصلت قبل موعد الاحتفال بيوم واحد ولكن فى المساء وكل شيء على ما يرام اتصل بى سفير مصر فى لاجوس ليخبرنى بانه سمع فى اذاعة لندن بان الرئيس عبد الناصر توفى وذهبت إلى السفارة فورا وأنا غير مصدق للخبر وحاولنا الاتصال بالقاهرة وفشلنا وكنا نعتقد بأن أحدا اعتدى عليه خصوصا اننى تركته مجتمعا بالملوك والرؤساء فى فندق هيلتون وعندئذ قررت العودة فورا إلى مصر وبعد اتصالات استمرت باقى الليل امكننا تدبير اماكن لى ولباقى الوفد بالطائرة وكلفت السفير بان ينوب عنا فى الاحتفال.

وفى المطار قابلت رئيس نيجيريا والذى كان يستقبل الوفود فى المطار وكان شديد التأثر بوفاة عبد الناصر ووصلت إلى القاهرة بعد منتصف الليل فى اليوم التالى لوفاة عبد الناصر.

وذهبت فى الصباح إلى قصر القبة حيث كان هناك انو رالسادات وحسين الشافعى يستقبلون الوفود التى حضرت لتشييع الجنازة وعلمت أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء اجتمعوا ليلة وفاة عبد الناصر وقرروا قيام انور السادات باعمال رئيس الجمهورية.

هناك طلب منى انو رالسادات بأن أنضم إلى المجموعة الوزارية المكلفة بترتيب الجنازة لكى تقرر هذه الترتيبات وتشرف على تنفيذها وقررنا أن تبدأ الجنازة من مجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان من اهم اسباب اختيارنا هذا المكان أن هذه المنطقة تربطها بالقاهرة والجيزة كوبريان وممكن السيطرة عليهما لمنع الجماهير من التدفق وافساد الجزء الرسمى من الجنازة والتى سيتصدرها الملوك والرؤساء.

وبدأت الجنازة فعلا ولم يشترك فيها انور السادات بحجة انه مريض بالقلب تأثرا بالحادث عندما وصلنا إلى كوبرى قصر النيل فوجئنا بالآف المواطنين قد تدفقوا من جميع الجهات وذهلنا من أين أتى هؤلاء المواطنين واتضح فيما بعد أن آلاف المواطنين فطنوا إلى الخطه وفى جنح الليل تسللوا مستخدمين المراكب وتجمعوا طول اليل فى حدائق ومبانى المعرض وضغطوا على الجنود الذين يسدون الطرق ولم يستطيع أحد السيطرة على الجنازة

من زحف الجماهير وكنا قد خشينا أن يحدث مثل هذا التصرف من الجماهير فتم ربط النعش بالجنازير فى عربة المدفع التى تحمله.

وتمت جنازة عبد الناصر فى هذا الموكب الرهيب والذى حضرته الملايين إلى جانب الجماهير العربية التى حضرت من بلادها لتشارك فى تشييع الجنازة وتلقى النظرة الأخيرة على معبود العرب وليلة توديع عبد الناصر إلى مثواه الأخير وكنت أحد المسئولين الذين قرروا المبيت فى استراحة هيئة قنال السويس لكى يتمكنوا من الذهاب إلى مجلس قيادة الثورة مكان بدء هذه الجنازة فى الوقت المناسب خوفا من ألا نتمكن من ذلك بسبب الحشود الهائلة التى كانت تملأ الطريق.

وفى هذه الليلة قال بعض الاخوة بعد انتهاء الجنازة علينا ان نستقيل وأثار عدد من الحاضرين عددا من الاسئلة بعضهم قال انه قد عمل مع عبدالناصر ولكن لا يمكنه العمل مع احد غيره.

وبعضهم قال أنه يجب أن نستقيل لنترك للرئيس الجديد حق اختيار من يشاء.

أما أنا فقد قلت من واجبى وواجبنا جميعا أن نشارك فى انتقال السلطة واستقرار الحكم بأسرع ما يمكن ثم بعد ذلك على من يريد أن يستقيل ان يفعل ذلك وانا أولهم وانتم تعلمون اننى حاولت مرارا فى وجود عبد الناصر ان اتنحى عن العمل بعد النكسة وهنا اثار بعض الاخوة الحاضرين قضية من سيكون رئيسا للجمهورية فرشح بعضهم على صبرى ولكنى عارضت ذلك شارحا اسبابى وهى:

أولا: أن على صبرى متهم شعبيا بأنه رجل موسكو وخصوصا بعد عدد من المقالات نشرها فى الجمهورية وكانت أقرب إلى المبادئ الشيوعية ولو اننى اعلم ان هذا غير صحيح الا اننا يجب الا نرشح شخصا متهما بهذا الاتهام.

ثانيا: ان على صبرى ليس وجها جماهيريا وان عبدالناصر نفسه عندما طلب منى بعد النكسة ان اقوم باعمال الامين العام للاتحاد الاشتراكى بدلا من على صبرى ولما سألته عن السبب قال ان الوضع الان يحتاج إلى شخص مقبول جماهيريا وعلى صبرى رغم كفائته واخلاصه ليس هذا الوجه.

ثالثا: ان انور السادات وحسين الشافعى وانا شخصيا من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لن نوافق على ذلك وهذا انقسام يجب ان نبعد عنه وانتهى النقاش فى تلك الليلة عند هذا الحد.

وبعد انتهاء مراسم الجنازة والعزاء كان لابد من بحث أمور الحكم واجتمعت مع انور السادات فى استراحة مصر الجديده وقلت له ان البلد فى حالة بلبلة شديدة بعد الوفاه المفاجئة لعبد الناصر التى لم يعمل لها احد اى حساب وطيلة الايام الاربعة الماضية دأبت محطات الاذاعة والصحافة فى الخارج على ترديد الاشاعات عن الخلافات الموجودة فى مصر بخصوص من يخلف عبد الناصر وفى كل يوم ترشح وسائل الاعلام الخارجية واحدا ليحل محل عبد الناصر وتدعى ان هناك صراعا على الحكم واصبحت الجماهير تصدق ما يقال وخشينا على البلد من هذا الصراع المزعوم لذلك يجب حسم الامور فورا وان يستقر الحكم حتى تهدأ النفوس وخصوصا ان الجيش يواجه اسرائيل ويستعد لخوض المعركة الفاصلة بيننا وبين اسرائيل وأى تأخير فى استقرار الحكم سيصيب الروح المعنوية للقوات المسلحة بالاحباط واخشى ان تستغل اسرائيل هذا الموقف وتقوم بعمل عدائى اضافة لما سيشمل الجبهة الداخلية من القلق والاضطراب فقال لى السادات. (سيبنى افكر شوية وعلى العموم انا عندى فكره ان استمر فى القيام باعمال رئيس الجمهورية حتى انتهاء المعركة) بعد ذلك اجتمعت مع بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومعنا بعض الوزراء وتدارسنا الموضوع ووجدنا انه يجب ان يستقر وضع الحكم فورا لامتصاص الصدمة خاصة انه فى هذا الوقت زاد الامر بلبله بارسال بعض اعضاء مجلس الثورة الذين اعتزلوا العمل السياسى بمذكرة الى انور السادات يقترحون فيها دعوة مجلس الثورة للاجتماع مع حل التنظيمات السياسية وانتخاب جمعية وطنية فى خلال ستة أشهر تقوم بعمل دستور جديد يستفتى عليه الشعب ثم يتبع ذلك باقى الاجراءات الخاصة بسلطات الحكم وعرض السادات هذا الخطاب على اعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء ولكن الجميع رفضوا هذا الاقتراح لأسباب وجيهه وهى:

أولا: هناك دستور موجود فعلا تم الاستفتاء عليه منذ سنتين.

ثانيا: هناك سلطات سياسية تشمل الاتحاد الاشتراكى الذى يضم معظم فئات الشعب وتم تشكيله بطريقة الانتخاب من القاعدة إلى القمه ولم يمضى على انتخابه سنتين ومجلس امه تم انتخابه ولم يمضى على كل هذه الانتخابات سنتين.

ثالثا: ان القوات المسلحة فى حالة استعداد لخوض معركة قريبة ترد بها الكرامة وقبول هذا الاقتراح يعنى تأجيل المعركة المصيرية.

رابعا: انه يجب عدم اعطاء فرصة للقوى الخارجية لاحداث المزيد من البلبله أو استغلالها للقضاء على الثورة المصرية والقضاء على استعداد الجيش للمعركة.

خامسا: ان عادة تركيب هيكل الحكم ووسائله سيستغرق سنه على الاقل يتخللها صراع انتخابى مما يساعد على تشتيت وحدة الصف فى الداخل وهذا لايساعد على الاستعداد الحقيقى للمعركة المصيرية.

وكنت بصفتى الامين العام للاتحاد الاشتراكى ولبيب شقير وضياء الدين داود وشعراوى جمعة فى اجتماع مستمر بقيادات الاتحاد الاشتراكى التى كانت فى حالة قلق وتطلب ضرورة حسم مسألة رئيس الجمهورية وكنا نعرض عليهم اسم انور السادات وكنا نقابل من الأغلبية بالرفض لانه لم يمارس اى عمل تنفيذى أو سياسى وانه لا يمكن ان يكون الشخص الذى يحل محل عبدالناصر عند الجماهير المصرية والعربية وانه لن يكون قادرا على اتخاذ القرارات المصيرية فى هذا الظرف الحاسم وحاولنا شرح الموقف لهم على النحو التالى:أولا : إن إسرائيل تحتل سيناء وتقف بقواتها على الجانب الشرقى للقناة وأن قواتنا تقف لها فى المواجهة على الجانب الغربى وأصبحت على وشك أن تكون جاهزة تماما لاستعادة الأرض المغتصبة وأن موعد وقف اطلاق النار أوشك على الانتهاء وأى تسويف واختلاف على منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة سيصيبها بالشلل هى والجبهة الداخلية.

ثانيا : إن التأخير فى شغل منصب رئيس الجمهورية يعنى عدم استقرار السلطة الشرعية للبلاد مما يدعو القوى الخارجية المتربصة بثورة يوليو للتحرك ضد مصر فى أكثر الأوقات حساسية وحرجاً للتخلص من النظام.

ثالثا : إن التأخر فى استقرار السلطة سيشجع القوى الداخلية التى أضيرت من ثورة يوليو للتحرك سواء بدافع من القوى الاستعمارية أو محاولة استعادة نفوذها ومصالحها كما أننا لا نريد تفتيت قوى الشعب أو ادخالها فى صراعات تمزق صمود الجبهة الداخلية التى هى السند الأساسى للقوات المسلحة.

رابعا : إن أنور السادات حسب الواقع الذى تركه عبد الناصر هو النائب الوحيد لرئيس الجمهورية والقائم بسلطة القيادة حسب الدستور والأمر الواقع وحسب ما نعلمه عن أنور السادات فهو لن يترك السلطة تفلت من يده بسهولة وأن هناك احتمالا مؤكدا من أنه إذا رشحت اللجنة التنفيذية العليا شخص آخر غيره فإنه لن يتورع فى دخول صراع على السلطة مما يتسبب عنه تفتيت وحدة الشعب وقد يحدث ذلك داخل الجيش نفسه فى الوقت الذى يستعد فيه للمعركة.

ومن كل ما سبق ولتلافى سلبيات السادات خرجنا بأن الحكم يجب أن يكون جماعيا عن طريق قيام المؤسسات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكى بجميع مستوياته ومجلس الوزراء بكامل أعضائه ومجلس الشعب على أن يتولى كل منهم مسئولياته كاملة وأن أى قرار مصيرى يجب أن يكون حصيلة رأى ودراسة من هذه المؤسسات جميعها وبعد مناقشات طويلة أمكننا اقناع الأغلبية بذلك.

واجتمعت مع أنور السادات ومعى لبيب شقير وشعراوى جمعة وعرضنا عليه رأى الأخوة الذين اجتمعوا وبحثوا هذا الموضوع ووجدناه يتفق معنا فى هذا الرأى ولكنه متردد فى خوض معركة رئيس الجمهورية وقال أن الحمل ثقيل ولا يمكن لفرد أن يملأ مكان عبدالناصر وياريت أى حد ييجى يشيل معايا وإنه يفضل القيام بأعمال رئيس الجمهورية حتى تنتهى المعركة.

ولكننا قلنا له لابد من حسم مسألة رئيس الجمهورية وإننا سنقوم بترتيب حملة كبيرة لإقناع جموع الشعب بانتخابك رئيسا للجمهورية حتى تستقر الأمور ولا يصبح الوضع الداخلى مصدر قلق وبعد ذلك تقرر تحديد موعد اللجنة التنفيذية العليا لتقوم حسب الدستور بترشيح رئيس الجمهورية وحدثت منا اتصلات متتالية مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين اقتنع أغلبهم بوجهة نظرنا وفى نفس الوقت تم الاتصال بقيادات الاتحاد الاشتراكى المختلفة لاقناعهم بهذا الأمر وإعدادهم لانتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية حيث إننا كنا نعلم أن إقناع فئات الشعب المختلفة بهذا الترشيح أمراً ليس سهلا وحتى نحاول الانتهاء من الإجراءات فى أقصر وقت اتفقنا على أن أقوم بالاجتماع مع قيادات الاتحاد الاشتراكى وكذلك مجالس ادارات الاتحادات المهنية على أن يقوم الدكتور لبيب شقير بالاجتماع باعضاء مجلس الشعب وقيادات الجامعات وعلى أن يقوم شعراوى جمعه بالاجتماع مع منظمة الشباب وبتنظيمها الطليعى وعلى ان يقوم ضياء الدين داود بالاجتماع بالقيادات الاعلامية والثقافية كما يقوم السيد على السيد بالاجتماع مع قيادات العمال وهذه الاجتماعات استمرت وقتا طويلا لاننا فوجئنا بمعارضات شديدة لهذا الترشيح.

وبعد اجتماعات مكثفة ومجهود كبير أمكن اقناعهم بعدم معارضة هذا الترشيح ومن المفارقات الغريبة التى حدثت فى هذه الاجتماعات ان بعض هذه القيادات التى اجتمعنا بها حذرتنا من أن انور السادات رجل متامر وانه سيقضى عليكم بمجرد ان تسنب له الامور ولكن المصلحة الوطنية كانت اقوى من هذه التحذيرات كما ان جميع الذين ترأسوا هذه

الاجتماعات لم يكونوا حريصين على الاستمرار فى الحكم بل ان الدوافع الوطنية وضرورة استمرار الثورة فى مسارها هى التى كانت تدفعهم إلى ذلك كما قلنا لهم انه بالنسبة لاعتراضهم بعدم قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة فانه لا يمكن لشخص ان يملأ مكان عبد الناصر فى الحكم واننا اتفقنا على ديمقراطية الحكم وجماعية القيادة.

واوضحنا مرارا وتكرارا أن الحكم يجب ان يكون جماعيا لانه لو اصبح فرديا فمن الممكن ان يصدر قرارا خاطئا ومصر لا تتحمل فى هذا الوقت العصيب تبعات اى قرار خاطئ وخاصة اننا مقدمون على معركة مصيرية ومصر والعالم العربى لن يتحمل هزيمه حربيه اخرى لذلك يجب ان يكون المبدأ واضحا من الان وهو عدم انفراد اى فرد بالسلطة وبعد ذلك كله رد السادات قائلا انا موافق وارحب ترحيبا تاما وبعد موافقته قلت على بركة الله نعمل على ترشيحك رئيسا للجمهورية وساجتمع مع اخوانى بالقيادة السياسية ونعمل ما فى جهدنا لكى نتم ما اتفقنا عليه الان لأن فى ذلك القضاء على الكثير من مشاكلنا وبدأنا العمل والاتصالات مع مختلف الجهات للتمهيد لانتخاب رئيس الجمهورية وتم تكليف الدكتور لبيب شقير بوضع صيغة خطاب ترشيح انور السادات كرئيس للجمهورية وعرضه على اللجنة التنفيذية العليا وتم اجتماع اللجنة التنفيذية يوم ٣ اكتوبر ٧٠ وقام الدكتور لبيب شقير بعرض ترشيح انور السادات رئيسا للجمهورية واسباب ذلك الترشيح.

بدأ النقاش غير ان حسين الشافعى أبدى بعض الاعتراضات التى يخشى بسببها الا يوافق الشعب على انتخاب السادات وبل هاجمه بشده وقال ان اختياره سينتج عنه احراج لثورة ٢٣ يوليو ثم فوجئنا بان الدكتور محمود فوزى قال انه سوف يقدم استقالته لان سنه لا يسمح بالعمل لذلك فهو ليس له راى فى هذا الموضوع وطبعا كان هذا موقفا مفاجئا لم نعمل حسابه ولكن بعض الاعضاء طالبوا من الدكتور فوزى ان يعدل عن استقالته لان الموقف لا يسمح بالخلاف فى هذا الموضوع وانه يمكن ان يفسر بانه صراع على السلطة فى الوقت الذى يجب ان نظهر فيه كقيادة موحدة فى الهدف والموضوع وفى النهاية عدل عن الاستقالة واتفق جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على ترشيح انور السادات رئيسا للجمهورية مع تحفظ حسين الشافعى على ان يتم ذلك فى اقصر مدة حتى تستتب الامور اما بالنسبة للذين يدعون انه تمت الموافقة على السادات بحجة انه ضعيف ويمكن للذين سموهم بمراكز القوى السيطرة عليه لتنفيذ اهدافهم الخاصة فهذا امر غير صحيح بالمرة فالذين تم اتهامهم بذلك كانوا يمسكون فعلا فى أيديهم بالسلطة منذ ايام عبد الناصر وادعائهم انهم اختاروا انور

السادات ليستخدموه لاهدافهم كلام خاطئ لانهم ببساطه اكثر الناس معرفة بالسادات وتصرفاته.

وقد بينت فيما سبق كيف انبرى مهاجما عبد الحكيم عامر وهو الذى لم يكن يفارقه بل هو الذى كان يعترف بان عبد الحكيم عامر هو الذى يحميه من اعضاء مجلس الثورة وقد بينت فيما سبق بان السادات ليس له صديق ولامعنى ايضا لدعوى تأييد الذين سموهم «مراكز القوى» لانور السادات ووقوفهم بجانبه وعدم اعتراضهم على تصرفاته سيضمن لهم بقائهم فى مراكزهم وهى المراكز المؤثرة فى السلطة فلماذا اذن عارضوه بشدة حتى وصل الامر القطيعة والصدام كما ان المواضيع التى عارضوه فيها لم تكن لامور خاصة بل كما اوضحت لامور تحقق المصلحة العليا للوطن هذا بالاضافة إلى ان اغلبهم كان لا يريد الاستمرار فى تولى مناصب الحكم منذ يوم وفاة عبد الناصر وان السادات هو الذى رجاهم واصر على وقوفهم بجانبه وانا شخصيا قلت له عندما طلبت منه ضرورة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية بالحرف الواحد ساكون معك وابذل كل جهدى لتتولى رئاسة الجمهورية ثم ليكن فى علمك باننى لن استمر فى العمل فى اى موقع لانك شخصيا تعلم اننى طلبت من عبد الناصر ثلاث مرات اعفائى من العمل وكان آخرها عن طريقك ووعدنى ولكنه لم ينفذ ذلك ولذا يجب ان يكون مفهوما لك من الان انه بعد ان تستقر الامور لا تعمل حسابى فى اى عمل وجميع اخوانى على علم بذلك وبالرغم من كل هذا فوجئت بترشيحه لى امينا عاما للاتحاد الاشتراكى دون علمى.

اما الذين عملوا واصروا على ترشيحه لرئاسة الجمهورية فى اسرع وقت فانهم لم يكونوا يقصدون انه من السهل عليهم السيطرة عليه كما يقول البعض بل انه كان من الأسهل لهم ذلك لو ظل رئيسا مؤقتا للجمهورية كما طلب ورغب لانه وقتها لم يكن رئيسا شرعيا منتخبا من الشعب فمن السهل التخلص منه وترشيح غيره كما انه سيكون فى حاجة دائمة لوقوفهم معه حتى يستمر فى موقعه.

ويهمنى هنا ان أوضح اننى انا شخصيا وقفت خلف انور السادات ليكون خليفة لعبد الناصر فى رئاسة الجمهورية لما يلى:

أولا: انه لا يوجد من اعضاء مجلس الثورة الباقين من يمكنه من ان يخلف عبد الناصر فى امكانياته وانه رغم امكانيات عبد الناصر وحذرة فقد امكن للاستعمار اصطياده فى

معركة ٦٧ وحيث ان مصر والعالم العربى لن تتحمل خسارة معركة اخرى مثل معركة ٦٧ بل لن تقوم لها قائمة لمئات السنين لو حدث هذا لا سمح الله ولذلك فقد اتفقت معه على ان تكون القرارات بطريقة جماعية ومن خلال جميع المؤسسات السياسية والتنفيذية وهى:

اللجنة التنفيذية العليا ـ اللجنة المركزية ـ مجلس الوزراء ـ مجلس الامه.

وان تتخذ القرارات العسكرية من خلال مجلس الدفاع الوطنى حتى نتجنب اى اخطاء ممكن ان تقع عن طريقه القرارات الفردية وحتى تبحث القرارات بحثا مستفيضا قبل اصدارها.

ثانيا: موافقته على ان عملنا السياسى والاقتصادى والعسكرى ينصب فى المرحلة المقبلة على التحضير للمعركة التى لا سبيل لاستعادة الارض والكرامة الا عن طريقها وان يتم ذلك باسرع وقت ممكن حيث ان الشعب لا يتحمل انتظارا اكثر من ذلك وبمجرد ان يقرر الفريق فوزى قائد القوات المسلحة بانه جاهز للمعركة.

ثالثا: موافقته على أن نعمل على توحيد صفوفنا كقادة للعمل السياسى والتنفيذى ولانسمح باى فرقة أو صراع داخلى حتى يتم الانتهاء من المعركة بنجاح وبالنصر.

ولقد ذكرنا ذلك فى جميع البيانات التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية وكذلك فى خطاب الرئيس انور السادات أمام مجلس الشعب بعد انتخابه رئيسا ووافق هو على ذلك كما سأبينه فيما بعد.

من الضرورى هنا ان نوضح حرصنا على ضرورة جماعية القرار ففى الاجتماعات التمهيدية التى قمت بها مع زملائى لاقناع القيادات المسئولة عن انتخاب السادات وكذلك القيادات المهنية والشعبية وغيرها لترشيح انور السادات لرئاسة الجمهورية لم يلق ذلك أى قبول الا على اساس جماعية القيادة كما سبق ان اوضحت وقد ظهر ذلك جليا فى قرارات اللجنة المركزية والتى ذكر فيها ان جمال عبد الناصر وقد انتقل إلى جوار ربه وقد ترك بالاضافة إلى مبادئه مؤسسات سياسية ودستورية أولها الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية (مؤسسة السلطة السياسية) ومجلس الأمة (مؤسسة السلطة التشريعية) وهذه المؤسسات بوضعها القائم وطبقا للنظام الدستورى هى وحدها التى تمارس السلطة التى أو كلها لها الشعب تطبيقا لمبادئ عبد الناصر وبان غياب عبد الناصر بقراراته الخارقة ومواهبه الواسعه يعنى

بالضرورة ان تضاعف هذه المؤسسات الدستورية والسياسية من تحمل المسئولية وفعاليتها ومشاركتها مع الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه ليكون نتاج عملهم جميعا ومعا نسيجا متكاملا على طريق عبد الناصر مع مايقتضيه ذلك من المحافظة على الديمقراطية ودعمها مع الاصرار على تحرير الارض وكان نتاج كل ذلك ان تقدمت اللجنة التنفيذية العليا إلى للجنة المركزية لتصدر قرارا بترشيح السيد/ انور السادات رئيسا للجمهورية يوم ٣ أكتوبر ٧٠ واصدر البيان يوم ٥ اكتوبر بعد عرضه على اللجنة المركزية فى نفس اليوم.

وذهب السادات يوم ٥ اكتوبر إلى مجلس الشعب ليعلن عن برنامجه والأسس التى يسير عليها اذا تمت الموافقة الشعبية على اختياره رئيسا وعندما دخل مجلس الشعب وقبل ان يلقى بيانه راه الناس على شاشة التليفزيون وهو ينحنى امام تمثال عبد الناصر وقال انور السادات فى بيانه امام مجلس الشعب لقد جئت اليكم على طريق عبد الناصر واعتبر ان ترشيحكم لى لتولى رئاسة الجمهورية هو توجيه للسير على طريق عبد الناصر الذى اعلن امامكم بشرف اننى سأواصل السير فيه على اى حال ومن اى موقع، إن حياتنا الماضية كانت تحمل الحزن العظيم لكن الامه الخالده استطاعت بصمودها ان تحول مشاعر حزنها العظيم الى طاقة قوية.

اننى جئت إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة اودعها فيه قائلا لكم هذا برنامجى اودعه المجلس «بيان ٣٠ مارس» لكننى اود ان اضيف شيئا واقول لكم بامانة المسئولية ان العمل فى وجود عبد الناصر شئ والعمل فى غياب عبد الناصر شئ آخر فجمال عبد الناصر كان بطلا تاريخيا ان غياب البطل معناه ان المسئولية كلها تصبح من واجب الجماهير ومؤسساتها واصار حكم القول انه ليس بمقدورى ولا بمقدو ر اى شخص ان يتحتمل ما كان يتحمله عبد الناصر ولذلك فانه من الضرورى اعادة توزيع المسئوليات ضمانا لاداء الامانة كما يجب والملاحظ هنا ان كل ما قاله تنكر له تماما فاصبح ترديد اسم عبد الناصر مجلبة للمتاعب والهجوم عليه مطلوبا واعداؤه اصدقاءا فبيجين مثلا اصبح صديقا وفيا ومخلصا وبمجرد الانتهاء من هذه المرحلة واستعدادا للاستفتاء قمت بتشكيل عدة لجان من الأخوه المسئولين بالاتحاد الاشتراكى والوزراء وحددت لكل منهم المحافظات التى سيمر عليها داعيا الجماهير لانتخاب السيد/ انور السادات وضرورة حضورهم إلى مقار اللجان للإدلاء باصواتهم وتم ذلك فى جميع المحافظات فى الموعد المقرر للانتخابات كما قمت بترتيب لقائين جماهيريين يحضرها انور السادات بنفسه احداهما فى الوجه البحرى بمدينة طنطا والآخر بالوجه القبلى فى اسيوط والقى فيها السادات كلمة تعهد فيها بالسير على طريق عبد الناصر كما كنت اجتمع باعضاء النقابات وارسلهم إلى مقابله السادات شخصيا فى قصر العروبة ليعلنوا مبايعتهم له.

وفي يوم ١٨ اكتوبر اعلنت نتيجة الاستفتاء وكانت النتيجة ان اكثر من سته ملايين مواطن قالوا نعم ونحو سبعمائة الف قالوا لا وبعد اعلان هذه النتيجة اجتمع مع اللجنة المركزية ووجه بيانا للشعب قال فيه لابد ان اصارحكم بإننى اعتز بالنتيجه التى اسفر عنها الاستفتاء الشعبى واود ان اضيف ان اللذين قالوا لا لم يقولوها اعتراضا على الثورة أو على المضى فى طريقها وانما قولهم لا كان لمرشح الرئاسة واصارحكم القول ان ذلك لم يسبب لى أى ضيق ولا اعتبرته مبعثا للاسى واعتبرت ذلك ظاهرة صحية لان هذا الشعب لا يمنح ثقته المطلقة لفرد بعد جمال عبد الناصر واننى اعدكم باننى ساكون للجميع اللذين قالوا نعم واللذين قالوا لا فالوطن للجميع.

ثم قال لقد حققتم معجزة بهرت العالم العدو والصديق واكدتم الدور الفعال للاتحاد الاشتراكى فى قيادة الجماهير كما قال لحسين الشافعى عندما قام فى احد الاجتماعات بمهاجمة اعضاء اللجنة التنفيذية «انهم ياحسين الذين قاموا بكل شيئ وحققوا معجزة الانتقال الدستورى للسلطة ونحن قعود فى دورنا».

بعد اعلان النتيجة قابلت انور السادات وهنأته برئاسة الجمهورية ثم قلت له لابد فورا من سداد الفراغ الموجود ثم حدثته عن اعادة تشكيل الوزارة وتعيين رئيس الوزراء فرد على قائلا انه لابد وان يكون من اللجنة التنفيذية العليا ولذلك فاننى اعرض عليك ان تكون رئيسا للوزراء فاعتذرت له وقلت اننى سبق أن قلت لك اننى ساعمل حتى تستقر الامور وها هى استقرت واصبحت رئيسا للجمهورية وعلى ذلك فمهمتى انتهت وانت على علم باننى طلبت من الرئيس عبد الناصر اعفائى ثلاث مرات ولذلك فان طلب اعفائى من العمل ليس جديدا عندئذ قال لى.

ومن تظنه يصلح رئيسا للوزراء حسين الشافعى وعلى صبرى لايمكن ومحمود فوزى لم يمارس العمل التنفيذى ولبيب شقير رئيسا لمجلس الامه وضياء داود مازال صغيرا على هذا الموقع ولم يستمر فى الوزارة الا قرابة عام .. من يكون اذن مفيش غير اننى اتولى رئاسة الوزارة بنفسى ولكنى قلت له لا يصح فستكون بداية غير صحيحة فقد اتفقنا على توزيع المسئوليات ولا يمكن ان تبدأ مخالفا ما اتفقنا عليه وقمت باعلانه بنفسك وعموما اترك لى الموضوع يوم واحد سافكر مع اخوانى واجس نبض قيادات الاتحاد الاشتراكى ومجلس الامه واوافيك بالنتيجة.

وفعلا اجتمعت مع هذه القيادات وبعد مداولة ونقاش شديد تم التوصل إلى ان الدكتور محمود فوزى هو الملائم لرئاسة الوزارة فى هذه الفترة للاسباب الاتيه:

١- لانه وجه محترم ومقبول لدى الجماهير.

٢- ولانه دبلوماسى له صداقات دوليه كثيرة وان سمعته الدولية محترمة ولا تشوبها شائبة.

٣- ولانه مدنى وليس عسكرى وهذا سيحدث تغييراً مقبولا لدى الجماهير وخصوصا لدى المثقفين.

أما من ناحية ماذكر من اعتراض البعض عليه فيتمثل فى انه ليس على دراية بالمشكلات الداخلية فاننا قد اتفقنا على ان كل الامور الهامة تعرض على مجلس الوزراء وبالتالى يصير بحثها بواسطة الوزراء جميعيا وما يتم اقراره بالاغلبية يصبح هو القرار النافذ وبعد ان وافق اغلبية الذين استشرتهم ذهبت إلى انور السادات واخطرته بهذا وقال خلاص على بركة الله بس يمكن ما يقبلش انت عارف انه فى اللجنة التنفيذية العليا كان عايز يستقيل فقلت له ابعت له هيكل فهو صديقه وقادر على اقناعه.

وقبل الدكتور فوزى بعد ان ذهب هيكل اليه وبناء على المبدأ الذى تم الاتفاق عليه فانه تم عرض ترشيحه على اللجنة المركزية وقمت مع اخواننا قيادات الاتحاد الاشتراكى بالاجتماع مع اعضاء اللجنة المركزية والاتفاق معهم على الموافقة على ترشيح الدكتور فوزى وفى هذا الاجتماع سالونى من سيكون امينا عاما للاتحاد الاشتراكى فقلت لهم لم يتم البحث فى هذا الموضوع بعد وفى اجتماع اللجنة المركزية تم عرض اسم الدكتور محمود فوزى كرئيس للوزارة وتمت الموافقة عليه وبعد ذلك عرض السادات اسمى كامين عام للاتحاد الاشتراكى وكانت مفاجأة لى وللجميع حيث ان السادات لم يتفق معى على ذلك ولم يفاتح احدا به من قبل ووقعت فى حيرة لمدة دقائق محدوده اذ ان الاعتذار امام اللجنة سيعنى اظهار خلافات بيننا وماذا سيقولون إذا قبلت وخاصة أننى سئلت عمن سيكون أمين عام الاتحاد الإشتراكى وقلت لهم إنه لم يتم دراسة هذا الموضوع والحقيقة كان موقفى فى غاية الاحراج.

لم يستمر هذا الوضع كثيرا حيث وافق الأعضاء على ترشيحى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى ولكنهم فى نهاية الجلسة عاتبونى إنى لم أقل لهم ذلك من قبل.

وبعد انتهاء الجلسة ذهبت لمقابلة أنور السادات وعاتبته لوضعى فى هذا الموقف الحرج وقلت له لقد سبق أن أخطرتك بأننى ساعتزل العمل السياسى والتنفيذى.

ضحك وقال بقى معقول تسيبنى فى الوقت ده مش ممكن.

وقلت أما وقد تم الأمر فأننى قبل أن أتولى العمل يجب أن أكون صريحا معك أن البلد لن تتحمل أى قرار خاطىء وأن أى قرار خاطىء فى مثل هذه الظروف معناه القضاء على مصر والبلاد العربية أيضا لذلك فأننى بعد نكسة ٦٧ عاهدت نفسى أن أناقش أى قرار واوافق على ما أجد فيه مصلجة البلد أما ما أجد فيه غير مصلحة البلد فلن أوافق عليه وأن صدر قرار دون أخذ رأيى فيه سأقدم استقالتى فورا حتى لاتحرجلى معك ونخسر صداقتنا وأريد أن أسمع منك رأيك بصراحة هل سيكون القرار جماعيا أى أن اللجنة التنفيذية العليا سيعرض عليها جميع المواضيع قبل اقرارها وأن قرارها سيكون النافذ وأن اللجنة ستجتمع كل أسبوعين وتعرض عليها جميع القرارات المصيرية وأن مجلس الوزراء يتحمل مسئوليته الدستورية الكاملة وأن مجلس الأمة سيعرض عليه جميع القرارات.

فقال لى نعم ولابد أن تعرف أن المسئولية كبيرة وأننى أرحب بكل من يشاركنى المسئولية.

عندئذ وافقت أن أكون أمينا عاما للاتحاد الإشتراكى ثم فاتحته فى تعيين نواب رئيس الجمهورية ففوجئت به يقول أنه مفيش نواب لرئيس الجمهورية.

فسألته أين سيكون موقع حسين الشافعى وعلى صبرى.

رد قائلا سيكونان عضوين فى اللجنة التنفيذية العليا فقط.

وعندئذ قلت له إنهما لن يقبلا ذلك!!

رد قائلا إنا لم يقبل على صبرى مع السلامة أما حسين الشافعى فلن يترك السلطة مهما حدث ثم قال لى أنت تلح فى تعيين حسين الشافعى نائب لرئيس الجمهورية وأنت عارف وهو جانى وقال لى عليك ايه.

قلت له وحيقول على أية.

قال هو شعراوى مقلش لك.

قلت له ماذا قال.

فرد على بان حسين الشافعى قال لى عبد المحسن أبو النور وحلمى السعيد بيخططو يضربوك بالرصاص وأنت جاى عمال تلح على فى تعيينه نائب رئيس جمهورية فضحكت من هذا الكلام الغريب وقلت له أنا أبحث عن المصلحة العامة ورجوته بإننا اتفقنا بأن نبدأ بتوحيد صفوفنا ولا تظهر بأى مظهر خلاف ورجوته أن يصدر قرار بتعيينهما نوابا لرئيس الجمهورية وبعد الحاح شديد تم تعيين حسين الشافعى وعلى صبرى نائبين لرئيس الجمهورية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء وبدأ السادات فعلا فى عقد لقاءات مع اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية وعرض جميع الأمور عليها وفى يوم ٦ نوفمبر ٧٠ تم الاحتفال بذكرى الأربعين لوفاة عبد الناصر والقى السادات خطابا بهذه المناسبة قال فيه:

أن صبيحة الثورة « «صباح يوم ٢٣ يوليو ٥٢» كانت تغييرا أيقظ ونبه وشجع وقوى وفتح أمام أمتنا أفاق غير محدوده من الوعى العميق ومن الإيمان الصلب بحقوقها ومن الفهم الواسع لقضايا عصرنا الاجتماعية والثقافية ولقد تنبهنا بصيحته فوجدنا أنفسنا سرنا مع فكره واكتشفنا دورنا وسرنا وراءه وحققنا ما لم تحققه أمه غيرنا بهذه السرعة التى حققناها بها بصرف النظر عما نواجهه من عقبات وتحديات استوقفتنا حتى هذه اللحظة سوف تذهب عنا كما ذهب غيرها وسننتصر فيها بإذن الله ويكفى إيها الأخوة أن نلقى نظرة على خريطة الأمة العربية قبل جمال عبد الناصر والآن بعد أن ذهب عنا جمال عبدالناصر وأن كان باقيا بيننا بفكرة وبمثله العليا وبأعماله الباهرة.

مصر والسودان وليبيا كانوا تحت الاحتلال البريطانى وشمال أفريقيا كله حتى الاطلنطى تحت الاحتلال الفرنسى بل أن الجزائر كانت جزءا لايتجزأ من أرض الدولة الاستعمارية الفرنسية وكانت سوريا ولبنان تحت ظلال علم يبدو مستقلا ولكن كان النفوذ الأجنبى ضاربا فى الصميم وكانت العراق والكويت تحت الاحتلال البريطانى وكان اليمن الشمالى تحت حكم ما هو أسوأ من الاستعمار وكان اليمن الجنوبى من ممتلكات التاج البريطانى وكانت الأردن محمية بريطانية وكان الخليج فى عزله وكانت المملكة العربية السعودية حقل بترول ينمو بسرعة لمصلحة المستعمرين وكان الشعب الفلسطينى لاجئا فى الخيام وكانت اسرائيل خنجرا فى قلبنا كما هى الآن ولكننا قبل جمال عبد الناصر لم نكن نناضل أو نتأمل وكانت الأمة العربية منطقة معزولة عن العصر معزولة عن التطور تعيش فى تردى اجتماعى وبيئى ولم يكن العمال والفلاحين يأخذون دور هم وسط الأغلبية وإنما كانت السلطة كلها فى يد الأقلية من الأجانب وكان هناك دائما تسريب للناتج القومى للخارج وهذا لم يعد موجودا الآن وتلك

هى شهادة للتاريخ لجمال عبد الناصر ودوره التاريخى العظيم الذى نبه جماهير أمتنا إلى حقيقتها ومعنى وجودها فربط الجماهير بحقائق ومعانى العصر الحديث الذى نعيش فيه وإنه إذا كان هناك أفكار جديدة على أرضنا فأنه هو الذى وضع البذرة وإذا كان هناك جيل جديد من القادة فانه هو النموذج الحى والمثل وكان فاتح الطريق وكان الدرع وكان السيف وليس غريبا أيها الأخوة أن يكون بين بعضنا البعض خلافات أو اجتهادات وأن المهم أن حركة التغيير الكبرى قد بدأت. ولقد انتهى الركود فى حياة أمتنا وسقطت الاغلال وانهارت الحواجز المهم أن صراع الحياة قد بدأ على أرضنا.

وكان لجمال عبدالناصر دوره الرائد العظيم فى فتح الطريق أيها الأخوه اننى لا أريد أن أتكلم عن أخى وصديقى وأستاذى ومعلمى جمال عبدالناصر.

خريطة الشرق الأوسط وما تغير فيها تتحدث عنه أهداف أمتنا التى نرفعها من كل قطر مع أعلامنا تتحدث عنه بل أقول أكثر من ذلك أن مواجهتنا للظروف التى اعترتنا برحيله تتحدث عنه وقد كانت كلمات الخطاب طيبة ومناسبة وصحيحة»
□□ وفجأة وبدون سابق أنذار كتب الأستاذ هيكل فى أهرام ٦ نوفمبر ٧٠ وفى مناسبة ذكرى الأربعين لرحيل عبدالناصر مقالا غاية فى الغرابة والاثارة بعنوان «عبدالناصر ليس أسطورة» وكان مما جاء فى هذا المقال قوله :

«أنه ليس من حق أحد بيننا، أن تراوده على نحو أو آخر، بقصد أو بغير قصد، فكرة تحويل جمال عبدالناصر إلى أسطورة»

اساءة إليه أن يتحول إلى أسطورة صماء ملساء ... ليس عليها تعبير، وليست لها تقاطيع وملامح.

والتكريم الحقيقى له، أن يظل بيننا، إنسانا قبل كل شىء... وبعد أى شىء.

حياته على الأرض وبين الناس وتحت ضياء الشمس، وليست سرا فى الضباب، وأسطورة تحمل إيحاءً غيبيا أو لمسة مما وراء الطبيعة...

مثال، وليس مجرد تمثال.

صحبة فكر ... منزهة عن عبادة فرد.

للإنسان فيه، وليس للأسطورة.

لأنه كان إنسانا عظيما لا أقل ولا أكثر.

□□كان هذا المقال هو حديث كل مصرى سواء رجل عادى أو فى المسئولية.

وكان واضحا مما كتب فى هذا المقال أنه رد على ما سبق أن قلناه فى اللجنة التنفيذية العليا بأنه لن يمكن لأى فرد أن يملأ مكان عبدالناصر وأننا نتمسك بالمبادىء والاتجاهات التى سار عليها عبدالناصر وخرجنا من تأمل المقال بأن هيكل يريد أن يقول أن السادات يمكن أن يكون مثل عبدالناصر وليس ضروريا أن يتمسك بحرفية مبادئه وعند انعقاد اللجنة التنفيذية العليا جرت مناقشة مقال هيكل وقلنا أنها تفتح النار فى هذا الوقت بالذات لهدم عبدالناصر والخروج عليه وفوجئت اللجنة التنفيذية العليا بأن أنور السادات استدعى هيكل لمناقشته فى هذا المقال وسأل أعضاء اللجنة السادات هل ستقوم اللجنة بمناقشة كل مقال يكتب فى جريدة إذا خرج عن الخط المرسوم والمتفق عليه فرد السادات بأن الأهرام جريدة واسعة الانتشار وأنه أحضر هيكل لمعرفة مقصده فى هذا المقال ومحاسبته إذا كان قد اخطأ لكن اللجنة خرجت من هذا الاجتماع باستنتاج يفيد أن حلفا قد بدأ بين أنور السادات وهيكل ولما كان هيكل معروفا منذ أيام عبدالناصر بأنه يهاجم الاتحاد الاشتراكى ويوقع بين قيادته والرئيس عبدالناصر فقد أصبح الجميع يتوقع أن يقوم هيكل بالوقيعة بين السادات وقيادات الاتحاد الاشتراكى وهنا تذكرت الجملة التى قالها لى أنور السادات عند مناقشته فى خطاب استقالة هيكل من الوزارة بأن هيكل سيقف بجانبه بشرط أن يحميه السادات وها هو التحالف بدأت تظهر نتائجه مبكرا.

□□وإذا كان مقال هيكل قد أثار الغضب والاستياء ولم يكن قد مضى على وفاة عبدالناصر أربعون يوماً، فأننى أستطيع القول بأن المقال ومضمونه جاء على هوى السادات فى ذلك الوقت وربما جاءه كهدية ثمينة من السماء.

أولا : أن عبدالناصر لم يمض على وفاته غير أربعين يوما وأن كاتب المقال هو الأستاذ هيكل الذى كان من أقرب المقربين إلى عبدالناصر والذى طالما كتب المقالات والتعليقات عن عبدالناصر رفعه فيها إلى مصاف كبار القادة فى العالم، وهنا خطر ببالى لقاء تم بينى وبين السادات بعد وفاة عبدالناصر مباشرة أطلعنى فيه على خطاب استقالة أرسله هيكل إليه طالبا إعفائه من وزارة الإعلام مع احتفاظه برئاسة تحرير الأهرام وطلب منى رأيى فى هذا

الموضوع فقلت له من ناحية الشكل فأنا اعترض على صيغة هذا الخطاب الرسمى الموجه من وزير إلى رئيس جمهورية فقد كان الخطاب يقول عزيزى فلان ومن ناحية الموضوع فلماذا التعجل بالاستقالة ولابد بعد عبدالناصر أن يقوم من يخلفه بتغيير وزارى ويمكن للأستاذ هيكل أن يعتذر عن الترشيح فيه دون أن نفتح الباب للاستقالات قد يظهر منها عدم استقرار الحكم فى هذا الوقت الذى يجب أن نظهر فيه جميعا متحدين قادرين على ملىء الفراغ الذى تم بوفاة عبدالناصر ولكنى فوجئت بالسادات يقول لى فى الحقيقة أنه يقول أنه مستعد أن يقف بجانبى مناصرا لى كما كان يقف مع عبدالناصر وأنه فى موقعه فى صحيفة الأهرام يكون أقدر على الوقوف بجانبى عن الوزارة وأن كل ما يطلبه من السادات أن يكون بجانب هيكل ويحميه ودهشت وقلت للسادات ومن من تحميه فرد على قائلا «منكم» فرديت عليه مازحا منا أحنا مين فرد من الاتحاد الاشتراكى ومن باقى أجهزة الأمن والرقابة وتعجبت من هذا القول وقلت له ما أنت عارف كل حاجة هو حد قرب لهيكل من قريب أو بعيد حتى يطلب حمايتك ـ خلى بالك من هيكل ـ هيكل مش سهل.

فقال لى هو أنا عبيط أنا حاستخدم هيكل للحد الذى أريده وبعد ذلك أرميه.

بعد استعراض كل ذلك خرجت بانطباع أنه حدث تحالف بين السادات وهيكل وأن كل منهما يقف خلف الآخر يشد من أزره.

وكان أول صور هذا التحالف المقال الذى نشره هيكل «بعنوان عبدالناصر ليس أسطورة» وتلاه بعد ذلك التخلص من كل من كان يعتمد عليهم عبدالناصر وكذلك عندما استعد السادات لإلقاء خطاب عن اعتقال رجال عبدالناصر فى ١٥ مايو يقول فيه أنهم كانوا لا يريدونه أن يقابل روجرز. قال له هيكل لا بلاش روجرز قل من أجل الديمقراطية أى أنهم يريدون الدكتاتورية وهو يريد الديمقراطية ونسى ما جاء بوثائق تنصيب السادات لرئاسة الجمهورية التى كانت تدعوا إلى الديمقراطية والقيادة الجماعية والبعد عن الحكم الفردى وكل ذلك أعلنه من أدخلهم السادات السجن كما نسى أنه كان يجاهر ويعترف بأن صوته فى جيب عبدالناصر.

كما تناسى أنه كان رئيس لمجلس الشعب فترة طويلة وأن هذا المجلس هو الذى أقر جميع القوانين والسياسات وأنه كان على رأس جميع أعضاء مجلس الشعب الذين طالبوا من عبدالناصر الرجوع من قرار التنحى بعد النكسة فى ٦٧ ووضح من كل ذلك أن السادات فى

سبيل مصلحته الشخصية كان يضحى بكل من وقف معه بداية من عبدالناصر وعامر اللذين كانا السند له حتى أصبح النائب الوحيد لرئيس الجمهورية حتى وفاة عبدالناصر بل إنه تخلص من هيكل نفسه وأدخله السجن .

□□ بعد هذا الاستطراد الضرورى أعود لدائرة التفاعل مع السادات فى الأيام المبكرة لرئاسته فقد كان أول ما صادفنا من قرارات مصيرية هو البحث فى قرار وقف إطلاق النار التى تنتهى مدته فى ٧ نوفمبر ٧٠ وقرر السادات عقد مجلس الدفاع لبحث الموضوع وفيه ذكر الفريق محمد فوزى أن الصواريخ المضادة للطائرات اللازمة للدفاع عن المدن والأهداف الاستراتيجية والتى تم التعاقد عليها مع الاتحاد السوفييتى بمعرفة الرئيس عبدالناصر فى يونيو ٧٠ لم تصل كليه بعد كما أن بعض الأطقم التى تعمل عليها مازالت فى التدريب وطلب مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر وعندئذ لم يكن أمام الجميع بد من الموافقة على ذلك بناء على اقتراح من السيد محمود رياض وزير الخارجية وتم الاتفاق على أن يسافر إلى الأمم المتحدة ويتفق مع مجموعة الدول الأفريقية والأسيوية على أن تتقدم باقتراح وقف إطلاق النار بهذه المدة على أن تعلن مصر موافقتها على ذلك وطلبت من السادات تنفيذ اتفاقى معه بإشراك المؤسسات بالأحداث حيث تم عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا كل أسبوع واللجنة المركزية كل أسبوعين تناقش فيها المواضيع الداخلية والخارجية.

وبدأنا استغلال هذا الوقت فى اجتماعات جماهيرية على جميع مستويات الاتحاد الاشتراكى مما جعلها تتفاعل مع جماهير الشعب من أجل استرداد الأرض وأعلن السادات فى افتتاح الدورة العادية لمجلس الشعب فى نوفمبر ٧٠ أن واجبنا الأول والأخير هو المعركة لاسترداد الأرض والكرامة كما وافق السادات على إرسال عدد من الوفود للدول الصديقة لشرح موقفنا حتى لا تفهم موافقتنا على وقف اطلاق النار أننا لا ننوى الدخول فى المعركة بل أننا نبذل كل جهدنا سلميا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لكن العدو الذى تدعمه امريكا متشبث باحتلال الأرض لذلك لابد من خوض المعركة فى أقرب وقت.

بعد ذلك تم ارسال وفد برئاسة على صبرى للاتحاد السوفييتى وكلفناه بالاتفاق مع القادة السوفييت على الإسراع بإرسال الأطقم التى طلبناها لاستكمال التسليح وقد أمكنه الاتفاق على سرعة ارسال الصواريخ اللازمة للمعركة وارسال صواريخ سام ٣ إلى الصعيد بأطقمها وكذلك تزويدنا بطائرات حديثة ميج ٢٣ وطائرات استطلاع ميج ٢٥ لا يصل إليها أى سلاح مضاد للطائرات بأطقمها على أن يتم ذلك قبل انتهاء وقف إطلاق النار بهذا أصبح الاتحاد السوفييتى مسئولا عن تأمين المدن والدفاع عن الاهداف الأستراتيجية فى مصر وأصبحت

قواتنا الجوية مسئولة عن خط القنال وأرض المعركة وبذلك أصبحنا نطمئن على موقفنا أمام العدو فى أرض المعركة عندما تنتهى فترة وقف إطلاق النار.

كما قمت بالمرور على أهداف حيوية من مصانع ومحطات كهرباء ومحطات مياه وخلافه والاطمئنان على تنفيذ كافة الاحتياطات التى تم الاتفاق عليها لتأمين سلامتها كما تم توفير المعدات اللازمة لإصلاح القناطر على النيل وعمل الشباك اللازمة لمنع ضربها بالتوربيدات وأصبح كل شيء جاهزا للمعركة.

كما تم إرسال وفد آخر برئاسة حسين الشافعى إلى يوغوسلافيا ووفدا ثالثا برئاسة لبيب شقير إلى الصين والهند ووفدا رابعا برئاسة ضياء الدين داود إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا.

وعادت كل هذه الوفود معلنة أن كل هذه الدول تؤازرنا وتقف معنا فى المعركة ولو أن شوان لاى وتيتو كانا يشكان فى أن أنور السادات سيدخل المعركة.

وأما من الناحية الداخلية فقد زاد نشاط الاتحاد الاشتراكى وزادت حركة لجانه للإعداد للمعركة وأصبح الجو داخليا مهيأ تماما لمعركة الكرامة وتم ترتيب مؤتمرات يحضرها السادات بنفسه منها مؤتمر طنطا وأسيوط مع أساتذة الجامعات وخطب فيها أنور السادات مؤكدا أن المعركة وشيكة وأنه لابد من المعركة وأننا لن نقبل التسويف بعد انتهاء فترة وقف اطلاق النار فى ٥ فبراير ٧١ وكان يسأل الحاضرين هل نقبل التسويف فيرد الجميع لا.

وأرسلت القيادة السوفييتية بونامريوف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى وهو رجل مهم فى القيادة السوفييتية للاجتماع وقيادات مصر وكان واضحا أن الاتحاد السوفييتى يريد التأكد من الموقف السياسى فى مصر وهل مازال على طريق عبدالناصر أم أنه حدث هناك خلاف وخصوصا أنهم لم يكونوا مرتاحين لأنور السادات شخصيا وقمت بالاجتماع مع بونامريوف لفترة طويلة بحثنا خلالها الوضع السياسى والعسكرى فى مصر والموقف العالمى وخرج منها بانطباع مطمئن بأننا نسير فى خط عبدالناصر وأننا مصرون على استرداد الأرض العربية بالقوة وقمنا بعمل اجتماعات له مع بعض قيادات الاتحاد الاشتراكى وخصوصا فى الجيزة وخرج الرجل من هذه الاجتماعات بأن الوضع فى مصر مستقر تماما وأن الاتجاه السياسى والاجتماعى يسير فى طريق عبدالناصر وأن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتى صداقة متينة واختتم اجتماعاته بلقاء عشاء مع أنور السادات فى منزله بالجيزة حضرته مع على صبرى وضياء الدين داود وشعراوى جمعه

ومحمد فوزى وسامى شرف وفى نهاية الاجتماع فوجئنا بأن السادات يقول لبونامريوف قل لأصدقائنا فى موسكو بأن مصر وليبيا والسودان سيقومون بإعلان الوحدة بينهم فى الاحتفال بافتتاح السد العالى وقد فوجئنا جميعا بهذا القرار الذى أبلغه أنور السادات لبونامريوف ليبلغة للقيادة الروسية والقيادات السياسية فى مصر لم تبحثه ولا تعلم عنه شيء.

وبعد انتهاء العشاء خرجنا وكلنا فى حالة استياء شديد.

فى الصباح ذهبت إلى السادات فى منزله بالجيزة وسألته عما سمعته منه بخصوص الوحدة فقال لى أن الأسد يطلب منه ذلك ولكنى قلت له أنت تعلم أننى لست ضد الوحدة كما أنك تعلم أننى كنت أحد الذين ساهموا فى إقامة الوحدة بين مصر وسوريا بل وكنت أعمل دائما على إتمامها ولكن الدرس الذى تعلمناه من الوحدة المصرية والسورية يقضى بألا تتم الوحدة بطريقة عاطفية أو قرارات فوقية بل يجب الإعداد لها إعدادا جيدا ونحن مقبلون على معركة مصيرية وبيننا وبين سوريا والسودان وليبيا اتفاق طرابلس العسكرى بل إن لنا وحدات عسكرية فى ليبيا وسوريا والسودان وهذا ما يجب أن نحرص عليه الآن.

أما دخولنا فى وحدة سياسية الآن فسيدخلنا فى مشاكل سياسية واقتصادية وقانونية ليس هذا وقتها مما قد يؤثر على تضامننا العسكرى.

بعد مناقشات مستفيضة اقتنع السادات وقال لى خلاص أنا صرفت نظر!

منذ النصف الثانى من ديسمبر ٧٠ بدأت أحوال السادات فى التغيير وقد كان يؤجل اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا والتى وعد باجتماعها كل أسبوع.

وبدأت تظهر اشاعات بأن هناك اتصالات مع الأمريكان وأن المعركة ستتأجل كما شكا محمود رياض وزير الخارجية بأن هناك اتصالات بين أنور السادات والأمريكان عبر بعض المقربين من السادات وهو كوزير للخارجية لا يعلم عن هذه الاتصالات شيئا وقد اتصل بى أمناء الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة يسألون عن حقيقة الموقف ويحتجون لعدم انعقاد اللجنة المركزية وأمانات الاتحاد الاشتراكى وأن الشعب فى المحافظات يسألهم عن حقيقة الإشاعات التى تدور بأن المعركة قد تأجلت وأن هناك اتصالات سرية مع أمريكا وإسرائيل ويريدون الاستفسار عنها ويريدون إجابة عن ذلك وإن عدم انعقاد اللجنة المركزية كل أسبوعين مخالف لما تم الاتفاق عليه مع السادات وهذا وضع لا يمكن قبوله وقابلت

السادات فى منزله وشرحت له هذا الموقف وطلبت منه ضرورة عودة الاجتماعات القيادية كما اتفقنا ووافق على ذلك ثم عقد الاجتماع مرة واحدة ليتوقف ثانية.

وفجأة يوم ٢ فبراير ١٩٧١ طلب السادات عقد مجلس الدفاع الوطنى الذى يضم نواب رئيس الجمهورية حسين الشافعى وعلى صبرى والدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء وأنا باعتبارى أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكى وشعراوى جمعة باعتباره وزير الداخلية ومحمود رياض وزير الخارجية ومحمد فائق وزير الإعلام ومحمد فوزى وزير الحربية والقائد العام وسامى شرف ومحمد صادق رئيس الأركان وأحمد كامل مدير المخابرات العامة واللواء محرز مدير المخابرات الحربية لبحث وضع وقف إطلاق النار الذى كان ستنتهى مدته يوم ٥ فبراير.

اجمع الحاضرون إننا استنفذنا كل جهد عالمى للحل السلمى ولكن بلا فائدة لذلك يجب علينا إنهاء وقف اطلاق النار واتخاذ الإجراءات اللازمة للدخول فى المعركة المصيرية ولكن الفريق فوزى طلب تأجيل المعركة شهرا آخر لآن نصب الصواريخ المضادة للطائرات فى الصعيد حول القناطر على النيل والتى وصلت أخيرا سيستغرق هذه المدة كان سكرتير عام الأمم المتحدة قد طلب مدّ فترة وقف إطلاق النار وقد وافق السادات على وقف اطلاق النار ثلاثين يوما استجابة لطلب السكرتير العام للأمم المتحدة يكون الفريق فوزى خلالها قد اتم فيها جميع استعداداته للمعركة.

وفى نهاية الجلسة والجميع يهمون للانصراف قال السادات أنه سيطرح فى خطابه الذى سيلقيه فى مجلس الأمة يوم ٤ فبراير مبادرة عن فتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل جزئيا من شرق القنال.

ولكن الجميع لم يوافقوه على ذلك وقال له حسين الشافعى لقد اتخذنا قراراً بالمعركة فلماذا لم تقل هذا أثناء المناقشة.

انصرفنا مقتنعين بأن ما قاله السادات مجرد كلمة عبارة ولكنى ظللت متخوفا مما قاله السادات عن المبادرة التى يريد أن يلقيها فى جلسة ٤ فبراير فى مجلس الشعب وذهبت إليه وناقشته فى هذا الموضوع وصارحته بهواجسى ومخاوفى وقلت له :-

■ أولا : إنك ذا ألقيت مبادرتك يوم ٤ فبراير بخصوص وقف إطلاق النار بفتح القنال مقابل انسحاب إسرائيل من شرق القنال فإن ذلك سيسبب لنا مشاكل عديدة أولها إن إسرائيل لن تستجيب وإنها لن تنسحب سلمياً بل ولابد من إجبارها على ذلك.

■ ثانياً : سيكون رد فعل هذه المبادرة سيئا جدا لدى دول العالم التى ايدتنا ووقفت بجانبنا والتى اتفقت معنا بأنه لا أمل فى وجود حل سلمى وإنه لابد من المعركة وخصوصاً بعد الخطب والأحاديث التى كان يلقيها السادات باستمرار بأن مصر فقدت صبرها نتيجة تعنت أمريكا وإسرائيل وعدم قبول أى حل سلمى عرضته الأمم المتحدة ومندوبيها وبعد الوفود التى أرسلناها إلى جميع الدول الصديقة فى العالم والتى اتفقت معنا فى أنه لا جدوى من انتظار أى حل سلمى وإنها ستقوم بالوقوف بجانبنا عندما تبدأ المعركة.

■ ثالثا : إن الرأى العام لدى الشعب والجيش ينتظرون قرار المعركة وليس مبادرة حل سلمى لا جدوى منها مما سيصيبه بالإحباط.

■ رابعا : إن مثل هذه المبادرة لم تطرح للمناقشة فى أى من المؤسسات الرسمية وهذا مخالف لما اتفقنا عليه.

■ خامسا : إن موشى ديان قد سبق وأدلى بتصريح قال فيه أنه يمكن انسحاب إسرائيل انسحابا جزئيا بعيدا عن شاطىء القنال فى مقابل فتح قنال السويس للملاحة.

■ سادسا : إن يارنج ممثل الأمم المتحدة قد أخطرنا بأنه سيعلن مبادرته بانسحاب إسرائيل حتى الخطوط الدولية فكيف نعلن بعدها عن مبادرة بالانسحاب الجزئى.

■ سابعا : عندما نقوم بفتح قنال السويس فلن تنسحب إسرائيل بعد ذلك حتى الخطوط الدولية وإذا أردنا إجبارها على الانسحاب بمعركة عسكرية فسنقوم نحن بإغلاق قنال السويس مما سيؤثر على مصالح دول العالم فتقف ضدنا بعد أن كانت تقف معنا.

بعد ذلك وعدنى السادات بالتفكير فى الأمر ثم تم استدعاء مجلس الأمة للاجتماع يوم ٤ فبراير لكى يعلن رئيس الجمهورية أمامه الموافقة على مد وقف إطلاق النار لآخر مرة ثلاثين يوما.

وفى اليوم المحدد ذهبت إلى قاعة الانتظار الخاصة برئيس الجمهورية فوجدت شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمود رياض مجتمعين فى ركن من القاعة وعندما دخلت دعانى شعراوى جمعه للانضمام إليهم وإذا به يقول أن السادات أعطاهم صورة الخطاب الذى سيلقيه أمام المجلس وفيه مبادرة منه يعلن فيها الموافقة على مد وقف إطلاق النار لمدة محددة ولكننا فوجئنا بأنه أضاف إليها مبادرة من عنده لم يأخذ رأى أحد فيها وتقول كلماتها بالنص :

«أن مصر تضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمة مبادرة مصرية جديده يعتبر العمل بمقتضاها رغبة حقيقية فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأننا نطالب فى هذه الفترة التى نمتنع فيها عن اطلاق النار بانسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية من الشاطىء الشرقى للقنال كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى يتم وضعه بقرار من مجلس الأمن وإذا تحقق ذلك فإننا على استعداد للبدء فورا فى تطهير قنال السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية لخدمة الاقتصاد العالمى» .

وشن السادات فى خطابه هجوما على بعض الدول العربية من بينها سوريا وعندما اتم الحاضرون قراءة هذا الخطاب أخذنا نضرب كف بكف وأصابنا الذهول واعترضنا عليه للأسباب التى سبق أن شرحتها.

فيارنج مبعوث الأمم المتحدة كان قد أخطر محمود رياض وزير الخارجية أنه فى سبيله إلى إعلان مبادرة يطالب فيها إسرائيل إعلان التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية كما تنسحب من قطاع غزة وباقى الأراضى العربية المحتلة ويعود الوضع على ما كان عليه قبل حرب يونيه ٦٧ وفى سبيل ذلك تتعهد مصر بإنهاء حالة الحرب بينها وبين إسرائيل ومبادرة السادات أضعف كثيرا من مبادرة يارنج وفعلا فإن يارنج بعد أن أعلن السادات مبادرته هذه اتصل بالسيد محمود رياض وأعلن له ضيقه الشديد من هذه المبادرة التى أحرجته لأنها أضعف كثيرا من مبادرته.

نفس الاستهجان عبر عنه وزير خارجية أسبانيا ورئيس جمهورية فرنسا لوزير خارجيتنا قائلين له: هل صرفنا نظر عن استرداد كامل أراضينا ونكتفى بجزء منها ونفس الشىء أوضحه الرئيس تيتو وغيرهم من المسئولين الأجانب.

لكل هذه الأسباب وما سبق أن ذكرته أظهرت للسادات اعتراضى على هذه المبادرة كما أعرب عن ذلك جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولكنه أصر عليها وأعلنها فى خطابه أمام مجلس الشعب مما كان له وقع الصدمة على جميع أعضائه وعلى الرأى العام المصرى.

وبعد أن انتهى السادات من إعلان خطابه. قابلنى حسين الشافعى وعلى صبرى وقالا لى هتعمل إيه مع الناس بعد هذه المبادرة.

فرددت عليهما بأننى لن ادافع عنها إطلاقا.

وقابلني بعض أعضاء مجلس الشعب وأنا خارج وهم في حالة هياج قائلين إيه اللي انتم قلتوه ده فقلت لهم بصراحة هذا رأى السادات وحده.

وفي اليوم التالي حضر إلى مكتبي أمناء الاتحاد الاشتراكي بالمحافظات يريدون الاجتماع بهم لبحث هذا الموضوع الذي لم يكونوا يعلمون عنه شيئا وانهم أصبحوا محرجين جداً أمام القواعد الشعبية وكيف يفسرون لهم ذلك وفعلا حددت لهم اليوم التالي للاجتماع وكنت قد طلبت مقابلة السادات وقد اعددت استقالتي وتم الاجتماع مع الأمناء فعلا وحضر الاجتماع من اللجنة التنفيذية العليا الدكتور استينو والدكتور شقير وضياء الدين داؤد وشعراوى جمعه وكان اجتماعا صاخبا شملت كلمات الأمناء فيه معنى واحدا شاكيا رافضا فعندما اقنعناهم بترشيح السادات كان على أساس أن الرأى شورى وأن يأخذ رأى الاتحاد الاشتراكي بمستوياته المختلفة على الأمور الأساسية للدولة وأن اللجنة التنفيذية العليا سوف تجتمع كل أسبوع واللجنة المركزية كل أسبوعين برئاسة السادات وأنه مضى أكثر من شهرين ولم تجتمع هذه اللجان واخيرا يتم إعلان مبادرة مصرية لايتم أخذ رأيهم فيها ولايعرفون عنها شيئا أن كل ذلك أساء لموقفهم أمام الجماهير.

أثناء الاجتماع جاء من أخطرني بأن السادات حدد لي موعدا لمقابلته بعد ساعة في استراحة القناطر الخيرية وتركت الاجتماع ليستكمله السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

وتوجهت لمقابلة السادات حيث قدمت له استقالتي وأسبابها من انفراده بالقرار وعدم الموافقة على المبادرة وشائعات اتصالاته مع الأمريكان و..و

بعد أن انتهيت من كلامي قال لي أنا كنت بجس نبض الأمريكيين والإسرائيليين في فترة وقف إطلاق النار وأخذني بالأحضان وقال لي هل يعقل واحنا طول عمرنا اخوات أنك تقدم استقالتك وتسيبني في هذا الوقت وعموما سأعمل اجتماع للجنة العليا واللجنة المركزية وأريح الجميع وسأقوم بنفسي بشرح أسباب هذه المبادرة وإزاء رد الفعل المعترض والغاضب من هذه المبادرة قام السادات بإدخال تعديلات عليها يحاول بها تلافي الاعتراضات التي قمت مع غيري بها ولكن من الغريب أنه لم يحاول عرض هذه التعديلات أيضا على أي جهة مسئولة في التنظيم السياسي أو في الحكومة أو حتى على وزير الخارجية بل قام الأستاذ هيكل بصياغتها ونشرها في صحيفة الأهرام يوم ٧١/٤/٢ وتنص على ما يأتي:

١ ـ أن المبدأ الأساسى الذى تلتزم به الجمهورية العربية المتحدة تنفيذ قرار الأمم المتحدة .

٢ ـ إن تقديم الرئيس السادات لمبادرته يوم ٤ فبراير لم يقصد به حلا جزئيا أو حلا منفردا بل المقصود به تحريك القضية ويرتبط ارتباطا كليا بالانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية التى احتلت فى الخامس من يونيو ٦٧ .

وبالرغم مما أثارته المبادرة من ردود فعل سيئة داخليا وخارجيا فإن رد إسرائيل عليها هو أن إسرائيل لاتمانع فى فتح قناة السويس دون الارتباط بأى شرط آخر سواءا كان حلا جزئيا أو شاملا وكانت هذه المبادرة والطريقة المنفردة التى اتخذها السادات بها والنهاية السيئة التى انتهت إليها مما أظهر لكل القيادات السياسية والحكومية بأن السادات تحلل من كل التعهدات التى تعهد بها أمامنا جميعا وكنا نؤكد أنه إذا استمر على هذا الحال فمن الممكن أن ينتهى الحال إلى قرار آخر يوقع مصر فى كارثة أخرى لايمكن أن تقوم منها بعد عشرات السنين ولذلك بدأ التشاور بين القيادات التى ساهمت فى الوقوف خلف السادات وترشيحه لرئاسة الجمهورية ورئاسة الاتحاد الإشتراكى ووصلنا إلى قرار بإنه لايمكن أن نوافق على القررات المنفردة للسادات مرة أخرى .

وفى اجتماعنا مع القيادات السياسية طالبت القيادة السياسية بضرورة انعقاد اللجنة المركزية فورا لبحث هذا الموضوع وتوجهت للسادات فى منزله وطلبت منه ضرورة انعقاد اللجنة المركزية لأن هناك بلبلة كثيرة وسط الجماهير ووسط القيادات ولابد من وضع حل لها فرد على قائلا هو أنت عايزنى أعمل زى حزب البعث كل حاجة اعرضها عليهم . أجمعهم أنت وأتكلم معاهم .

فقلت له إنهم يطلبون الاجتماع معك وليس معى فأنا معهم كل يوم وأن عدم اجتماعك بهم يخالف ما تم الاتفاق عليه معك .

فقال طيب خلاص مرة تجمعهم برئاستى ومرة برئاستك وعلى العموم كلها شهر وندخل المعركة . وكان لهذه العبارة وقع كبير فى تهدئتى وتهدئة القيادات السياسية التى طالبناها بنسيان ما مضى والعمل على الاستعداد للمعركة التى يمكن أن تبدأ خلال شهر .

فى أول مارس ٧١ سافر السادات سرا إلى الإتحاد السوفييتى وبعد عودته دعا إلى اجتماع مشترك يضم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بالاشتراك مع أعضاء مجلس الدفاع الوطنى .

باستراحة القناطر الخيرية وأثناء الاجتماع أخطرنا السادات بأنه ذهب إلى الإتحاد السوفييتى واجتمع مع قياداته وعلى رأسهم بريجينيف وأخطرهم بقرار المعركة وطلب منهم إرسال طائرات الردع بطياريها التى كانوا قد اتفقوا مع عبد الناصر عليها وهى طائرات من طراز ١٦ تحمل صواريخ موجهة تصل حمولتها إلى عشرة طن وتصيب أهدافها بدقة من مسافة بعيدة وكان عبد الناصر قد أتم الاتفاق مع الحكومة السودانية بإنشاء مطار لها فى واد مدنى حتى تكون بعيدة عن مرمى الطيران الإسرائيلى فوافقوا على ذلك لكن السادات قال إنه اختلف مع الروس حيث إنهم طلبوا أن يكون استخدامها بالاتفاق بين القيادات المصرية وقيادة المستشارين السوفييت بمصر على أن يكون ذلك إذا تعرضت الأهداف الحيوية المصرية للغارات حتى يضمنوا عدم استخدامها بدون سبب جوهرى يدعو لذلك فتحدث مواجهة بينهم وبين أمريكا ليست فى صالحهم ولا فى صالحنا ولكن السادات رفض وأصر على أن استخدامها يجب أن يكون بأوامر من القيادة المصرية فقط بدون الاتفاق مع السوفييت وبذلك حرم قواتنا من قوة مهمة للردع وحاولنا إفهامه بأنه ليس هناك داع لهذا التشبث حيث أن الأهداف الحيوية فى عمق مصر تدافع عنها صواريخ روسية وأن ضربها سيصيب القوات الروسية وأن عدم الرد عليها سيؤثر على مكانة روسيا داخليا وخارجيا بل فى روسيا نفسها لكنه أصر على ذلك ومن هنا بدأ الشك يدب فى نفسى وفى نفس كثير من زملائى بأن السادات لاينوى دخول المعركة وفى نفس الوقت عرض علينا أنه وصله اقتراح بلقاء سرى يتم بين أحد المصريين والإسرائيليين بأثينا لكن الجميع رفضوا ذلك الاقتراح واستمر الاجتماع إلى ما بعد الغداء وقد وافق جميع الحاضرين على بدء القتال وتم الاتفاق على أن يتم تحديد توقيت اليوم والساعة التى يبدأ فيها القتال بقرار من السادات والفريق فوزى».

وسط هذا المناخ من الشك والريبة فى نوايا السادات، كانت مصر كلها تعيش حالة من القلق والغضب والشوق إلى معركة تحرير الأرض المحتلة، وكانت قواتنا المسلحة على رأس الجميع اشتياقاً وانتظاراً لهذا اليوم لتغسل عار ما جرى فى حرب يونيو ١٩٦٧.

وسط ذلك كله فوجئت - كما فوجىء الملايين - بصدمة أخرى على شكل مقال للأستاذ هيكل «عنوانه (تحية للرجال» منشور فى أهرام يوم الجمعة ١٢ مارس ٧١.

كان مقال هيكل مفاجأة سياسية وعسكرية لم يتوقعها مصرى واحد فقد كان مضمون ما كتبه هيكل وكما قال الفريق فوزى إنه أدى لإحباط رجال القوات المسلحة إحباطاً لا حدود له».

وكان ذلك الاستنتاج صحيحاً، فقد كان هيكل، يريد أن يقول أن الذين يطالبون بالمعركة إنما هم مزايدون ولايعرفون حجم الخسائر المتوقعة فى حالة نشوب المعركة!

والحقيقة إننا تصدينا لهذا المقال وقام الشرفاء بالرد عليه مما أزعج هيكل وتولى المرحوم «عبد الهادى ناصف» كتابة مقال مهم تم نشره فى الجمهورية ولقى صدى واسعاً من الإعجاب وكان عنوانه تحية مردودة من الرجال»، كتب أيضاً «إبراهيم سعد الدين، والدكتور محمد أنيس، وفتحى خليل.. الخ.

ولخطورة مقال هيكل أنشره كما هو حيث قال فيه:

لقد كان لابد اليوم من وقفة بالتحية أمام الرجال الذين قد يصنع التاريخ فى أيديهم ومع أى لحظة، مسئولية واجب القتال من أجل التحرير.

وبعد هذه الوقفة، تعود فى الأسبوع القادم ـ بإذن الله ـ بقية حديث متصل من تأملات حول الصراع الكبير.

لابد لى يوم من وقفة بالتحية، أمام هؤلاء الذين يحملون الآن أغلى أمانة فى تاريخ مصر. هؤلاء الذين صدرت إليهم الأوامر ليكونوا على استعداد دائم، يصل الليل بالنهار، والنهار بالليل تحسبا للحظة قد تجىء فى أى وقت.

هؤلاء الذين سوف ينطلقون مع عواصف النار والدخان والرعود الداوية، والبراكين الهادرة على الأرض والصواعق الطائرة فى السماء.

هؤلاء العاملون فى صمت المقتحمون فى جسارة، المضحون فى جلال، الزاحفون برغم كل شىء، إلى هدف يتحتم بلوغه لأن أمن مصر وقدر مصر ومستقبل مصر معلق به.

وأمن مصر وقدرها ومستقبلها، هى نفسها، أمن وقدر ومستقبل أمة بأسرها نعيش نقطة فأصلة فى تاريخها هؤلاء الرجال على جبهة القتال المصرية. لاتكفى لتحيتهم اليوم عيون القصائد من دواوين الحماسة، ولاتنصفهم منابر الخطابة مهما أهتزت وارتجت عاطفة وانفعالا.

شىء واحد قد يكفى فى ظنى وقد يفى، وهو أن يكون شعبهم وأن تكون أمتهم على علم وبينة بالصورة العامة التى سوف يمارسون فيها دورهم الوطنى القومى، ذلك أنه بالقياس إلى حجم المهمة وظروفها، تبدو قيمة الجهد وتكاليفه».

وبعد هذه المقدمة البليغة والتى لايشك أحد فى بلاغتها وتقديرها لرجال القوات المسلحة راح الأستاذ «هيكل» يصور استحالة الحرب فيقول:

إن القوات المسلحة تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ، وليست هذه صيغة مبالغة، وإنما هى وصف حقيقة.

وعلينا أن نتمثل أمامنا طبيعة الأرض التى قد يجدها الجيش المصرى أمامه. ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها.

إذا فعلنا ذلك فسوف تجد معالم الصورة تطالعنا على النحو التالى:

١ ـ مانع مائى خطير هو قناة السويس.

٢ ـ كثبان رملية على شاطئها الشرقى مباشرة، تجمعت وتراكمت بالظروف الطبيعية، ثم أضافت إليها عمليات التطهير المستمرة فى قناة السويس، وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى، وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعى الأمامى على حافة الماء مباشرة.

٣ ـ منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك ولكنها محاصرة بين شاطىء القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضايق الحاكمة من سيناء والتى لاتبعد عن القناة نفسها بأكثر من ثلاثين كيلو مترا.

٤ ـ منطقة المضايق نفسها وهى طبيعة صخرية شديدة الوعورة وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى.

٥ ـ الصحراء المكشوفة حول منطقة المضايق وما وراءها بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد كثيرا على الطيران. هذه هى طبيعة الصورة التى يجب أن تتمثلها تماماً ونتفهم تفاصيلها.

لأن ذلك سوف يتحدث عن الجهد البطولى لرجالنا بأكثر مما تتحدث عنه الكلمات حتى إذا كنا ننحت هذه الكلمات من صميم القلوب.

تبقى الطبيعة أبلغ دائما من كل الأوصاف.

نلقى نظرات أكثر تأنياً على أهم هذه المعالم التى صنعتها الطبيعة أو أقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة.. وبالذات قناة السويس والشاطىء الآخر.

١ ـ قناة السويس:

مجرى مائى بعرض مائتى مترا وبعمق أحد عشر مترا ويمتد على خط مستقيم بين بحر وبحر.

لايتعرج مجراه ولايدور، لايرتفع منسوب الماء فى مكان منه أو ينخفض فى مكان أخر وإنما مستوى واحد على طول الخط الذى رسم وشق وسط الصحراء، وليس هناك فوق هذا المجرى جسر أو معبر واحد.

ومن هنا فإن ثقاة العسكريين فى الغرب وفى الشرق يعتبرون مجرى قناة السويس واحدا من أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية. فى العالم من حيث كونه مانعاً ضخماً أمام المدافع، عائقا ضخما بنفس المقدار أمام المهاجم.

٢ ـ الشاطىء الآخر:

على حافة الماء مباشرة وعلى كثبان الرملية أو تحتها بمعنى أصح أقام العدو خط دفاعه الأول تعزيز الدور المانع الطبيعى الأول وهو قناة السويس.

وكان العدو قد بنى على هذا الشاطىء ما عرف فى مرحلة سابقة باسم خط بارليف وشلت المدفعية المصرية هذا الخط وفكت تماسكه ولكن العدو أعاد بناء هذا الخط فى الشهور الأخيرة وعلى صورة مغايرة تماما للخط القديم.

وتقول تقديرات مراكز للدراسات العسكرية فى عواصم الغرب أن إسرائيل صرفت على إعادة بناء هذا الخط خلال شهور الستة الماضية مبلغاً يزيد على مائتى مليون جنيه إسرائيلى (أى ثلاثين مليون جنيه استرلينى) وكان السبب فيما يقدر خبراء هذه المراكز هو أن إسرائيل بعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية غيرت تخطيطها للمعركة القادمة.

قبل عدة شهور كان تخطيطها أن تحارب معركتها ضد أى عملية عبور مصرية فى منطقة الرمال المحصورة بين كثبان شاطىء القناة الشرقى وبين صخور الممرات.

كانت مهمة خط بارليف فى تلك المرحلة هى تعويق أى عبور مصرى.

أما الطيران الإسرائيلى فكانت عليه مهمة التصدى لقوات العبور المصرية أثناء تقدمها بعد ذلك المحاولة ضربها.

وبعد تمام بناء شبكة الصواريخ المصرية غيرت إسرائيل تخطيطها وأصبح قرارها ـ فيما يقدر خبراء المراكز العسكرية فى الغرب ـ أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء مباشرة بواسطة التحصينات وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات. ومن هنا أعيد بناء خط بارليف وفق التصور الجديد للمعركة.

معنى ذلك أن الجيش المصرى فى تقدمه سوف يواجه ما لم يواجهه جيش من قبل وأظنها سوف تكون ـ فيما أذكر ـ أول مرة من تاريخ الحروب يواجه أى جيش أمامه:

مانعاً أو عائقاً طبيعياً صعبا (قناة السويس).

ثم خطا دفاعيا أقيم على حافتها مباشرة (خط بارليف فى وضعه الجديد).

من قبل واجهت نفس الجيوش المتحاربة فى أوربا خلال الحرب العالمية الثانية خطوطاً دفاعية حصينة، خط «ماجينو» الذى أقامته فرنسا أو خط «سيجفريد» الذى أقامته ألمانيا مثلا، ولكن هذه الخطوط الحصينة لم تكن قابعة على حافة مانع مائى خصوصا إذا كان هذا المانع هو قناة السويس.

٣ ـ إذا ألقينا بعد ذلك نظرة على منطقة الرمال المفتوحة فيما يلى الكثبان الرملية المطلة على حافة قناة السويس، فإن هذه الأرض المحصورة بين كثبان الرمال وبين مرتفعات منطقة المضايق ـ هى الأرض التى كان العدو فى مرحلة سابقة من تخطيطه يريدها مسرحاً أساسياً لعربدة طيرانه ضد قوات أى عبور مصرى.

وبعد أتمام تركيب شبكة الصواريخ المصرية غير العدو تخطيطه لأن مدى هذه الصواريخ يمكن أن يغطى هذه المنطقة ويجعل عمل الطيران فوقها محفوفا بالمخاطر.

وهكذا فى التخطيط الجديد ـ حسبما تقول مراكز الأبحاث فى الغرب ـ نقل العدو مسئولية العمل فى هذه المنطقة من الطيران إلى المدرعات.

أصبح قراره أن يوجه الصدمة الأولى ضد قوات العبور المصرية من خط التحصينات على حافة القناة.. لكى تكون هذه التحصينات طبقاً للتصور الإسرائيلى بمثابة مصفاة.

وما ينفذ من المصفاة تتلقاه قوات المدرعات فى المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبين بداية المرتفعات نحو المضايق».

ثانياً: أن الجيش المصرى سوف يواجه المعركة وحدة.

سوف تصدر بيانات تعلن عن رفع درجة الاستعداد فى جيوش عربية أخرى.

وسوف تنطلق إعلانات تذيع أن قوات هذا البلد أو تلك على استعداد للتوجه إلى ميدان القتال.

ولكن من سوء الحظ أن المعارك لاتخاض بالبيانات والإعلانات.

ومن سوء الحظ أكثر أن هذه البيانات والاعلانات لاتساعد الجيش المصرى بقدر ما تساعد عدوه.

وللعقيد معمر القذافى فى هذا التقليد العربى رأى نافذ ولعله رأى جارح يقول فيه:

لماذا ندعى بعكس الحقيقة.. لماذا لانقول برجولة أن الجيش المصرى وحده فى الميدان.

المشكلة حين تغالط وندعى بوجود غيره فإن كل ما نفعله هو أننا ندعى للعالم أن إسرائيل محاصرة بعدة جيوش وأن دولا عديدة تكالبت عليها وبالتالى فإننا نفتح لها الباب لكى تشد غيرها معها فى المعركة.

يبقى الجيش المصرى أمامها وحده، وتستغل هى الأوهام التى نطلقها نحن فتجىء بغيرها يساعدونها بالطريق المباشر أو غير المباشر على أساس خرافة أن الأعداء أطبقوا عليها من كل جانب!!

لماذا لانقول الحقيقة ولو مرة واحدة.

ونقولها ولو حتى بالسكوت مادمنا لانملك غيره.

ثالثاً:

إن الجيش المصرى سوف يواجه الجيش الإسرائيلى بأكمله، وكل المعلومات ـ مرة أخرى لدى مراكز الدراسات العسكرية فى الغرب وفيها الثقاة والخبراء ـ تشير إلى أن ذلك هو المعنى الذى يمكن استخلاصه من توزيع القوات الإسرائيلية على الجبهات العربية.

الجبهة الأردنية ليس عليها غير قوات الأمن الداخلى فى إسرائيل.

الجبهة السورية ليس عليها حتى هذه اللحظات غير لواء واحد.

والجبهة المصرية أمامها الآن فى سيناء ـ غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية ـ ما يلى:

فرقتان من المشاه الميكانيكية (٢٥ ألف جندى).

فرقة مدرعة (أربعمائة دبابة بأطقمها).

لواء قوات كوماندوز محمول جوا بالهليكوبتر (٧٠ طائرة هليكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين).

مائة قاذفة ومقاتلة فى مطارات سيناء القريبة.

ما بين ثمانمائة إلى ألف مدفع ثقيل.

هذا غير قوات خط التحصينات القابع على حافة الماء مباشرة، وحقول ألغامه، ونطاقات أسلاكه الشائكة، وأسلحته، وما زود هذا الخط نفسه به من المخترعات وحيل الخداع والتمويه.

وهذا أيضا غير ما تستطيع إسرائيل دفعه بسرعة إلى مسرح العمليات المصرى فى حالة اتساع مدى القتال واضطرارها إلى التعبئة الجزئية أو العامة.

وفى هذه الحالة فإن الجبهة المصرية سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاث فرق مدرعة (١٣٠٠ دبابة) وخمس فرق من المشاه الميكانيكية.، وقوة السلاح الجوى الإسرائيلى كلها (أى حوالى ٦٠٠ طائرة منها الفانتوم وسكاى هوك والميراج وغيرها).

رابعاً:

إن الجيش المصرى سوف يقوم بما يتحتم عليه أن يقوم به، ويواجه ما يتحتم عليه أن يواجهه بعد قرابة أربع سنوات حافلة:

١ ـ كان عليه فى بدايتها أن يتحمل خطايا هزيمة لم يكن الذنب فيها على المقاتلين (وتلك مسألة سوف يدور فيها بعد المعركة بحث طويل يضع الحق فى مكانه ويكتب التاريخ (إنصافا وانتصافا).

٢ ـ كان عليه أن يتحمل بعد ذلك استفزازات لاقبل لمقاتل شريف يتحملها ولكنه تقبلها بمنطق الكاظمين الغيظ انتظارا للحظة يستطيع فيها أن يرد على النار بالنار، ولكى يصحح تصوراً شاع، جعل عدوه أسطورة وجعل منه هو عبرة، والتصور بشقيه على غير أساس فلا عدوه يستحق أن يكون أسطورة ولا هو يستحق أن يكون عبرة.

٣ ـ وكان عليه فيما تلا ذلك أن ينصرف لعملية إعادة بناء نفسه واستيعاب سلاحه واستعادة الثقة فى المثل الأعلى.

وكانت عملية إعادة البناء واستيعاب السلاح واستعادة الثقة، فى أصعب الظروف الطبيعية والإنسانية من تحمل قسوة الصحراء إلى تحمل سيطرة العدو الجوية على السماء.

٤ ـ وفى هذه الفترة واجه تجربة بالغة القسوة نفسياً عليه، تلك هى أن العدو راح يتجنبه وينفذ فجوات بعيدة إلى عمق مصر، يحاول منها أن يطول المرافق الحيوية أو يتجاوز ذلك إلى الإغارة على أهداف مدنية يقتل فيها الرجال والنساء والأطفال فى المصانع وفى المزارع وفى المدارس.

٥ ـ وتوقفت قسوة التجربة النفسية، تفسح الطريق لتجربة أخرى.

تحول العدو من غارات العمق وراء الجبهة وصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض بمحاذاة الشاطىء الغربى لقناة السويس وبعرض ثلاثين كيلو متراً بعد ذلك عمقا.

على هذا الشريط المحدد وهو ركيزة الخط الأمامى من الجبهة المصرية كان متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة وكان معدل القصف متوسطه ١٢٠٠ طن متفجرات كل يوم ولأكثر من مائة يوم متواصلة.

كانت طاقة التحمل المصرى مجيدة حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتى بأسبوع «تساقط الطائرات» المشهورة وهو الأسبوع من يوليو ١٩٧٠.

٦ ـ ثم وجد نفسه مدعواً بالتطورات أن ينتقل من عصر إلى عصر فى الحروب من عصر الحروب التقليدية إلى عصر الحروب بالألكترونيات، وإلى عصر الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء.

٧ ـ وفجأة ـ والدنيا هائجة مائجة ـ رحل قائده الأعلى.

إن الدنيا اهتزت كلها لرحيل جمال عبد الناصر، ولكن ما من مكان كان وقع الصدمة فيه مروعاً كما كان فى الجبهة».

❑❑

انتهى أبرز وأهم وأخطر ما جاء فى مقال «تحية للرجال» للأستاذ هيكل والذى كان بحق صدمة لكل مصرى، لخطورة ما تضمنه من آراء ومعلومات تؤكد استحالة انتصار القوات المسلحة فى حالة قيام المعركة.

وقامت الدنيا ولم تقعد وشن عشرات الأقلام هجوماً حاداً أو عنيفاً على ما كتبه هيكل.

ومن أهم الردود التى نشرت وقتها كانت المذكرة المرفوعة إلىّ بصفتى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى من هيئة التدريس بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية، ولخطورة ما جاء بها سأعيد نشرها كاملة وتقول:

يوالى الأستاذ هيكل منذ عدة أسابيع نشر سلسلة من المقالات من شأنها أن تؤدى موضوعيا إلى زلزلة إيمان شعبنا بكل العوامل الايجابية التى يبنى عليها صمودنا فى مواجهة العدو، أنها من جهة أخرى تتجاهل النواحى الأقل إيجابية بالفعل فى موقفنا من الاستعداد للمعركة والحشد لها خصوصا على الجبهة الداخلية.

والاتجاهات الأساسية فى حملة الأستاذ هيكل الأخيرة التى بدأت منذ أربعة أسابيع يمكن بلورتها فى ثلاثة خطوط رئيسية:

فهو أولا قد بدأها بالقول أنه لامخرج من الأزمة المترتبة على هزيمة يونيو إلا بتسوية ترضاها ثم تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم أنه عاد ثانيا فى الأسبوع التالى ليؤكد أن تحييد أمريكا (وهى طرف أصيل من الصراع) أمر ممكن بل محتمل. ولو وقف الأستاذ هيكل عند هذا الحد لأمكن حصر الآثار السلبية التى كان يمكن أن تترتب على صدور مثل هذه الآراء ـ وفى هذه الظروف بالذات ـ عن كاتب يعتقد غالبية الناس فى الداخل والخارج ـ خطأ أو صواباً ـ أنه لايعبر فيما يكتب عن مجرد رأيه الشخصى.

ولكنه ثالثاً استمر فى حملته حتى النهاية فخرج علينا يوم الجمعة ١٣ مارس ١٩٧١ بمقال يكاد يقول بصراحة أن الحرب مستحيلة وأن التحرير يكاد يكون انتحاراً أكيداً. وثمة عدد من الملاحظات العامة على المقال المذكور. كما أن هناك الكثير من الملاحظات التفصيلية.

أما الملاحظات العامة يمكن إجمالها فيما يلى:

أولاً: الكاتب أساء اختيار الوقت والظروف الذى خرج فيه على الناس بمثل هذا المقال.

فهو قد نشره فى وقت بدأت فيه جماهير شعبنا تتهيأ معنويا لاحتمال مخاطر معركة وطنت نفسها على تقبلها وتحمل تضحيتها عن رضى وسعيا وراء نصر تعد قواتها المسلحة لإحرازه. وهو نفس الوقت الذى بلغت فيه معنويات القوات المسلحة ذروة التعبئة ليوم قريب تحمل فيه مسئوليتها التاريخية فى تحرير الأرض.

ثانياً: إن اقتصار المقال على عرض جانب واحد من الصورة تشويه خطير للحقيقة ولما كانت هناك اعتبارات أمن تفرض على الكاتب ـ حسب قوله ـ ألا يعرض الصورة كاملة فقد كان الأولى به ألا يتعرض للموضوع أصلا.

ثالثاً: أنه لم يرد على لسان مسئول أو يدر بخلد أحد طوال السنوات الثلاث الماضية أن عبور القناة نوع من النزهة البحرية أو أن اختراق سيناء أمر غير محفوف بالمخاطر والتضحيات. ولكن شعبنا بما فيه قواته المسلحة قد عقد العزم على الاستعداد للمعركة وبدأها فى أحسن الظروف المواتية والاستمرار فيها حتى يتحقق هدف التحرير، وهو يدرك كل ما يحيط بهذا من صعوبات.

رابعاً: أن المقال الذى جاء يتحدث عن صعوبات المعركة بهذا الشكل كان حلقة فى سلسلة من المقالات عكست وجهة نظر محددة عن استحالة الحل العسكرى لقضية تحرير الأرض.

خامساً: إن هذا المقال قد نشر بعد أيام من خطاب السيد رئيس الجمهورية الذى دعا فيه إلى البذل والتضحية والاستعداد لنضال طويل ومرير إزاء إصرار إسرائيل على تخريب كل مساعى التسوية السلمية.

أما الملاحظات على تفاصيل ما جاء بالمقال فتناول بعض المغالطات التى عمد إليها الكاتب وأضفت على مقاله طابع التهويل، كما جاء تناول بعض الحقائق التى تغافل عنها هذا المقال.

١ ـ ذكر الكاتب أن قواتنا تواجه فى الحاجز المائى الماثل فى قناة السويس وما يليها شرقا من كثبان رملية، وما يتركز فيها من تحصينات للسد وعائقا لايكاد يكون فى تاريخ الحروب ما يماثله قوة وامتناعا، وتناسى الكاتب ـ وهو قارىء مجد للتاريخ العسكرى ـ أن تاريخ الحرب العالمية الثانية هو فى نفس الوقت تاريخ فشل العوائق الطبيعية والمصنوعة مضافاً إليها أقوى ما عرف تاريخ الحروب حتى الآن من تحصينات فى الصمود أمام جيش مهاجم عنيد ابتداء من اقتحام الألمان لخط ماجينو وشل فاعلية أربعمائة ألف جندى كانوا متمركزين داخل حصونه المنيعة إلى اقتحام قوات الحلفاء عبر البحر لسلسلة التحصينات والعوائق الرهيبة التى أقامها الألمان على شاطىء نور ماندى وفوق مرتفعاته الصخرية الوعرة، وعلى وجه الخصوص فى القطاعين الذين أطلقت عليهما قيادة الحلفاء الأسمين الاصطلاحين «أرماها» «جوفو» كما لسنا نشك فى أن الكاتب قد قرأ شيئا عن اقتحام السوفييت لنهر الدينير فى خريف سنة ١٩٤٢ وهو أعرض وأعمق من قناة السويس وبرغم التحصينات القوية التى أقامها الألمان على ضفته الغربية تعززها فى العمق بضع عشرات من خيرة الفرق الألمانية. ونستطيع أن نسوق عشرات الأمثلة على فشل التحصينات وهى ركائز عقيدة الدفاع الثابت فى القتال عن أن تحقق أى نتائج حاسمة فى المعارك.

٢ ـ إن الكاتب قد انتقل فجأة من تصوره المهول لعقبة دفاعات العدو والثابتة إلى تصور أشد هولا لما ينتظر قواتنا بعد اجتيازه ما أسماه «مصفاة» هذه الدفاعات على يد مدرعات العدو وطائراته ومدافعه فى المناطق المكشوفة سواء منها المحصور بين كثبان الشاطىء الشرقى أو المضايق، بشكل يكاد يقول بصراحة لرجالنا إنها تحت أية ظروف متوقعة، وسواء فى حرب المواقع أو حرب الحركة، فإن عليها أن تواجه المستحيل.

٣ ـ إن الكاتب ـ إمعانا منه فى تعميق الاحساس بسواد الصورة التى رسمها للموقف ـ قد حرص على أن يقول ما لم يأت فيه بجديد وأن يذكر شعبنا وقواته المسلحة بما يعرفونه ولم ينسوه بل بما وطنوا أنفسهم عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات وهو أن عبء المعركة وتضحياتها قد يقع على كاهل شعب مصر وجيشها وحدهما.

٤ ـ إن الكاتب قد أحال نظرة قواتنا المسلحة إلى الزعيم الراحل من قائد لنضالها ونضال الشعب إلى رجل معجزات قادر على تحريك عوالم بأكملها أن ذلك يعنى بعبارة أخرى أن هذه القوات كانت تستمد ثقتها من انتظار لمعجزات تأتى على يد الزعيم الراحل فى

زمان حرص الكاتب نفسه على تأكيد أنه زمان بعد عهده بالمعجزات، ومعنى هذا أنه لم يكن لدى هذه القوات شيء تستمد منه الثقة سوى الوهم بحدوث معجزة فى زمان بعد عهده بالمعجزات. وبذلك أفقدها كل شيء حتى الوهم. بل أن هذا المنطق فى الواقع يشكك فى كل السياسة التى سارت عليها البلاد منذ النكسة. فإذا كانت الحروب مستحيلة ففيم كان كذلك الاستعداد العسكرى الضخم الذى بذله له الشعب كل تضحية وقدم له الأصدقاء عونا ثمينا.

يضاف إلى ذلك كله إنه فى الوقت الذى خرجت فيه صحفنا كلها يوم الأحد ٣/١٤ تحمل فى صفحاتها الأولى أنه خطابا موجها يؤكد كفاءة قواتنا واستعدادها لكل الاحتمالات فان الأهرام وحدها هى التى حرصت على تحديد هذه الاحتمالات بأنها لما تأتى من جانب العدو. وهو إصرار يؤكد صحة ما ذهبنا إليه من أن الخط الواضح فى كتابات الأستاذ هيكل خلال الأسابيع الأخيرة إنما يعكس وجهة نظر محددة هى استحالة الحل العسكرى لقضية تحرير الأرض.

إن الأستاذ محمد حسنين هيكل ليس أى كاتب يعبر عن رأيه الشخصى بل أنه عضو باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى يفترض عليها أن تعبر عن فكرة التنظيم السياسى ولو فى حدود مبادئه الأساسية. يضاف إلى ذلك كله ما شاع فى الداخل والخارج من الظن بأن له صفة الناطق الرسمى أو شبه الرسمى

لهذا كله نرى أن الأمر يقتضى أن تتدخل قيادة الاتحاد الاشتراكى لتضع حداً لهذا الأمر البالغ الخطورة الذى لايمكن قبوله فى هذه المرحلة بالذات، وتحت أى شعار أو مبررات، والذى يتناقض تناقضا صارما مع الخط المعلن للدولة وللتنظيم السياسى».

لقد كان غضبنا من هذا المقال موضوعياً وليس عاطفيا، فقد جاء ليمهد الطريق أمام السادات للتهرب من دخول المعركة، ولعل السادات كان أسعد الناس بهذا المقال فى وقتها!!

لكن الغريب ويدعو للدهشة أن نفس هذا المقال الذى كتبه هيكل كان محل سؤاله عند تحقيق المدعى الاشتراكى له صيف عام ١٩٧٨ وكانت تهمته الإساءة إلى مصر. بعد سبعة سنوات! أى أن مقال واحد لهيكل أرضى السادات وأغضب خصومه، وبعد سبعة سنوات نفس المقال أغضب السادات.

لكنها مناورات السادات دائما:

فى هذه الأثناء ذهبت إلى موسكو لحضور مؤتمر الحزب الشيوعى الحاكم وألقيت كلمة مصر فى الاجتماع وبينت فيها أنه لا مفر من استعادة حقنا بالقوة، وقوبل ذلك من المجتمعين بعاصفة من التصفيق وقابلت بدجورنى رئيس الدولة وبونامريوف سكرتير اللجنة المركزية وتناقشنا فى الموقف وطلبت منهم سرعة إمدادنا بالمطلوب من السلاح ووافقونى وأصدروا تعليمات بذلك.

وطلبت مقابلة بريچينيف باعتباره السكرتير العام للحزب والرجل الأقوى ولكنهم طلبوا منى البقاء بضعة أيام لأنه هناك ارتباطات مسبقة برؤساء الدول. وآثرت العودة إلى القاهرة فوراً وعندئذ طلب منى سامى شرف البقاء لإجراء فحوص وتحليلات لمدة ثلاثة أو أربعة أيام ووافقت ولكنى علمت بعد ذلك إنه ما جاء معى وما طلب منى البقاء هذه الأيام فى موسكو إلا لأن السادات اتفق معه على أن ينقل رسالة منه إلى بريچينيف ولا أعلم عنها شيئاً وعندما علمت بذلك أثر ذلك فى نفسى وأثر على علاقتى بالسادات.

وعندما وصلت إلى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٧١ قابلنى مدير مكتبى فى المطار قائلاً لى أن الرؤساء جعفر نميرى ومعمر القذافى وحافظ الأسد موجودين بالقاهرة ومجتمعين بفندق شيراتون بالقاهرة من أجل بحث موضوع الوحدة بين مصر وسوريا والسودان وليبيا وأننى مطلوب لحضور الاجتماع مساء اليوم.

وعجبت أشد العجب فهذا الموضوع جرى بحثه مع السادات واتفقنا على أن ضرره أكثر من نفعه فى الوقت الحالى وتم صرف النظر عنه.

وفى المساء ذهبت إلى الفندق فوجدت هناك أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وأجمعوا بأنهم لا يعلمون شيئاً وإن الرؤساء مجتمعون منذ الصباح وحدهم وأنهم ينتظرون دعوتهم لحضور الاجتماع.

وكـان الرأى الغـالب عـدم إبرام هـذه الوحـدة فـى الوقت الحـالـى وأرسلنا برسـالة للسـادات طالبين منه ضرورة الاجتماع معه فى أسرع وقت لبحث الأمر بيننا قبل الاجتماع الشامل مع الرؤساء.

اجـتـمعنا فـعلا بالسـادات وأوضح أن باقى الرؤسـاء يضـغطون عليـه لإبرام الوحـدة وأنه محرج ولكننا رفضنا رفضاً باتاً وحتى لا يسبب هذا الرفض حرجاً للسادات أمام باقى الرؤساء فقد تقدم فتحى الديب بمشروع للوحدة واتفقنا على أن يقوم لبيب شقير وفتحى الديب بتقديمه كمشروع ليس فيه جديد عما هو موجود حالياً بين الدول الأربع وأن يعلن هذا المشروع صباح اليوم التالى وفى الصباح فوجئت بمكالمة تليفونية من شـعراوى جمعة يخبرنى فيها بأن الاجتمـاع قد ألغى وأن نميرى والوفد السودانـى سافروا إلى موسكو وأن السادات ومـعه حسين الشافعى وعلى صبرى ورؤساء وأعضاء الوفود جميعاً قد سافروا إلى ليبيا حيث سيبحثون إتمام الاتفاق على الوحدة هناك وأنه قابل القذافى فى المطار وسمع منه كلاماً غريباً ووعدنى بالحضـور إلى مكتبى ليبلغنى بما لديه من مـعلومـات وعندمـا حـضر أخطرنى بأن النـميرى اعتذر عن الاشتراك فى هذه الوحدة لأن مشكلة الشمال والجنوب فى السودان ما زالت قائمة وأن القذافى كان فى المطار مسافراً إلى ليبيا ليسبق باقى الوفود وعندما قابله قال له القذافى إن السادات يضـغط علينا ويصر على مشروع الوحـدة وأن يتم هذا فوراً وأنا لست أدرى سبباً للاستـعجـال وأننا نحـتـاج لوقت كى أدرس هـذا الموضـوع مع زمـلائى أعضـاء مـجلس الثـورة الليبية ولكنى فوجئت به يطلب منى أن نعقد الاجتماع فى ليبيا وطلبت منه إعطائى فـرصـة للتفكير فى الموضوع لكنه أصر.

ولأنه لم يكن أمـامـه فـرصـة فـقـد طلب من شـعراوى أن يحـاول إثناء الرئيس السـادات والأسد عن عزمهمـا وإعطائه فرصة للتمهيد لهذا الوضع فقال له شعراوى ولكنهم فى طريقهم إلى المطار الآن فرد عليه حـاول مع السادات وحتى لا يكون الوضع محرجاً يكون حـضورهما لتوديعه ونقل شعراوى جمعة الحديث كما هو للرئيس السادات عندمـا وصل إلى المطار ولكنه رد عليه اترك لى أنت الموضوع أنا حتفاهم معاه هناك وسافروا فعلاً إلى ليبيا. هنا تأكدت من أن السـادات هو الذى يصـر عـلى هذه الوحـدة وأنه عندما اتضح لـه مـعارضـة غـالبـيـة أعضـاء اللجنة التنفيذية العليا فى اجتمـاع مـساء اليوم السابق طلب إتمامهـا فى ليبـيا بعيداً عنا ووضعنا أمام الأمر الواقع دون أن نبدى رأينا فيها.

وفى طرابلس علمنا أن القذافى كان غير مستعد لإتمام الوحدة بهذه العجلة كما أنه لم يكن مطمئناً لوحدة تشترك فيها سوريا وحزب البعث لأن قادة البعث كانوا السبب فى قتل الوحدة أيام عبد الناصر ولكن السادات أصر على قيامها فوراً وفشلت المفاوضات وأعلن فشلها فى بنغازى واستعدت الوفود للسفر ولكن السادات اجتمع مع القذافى وأخبره بأنه سيعود إلى مصر ومعه حافظ الأسد وسيتم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فقط.

وعندئذ وجد القذافى نفسه فى وضع محرج وهو الذى يدعو إلى الوحدة العربية وإذا تمت الوحدة بدونه فمعناه أنه ضد الوحدة فعلاً.

وعندئذ تم التوقيع على مشروع وحدة تمت صياغته على عجل وعاد السادات بمشروع الوحدة وطلب عرضه على اللجنة التنفيذية العليا.

وأرسل لى فتحى الديب مشروع الوحدة الذى وقعه الرؤساء فى آخر لحظات فى ليبيا وبقراءته خرجت منه بالملاحظات التالية:

١ - المشروع لم يشمل السودان التى هى عضو فى اتحاد طرابلس علماً بأن السودان تشكل عمقاً استراتيجياً لمصر أثناء المعركة بل أن لنا وحدات عسكرية ومطار حربى داخل حدودها.

٢ - إن موافقة ليبيا على المشروع حسب تصريحات القيادة الليبية جاءت بضغط من السادات وإنها ترى أن الوقت غير مناسب وعلى كل هذا سيصبح ما ينتج عنها من مشاكل عائقاً لنا فى المعركة التى هى على الأبواب.

٣ - إن الاتفاقية كانت تنص على أن قراراتها تصدر بالأغلبية وكنت أعلم أن معمر القذافى كان مع الرأى الذى كتبه محمد حسنين هيكل فى إحدى مقالاته (وتحية إلى الرجال) واصفاً فيه الدفاعات الإسرائيلية فى سيناء بأنها من المناعة والتعدد بحيث يظهر أنه لا يمكن التغلب عليها لذلك كان القذافى يعلن أنه يرى نقل القوات المصرية إلى الحدود الأردنية/ السورية وأن يتم الهجوم على إسرائيل من هذه الحدود مع ما فى هذا الرأى من خطر على مصر وتشجيع إسرائيل على عبور القناة وتدمير القاهرة نفسها وإذا طرح هذا التصور فإن سوريا لن تعارض ذلك بل سترحب به لأنه سيساعدها على استعادة أرضها وهنا يقع المحظور لأن القرار نافذاً من الأغلبية فإما أن يتم تنفيذه وإما ستصبح القرارات لا قيمة لها وندخل فى خلافات تؤثر على وحدة المعركة.

٤ - إن الاتفاقية تنص على أن من أهداف هذه الوحدة هى وحدة الأنظمة الموقعة عليها والنظام فى سوريا هو حزب البعث وحزب البعث ليس هو كل الشعب السورى.

وحتى لا انفرد بالرأى وباعتبارى أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى أرسلت نسخاً إلى أمانات الاتحاد الاشتراكى وقياداته القريبة فى القاهرة والجيزة وطلبت إبداء الرأى فيها خلال ٢٤ ساعة.

تم تجميع هذه الآراء وكانت كلها تعترض على هذه الاتفاقية وعلى طريقة إبرامها ثم تم اجتماع اللجنة التنفيذية العليا برئاسة السادات فى استراحة القناطر الخيرية فى ١٩٧١/٤/٢١ وبدأ الاجتماع بكلمة للسادات توضح ما جاء بالاتفاقية وأنه يجب أن يقول كل واحد من أعضاء اللجنة رأيه فيها وبدا على صبرى وكان عضواً فى الوفد المرافق للسادات فى ليبيا فشرح ما تم فى الاجتماعات التى حضرها فى ليبيا مع باقى الوفد المصرى وقد أسفرت عن خلافات شديدة وخصوصاً بين الوفد السورى والليبى مما أنهى المفاوضات دون الوصول إلى نتيجة إلا أنه عندما استعدت الوفود للعودة إلى أوطانها اجتمع السادات مع الأسد على انفراد ثم مع القذافى على حدة ولا يعلم ماذا تم فيها وفوجئ بدعوتهم لاجتماع مفاجئ تم فيه التوقيع على الاتفاقية المعروضة.

وأثر هذا تأثيراً سيئاً على الحاضرين وبالرغم من هذا أيد حسين الشافعى الاتفاقية أما الدكتور محمد فوزى فهو حسب طبيعته لم يبد رأياً واضحاً قائلاً أنه يوافق على أى وحدة من حيث المبدأ إلا أنه يحتفظ برأيه النهائى حتى يسمع كلام باقى الأعضاء وعندئذ تحدثت أنا مبدياً ملاحظاتى السابقة على المشروع وأنه ليس فيه أى فائدة للمرحلة المقبلة بل أن ضرره أكثر من نفعه وأنه إذا تمت الموافقة على هذا المشروع فإن لى ملاحظات لابد من وضعها فى هذه الاتفاقية منها أن القرار يجب أن يكون بالإجماع وليس بالأغلبية وشرحت الأسباب ولكن السادات طلب أن يذكر كل عضو هل يوافق على الاتفاقية كما هى أم لا ولكنى اعترضت على ذلك قائلاً إننا نجتمع لبحث الاتفاقية لكنه أصر على أن يسمع رأيى هل أوافق عليها كما هى أم أرفض وفعلاً أعلنت رفضى لها كما هى وكذلك أعلن الدكتور لبيب شقير والسيد/ ضياء الدين داود والسيد/ شعراوى جمعة رفضهم لها واعتراضهم على مبدأ أخذ القرار دون مناقشة أوتعديل وحدث خلاف وانقسام وحتى لا تزداد رقعة الخلاف اتساعاً وخصوصاً وأن هذا ليس فى صالح المعركة المصيرية المقبلة فأننى طلبت تأجيل أخذ القرار وإعادة المناقشة إلى جلسة أخرى وقلت له ضاحكاً يجب أن تستمر فى المناقشة حتى نخرج متفقين كما يفعل

المطارنة عند انتخابهم للبابا. وأيدنى فى ذلك لبيب شقير وشعراوى جمعة وضياء الدين داود فرد قائلاً نفكر وانتهى الاجتماع يوم ٢٥ أبريل.

وهنا اتضح لى من إصراره إتمام الوحدة رغم معارضة غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية وبهذه الطريقة التى تمت بها مناقشة موضوع الوحدة وما سبق أن قام به من إعلان عن مبادرة فتح القنال اتضح لى أن السادات قرر الانفراد بالحكم ويأخذ القرارات المصيرية وحده وهذا ما يتنافى مع ما اتفقت معه عليه كى استمر فى العمل معه وهنا فكرت جدياً فى الاستقالة وأعلمت بذلك إخوانى فى اللجنة التنفيذية العليا وفى قيادات الاتحاد الاشتراكى ولكنهم أقنعونى بأن المعركة على الأبواب وإننا يجب أن لا ندع السادات ينفرد لأخذ القرارات المصيرية وحده فالوضع لا يحتمل ذلك وهنا قررت أن أبقى حتى تنتهى المعركة وأن أعارض وبشدة أى قرار انفرادى.

وأخذت طول الليل أفكر ما الذى يريده السادات من هذا الموقف فمعناه أنه يصعد الخلاف إلى اللجنة المركزية وأنه لا يدرى أنه سيحدث تصادم بينه وبين اللجنة المركزية وبذلك يتسع الخرق ويعم الخلاف وينتشر وهنا كيف سيكون وضعنا ونحن نحشد الجماهير ولوحدها خلف قواتنا المسلحة ثم تظهر القيادات مختلفة وتظهر البلبلة وعزمت على أن أحاول مقابلته وشرح هذا الأمر له وفى ظهر اليوم التالى جاءلى شعراوى جمعة قائلاً أنه قابل السادات ومعه سامى شرف وحاولا إثنائه عن جمع اللجنة المركزية وإعادة بحث الموضوع لكنه أصرعلى رفع الأمر للجنة المركزية وأنهم أخبروه أنهم سيحضرون إليه مرة أخرى فى المساء وأنهم سيطلبون منى الحضور معهم.

وفعلاً ذهبت معهم حوالى الساعة السادسة مساءاً لمقابلته فى استراحة القناطر الخيرية وقابلنى فى حجرة النوم وهو يلبس العباءة وجلسنا جميعاً على الأرض وأنا أعرض الأمر عليه موضحاً أن مشروع الوحدة ليس جديداً علينا ولقد سبق وتباحثنا فيه من قبل ووضحت له كل المحاذير وبل قلت له أن إصرارك عليه وعرضه على اللجنة المركزية رغم عدم موافقة أغلبية اللجنة التنفيذية العليا ورغم معرفتى بأن أعضاء اللجنة المركزية لن يوافقوا عليه فسيكون معناه أنهم سيكونون ضدك شخصياً فكيف تسمح أن تصل الأمور إلى هذا الحد الذى يعنى حدوث شرخ كبير داخل القيادة وسيصل هذا الخلاف إلى الشعب والجيش وبعد مناقشة طويلة بينى وبينه استمرت حتى منتصف الليل وضع يده على قلبه وقال: «انت جيبت لى وجع القلب تانى قوم روح بقى». وخرجنا عائدين إلى منازلنا.

عندما عدت إلى المنزل أخذت أفكر وأقلب الأمر بينى وبين نفسى فهل السادات ليس مدركاً لخطورة ما هو مقدم عليه من تصعيد للأمور فى ذلك الوقت وحتى لا يحدث ذلك لم يكن أمامى إلا حلين كلاهما مر - أحدهما يحاول تمرير اتفاقية الوحدة كما أبرمها رغم ما فيها من محاذير وحتى لا يحدث تصادم. وهذا معناه أننى شجعت السادات على الانفراد بالحكم أو أن أقدم استقالتى وهذا القرار فى ذلك الوقت معناه زيادة تفجير الموقف وإشعاله وأخيراً توصلت إلى العمل بكل دبلوماسية ممكنة فى منع الانفجار من ناحية ومنع السادات من أخذ قرارات مصيرية منفردة من جهة أخرى كنا قد وزعنا مشروع الاتفاقية على أعضاء اللجنة المركزية لبحثه فى الاجتماع المقرر يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ واتفقت مع شعراوى جمعة على أن نحاول تهيئة الجو فى اللجنة المركزية على قبول تأجيل المناقشة وفى الفترة التى تؤجل فيها المناقشة نكون قد وصلنا إلى حل مع الرئيس السادات وحتى لا يجىء طلب التأجيل منى مما يسبب حساسية لدى السادات اتفقنا مع رجل له مكانته وهو الدكتور/ جابر جاد عبد الرحمن عميد حقوق القاهرة وعضو اللجنة بعد ما شرحنا له الموضوع ووافق هو على أن يتقدم باقتراح تأجيل المناقشة انقاذاً للموقف.

واجتمعت اللجنة المركزية يوم ٢٥/ ١٩٧١/٤ وبدأ السادات بكلمة عن الوحدة ثم أخذ على صبرى الكلمة وأخذ يشرح رأيه فى تحقيق الوحدة وأهدافها وعندئذ انبرى الدكتور أحمد السيد درويش وهو عضو فى اللجنة المركزية طالباً إيقاف على صبرى عن الاستمرار فى الحديث حيث أنه خرج عن الموضوع وهنا أخذنا الأصوات على استمرار على صبرى فى حديثه أو إيقافه فوافق أعضاء اللجنة جميعاً عدا أربعة على أن يستمر على صبرى فى حديثه وحيث وضح للسادات أن ما قلته له فى اجتماعى به بالقناطر الخيرية حقيقى وأن الموقف سيكون سيئاً جداً لو استمر بحث الموضوع فى اللجنة واستمر على صبرى مفنداً مساوئ الاتفاق وما حدث فى ليبيا وبعدها وقف الدكتور مصطفى أبو زيد الذى أخذ يشرح الفرق بين الوحدة الفيدرالية والاتحاد الكونفدرالى وأن الاتفاقية فيها خلط بين هذا وذاك وطلب إعادة النظر فى صياغتها وهنا طلب الدكتور جابر جاد إعادة النظر فى صياغة الاتفاق وتأجيل الجلسة حتى يتم ذلك وتمت الموافقة على ذلك ورفعت الجلسة.

بعدها صعد «السادات» وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى مكتبى ثم انضم إليهم شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد حسنين هيكل وحاول هيكل أن يبرر الاتفاقية بأن قال أنها كانت ستتم فى أيام عبد الناصر مع بعض الاختلافات فى الصياغة لكنى اعترضت على كلامه

لأن هذا الكلام سيوسع هوة الخلاف وبعد النقاش اتفقنا على تكوين لجنة لإعادة صياغة الاتفاقية برئاستى وعضوية الدكتور حافظ غانم وزير التربية والتعليم ومحمد عبد السلام الزيات وزيرالدولة والدكتور جابر جاد عميد كلية الحقوق وأحمد الخواجة نقيب المحامين والدكتور مصطفى أبوزيد الأستاذ بجامعة بيروت ومحمود رياض وزير الخارجية.

أما ما ذكره هيكل خاصة بأن عبد الناصر كان سيقوم بإبرام اتفاقية وحده. فأقول أنه بعد عودة عبد الناصر من اجتماع تم بينه وقيادات ليبيا وسوريا ذكر عبد الناصر فى اجتماع مجلس الوزراء أنه كان سيتم التوقيع على اتفاقية بين ليبيا وسوريا مع مصر بناء على إلحاح منهم لكنه أعاد النظر فى ذلك واتفق على عدم جدواها الآن وقلت له الحمد لله أنه متمتش وقال لى كنت حتعارض قلت له طبعاً وهذا توضيح أننى كنت ضد أى مشروع للوحدة فى هذا الوقت.

وتم اجتماع اللجنة فى نفس اليوم واستمر إلى وقت متأخر من الليل وحاولت فى هذا الاجتماع أن أجعل التعديلات فى أضيق الحدود وفى الأمور الهامة وعلى رأسها أن يكون القرار بإجماع الآراء وليس الأغلبية وحتى لا يتسع الخرق.

وعُرض المشروع بعد التعديلات على اللجنة المركزية ووافقت عليه بعد محاولات كبيرة قمت بها مع أعضاء اللجنة حتى لا يتسع الخرق فى هذا الوقت الذى ننوى فيه الدخول فى المعركة وقام سامى شرف و د. حافظ غانم بالسفر إلى سوريا وليبيا لأخذ موافقتهم على التعديل.

ثم عُرض على مجلس الوزراء وفوجئت بشعراوى جمعة يطلبنى من مجلس الوزراء ويقول أن هناك معارضة شديدة فى مجلس الوزراء للاتفاقية وقلت له لابد أن نحاول إقناعهم بالموافقة خصوصاً وقد تمت الموافقة عليها من اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية وبعد مناقشة ساخنة وافق مجلس الوزراء. بعدها حضر إلى شعراوى جمعة وذكر لى ما تم فى الاجتماع من مناقشات ومشادات وأن الدكتور فوزى رئيس الوزراء لم يدل بأى رأى فى المجلس ولكنه بعد الاجتماع ذهب مع شعراوى وسامى شرف إلى مكتبه وقال لهم أننى لا أوافق على مشروع الوحدة ولكنى أظهرت موافقتى خوفاً أن يحدث للسادات ما حدث للرئيس الأمريكى ولسن حينما أعلن مشروعه المعروف ولكن الكونجرس رفضه فأصيب بالشلل.

بعد ذلك عرضنا الموضوع على الهيئة البرلمانية لمجلس الأمة فى جلسة برئاستى وحدثت مشادات ونقاش فى التعديلات لكن أمكننى إقناعهم بها وانتهى الرأى على الموافقة.

وبعد أن انتهت مشكلة الاتحاد الثلاثى بحلوها ومرها طلبنى السادات لمقابلته فى منزله ليعاتبنى بدعوى أننى وأنا صديقه لم أقف بجانبه.

رديت عليه قائلاً أنتَ اللى خالفت ما اتفقنا عليه وأصبحت تأخد قراراتك منفرداً وإذا كان الوضع سيستمر على هذا الشكل فقد جئتك باستقالتى فأرجوك اتخاذ اللازم نحو قبولها.

فوجئت به يقول لى: ايه رأيك نحل الاتحاد الاشتراكى وتبتدى أنت تشكل اتحاد جديد بمعرفتك!

الحقيقة أن هذا الكلام وقع علىّ كالصاعقة وقلت له لا أنت ولا أنا نملك حل الاتحاد الاشتراكى المنتخب جماهيرياً من القاعدة إلى القمة وإن الذى يملك ذلك هو المؤتمر القومى العام وهذا ما لن يحدث.

ثم قلت له: «هل أنت ناوى تحارب ولا لأ؟

رد على قائلا: «أمال اللى أنا باعمله دا كله ليه ما هو علشان ندخل المعركة أقوياء.

رددت عليه بأن هذا الذى تقوله معناه تأجيل المعركة شهوراً كما أنه سيُدخل الجبهة الداخلية فى جو من الصراعات الانتخابية بدلاً من الاحتفاظ بالجبهة الداخلية موحدة وأن الجيش سيشعر حينئذ بأننا غير صادقين أو على الأقل غير جادين فى الدخول فى المعركة كما أوضحت له أن الرأى العام الدولى بدأ يسأل.

فرد على: «طيب خلاص رتب حالك على أن المعركة قريبة».

فظننت أنه اقتنع وأنه سيعمل على دخول المعركة قريباً ولذلك تراجعت فى الاستقالة وأجلتها حتى انتهاء المعركة حتى لا أثير الخلافات.

بعد انتهاء الخلاف العلنى الذى حدث بسبب أزمة الاتحاد الثلاثى بدأ صراع داخلى داخل مجلس الأمة بين الأعضاء الملتصقين بأنور السادات وأغلبيتهم من نواب الصعيد وبين باقى أعضاء المجلس.

وأصبح صراعاً واضحاً انقلب إلى صراع بين من يقف مع رئيس الجمهورية مهما كانت تصرفاته ومن يقف ضد تصرفاته وتقارير تكتب إلى رئيس الجمهورية من بعض الأعضاء ضد البعض الآخر وكان يحولها لي رئيس الجمهورية ولكي أمنع هذا الصراع كنت أشكل لجاناً للتحقيق فى هذه التقارير وحاولت جاهداً الالتقاء بالأعضاء محاولاً إيقاف هذا الصراع الذى سيشعل نارالفتنة ثم جاء موعد الاحتفال بعيد العمال ليبدأ الانفجار النهائى.

عندما جاء موعد الاحتفال بعيد العمال أول مايو فى هذا الجو كان «السادات» يخطرنى بأن أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة والجيزة بقيادة «عبد المجيد فريد» و«فريد عبد الكريم» يهاجمونه فى اجتماعاتهم فاجتمعت معهما وقالا بأن هذا لم يحدث وإنها وقيعة.

وكان الاحتفال مقصوراً على العمال فى دائرة القاهرة والجيزة فقط لأنه كان يستمر إلى وقت متأخر من الليل وحتى لا نكلف العمال مشقة التنقلات وحيث أن السادات قد شكا لى من تصرفات الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة والجيزة فقد قمت بترتيب الاحتفال هادفاً مراعياً عدة أشياء:

١ - ألا يقل عدد الحاضرين فيه عمن كانوا يحضرون أيام عبد الناصر حتى يظهر الحشد كبيراً كما كان أيام عبد الناصر.

٢ - أن يحضره عمال أقل من القاهرة والجيزة وتكون النسبة الكبيرة من القليوبية والمنوفية والغربية لنبعده عن شبهة التحزب ضد السادات من عمال القاهرة والجيزة.

جاء يوم أول مايو وكان واضحاً أن العمال يحملون صوراً لجمال عبد الناصر لأنه كان أول احتفال بعيد العمال بعد وفاة عبد الناصر كما كانوا يعتبرون ذلك وفاء لعبد الناصر وذكراه ومبادئه وإن هذا سيرضى السادات لكثرة ما كان يردده فى كل مناسبة بأنه يسير وفق مبادئ عبد الناصر ولكن ذلك لم يكن ليرضى السادات ومن كثرة ما كان ينقله إليه الذين يريدون التقرب إليه بالوقيعة ظن السادات أن رفع صورة عبد الناصر فيه تحدٍ له فقال لى فيما بعد تعليقاً على ذلك (هما بيخوفونى بعبد الناصر).

فى ملابسات هذا الجو وما قبله بدا التجهم على السادات وهو يقرأ خطابه بهذه المناسبة وفى نهاية خطابه هاجم من سماهم بمراكز القوى وعندئذ أحس العمال بأن السادات يقصد القيادات الناصرية فما كان منهم إلا أن هتفوا باسم عبد الناصر وسقوط أمريكا وإسرائيل.

أصبح الموقف ينذر بالغليان بل بدأ بعض العمال بالخروج من مكان الاجتماع فناديت من مكانى المسئول عن تنظيم الحفل وطلبت منه منع أى عامل من ترك موقعه حتى لا يزداد الأمر سوءاً وخصوصاً أن الحفل منقول على الهواء مباشرة بواسطة التليفزيون وانفض المؤتمر والجو كله مكهرب ومملوء بالغضب والإشاعات.

وفى اليوم التالى ٢ مايو اجتمعت لجنة مكونة منى ومن شعراوى جمعة ومحمود رياض ومحمد فوزى وسامى شرف ومدير المخابرات العامة أحمد كامل لدراسة مذكرة مقدمة من وزارة الخارجية المصرية لكى يتم تقديمها لويليام روچرز وزير الخارجية الأمريكى بمناسبة زيارته لمصر.

وتوضح المذكرة تاريخ العلاقات بين مصر وأمريكا والاقتراحات المختلفة التى تم تقديمها بواسطة مصر أو بواسطة يارنج ممثل الأمم المتحدة والنقاط المختلفة التى يمكن للسادات تناولها مع وزير الخارجية الأمريكى عند لقائه وبعد انتهائنا من مناقشة المذكرة ووضعها فى صورتها النهائية وإذ بتليفون من السادات إلى سامى شرف يقول له فيه (طلّعْ خبر فى الصحف بالنص الآتى: «قد تقرر إقالة السيد على صبرى من جميع مناصبه».

وسمعنا سامى شرف يقول له طيب نخليها استقالة أو إعفاء ولكنه رفض.

والحقيقة أنه حسب معرفتى بالسادات ومعرفتى بعلى صبرى كنت أتوقع هذا منه ولكن لم أكن أتوقعه بهذه السرعة وبهذه الطريقة وخصوصاً وهو مقبل على اجتماع مع وزير الخارجية الأمريكى الذى كان من الواجب أن يقابله وليس هناك تصدع فى السلطة لكن هكذا شاء السادات.

وكان لنشر هذا القرار بهذه الصورة وقع شديد بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى لسببين:

أولهما: أن كثيراً من أعضاء الاتحاد الاشتراكى كانوا على علاقة طيبة بعلى صبرى الذى شغل أمانة الاتحاد الاشتراكى سنين عديدة.

ثانياً: أن غالبية الأعضاء كانوا ضد اتفاقية الوحدة وكانوا ضد اختيار السادات نفسه رئيساً للجمهورية لولا ضغطنا عليهم محتجين بظروف المعركة والحرص على عدم وجود تصدع داخل القيادة فى هذه الفترة الدقيقة والاستعداد الفورى لدخول المعركة.

وعلى الفور جاءنى أعضاء كثيرون من الاتحاد الاشتراكى يقولون لقد أجبرتمونا على القبول بالسادات رئيساً للجمهورية وأجبرتمونا على قبول قرارته المنفردة والخاطئة بحجة عدم فتح مجال للخلاف فى تلك الظروف ولكن معنى ما حدث أنه لن يدخل المعركة كما أن إقالة على صبرى بهذه الصورة وقبل مقابلة وزير الخارجية الأمريكى ليس له معنى إلا أنه يقدم على صبرى عربوناً للولاء لأمريكا حيث أن أمريكا تعتبر على صبرى رجل الاتحاد السوفييتى فى مصر كما أنهم علموا أن السادات قبلها قابل كمال أدهم رجل المخابرات الأمريكية فى المنطقة وربطوا بين كل ذلك وخرجوا بنتيجة أن السادات يريد أن يضع مصير المنطقة فى يد أمريكا وأنه لن يكون هناك معركة.

وقد جاء فى كتاب حسنين هيكل (أكتوبر ٧٣) عن إقالة على صبرى فى هذا الوقت بأنها كانت عبارة عن رسالة تحمل عدة معانى ظاهرة وهى:

١ ـ كانت إشارة تقول لكل من يعنيهم الأمر أن أنور السادات ممسك بزمام الأمور فى مصر حتى وإن كانت هناك مراكز أخرى للقوى والسلطة.

٢ ـ أنه إذا كان السيد/ على صبرى يعتبر فى رأى كثير من الناس الصديق الأول للاتحاد السوفييتى فإن أنور السادات أزاحه بقرار منه ومعنى ذلك أن حريته فى الحركة ليست مقيدة بما يريده أو لا يريده الاتحاد السوفييتى.

٣ ـ أنه إذا كان أعطى نفسه حرية التصرف تجاه واحد من أقوى الأقوياء فى تركيبة السلطة فى مصر وفى ذلك الوقت فمعنى ذلك أنه وإن لم يكن معه المفاتيح كلها فوجودها ليس عصياً عليه.

وبعد إقالة على صبرى اتصل بى شعراوى جمعة قائلاً أن سامى شرف أخطره بأن اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى قال له بأن السادات طلبه وقال له استنفر الحرس وخليك جاهز ليلا ونهاراً لأى تطور ولتنفيذ أى أمر أطلبه منك وحضر اللواء الليثى إلى سامى شرف ليستفسر منه فيه ايه فرد عليه سامى شرف مفيش حاجة وعموماً نفذ أى أمر يصدره إليك رئيس الجمهورية وعندما سمعت هذا من شعراوى جمعة قلت له هو انت أو فوزى صدر منكما شيء يظهر منه تهديد للسادات.. فرد على قائلاً هو احنا مجانين علشان يبقى اليهود على ضفاف القنال ونعمل معركة بيننا فى الداخل.

وسألت الفريق فوزى فرد على بنفس الرد بل زاد عليه أنا وحتى لو أمرت القوات المسلحة بالتدخل فى أى خلاف داخلى فلن ينفذ أمرى أحد ثم جاءنى خطاب من على صبرى باعتباره عضواً منتخباً فى اللجنة التنفيذية العليا وهى أعلى سلطة سياسية فى البلاد طالباً عقد اللجنة المركزية لعرض موضوع الإقالة عليها وأسبابه ويتضمن كذلك استقالته من اللجنة التنفيذية العليا ولكل هذا فإننى ذهبت لمقابلة السادات يوم ٣ مايو ١٩٧١ وشرحت له كل هذه الأمور فرد على قائلاً: «انت اللى خليتنى أعين على صبرى الاصفراوى وجه الوقت اللى لازم أخلص منه فيه».

قلت له: أنا لم أحضر لأناقشك فى قرار على صبرى فأنا أعرف رأيك فيه من زمان وإنك لاتريده من أول يوم ولكن أرجو أن تتذكر أننى عندما رجوتك بتعيينه هو وحسين الشافعى نواباً كان لإظهارنا بموقف المتماسكين والمتكاتفين من أجل الحفاظ على الاستقرار فى البلد ومن أجل رفع معنويات القوات المسلحة حتى ننتهى من المعركة.

وإن إقالة على صبرى بهذا الشكل وفى هذا الوقت ستبعدنا من هذا الهدف فلذلك فإننى جئتك ليس بسبب قرار على صبرى ولكن جئتك لأننى أرى أننا سائرون فى طريق مختلف عما اتفقنا عليه سابقاً جملة وتفصيلاً ولأذكرك بأننا اتخذنا قراراً فى مجلس الدفاع الأعلى بالدخول فى المعركة بمجرد أن يكون الفريق فوزى جاهزاً فهل أنت ما زلت عند رأيك الذى قررناه فى دخول المعركة فوراً وذلك لأن رأيى النهائى متوقف على ردك على فى هذه النقطة تحديداً فقال لى فوراً اتصل بفوزى وعندما يجيب لى قرارالمعركة سأوقعه.

وفى نفس اللقاء فوجئت به يعرض علىّ تعيينى نائباً لرئيس الجمهورية بدلاً من على صبرى مع بقائى كأمين عام الاتحاد الاشتراكى لكننى اعتذرت عن ذلك وقلت له أنا سأستمر حتى انتهاء المعركة ولن أرد على خطاب على صبرى ولن أدعو اللجنة المركزية للاجتماع حتى لا أوسع الخلاف وأرجو أن تجتمع مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا مع فنجان شاى ونتصافى وفعلا يوم ٦ مايو جمع أعضاء اللجنة التنفيذية ما عدا على صبرى وضياء داود وفى هذا الاجتماع هاجم «السادات» على صبرى وضياء الدين داود ولكننا جميعاً حاولنا تهدئته والعمل على جمع الشمل وانتهى الاجتماع بالاتفاق على تصفية أى خلاف لكن الجو العام للاتحاد الاشتراكى وقياداته كان ما زال مفعماً بالغليان وكان أعضاء مجلس الأمة ومنهم عدداً كبيراً على صلة طيبة بالسادات منذ كان رئيساً لمجلس الأمة وطلبوا الاجتماع به لبحث الوضع الذى كان مفعماً بالأقاويل والإشاعات وتحدد يوم ١٠ مايو موعداً لاجتماع الرئيس

السادات مع أعضاء مجلس الأمة بصفتهم الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى وفى هذا الموعد تم الاجتماع وجلس على المنصة الرئيس السادات بصفته رئيس الاتحاد الاشتراكى وأنا بصفتى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى والدكتور لبيب شقير بصفته رئيساً لمجلس الأمة وبعد الاجتماع قال السادات أننا أصبحنا جميعاً يداً واحدة وليس أمامنا غير المعركة ولكن بعض الأعضاء الذين حاولوا أن يظهروا للسادات أنهم معه طلبوا منه رأيه فى مراكز القوى ومن هم ولكنه رد عليهم بأنه ليس هناك مراكز قوى وأننا كلنا يد واحدة من أجل المعركة وانتهى الاجتماع وظننت أن الخلاف قد انتهى وأن السادات قد بدأ الالتزام بما اتفقنا عليه عند توليه السلطة كما أن الفريق فوزى أخبرنى بأنه اتفق مع السادات على مقابلته فى ١٣ مايو ومعه قرار المعركة ليوقع عليه الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ولكنى صباح يوم ١٣ مايو ذهلت عندما تلقيت مكالمة من شعراوى جمعة تفيد بأن المخابرات العامة حصلت على حديث تم بين سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكى وكان فى زيارة لمصر وبين بيرجس القائم بالأعمال فى السفارة الأمريكية يقول فيه سيسكو أثناء مقابلته للرئيس السادات قال له أنه سيتخلص من وزير الحربية محمد فوزى ومن وزير الخارجية محمود رياض لأنهم يضغطون عليه ليدخل المعركة وهو يريد حلاً سلمياً تساعده أمريكا فى الوصول إليه ووقع على هذا الكلام وقع الصاعقة وأغلقت باب المكتب علىّ ومنعت أى اتصال وجلست أفكر فى هذه الأحداث التى مرت أخيراً وخرجت منها بالآتى: إن الصداقة والثقة التى كانت بينى وبين السادات من فترة بعيدة قد اهتزت اهتزازاً كبيراً حيث أنه قد حمّل سامى شرف وهو عضو فى الوفد الذى أرأسه إلى موسكو برسالة لرئيس الاتحاد السوفييتى دون أن أعلم عنها شيئاً ومن خلف ظهرى.

ثم أننى بعد أن ظننت أن المشكلات التى أثارها السادات طيلة الفترة الماضية قد تمت تسويتها ولومؤقتاً حتى ننتهى من المعركة المصيرية وبعد اجتماع الشاى الذى تم بين السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية وبعد موافقته على توقيع أمر القتال فى ذلك الوقت ذهبت مع أسرتى إلى الإسكندرية يومى الخميس والجمعة لالتقاط الأنفاس لكن عند عودتى علمت من شعراوى جمعة بأننى كنت موضوعاً تحت المراقبة بالإسكندرية وفعلاً وجدت تقرير المراقبة موجوداً وسط أوراق الإدعاء فيما بعد ولم يكن فيها أى شىء غيرعادى أو أى اجتماع يمت إلى عملى بصلة بل كانت زيارات عائلية وأصابت هذه الواقعة علاقتى بالسادات بشرخ كبير.

ماذا أفعل ولماذا كل ذلك وخرجت من ذلك بأنه يريد الانفراد بالسلطة. فبدأ يتخلص من كل الذين يرفضون انفراده بالسلطة فبدأ بعلى صبرى ثم سيتبعه بالفريق فوزى وزير الحربية

ومحمود رياض وزير الخارجية ومعنى هذا إظهار الحكم بمظهر الخلاف والصراع كما بدا من الواضح أنه لا ينوى إصدار قرار البدء فى المعركة مع إسرائيل وخصوصاً وأننى قد اتصلت بالفريق فوزى للاستفسار عن مقابلته مع السادات لأجل توقيع قرار المعركة فعلمت منه إنه قد أجل الاجتماع معه حتى يتخلص من توقيع القرار كما أن محاولته حل الاتحاد الاشتراكى وإدخالنا فى خلافات ومتاهات داخلية لن تكون قطعاً فى صالح المعركة وموضوع الوحدة الثلاثية الذى اخترعه من أجل إلهاء الناس وإدخالهم فى متاهات الوحدة كل ذلك جعلنى أؤمن بأنه لم يعد هناك هدف ولا معنى للبقاء فى السلطة وقررت ضرورة مقابلته يوم السبت ١٥ مايو ومواجهته بكل ذلك وتقديم استقالتى والتصميم عليها.

بعد دراسة كل تلك الأوضاع بينى وبين نفسى واسترجاع الأوضاع بينى وبينه بل وبينه وبين الكل وجدت أن التصميم على الاستقالة هذه المرة هوالحل وبعد الوصول إلى هذا القرار والعزم الأكيد على عدم التراجع مهما كانت الأسباب فكرت فى وضعى بعد الاستقالة خاصة أن مرتبى لم يكن كافياً للالتزامات العائلية فقد كنت قد فكرت منذ أن كان عبد الناصر موجوداً أن الحل الوحيد لإصلاح وضعى المالى هوتأجير منزلى مفروشاً وحيث أننى فى موقع رسمى حساس فقد قررت عرض هذا الرأى على الرئيس عبد الناصر فقابلت وقتها أنور السادات وشرحت له وضعى وسلمت له مذكرة بإيراداتى من مرتبى الذى لا مورد لى غيره ومصروفاتى الضرورية المطلوبة منى وطلبت منه عرض موضوع تأجيرى المنزل على عبد الناصر ولكنه عاد إلىّ فى اليوم التالى وقال لى أنه عرض الموضوع على الرئيس عبد الناصر لكنه لم يحصل منه على أى جواب سواء بالموافقة أوعدمها لذلك قررت صرف النظر عن الموضوع ولما أصبح السادات رئيساً عرضت عليه الموضوع فوافق على التأجير وفى إحدى مقابلاتى مع وجيه أباظة وكان محافظاً للقاهرة عرضت عليه أننى أريد تأجير منزلى فقال لى أنه سيبحث لى عن سفارة تؤجره وفى مايو ١٩٧١ حضر إلىّ وقال لى أن سفارة كوريا مستعدة لاستئجاره بمبلغ ١٨٠ جنيهاً شهرياً ووافقت وبعد ظهر يوم ١٣ مايو عندما أمعنت التفكير وقررت تقديم الاستقالة طلبت وجيه أباظة فى التليفون وطلبت منه الحضور لكى أنهى موضوع إيجار منزلى وقبل وصوله مباشرة اتصل بى سامى شرف تليفونياً قائلاً أن لديه خبرين سيئين هما أننى مراقب وأن مكتبى به جهاز تسجيل يسجل جميع اتصالاتى وثانيهما أن ممدوح سالم عند السادات منذ أكثر من ساعتين وأنه يظن أن هناك شيئاً يدبر ضد شعراوى جمعة فزاد هذا من إصرارى على الاستقالة وبعد ذلك حضر وجيه أباظة وأخبرته

بما قاله سامى شرف عن وجود جهاز تسجيل فى مكتبى وكذلك موضوع ممدوح سالم واحتمال أن يحل محل شعراوى جمعة وأننى مصر على الاستقالة وعددت له الأسباب ورجوته أن ينهى بسرعة موضوع إيجار منزلى إلى السفارة الكورية وقال لى إنه إذا استقلت أنا وخرج شعراوى جمعة فإنه سيستقيل هو الآخر ولكنى أقنعته بضرورة البقاء فى مركزه حتى لا يصبح الجو خالياً للسادات فيوقع البلد فى مصيبة ثم خرجنا معاً كل منا إلى منزله.

وفى الساعة الثامنة مساءاً طلبنى شعراوى جمعة فى منزلى بالتليفون وقال لى أن ممدوح سالم أتى لى فى وزارة الداخلية واستلم الوزارة وأخطرنى أن الرئيس قبِل استقالتى وسيذيعها فى أخبار الساعة الثامنة.

فقلت له أنا شخصياً قررت مقابلة السادات ومواجهته بكل ذلك وتقديم استقالتى حيث لم يعد هناك فائدة من وجودى.

فى الساعة الثامنة والنصف سمعت قرار قبول استقالة شعراوى جمعة وتعيين ممدوح سالم وزيراً للداخلية وبعد إذاعة الخبر اتصل بى لبيب شقير واتصل بى ضياء الدين داود يسألون عن هذا الخبر وأسبابه واتفقنا على أن يحضروا إلى منزلى لبحث الموضوع.

وعند حضورهم أخبرتهم أننى قررت الاستقالة وعرضت عليهم الأسباب التى دعتنى لها فقالوا لى أنهم أيضاً لا يجدون أى فائدة من بقائهم فى السلطة وأن السادات عزم على أن ينفرد بالسلطة وأنه سيتخلص من معارضيه واحداً واحداً لذلك فهما ينويان الاستقالة أيضاً وحيث أننا لم نكن نعرف أسباب إقالة شعراوى جمعة فقد طلبنا شعراوى لنعرف منه الأسباب لكنه قال أنه لا يريد الخوض فى ذلك تليفونياً وطلب منى الحضور إلى منزله ليشرح لى ما بلغه من أسباب.

فى هذه المكالمة أخطره ضياء داود ولبيب شقير أنه لم يعد هناك فائدة من وجودهم فى السلطة.

وفى طريقى إلى منزل شعراوى جمعة كنت أفتح راديو السيارة وسمعت خبر إعلان استقالة عدد من الوزراء واستقالتى كذلك وكذا استقالة لبيب شقير وضياء داود وكنا لم نقدم استقالاتنا بعد فقد كان ما استقر عليه رأيى هومقابلة «السادات» ومواجهته بأسباب استقالتى وتقديمها إليه.

ووصلت منزل شعراوى جمعة ووجدت معه الوزراء المستقيلين وكذلك جمع آخر من المسئولين وغير مسئولين وقبل أن أعرف من شعراوى جمعة أسباب استقالته وصل أشرف مروان وقال أنه سلم الاستقالات للسادات وكان موجوداً معه حسنين هيكل والسيد مرعى وچيهان السادات وكانت هناك تعليقات مختلفة منهم فچيهان السادات اقترحت اعتقالكم فى الواحات وهيكل طلب وضعكم تحت الحراسة.

وقررنا جميعاً الانصراف إلى منازلنا استعداداً للقبض علينا وفى الطريق إلى منزلى تذكرت أنه لا يوجد فى منزلى إلا ستون جنيهاً فكيف ستعيش أسرتى بعد اعتقالى وهنا تذكرت أن منزل وجيه أباظة فى طريقى فقلت أنه قد يكون الوحيد الذى يمكن أن يكون لديه مبلغ من المال ويمكنه إقراضى ومررت عليه وأخبرته بما حدث وأن السادات ينوى القبض علينا وطلبت منه إقراضى أى مبلغ أتركه مع أسرتى فأعطانى مائة وخمسين جنيهاً وكان ما زال يريد أن يستقيل هو الآخر لكنى أقنعته بالبقاء وعرض علىّ إخفائى عند بعض أقاربه لكنى شكرته وعدت إلى منزلى وفى حوالى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل طرق بابى ضابط من الحرس الجمهورى وأخطرنى بأننى قد تحددت إقامتى بالمنزل كما تم قطع الاتصال التليفونى عن المنزل وحيث أنه لم يعد فى استطاعتى مقابلة السادات لأبين له وجهة نظرى فيما تم ولأقدم له استقالتى كما اعتزمت فقد أرسلت استقالتى فى ١٥ مايو أى بعد اعتقالى بيومين للسادات احتجاجاً على ما حدث حيث أنه لم يسبق لى أن قدمتها من قبل».

يوم ١٥ مايو ١٩٧١ دق جرس الباب فوجدت ضابطين من المباحث يطلبان منى مرافقتهما وأخذانى إلى سجن ليمان أبى زعبل ووجدت كثيراً من الذين أعلنت استقالتهم كل واحد منهم فى زنزانة من الدور الثالث بالسجن ووجدت فى الطابق الثانى من السجن صلاح نصر والفريق صدقى محمود وبعض الضباط المحكوم عليهم فى قضية المشير وبمجرد دخولى السجن جردنى مدير السجن من الساعة وشنطة الأدوية وأدوات الحلاقة والقلم الجاف والنقود وفى سجن أبى زعبل كان يحضر الطعام من منازلنا دون أن تعرف أسرنا أين نحن وحرمونى من الصحف أو سماع الإذاعة أو أى اتصال بالخارج كما حرموا على الذين سبقونا إلى السجن فى قضية المشير من الاتصال بنا وسمحوا لكل واحد منا بالسير وحده لمدة عشر دقائق كل يوم ومكثت حوالى ١٥ يوم فى سجن أبى زعبل دون سؤال.

ثم جاءنى بعد الظهر ضابط أخذنى بسيارة شرطة إلى مبنى قيادة الثورة حيث مكثت حوالى ساعتين ثم أدخلونى إلى وكيل النائب العام وأخذ يوجه إلىّ أسئلة اتهام منها أننى

حاولت منع رئيس الجمهورية من قيام دولة الوحدة واستمر السؤال حتى منتصف الليل حيث أخذنى ضابط الشرطة إلى المجهول وسألت الضابط إلى أين ستذهب بى قال إلى سجن القلعة حيث قابلنى ضابط انتزع منى كل ما كان معى حتى الولاعة وترك معى علبة السجائر فقط ثم أدخلنى فى زنزانة بسجن القلعة وهو عبارة عن مبنى قديم منذ أيام محمد على الكبير والزنزانة التى أدخلونى فيها عبارة عن زنزانة طولها حوالى متران وعرضها حوالى متر ونصف وليس بها أى شباك وسقفها عالٍ جداً وبابها من الحديد ليس به أى فتحات ولا يدخلها الضوء أوالشمس إطلاقاً. وتضاء ليلاً ونهاراً بلمبة كهربائية مثبتة فى السقف ويدخل الهواء إلى الزنزانة بواسطة أربع فتحات فوق الباب وقرب السقف طول كل منها كإصبع الإبهام وعرضها بعرض إصبع الإبهام ويوجد بها سرير سفرى صغير ومرتبة ومخدة قذرة وترابيزة صغيرة وكرسى وهذا كل شيء وأدخلونى فى هذا الجب وأغلقوا الباب وتركونى بملابسى التى كنت أرتديها وتمددت على السرير بملابسى لأن باقى ملابسى كانت ما زالت فى سجن أبى زعبل ورغم الإرهاق الذى كنت أشعر به فلم يغمض لى جفن بسبب لمبة الكهرباء المشتعلة ليلاً ونهاراً بدون زر التحكم الذى كان موجوداً عند الحارس بالخارج وثانى الأسباب هو حشرات البق المنتشرة على السرير وعلى جدار الزنزانة مما لا يسمح لى بالنوم أو حتى مجرد الراحة فخلعت نعلى واستغرقت وقتاً طويلاً فى محاولة القضاء على حشرة البق سواء من على مرتبة السرير أو من على الحائط وحاولت أن أخفف عن نفسى بتدخين سيجارة لكننى تذكرت أن الولاعة أخذها منى ضابط المباحث عند دخولى السجن وأخذت أطرق على باب الزنزانة لأطلب من الحارس أن يشعل لى سيجارة وبعد مدة طويلة رد علىّ الحارس من الخارج يسأل عما أريد فطلبت منه إشعال سيجارة ففتح لى الباب فتحة صغيرة ومد يده وأشعل لى السيجارة وكنت من كثرة العمل أشرب حوالى مائة سيجارة يومياً بل زادت فى هذا الوقت العصيب ويزيد على ذلك عدم إمكانى النوم بسبب الضوء الساطع ليلاً ونهاراً وبقيت ساهراً مدة طويلة حسبتها دهراً.

ولأننى لا أعلم إذا كان النهار طلع أم دخل الليل فأنا ممنوع منعاً باتاً من مجرد مشاهدة شعاع ضوء.. كانت الحياة ليلاً مستمر كل هذا جعلنى أزداد رغبة فى تدخين السجاير ولكن الحارس كلما طلبت منه إشعال السيجارة يمهلنى بالساعات حتى يحضر الكبريت وفكرت فى هذه المعاملة التى تؤدى للتحكم فى إرادتى فقررت التوقف عن التدخين نهائياً لكى لا أسمح لهم بالتحكم فىّ.

وبعد أن استقر رأيي على ذلك طرقت على الباب ليحضر الحارس وبعد أن وارب الباب أعطيته علبة السجائر التى كانت معى وقلت له أشربوها أنتم فلن أدخن سجاير بعد الآن. وهذه هى الحسنة الوحيدة التى عادت علىّ من سجن القلعة وكنت عندما أريد الذهاب إلى دورة المياه أدق على الباب ليحضر الحارس وأطلب منه الذهاب إلى دورة المياه فيمهلنى بعض الوقت حتى يتأكد إنه لا يوجد أحد من زملائى المعتقلين موجوداً بها. وعندما أخرج أمر على بعض الزنازين فأجدها كلها مغلقة ودخلت دورة المياه التى أوصلنى الحارس إليها فوجدتها دورة مياه «بلدى» قذرة ومهدمة وبابها مرتفع عن الأرض بأكثر من ربع متر فيدخل الهواء على جالس القرفصاء فيها كالصواريخ مما تسبب عنه مرض الكثيرين.

وفى إحدى المرات وأنا جالس القرفصاء بها وجدت شقوق تخرج منها الفئران وبعد أن تعودت على هذا الجو ولكثرة السهر والإرهاق فنمت لكنى استيقظت على صوت فى زنزانة مجاورة يصرخ من ألم الضرب الذى يتعرض له. يصرخ بأعلى صوته «حرام عليكم يا ظلمة منكم لله» وكلما ازداد صوته ارتفاعاً زاد الضرب عليه وطلبت منهم أن يديروا صوت مؤشر على محطة القرآن الكريم لكى أسمع كلام الله ولكنهم رفضوا.

فطلبت منهم مصحف لأقضى وقتى فى قراءة القرآن فقد كان مؤنسى والذى أمدنى بالقوة والصبر وظللت هكذا حوالى ستة أشهر مرت علىّ كأنها الدهر كله دون أن يوجه إلىّ أى اتهام وفى آخر يوم لى فى سجن القلعة فوجئت بضابط المباحث يطلب منى ارتداء ملابسى ثم أخذنى إلى مبنى مجلس قيادة الثورة حيث أخطرونى أننى سأقابل المدعى الاشتراكى وعندما أدخلونى عليه وجدت الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى الذى كان يسعى لمقابلتى فى مكتبى بالاتحاد الاشتراكى كلما حضر من بيروت.

واجهنى بتجهم وقال أنت متهم بالخيانة العظمى والحقيقة فوجئت بهذا الاتهام لأنه كان آخر ما يمكن أن يخطر ببالى وقلت له أنا لو كنت خائناً ما كنت الآن ماثلاً أمامك ثم عدت إلى سجن القلعة وفى الصباح أخذونا مجتمعين إلى السجن الحربى وهكذا تخلصنا من سجن العصور الوسطى.

وقابلنى قائد السجن الحربى وضابط السجن بمنتهى الاحترام وأدخلونى عنبراً كبيراً به عدد من الزنازين فيها سرير نظيف وترابيزة وكرسى وبها شباك علوى وعليه قضبان حديدية ولكن يدخل منه الضوء والشمس والهواء الذى حرمت منه طويلاً ولها باب حديد

عبارة عن قضبان يمكن من خلاله أن نتبادل الحديث بالخارج مع الزملاء بالزنازين المجاورة.

وهناك رأيت السادة لبيب شقير وشعراوى جمعة ومحمد فائق وسامى شرف وسعد زايد وأمين هويدى وعلى السيد على وعلى زين العابدين وغيرهم ولاتتصوروا مقدار سعادتى بمقابلتهم رغم أننى تعجبت لوجود البعض ممن لا أعلم أنهم قدموا استقالاتهم ولاأعرف أنهم مسجونون وأخذنا نتبادل الأحاديث وبدأت روحى المعنوية فى الارتفاع فى هذا الجو المختلف عن جو سجن أبى زعبل وسجن القلعة سجن لعصور الوسطى التى قضيت فيه ستة أشهر عوملنا فيها معاملة القتلة والمجرمين!

وبعد أسبوع من هذه الإقامة حضر مدير السجن وأخذنى أنا وشعراوى جمعة وسامى شرف إلى مبنى به ثلاث غرف واسعة لكل واحد منا غرفة بها سرير نظيف وسجادة وترابيزة وكرسيين وشماعة وبابها مفتوح على حوش به زرع وأبواب غرفنا مفتوحة ليلاً ونهاراً ولكن لهذا المبنى سور وباب يغلق علينا وتعجبنا ولماذا نحن بالذات. المهم أنها كانت نقلة كأننا نقلنا للعيش فى فندق خمس نجوم وكانت معاملة الضباط والجنود لنا فى منتهى اللطف وكان جنود الحراسة يصطحبوننا فى جولة داخل حدود السجن من الداخل لمدة ساعة تعتبر ساعة رياضة وكان هذا يساعدنا على استرداد صحتنا التى تدهورت فى سجن القلعة وقد علمت فيما بعد أن الذى أوصى بمعاملتنا نحن الثلاثة هذه المعاملة هو الفريق محمد صادق وزير الحربية الذى كان يعلم أنه لم تكن هناك أى مؤامرة غير تلك المؤامرة التى اخترعها السادات من خياله وكنا عندما نخرج من مكان سجننا نمر على مكان مثل الذى نعيش فيه وكنا نسأل الحارس عمن يقطن فى هذا المكان وكان يقول إنهم أسرى إسرائيليون وبعد أن توطدت معرفتنا بضباط السجن عرفنا أن الأسرى الإسرائيليين يسمح لهم بالراديو والتليفزيون والصحف بل أنهم يذهبون إلى السينما ويعاملون أفضل معاملة فى الوقت الذى نحرم فيه نحن من الضروريات ثم سمح لنا بزيارات من عائلاتنا لأول مرة بعد ستة أشهر قضيناها فى حبس انفرادى وقضيناها فى أسوأ الظروف ثم أخذونى ومعى بعض إخوانى المتهمين معى إلى مبنى قد تم تخصيصه إلى الاتحاد الثلاثى فى مصر وسوريا وليبيا حيث تم تقديمنا إلى المحاكمة أمام محكمة خاصة تتكون من حافظ بدوى الذى كافأه السادات على إصدار أحكامه علينا بتعيينه رئيساً لمجلس الشعب والذى سبق أن اختارنى من بين المسئولين جميعاً لأكون شاهداً على عقد زواج ابنته وحسن التهامى الذى كان معروفاً بعدائه الشديد

لسامى شرف وشعراوى جمعة ومحمد فوزى والذى سبق وأن قابل السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية وأخبره بأن سامى شرف وشعراوى جمعة ومحمد فوزى يخططون للتخلص منه وأنه مستعد لأن يخلص السادات من مؤامرتهم بل وقتلهم.

وأخذونى فى يوم من أيام المحاكمة لكى أمثل كمتهم أمام هذه المحكمة وكنت وحدى الماثل أمامها ووقف أبو زيد فهمى وهو المدعى الاشتراكى يتهمنى بأننى حاولت إجبار رئيس الجمهورية على عدم إتمام الوحدة (الاتحاد الثلاثى) وأننى كنت أحاول قلب نظام الحكم وقلت لهم أننى كنت أميناً للاتحاد الاشتراكى الذى هو الحزب السياسى وأن علاقتى بأنور السادات هى علاقة أمين عام (الحزب) برئيس الحزب وليس بصفته رئيساً للجمهورية وإذا كنت قد عارضت أنور السادات فقد عارضته فى لجان الاتحاد الاشتراكى أى لجان الحزب وهذا مشروعاً وواجباً عندما أجد أن رئيس الحزب قد توجه بالحزب إلى اتجاه خاطئ. ثم هل يقدم للمحاكمة أى عضو فى أى حزب لمجرد خلاف فى الرأى.

أما بالنسبة لقلب نظام الحكم فأننى لا أجد ضمن المتهمين معى أى فرد يمكنه قلب نظام الحكم بالقوة ولا حتى خفير درج يحمل عصا فكيف يمكننى قلب نظام الحكم ثم أين الشهود على ذلك لكى أسمع شهادتهم فقالوا إن الشهود سبق وأن أدلوا بشهادتهم مع غيرك من المتهمين ولما ناقشتهم بأننى لم أحضر فى هذه المحاكمات ولم يدل أى شاهد بشهادته أمامى ولم أناقش أى أحد فيها لم تستمع المحكمة لقولى وأصدرت حكمها علىّ بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.

وفيما بعد قرأت فى مذكرات عبد السلام الزيات (السادات القناع والحقيقة) عندما استدعاه السادات قوله:

«عرفت وأنا فى طريقى إلى الصالون أن السادات مجتمع بهيئة المحكمة العسكرية التى نظرت قضية الفريق أول محمد فوزى فى مكتبه، وفى الصالون وجدت هيئة المحكمة التى حاكمت بقية المتهمين ومعها ممدوح سالم وزير الداخلية. كان السيد بدوى حمودة يجلس صامتاً، والحوار محتدم بين حافظ بدوى وحسن التهامى (العضر الثانى فى المحكمة الخاصة) وموضوع الحوار حول «الفسيخ» وهل يعتبر من الميتة التى حرمها القرآن.. كان حسن التهامى يدافع عن هذا الرأى بينما كان ينكره حافظ بدوى، «وويل للشجى من الخلى» سلمت على الجميع وجلست صامتاً وانتظرت طويلاً حتى رأيت هيئة المحكمة العسكرية تغادر مكتب السادات..

«طلبنى السادات بعد ذلك لمقابلته ولم أكد أجلس على مقعدى حتى بادرنى إلى القول أن أحداً من المتهمين لن يعدم،وأضاف أنه مضطر إلى تخفيف أحكام الإعدام لأن المحكمة العسكرية التى كانت تحاكم الفريق أول محمد فوزى المتهم الأول فى القضية لم تجد فى القانون العسكرى ما يسمح لها بتوقيع حكم الإعدام على الجرائم التى ارتكبها،وعلى ذلك لم يصبح من المناسب أن يصدق على حكم بالإعدام، على المتهمين المدنيين وبنفس الجرائم،وأكد السادات أنه يخفف حكم الإعدام لا استجابة لرجائى أو تهديداتى ولكن بسبب موقف المحكمة العسكرية وطلب منى أن أعود إلى مكتبى...» .

بعد الحكم علينا أخذونى بسيارة چيب وأمامها سيارتين حراسة وخلفها سيارتين أُخريين مملوءتين بجنود مدججين بالسلاح وكل ذلك خوفاً منى وأنا الرجل الأعزل ويركب بجانبى ضابط مباحث مسلح وبجوار السائق ضابط آخر وأوصلونى إلى سجن طرة حيث أدخلونى إلى حوش السجن ثم حضر مدير السجن وبعض الضباط استلمونى وأخذونى إلى غرفة قالوا أنها غرفة الكشف الطبى لكى يقوم الطبيب بالكشف علىّ وطلبوا منى خلع ملابسى ما عدا الغيار الداخلى.

وجاء الطبيب وبعد أن انتهى طلبت ملابسى لكى أرتديها فجاءونى بملابس السجن وهى عبارة عن قميص وبنطلون أزرق مصنوع من قماش كالخيش والبنطلون ينتهى تحت الركبة وكنت أتسلى بوضع القلم فيه فينفذ من الجانب الآخر وقالوا هذا هو اللبس المسوح به وكنا فى شهر ديسمبر وكان هذا اليوم هو أبرد يوم فى حياتى وطلبت بلوفر لأننى أنتفض من البرد لكن مدير السجن قال لى لا يوجد عندنا بلوفرات وأن البلوفر الذى لدىّ لونه رصاصى والمسموح به فى السجن لونه أزرق لكى يكون بلون لبس السجن ثم أخذونى فى سيارة لملحق آخر بالسجن قيل أن اسمه ملحق مزرعة طرة ودخلت السجن وأنا أنتفض من البرد فوجدت بعض الضباط ممن حوكموا فى قضية المشير عامر منهم الرائد أحمد عبد الله وجلال هريدى وأحمد حلمى فأنقذونى مما أنا فيه بعد أن أخذونى بالأحضان ولما وجدونى أنتفض من البرد أحضروا لى من متعلقاتهم سروالاً من الصوف وبلوفر ثم دخلت إلى زنزانتى وهى زنزانة طولها متران وعرضها متر ونصف ويوجد بداخلها سرير سفرى ومرحاض وحوض غسيل وبطاطين من الصوف الخشن ونمت على السرير وغطيت نفسى بالبطاطين وبعد مدة شعرت بالدفء ثم توالى على السجن محمد فائق وسامى شرف وضياء الدين داود وفريد عبد الكريم وشعراوى جمعة وعلى صبرى كل منهم فى زنزانة منفردة تغلق علينا الزنزانة طول الليل

والنهار وتفتح ساعة فى اليوم لكل فرد منا يأخذه فيها جندى حراسة يمشى به داخل سور السجن وممنوع علينا القلم فهو رجس من عمل الشيطان يجب ألا نقترب منه.

وأخيراً بعد مفاوضات سمحوا لنا بفتح أبواب الزنازين فترة الصباح فقط بعد ذلك أصبت بمرض التيفود وكانت حرارتى ٤٠ درجة ومع ذلك تركونى فى الزنزانة ورفضوا إنزالى إلى مستشفى السجن وعندما جاء موعد إغلاق الزنازين رفض الزملاء أن يوصد باب زنزانتى قبل وصول طبيب بل وجلسوا جميعاً معى بالزنزانة فاضطر مدير السجن أن يحضر تومرجى ليجلس معى ومعه حارس ومعه مفاتيح الزنزانة حتى إذا حدث لى أى أمر يقومون باتخاذ ما يلزم وظللت هكذا لمدة ١٥ يوم وهم يرفضون إنزالى إلى مستشفى السجن حتى جاءت أسرتى ولم يجدونى فاضطروا إلى إدخالهم إلى زنزانتى لكى يرونى وسمح لنا بالزيارة كل أسبوعين مرة فى غرفة مأمور السجن وكان يجلس فى وسط الزوار ضابط مباحث وعسكرى من المباحث لكى يروا ويسمعوا كل ما كان يدور بينى وبين أسرتى.

ومن تمثيليات أنور السادات أنه صحب المسئولين وجميع أجهزة الإعلام وذهب إلى سجن طرة وأخذ معولا وضرب به أحد الحوائط المهدومة فى سجن طرة مدعياً أمام جميع أجهزة الإعلام أنه يقوم بهدم السجون وأولهم سجن طرة مع أننى ظللت فيه ربع سنوات وظل بعض رفاقى فيه عشر سنوات وما زال سجن طرة مكانه حتى الآن بل زادت عنابره فى عهد السادات.

* * *

بعد أن قضيت سنين فى السجن سُمح لنا بتليفزيون يوضع فى الطُرقة خارج الزنازين وحيث أن أبواب الزنازين كانت تغلق الساعة الخامسة مساءاً فقد كنا نجلس خلف الباب المغلق وننظر من خلال قضبان الحديد التى كان يتكون منها الباب لنرى برامج التليفزيون وكان يزيح عن كاهلنا بعض الوقت الممل الذى نعيش فيه سنين معدودة وكنا نعيش مشاكل الوطن من خلاله ومن خلال قراءة الصحف التى سمح لنا بقراءتها أخيراً وكنا نتابع أخبار القلق الذى يعيشه شعبنا منتظراً تحقيق ما كان يعد به الرئيس السادات من عام الحسم وعام الضباب ومن غيرها من الأسباب التى ضاق بها الشعب دون تحقيق آماله فى خوض معركة الكرامة.

وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ قام أحد جنود الحراسة بفتح التليفزيون فسمعنا بيان القوات المسلحة ببدء المعركة وعبور قواتنا الباسلة القنال والقيام بتدمير خط بارليف فتجمعنا جميعاً

حول التليفزيون وبدأت عيوننا تزرف دموع الفرح هاتفين لمصر وللجيش والشعب بالنصر ولما مر اليوم الأول من القتال وتأكد لنا النصر العظيم الذى حققته قواتنا المسلحة على العدو ظللنا طول النهار والليل نتابع المعارك فرحين داعين لمصر وللقوات المسلحة بالنصر فقد كان هذا هو اليوم الذى كنا نرجوه وأرسلنا برقية تهنئة إلى قيادة القوات المسلحة مهنئين بهذا النصر.

مرت الأيام الثلاثة الأولى ونحن نتابع المعارك ليلاً ونهاراً ولكننا فوجئنا بأن قواتنا المسلحة لم تعد تتقدم أكثر من ١٢ كيلو متراً التى وصلت إليها بعد العبور فى اليوم الثانى رغم أن خسائرها تكاد لا تذكر وحيث غالبيتنا من العسكريين فكنا نهتف ونقول «أوصلو للمضايق واحتلوها مستنيين ايه» فكنا نعلم أن احتلال المضايق هو خط الدفاع الأمين ضد أى هجوم مضاد يقوم به العدو ولما كان الهجوم المضاد للعدو محدوداً وفاشلاً حتى ذلك الوقت وكنا لاندرى سبباً لوقف هجومنا عند المدى الذى وصلت إليه وهو ١٢. كم رغم قلة خسائرنا ورغم تكبد العدو لخسائر كبيرة وأصبحنا نخشى من أن يجمع العدو صفوف قواته ويهاجمنا فى هذا الموقع غير الحصين لملاقاته وأن الموقع الحصين الذى من الممكن ملاقاته فيه هو فى احتلالنا للمضايق وهو الخط الطبيعى الحصين ووضعنا أيدينا على قلوبنا من هذا الوضع الذى لانعرف له سبباً فى الوقت الذى يجمع فيه الرئيس السادات قيادات الجيش فى مجلس الشعب ويقلدهم نياشين ثم فوجئنا بأن العدو قد جمع صفوفه وفتح ثغرة فى وسط قواتنا وعبر القنال إلى الضفة الغربية ويهاجم الإسماعيلية ثم السويس فوقعت علينا هذه الأنباء وقوع الصاعقة فقد كان هذا ماكنا نخشاه بسبب وقوفنا فى هذه المواقع المكشوفة وعدم احتلالنا للمضايق وقيام القيادة باستخدام جميع القوات الاحتياطية فى الهجوم فى الوقت والمكان الغير مناسبين بعد أن حشد العدو قواته لملاقاتنا.

ولا تتصوروا مقدارالحزن الذى عصر قلوبنا وأدماها بسبب موقف القيادة التى لم تستغل المفاجأة والنجاح الباهر الذى حققته القوات المسلحة فى الأيام الأولى للقتال وأصبحنا نسب ونلعن فى المسئولين الذين أضاعوا النصر الذى حققته قواتنا المسلحة فكان رد إدارة السجن أن رفعت التليفزيون حتى لا نراه فلجئنا إلى تهريب راديو صغير الحجم وسط الطعام الذى يصلنا من أسرتنا أثناء الزيارة التى كانت تتم كل ١٥ يوم حتى ضبطوا أحد الراديوهات أثناء تفتيش الطعام فمنعوا عنا الزيارة وأخذوا يضيقون علينا ويسيئوا من معاملتنا واستمر الشد والجذب بيننا وبين إدارة السجن.

وفى مرة من المرات عام ١٩٧٤ أخذنى رئيس المباحث العامة المسئول عن حراستنا وتصرفاتنا على جانب وقال لى أنا أعرف أنك كنت صديق للرئيس أنور السادات فلماذا لا ترسل له طلباً تطلب منه الإفراج عنك ولكنى رددت عليه أن الرئيس أنور السادات يعلم أننى لم أفعل شيئاً يجعله يعاملنى مثل هذه المعاملة ولذلك فإنه لا يحتاج منى إلى طلب وكرر ذلك أكثر من مرة فى عام ١٩٧٤ وكنت أرد عليه نفس الرد وفى أوائل عام ١٩٧٥ أصبت بالتهاب شديد فى الجيوب الأنفية فأرسلتنى إدارة السجن تحت الحراسة إلى مستشفى القصر العينى حيث تطلب الأمر أن أذهب إلى القصر العينى ثلاث مرات فى الأسبوع تحت الحراسة للعلاج بالأشعة فكان فى هذا ترويحاً عن النفس حيث إننى أصبحت أرى الناس فى الشارع وأرى السيارات تجوب الشوارع التى حرمت من رؤيتها ثلاث سنوات وفى يوم من أيام أوائل عام ١٩٧٥ فوجئت بأن مأمور السجن ومعه رئيس المباحث العامة المسئول عن السجن يقول لى حضّر أمتعتك حيث أنك ستذهب إلى القصر العينى لتبقى هناك تحت العلاج وكان قد سبقنى إلى هناك بعدة شهور السيد/ ضياء الدين داود والسيد/ فريد عبد الكريم وكنت عندما أذهب إلى القصر العينى يشرحان لى الفرق بين القصر العينى بالمقارنة مع سجن ملحق مزرعة طرة فحزمت أمتعتى وودعت إخوانى وذهبت إلى القصرالعينى حيث عشت فى حجرة واسعة مفروشة بالسرير والدولاب والترابيزة وكراسى الفوتيه وبابها مفتوح على باقى الغرف والحمامات وفراندة يمكن للموجود بها أن يرى حوش كلية الطب والطلبة الذين يدرسون بها فكانت نقلة حضارية عظيمة بالمقارنة بما عشته قبل ذلك وتعجبت لذلك ولكنى حمدت الله على ما أنا فيه وكانت تأتينا زيارة الأهل أسبوعياً بدلاً من أسبوعين وبعد حوالى شهر وفى يوم جمعة وكنا نستعد لصلاة الجمعة التى كان يؤمنا فيها أحد المسجونين من جماعة الإخوان المسلمين حضر إلى ضابط كبير من ضباط المباحث العامة وأخذنى على جانب وقال لى أن الأخ الوزير عباس رضوان يريد أن يراك فهل عندك مانع فقلت له ليس لدىّ مانع بل أننى أكون سعيداً أن أراه فقال لى استعد بعد صلاة الجمعة ستذهب معنا إلى مكان قريب لتراه فيه وبعد صلاة الجمعة أخذنى إلى غرفة قريبة حيث وجدت السيد الوزير عباس رضوان منتظرنى وأخذنا بعض بالأحضان وتركنا لوحدنا مفتش المباحث وخرج وقال لى السيد عباس رضوان أن الرئيس أنور السادات حمله رسالة ليبلغها لى وهى (انت عملت معاه كده ليه) فرددت عليه «أنا اللى عايز أعرف هو عمل معايا كده ليه» وحكيت له قصتى مع السيد أنور السادات وأنا الذى وقفت معه حتى أصبح رئيساً للجمهورية وإنه طلب منى أن يعيننى نائباً لرئيس الجمهورية بدلاً من على صبرى وأنا رفضت لأننى من أول يوم قلت له سأكون

بجانبك حتى تصبح رئيس جمهورية ثم لا تعمل حسابى فى أى عمل وها هو وضعنى أخيراً فى السجن وحكيت له قصتى كلها كما فصلتها هنا وكان السيد عباس رضوان يكتب بعض ما قلته فى ورقة ثم افترقنا وفى اليوم التالى حضر إلىّ نفس مفتش المباحث وقال لى أن السيد عباس رضوان منتظرنى فى نفس المكان لرؤياى فذهبت إليه فقال لى أنه قابل الرئيس السادات وبدأ يقول له بعض ما قلته فرد عليه الرئيس أنا عارف اللى قالهولك فقلت له يعنى كان بيسجل اللى حقوله لك فضحك وقال عموماً قدامى اتصل بالسيد ممدوح سالم وطلب منه بعمل ترتيبات الإفراج عنك صحياً وبعد ثلاثة أيام كنت مطلق السراح فى منزلى! حامداً الله وشاكراً فضله.

❑❑

طوال سنوات عديدة وأنا أقرأ عشرات الاتهامات الملفقة، والحكايات الساذجة والوقائع الكاذبة حول أحداث أزمة مايو ١٩٧١.

وطوال نفس السنوات كانت الأسئلة تطاردنى: ماذا جرى بالضبط فى تلك الأيام؟!

وكان البعض يسألنى عن حقيقة المؤامرة الكبرى التى كنا ننوى القيام بها أو تفاصيل الانقلاب المزعوم على السادات!

وكان من يسألنى معذوراً تماماً، فلا أحد روى حقيقة ما جرى، كما أن الرئيس السادات ورجاله وأعوانه هم الذين أشاعوا كل هذه المزاعم ومن فرط تكرارها وترديدها صارت كما لو كانت هى الحقيقة!

١ - لقد فسر البعض ما حدث بيننا وبين السادات كان سببه الصراع على الحكم وأننا وقفنا مع السادات لنجعل منه رئيساً للجمهورية - خلفاً للزعيم جمال عبد الناصر - ظناً منا أن السادات ضعيف الشخصية وبالتالى يمكن أن ننفرد بالحكم من خلاله.

وبشكل عام فإن ذلك الكلام لم يكن صحيحاً على الإطلاق، ومن ناحيتى أستطيع أن أقول - وكما أوضحت عبر صفحات هذه المذكرات ما يلى:

٢ - لم تكن قضية الحكم هى ما يشغل بالى، بل قضية تحرير الأرض والوطن، ولو كانت المناصب هى التى تهمنى ما كنت قد طلبت من الرئيس جمال عبد الناصر فى أعقاب نكسة يونيو عدم الاشتراك فى الحكم (طلبت ذلك مرتين) ولم يستجب لى..

٣ - إنه بعد وفاة عبد الناصر كان السادات لا يرغب فى ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وأن يشغل منصب رئيس الجمهورية بالنيابة، وكان مصراً على ذلك، ولكننى كنت أحد الذين أقنعوه بأن الأمور لن تستقر إلا بشغل منصب رئيس الجمهورية وفى أسرع وقت، وأننى سأبذل كل ما فى وسعى وجهدى للعمل على نجاحه فى الاستفتاء، وضمنت له ذلك. (وهذا ما حدث بالفعل) بل قلت له وقتها أنه بعد أن يتولى رئاسة الجمهورية وتستقر أمور الحكم لا يعمل حسابى فى أى منصب، لكنه ودون أن يستشيرنى طلب منى أن أكون رئيساً للوزراء!! واعتذرت وفوجئت به يضاً يعرض اسمى كأمين عام للاتحاد الاشتراكى على أعضاء اللجنة المركزية دون معرفتى أو إخطارى، بل الأغرب من ذلك أن أعضاء اللجنة المركزية عندما تم عرض اسم الدكتور محمود فوزى (رحمه الله) ليشغل منصب رئيس الوزراء سألونى عمن سيكون الأمين العام للاتحاد الاشتراكى فقلت لهم بثقة إن هذا الموضوع لم يبحث بعد،وبعدها مباشرة فوجئوا بالسادات يعرض اسمى لشغل هذا المنصب!!

ولم أترك هذا الأمر يمر ببساطة وبعد إنتخابى كأمين عام للاتحاد الاشتراكى ذهبت إلى «السادات» فى منزله وعاتبته على ما فعله بغير رغبتى وأن لا يعمل حسابى فى تولى أى منصب، ولم أقبل ذلك إلا بعد إلحاحه وبعد أن وضعنى أمام الأمر الواقع وقد قبلت بشروط محددة كما أوضحت بإسهاب فى هذه المذكرات!

وقد ذكر هذه الوقائع والحقائق الأستاذ «موسى صبرى أقرب صحفى إلى السادات وصديقه الصدوق عندما قال:

«إننى ذهبت إليه باستقالتى ثلاث مرات بسبب عدم تنفيذه لما اتفق عليه وأعلنه بخصوص جماعية القيادة، وبما أخطرته به عندما انتخبت أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى بأننى لن أستمر فى أى عمل إذا اتخذ أى قرار منفرد دون موافقة اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب كل فى حدود اختصاصه ووعدنى بأنه سينفذ ذلك!

٤- بعد أنْ قام السادات بإعفاء «على صبرى» من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية فقد عرض علىّ أن أعين فى نفس المنصب بدلاً منه، ورفضت ذلك رفضاً تاماً قائلاً له: أننى بعد انتهاء المعركة مع إسرائيل لن أقوم بأى عمل أو تولى أى منصب!

٥ ـ لقد حاولت من جانبى ـ خاصة بعد إقالة على صبرى ـ إزالة أسباب الخلاف بين السادات من جهة وبين اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية للاحتفاظ بوحدة الصف بدليل أن السيد «على صبرى» عندما طلب منى عقد اللجنة المركزية لعرض موضوع إقالته عليها لم أستجب لطلبه حتى لا تتسع رقعة الخلاف وحتى لا تتأثر الجبهة الداخلية ونحن نستعد لمعركة مع إسرائيل، لكن ظهر لى أن السادات كان يدفع الأمور دفعاً نحوالتصادم للتخلص من كل من ساندوه وأنه قد رتب ذلك مع اللواء الليثى ناصف قبل هذه الأحداث بشهور، وكما قال «موسى صبرى» بنفسه فى كتابه (وثائق ١٥ مايو) فى صفحة ٥٥ ما يلى:

«أن الرئيس السادات كان مستعداً تماماً لأى تحرك من جانبهم، كان الرئيس مستعداً بخطة عسكرية كاملة تحددت فيها التحركات والتكليفات كاملة، وقد تم ذلك منذ شهرين كاملين عندما استدعى الرئيس السادات الفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى وكلفه بوضع خطة لحماية القاهرة تنفذها قوات الحرس الجمهورى».

ومما يؤكد أن السادات كان مبيت النية على ذلك، وأن الدكتور محمد دكرورى وهو مدير مكتب السادات فى الاتحاد الاشتراكى ورجله جاءنى أثناء أزمة مايو ينصحنى بقوله: خليك بعيد عن الجماعة دول أحسن السادات مرتب لهم!! وقلت له: أنا ضد أى جماعات وأى ترتيبات ولابد أن نتماسك حتى تنتهى المعركة ثم بعدها يذهب كل منا إلى طريقه!!

٦ ـ ومن أغرب ما قيل من أكاذيب ملفقة ـ ولا زال البعض يرددها ـ إننا كنا نحاصر الإذاعة لمنع السادات من الذهاب إليها والقبض عليه، والحقيقة البسيطة أننى أولاً لا دخل لى بالإذاعة ولا سلطان لى عليها وعلى حراستها.

أما بالنسبة لما قيل عن حكاية حصار الإذاعة فقد ثبت من التحقيقات التى أجرتها النيابة فى حينه أن الإذاعة لم تكن محاصرة، وأنه لم توجه لأى فرد من الذين حوكموا تهمة حصار الإذاعة!

بل شهد جميع المسئولين عن أمن الإذاعة إنها لم تكن محاصرة ولم يتم اتخاذ إجراء غير عادى حول الإذاعة وشهد بذلك أيضاً رئيس مكتب الأمن بوزارة الإعلام «صلاح الدين محمد على»، وشهد بذلك أيضاً محمد صالح داود مفتش فرع المباحث العامة بالقاهرة وأحمد محمد يوسف حمودة قائد كتيبة الحراسات، والأستاذ أمين حماد مدير الإذاعة.

والمفاجأة أن السادات نفسه لم يخطر بباله فى هذا اليوم أن يذهب إلى الإذاعة بل كان فى منزله ينتظر تقرير اللجنة التى شكلت برئاستى لإعادة النظر فى اتفاقية الوحدة.

ولقد سبق أن رويت قصة رفض اللجنة التنفيذية العليا لمشروع الوحدة الذى أبرمه السادات بدون مشاركة اللجنة، وفوجئت بتصعيد السادات للموضوع إلى اللجنة المركزية والتى كانت ستعرف برفض اللجنة التنفيذية العليا للمشروع وأنها أيضاً لن توافق عليه مما دعانى للذهاب إلى السادات فى استراحة القناطر وطوال ستة ساعات كاملة (من السادسة مساء حتى الثانية عشرة ليلا) وأنا أحاول إقناعه بعدم عرض الموضوع على اللجنة المركزية، لأنها في حالة رفضه سيكون موقفاً سيئاً وستظهر كل خلافاتنا أمام الجماهير وأفراد القوات المسلحة. لكنه أصر على رأيه بعناد غريب وحدث ما توقعته فى اللجنة المركزية من رفض للمشروع، وهنا طلبت تأجيل النظر فيه وإعادة دراسته بلجنة تحت رئاستى إنقاذاً لهذا الموقف السيىء!!

□ أولا: القول أننى وزملائى الذين قبض عليهم ودخلوا السجن كان فى يدهم كل السلطات بالفعل، والتى لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يمارس سلطاته إلا من خلالهم فأى حكم بعد ذلك سنتصارع عليه وكانت السلطة فى أيدينا بالفعل!!

وإذا كنا نتصارع على الحكم فلماذا أعلن بعضنا استقالاتهم من الحكم؟ وهل الذى يريد أن يحكم يستقيل من السلطة؟!

إن الخلاف مع السادات كان خلافاً على ديكتاتوريته وإصراره على الانفراد بالقرار ولم يكن ما جرى صراعاً على السلطة كما حاول السادات ورجاله فى الصحافة الترويج لهذا التصور الكاذب والمزيف.

بل يؤكد هذا القول الأستاذ «محمد حسنين هيكل» حيث يقول بالحرف الواحد:

«كنت معه فى مكتبه فى قصر القبة ومعنا السيد «حسين الشافعى» وشرح الرئيس أمامنا ما ينوى أن يقوله عند بدء التسجيل لخطابه، ولاحظنا إنه يركز تركيزاً شديداً على أن خلافه مع الآخرين كان سببه إنهم منعوه من التفاوض مع «روچرز» وزير الخارجية الأمريكية الذى يطوف بالمنطقة، وأتذكر أننى قلت له بالحرف الواحد وأنقل عن مذكرات كتبتها يومها:

سيادة الرئيس الناس لا يهمهم إذا كانوا منعوك أو لم يمنعوك من المفاوضة مع روچرز، إن هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الآن فى ضمير الناس كل الناس وهى قضية الديمقراطية، وهذه هى النقطة التى أتصور أن يتركز عليها كل خطابك الآن..

ورحت - أى هيكل - أجادل الرئيس حتى اقتنع فى النهاية وألقى السادات بيانه يوم ١٤ مايو ١٩٧١.

أما فى كتاب (خريف الغضب) فقال هيكل أيضاً:

وخلال حديثه قال موجهاً خطابه للمجلس: «لقد قررت أن أجئ إلى هنا لأتحدث إليكم أنتم بوصفكم أعضاء مجلس الشعب». ثم أضاف: «وعلى فكرة إن اسم مجلسكم الآن لم يعد مجلس الأمة، وإنما أصبح من الآن مجلس الشعب». وتقبل الأعضاء تغييراسمهم دون استشارتهم بكثير من التواضع عبّروا عنه بكثير من التصفيق!

هذه بالضبط شهادة «هيكل» وليستنتج القارئ ما يشاء من سطورها!

- ثانياً: إن خلافاتنا معه نتجت عن محاولاته الانفراد بالحكم والقرار فمثلا:

١ - انفرد بقراره فى مبادرته التى أعلنها فى ٤ فبراير ١٩٧١ دون مشورة أو أخذ رأى أى هيئة سياسية أو تنفيذية.

٢ - إصراره على إتمام الوحدة الثلاثية رغم أن غالبية اللجنة التنفيذية العليا لم توافقه على ذلك ورغم أن اللجنة المركزية لم توافق على ذلك إلاتحت ضغط وحفاظاً على وحدة الصف وبناء على ضغوطنا.

٣ - عدم دعوة اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية وعدم أخذ رأيها كما أعلن بل أنه لم يأخذ حتى رأى الحكومة أو وزير الخارجية فى تلك الأمور السياسية التى هى من صميم اختصاصها وليس أدل على أن السادات كان يرفض المشاركة فى اتخاذ القرار وأنه لا يأبه بأى إجراء ديمقراطى فى الحكم كما يدل على ذلك أيضاً الآتى:

* حل الاتحاد الاشتراكى دون أدنى سلطة له فى ذلك بل وتشكيل اتحاد حسب هواه.

- ثالثاً: طرد النواب الذين عارضوه فى مجلس الأمة ثم انفراده بتغيير اسم المجلس من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب!!

- رابعاً: القبض على جميع المعارضين له من كل فئات الشعب وزجهم بالسجون دون أى مبرر قانونى سوى أنهم يعارضونه الرأى.

- خامساً: وبعد أن استتب الأمر للسادات وأصبحنا نحن فى سجونه ومعتقلاته كانت ديكتاتوريته وانفراده بالرأى ظاهرة تماماً وقد حرص على تسجيلها كل المسئولين الذين تعاونوا معه وعلى سبيل المثال لا الحصر:

تدخله فى قرارات المعركة العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد رأى رئيس الأركان الفريق الشاذلى والمشير الجمسى واللواء عبد المنعم واصل مما تسبب عنه حدوث الثغرة وكان لها تأثير كبير فى ضعف الحل السياسى على الرغم من انتصارات قواتنا المسلحة فى المعركة.

وفى المباحثات التى تلت حرب أكتوبر كان حرص السادات وإصراره على أن يتفاوض مع د. هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى وحده ودون وجود أى مسئول معه بل لا يوجد وثائق أو تسجيلات لما جرى، بل كان وزيرالخارجية المصرى وقتها إسماعيل فهمى يفاجأ بقرارات السادات وكما قال فى مذكراته:

«أبلغ كيسنجر الحاضرين ببنود الاتفاق الذى توصل إليه مع السادات حول مسائل عسكرية، وكان السادات قد وافق فجأة على قصر الوجود العسكرى المصرى على الجانب الشرقى للقناة على ٧٠٠٠ رجل (سبعة آلاف) و٣٠ (ثلاثون) دبابة وبهذا أدهش السادات الجميع بما فيهم كيسنجر والإسرائيليين، وفى الواقع كان كيسنجر يقول طوال الوقت أن السادات لن يرضى فيما هو مرجح بأقل من ٢٥٠ دبابة.. وقد انزعج الفريق الجمسى الذى لم يؤخذ رأيه وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرضا لزلزال شديد، فاغرورقت عيناه بالدموع ونهض على الفور من مقعده وتراجع إلى ركن قصى فى القاعة وبدأ يبكى وشاهد الجميع الفريق الجمسى وبدأوا يتململون وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الجمسى».

وفى نفس الشىء حدث أيضاً بالنسبة لقراره المفاجئ بزيارة إسرائيل عام ١٩٧٧ دون أخذ رأى أى جهة مما تسبب فى استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمى الذى قال فى مذكراته: «أنه فى مناقشته للسادات فى قرار زيارة القدس طلب إسماعيل فهمى من السادات أن يعقد اجتماعاً مع أعضاء مجلس الأمن القومى المصرى ويعرض عليهم رأيه فى زيارة القدس فصرخ فيه السادات قائلاً: «لن أتناقش مع أى فرد لأننى لا أهتم برأى أى شخص».

الاتفاق على قرارات فى كامب ديفيد دون أخذ رأى أعضاء اللجنة المرافقة له مما تسبب عنه استقالة وزيرالخارجية إبراهيم كامل وصديق السادات حيث قال فى مذكراته:

«لما كان السادات يقابل الطرف الثانى فى اجتماع ثنائى مغلق وكنت أقابله بعد الاجتماع وألح عليه لمعرفة ما حدث فيه لكنه كان يتهرب وأحسست أنه لا يرد الالتزام

بإبلاغى أو غيرى بما يدور فى هذه المقابلات ومع مرور الوقت وتوالى الأحداث وصلت إلى يقينى بأن حصيلة السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية من أخطر العوامل التى أدت إلى تآكل مركزه وتدهوره حتى أنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان مفلساً عارياً مكبلاً لا يملك حراكاً بسبب ما انفلت به لسانه داخل الغرفة المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحدة تلو الآخر حتى كشف نفسه وبدد ما كان معه من أرصدة».

أن ديكتاتورية السادات قادته للتخلص ممن وقفوا معه فى معاركه فى الحكم وهم:

١ ـ المجموعة التى وقفت معه ليصبح رئيس جمهورية وأوصلها إلى السجن.

٢ ـ الفريق الليثى ناصف قائد الحرس الذى وقف بجانبه وتولى القبض على المجموعة الناصرية ومات فى حادث غامض بلندن.

٣ ـ الفريق محمد صادق الذى وقف بجانبه وعينه السادات وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بعد الفريق فوزى ووصل به الأمر أن أتهمه فى خطاب علنى بالجبن.

٤ ـ محمد عبد السلام الزيات الذى دبر معه خطة القبض على المجموعة التى عارضته وعينه نائباً لرئيس الوزراء وانتهى به الأمر أن أدخله السجن وقد قال فى مذكراته: «لقد كانت مبادرة ٤ فبراير قراراً مفاجئاً وانفرادياً اتخذه السادات بمعزل عن الدبلوماسية المصرية ووزير الخارجية ووزرائه جميعاً وبمعزل عن التنظيم السياسى وبمعزل عن القيادات العسكرية أيضاً».

٥ ـ الدكتور عزيز صدقى الذى وقف بجواره وعينه السادات رئيساً للوزراء ثم تخلى عنه بطريقة مريبة.

٦ ـ أحمد يونس الذى أرغم أعضاء مجلس الشعب على الوقوف بجانبه ثم أوصله إلى السجن.

٧ ـ محمد حسنين هيكل الذى وقف معه ودبر له موضوع القبض علينا وزين له أن يعلن أن خلافه معنا كان بسبب أنه يريد الديمقراطية ولكن السادات انتهى به الأمر بعد ما حصل على كل ما يريده من الأستاذ هيكل أن أعفاه من رئاسة جريدة الأهرام ثم أوصله إلى السجن فى النهاية.

٨ ـ كما طرد أعداد كبيرة من الصحفيين وسجن بعضهم وتشريد الباقي وذلك لأى انتقاد يوجه لسياسته.

ففي سابقة تدلل وتبرهن على إيمان السادات بالرأى والرأى الآخر ويخلق مناخ ديمقراطي حقيقى كما كان يزعم فبعد التخلص منا بدأ بإيذاء عشرات من كبار الكتاب والصحفيين الذين لم يعجبه مواقفهم فأصدر السادات قراراً بحرمانهم من عضوية الاتحاد الاشتراكى بواسطة لجنة النظام الصورية التى اختار لرئاستها رجله الجاهز دائماً حافظ بدوى وأصدر القرار بإسقاط العضوية العاملة عن أربعة وستين من المهنيين حسب تعبير القرار وذكرت الصحف المعبرة عن النظام أنه يترتب على إسقاط العضوية ابتعاد الشخص عن أى عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته ورأت اللجنة من باب التهديد والتوعيد أنها ستظل فى حالة انعقاد ستستمر لنظر باقى الحالات.

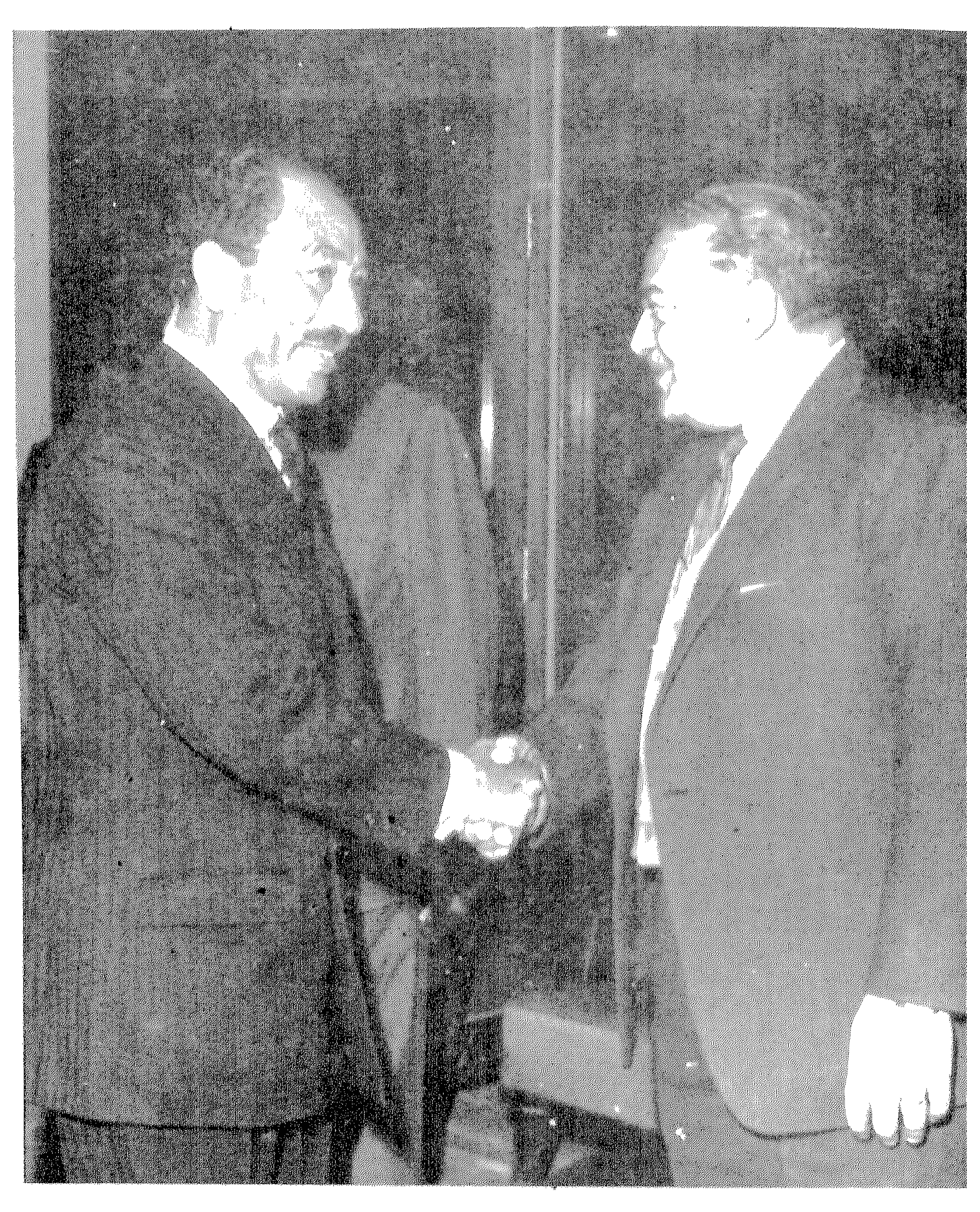
وللعلم لم يجرى تحقيق أو يسأل أحد من بين من أصابهم القرار ومن بين هؤلاء فيليب جلاب ـ محمد عودة ـ حسين عبد الرازق ـ محمود المراغى ـ يوسف إدريس ـ عادل حسين ـ عبد المعطى حجازى ـ فريدة النقاش ـ مكرم محمد أحمد ـ صلاح عيسى ـ صافيناز كاظم ـ مصطفى الحسينى ـ محمد العزبى ـ أمير إسكندر ـ محمد محسن الخياط ـ محمد عبد الفتاح ـ جمال الغيطانى ـ محسنة توفيق ـ على عبد الخالق ـ صلاح السعدنى ـ أحمد فؤاد نجم ـ د. على الراعى ـ محمود أمين العالم ـ ألفريد فرج ـ أمل دنقل ـ د. لويس عوض ـ زكى مراد ـ نبيل الهلالى ـ عبد العظيم الجزار ـ عبد المحسن حمودة ـ لطفى الخولى ـ مصطفى بهيج نصار ـ ابتسام الهوارى ـ أمينة شفيق ـ ميشيل كامل ـ خيرى عزيز ـ محمد سيد أحمد.

كما قررت اللجنة نقل عدد كبير من الصحفيين والكتاب إلى هيئة الاستعلامات والوزارات دون تكليفهم بأى أعمال وعلى رأسهم الأستاذ أحمد بهاء الدين نقيب الصحفيين.

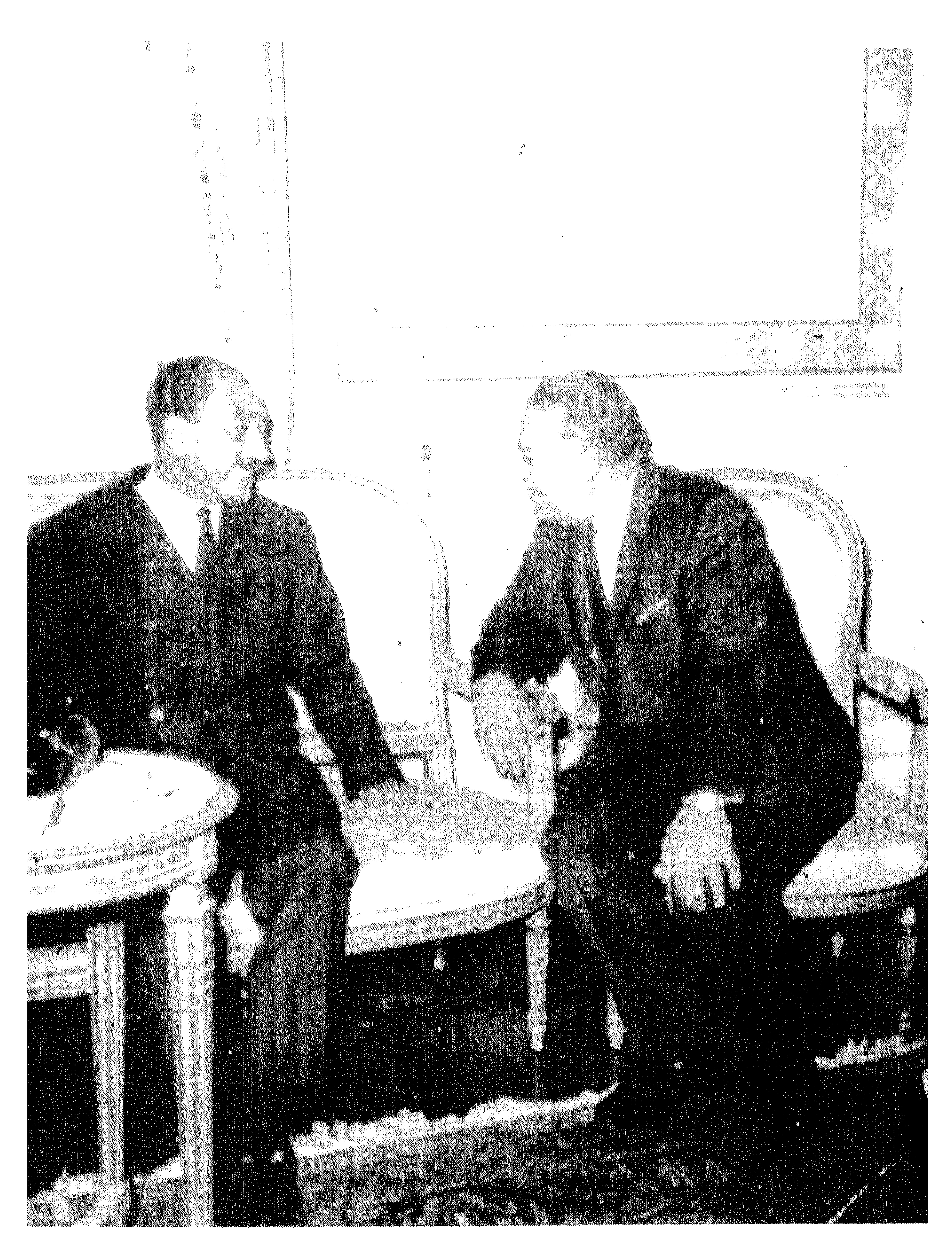
□□

وأخيراً جاءت (مذبحة سبتمبر ١٩٨١) وما حدث فيها من الزج بكافة رموز الأمة فى السجن.

تمت بحمد الله



عبد المحسن أبو النور يصافح الرئيس أنور السادات



عبد المحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى حديث مع الرئيس أنور السادات



الرئيس أنور السادات ومعه عبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى والسيد لبيب شقير فى اجتماع جماهيرى



آخر صورة مع الرئيس أنور السادات قبل الاعتقال ومعه عبد المحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى والدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الشعب

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٧٢٤ /٢٠٠١

I . S . B . N 977 - 01 - 7266 - 9

عن كاتب هذه المذكرات:

عبدالمحسن أبو النور هو أحد الضباط الأحرار لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

كان زميلاً وصديقاً لجمال عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر، وأنور السادات منذ سنوات الكلية الحربية.

شغل مناصب هامة ومؤثرة منذ بداية قيام الثورة، فكان أول قائد للحرس الجمهورى لأول رئيس جمهورية مصرى، وهو اللواء محمد نجيب.

لعب دوراً بارزاً أثناء عملية أزمة مارس، ثم عمل ملحقاً عسكرياً بسوريا ولبنان فى الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩، وكان له دوراً هاماً فى تكوين وإتمام الوحدة بين سوريا ومصر.

بعدها عاد إلى الوطن ليتولى منصب محافظ بنى سويف، ثم عين وزيراً للإدارة المحلية، ثم نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والإصلاح الزراعى، إلى أن إختاره عبد الناصر لشغل منصب الأمين العام للإتحاد الإشتراكى بعد نكسة ١٩٦٧، وتولى قيادة المقاومة الشعبية التى تصدت للعدو الإسرائيلى أثناء حرب الاستنزاف، بعدها تم إنتخابه عضواً باللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكى.

وفى أثناء عمله على قمة الإتحاد الإشتراكى، ساعد أبو النور فى التعبئة الجماهيرية والحملة الإنتخابية التى ساعدت أنور السادات على تولى منصبه كرئيس للجمهورية، خلفاً للرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وبالإضافة لكل ما سبق، يتعرض عبدالمحسن أبو النور فى مذكراته، التى هى شهادته للتاريخ، إلى أسباب رفضه لعرض السادات له لتوليه منصب نائب رئيس الجمهورية بدلاً من على صبرى، ثم أسباب الخلاف الذى وقع بينه وبين السادات حول أسلوب الحكم والديمقراطية، والإعداد لإسترداد الأراضى العربية المحتلة بعد نكسة ١٩٦٧، ذلك الخلاف الذى إنتهى بإعتقال عبد المحسن أبو النور وسجنه سياسياً على آيدى أنور السادات [illegible] الذين دبروا مؤامرة ما عرف باسم ثورة التصحيح.



الثمن ٢٠ جنيهاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب